جديد دار المشاريع

الآن في الأسواق

خلاصة الأصلَين

في اعتقاد علماء الحرَمين

كتاب يجمع عقيدة السلف والخلف
الأئمة الأربعة ومن بعدهم إلى عصرنا
هذا من علماء ومشاهير مكة والمدينة

الشيخ الشريف
جميل بن محمد علي حليم
دكتور محاضر في العقائد والفرق والسّير

شركة دار المشاريع

+961 1 304311 - 304524
dar.nashr@gmail.com
DMCPublisher
www.dmcpublisher.com

خلاصة الأُصلَين

في اعتقاد علماء الحرَمين

كتاب يجمع عقيدة السلف والخلف
الأئمة الأربعة ومن بعدهم إلى عصرنا
هذا من علماء ومشاهير مكة والمدينة

الشيخ الشريف
جميل بن محمد علي حليم
دكتور محاضر في العقائد والفرق والسّير

شركة دار المشاريع

الطبعة الأولى
١٤٤٦هـ ـ ٢٠٢٥ر

شركة دار المشاريع

بيروت ـ لبنان

العنوان: المزرعة، بربور، شارع ابن خلدون، بناية الإخلاص
تلفون وفاكس: ٣١١ ٣٠٤(١ ٩٦١)٠٠
صندوق بريد: ٥٢٨٣ ـ ١٤ بيروت ـ لبنان

شركة دار المشاريع للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

المقدّمة

الحمدُ لله الذي كيَّف الكيفَ وتقدَّس عن الكيفيّة، وأيَّن الأينَ وتعالَى عن الأينيّة، الأوّل الذي ليس لوجودِه افتتاحيّة، الآخِر الذي ليس لبقائِه ءاخِريّة، سبحانَه لا تَحويه الأقطار، ولا يَحُدّه المِقدار، ولا تُحِيط به الجهات، ولا تَكتنِفُه الأرَضُون ولا السماوات، تقدَّس عن الحدوثِ والفناءِ والمُشاكَلة، وتنزَّه عن الحُلول والاتّحاد والمُماثَلة، أحمَدُه حَمدَ عبدٍ معترفٍ له بأنّه لا شِبهَ له يُساوِيه، ولا ضِدَّ يُنازِعُه ويُناوِيه، وأنّه خالقُ الخَلقِ ومُنشِئُه ومُبْدِيه، ومُدبِّر الأمرِ كُلّه ومُسَوِّيه.

والصلاةُ والسلام الأطيَبان الأكملان الأزكَيان الأتمّان، على أشرف الخلقِ محمّدٍ مِن ولدِ عدنان، وعلى ءاله وصحبِه ذَوِي الشَّرَف والعِرفان، ومَن سار على نهجِهم وتَبِعَهُم بإحسان.

وبعدُ، فإنّ الله تعالى قد تفضَّل على هذه الأمّة بأنْ بعَث فيها رسولًا مِن أرضِ الحِجاز، فقدَّر له مكّة المكرَّمة مولدًا ومبعَثًا، ويسَّر له المدينة المنوَّرة مهاجَرًا وقرارًا، فنالتا شرفًا بحلولِ خير خَلقِ الله فيهما أيَّ شرَفٍ، واستضاءتْ بالهدْيِ منهُما النَّواحي والأقطار، وأقبل إليهما الناسُ الحُجّاج والعُمّار والزُّوّار، ويمَّمهما العلماء والطلَبة على مدَى الأعصار، فوَرِثَ التعليم فيهما الصحابةُ ثُمّ تابعُوهم، ووَرِثَهُم في ذلك مَن بعدَهم مِن صالِح السلَف اتّصالًا بالخلَف، كلٌّ على سنَنِ نبيّ الهدى وسيّد الناس محمّدٍ ﷺ، مَن أتى الأُمّة بدِين الحقّ الهادِي إلى الفوزِ بالسَّعادة الدّينيّة والدُّنيويّة.

وإنّ خيرَ ما توارَثَه المسلمون سُكّان الحرمَين الشريفَين وما حولَهُما هديُ

محمّدٍ ﷺ؛ فلقَد قيَّض الله تعالى للحرمَين علَماءَ أعلامًا سلَفًا وخلَفًا مُحامِين عن حِمَى الدّين، ذابّين عن حِياضِ الإسلام، رادّين عن حَرِيم الشريعةِ، قائمِين بالمعروف ناهِين عن المنكَر على الوجهِ المَرضيّ، متمسّكين بعقيدة الأنبياءِ عليهم السلام، وتَناقَلوا ذلك كابرًا عن كابرٍ، مِن لدُنِ الصحابةِ إلى يومنا هذا، فصانُوا العقيدةَ الحقّةَ وشيَّدوا براهينَها العقليّة المقرّرة لأدلّتها النَّقلِيّة، فجزاهُم الله عنّا خيرًا.

وإنّي قد رأيتُ مِن أهلِ البِدَعِ الرَّدِيّةِ مَن لا يَكَلّ سعيًا ولا يمَلّ محاوَلةً لإظهار الأمر على خلاف ما هو، فيروّج لعقائِد المشبّهة والمجسّمة زاعمًا أنّ ذلك الذي عليه أهلُ الحرمَين مُنذ الزمان الأوّلِ – وقد خَسِئَ – فأردتُ أن أجمَع ما يُبَرهِنُ على اتّفاقِ صالِح السلَف والخلَفِ في العقيدة السُّنِّيّة السَّنِيّة، مُنطلِقًا مِن تقريراتِ الأئمّة الأربعةِ في العقيدة أبي حنيفة ومالكٍ والشافعيّ وأحمد رضي الله عنهم وصولًا إلى عصرِنا؛ ومناسبةُ ذِكر الأئمّة الأربعة أنّ كُلَّ مَن كان في الحرمَين مِن صالِح السلَف والخلَفِ يَرجعُ في الانتساب إليهم، مع لَحظِ مُطَّلبيّة الإمام الشافعيّ ومدَنيّةُ الإمام مالكٍ رضي الله عنهما. وقد قسمتُ المجموع إلى قسمين:

القسم الأوّل: يشتمل على **تسع رسائل** مفرَدة، وهي:

- جزء في اعتقاد الأئمّة الأربعة رضي اللَّه عنهم وأرضاهم.
- جزء في اعتقاد إمام الحرَمين الجوينيّ المنتقى مِن أشهر مصنَّفاتِه.
- مقالاتٌ في أصول الدّين للعلّامة محمد بن علّان الصديقي الشافعي المكيّ.
- المنتقَى مِن شرح المقدّمة في العقائد للعلّامة المحدِّث محمّد حياة السِّندي المدنيّ الحنفيّ.
- المنتقَى مِن شَرحِ العَقِيدةِ المُختصَرةِ لمُفتِي الشّافعيّةِ بالحِجازِ السيّد أحمدَ بنِ

زَيني دَحلانَ الحسَنِيّ.

- العَقِيدة السُّنِّيّةِ مِن كتاب الدُّرَر البَهيّة فيما يَلزَم المكلَّف مِن العُلوم الشرعيّة لِمُفتي الشافعيّة بمكّة المكرَّمة السيّد بكري شطا.

- المنتقَى مِن الأنوار السَّنِيَّة على الدُّرَر البَهِيّة للعلّامة الأديب عبد الحميد قُدس المكيّ.

- رِسالة مختصَرة مُفِيدة في التَّوحيد والعَقيدة لِمُفتي الشافعيّة بالمدينة المنوَّرة الشيخ شهاب الدين أحمد البَرزنجيّ.

- المنتقَى مِن التَّعلِيقات السَّنِيّة على العقيدة الطحاوية لمُفتي الشافعيّة بالحِجاز أحمد بن جابر جبران التِّهاميّ المكيّ.

والقسم الثّاني: يشتمل على «**تَنضِيدُ المنثُور مِن أقوال علَماء الحرَمين الشَّريفَين في عَقِيدة أهلِ السُّنّة والجماعة**».

وقد حلَّيت الرسائلَ جمعَيها بتعليقاتٍ مُفيدةٍ وتَقريرات مهمّة، راجيًا مِن الله تعالى أنْ يَتقبَّل منّي عملِي، وأن يَغفِر لي زلَلِي، وينفَع بهذا المجموع المبارَك، وأن يحفَظ الحرمَين الشريفَين المباركَين ويَزيدَهما مِن الأمنِ والأمانِ والخيرِ وكلَّ الطيّبِين والطيّباتِ والحُجّاجِ والمُعتمِرين، إنّه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جَدِير، وحَسبُنا الله ونِعمَ الوكيل.

التوطئة
الميزان في بيان عقيدة أهل الإيمان

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلى الله وسلَّم وشرَّف وكرَّم على سيّدنا محمَّد، الحبيبِ المحبوب، العظيم الجاه، العالي القَدرِ طه الأمين، وإمام المرسلينَ وقائدِ الغُرّ المحَجَّلينَ، وعلى ذُرّيَّته وأهلِ بَيتِه المَيامين المكرَّمين، وعلى زوجاتِه أمَّهات المؤمنين البارّاتِ التَّقيَّات النَّقيَّات الطاهراتِ الصَّفيَّات، وصحابَتِه الطيّبين الطَّاهرين، ومَن تَبِعَهُم بإحسانٍ إلى يَومِ الدّين.

أما بعدُ، فهذه عقيدةُ كلّ الأمّة الإسلاميةِ سلَفًا وخلفًا، وهي المرجع الذي تُعْرض عليه عقائدُ الناس، فمن خالفها أو كذبها لا يكونُ من المسلمينَ، وهي ميزان الحقّ الذي يَكْشِفُ زيْفَ الباطلِ وزيغَهُ، فكان لا بُدَّ من هذا البيان المهمّ لخصوصِ الغَرضِ وعمومِ النَّفْعِ؛ وعليه:

اعلم أرشدَنا اللهُ وإياكَ أنهُ يجبُ على كلّ مكلفٍ أن يعلمَ أنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ واحدٌ في ملكِه، خلقَ العالمَ بأسرِه العلويَّ والسفليَّ والعرشَ والكرسيَّ، والسمٰوات والأرضَ وما فيهمَا وما بينهُمَا. جميعُ الخلائقِ مقهورونَ بقدرتِه، لا تتحرَّكُ ذرةٌ إلا بإذنِه، ليس معهُ مُدَبّرٌ في الخلقِ ولا شريكٌ في الملكِ، حي قيومٌ لا تأخذُهُ سِنَةٌ ولا نومٌ، عالمُ الغيبِ والشهادةِ لا يخفى عليه شيء في الأرضِ ولا في السماءِ، يعلمُ ما في البرّ والبحرِ، وما تسقطُ من ورقةٍ إلا يعلمُهَا، ولا حبةٍ في ظلماتِ الأرضِ ولا رطبٍ ولا يابسٍ إلا في كتابٍ مبينٍ.

أحاطَ بكلِ شيء علمًا وأحصَى كلّ شيءٍ عددًا، فعالٌ لما يريدُ، قادرٌ على ما يشاءُ، له الملكُ وله الغِنى، وله العزُّ والبقاءُ، وله الحكمُ والقضاءُ، وله الأسماءُ الحسنى، لا دافعَ لما قضَى، ولا مانعَ لما أعطَى، يَفْعَلُ في ملكِه ما يريدُ، ويَحْكُمُ في خَلْقِه بما يشاءُ، لا يَرجُو ثوابًا ولا يخافُ عقابًا، ليس عليه حقٌّ يلزَمُهُ ولا عليهِ حُكْمٌ، وكلُّ نِعْمةٍ منْهُ فَضْلٌ وكل نِقْمةٍ منه عَدْلٌ، لا يُسألُ

عمّا يَفْعَلُ وهم يُسْألونَ. مَوجودٌ قبلَ الخَلْق، ليسَ لهُ قبلٌ ولا بعدٌ، ولا فوقٌ ولا تحتٌ، ولا يمينٌ ولا شمالٌ، ولا أمامٌ ولا خلفٌ، ولا كلٌّ ولا بعضٌ، ولا يقالُ متَى كانَ ولا أينَ كانَ ولا كيفَ، كانَ ولا مكانَ، كوَّنَ الأكوانَ، ودبَّرَ الزمانَ، لا يتقَيَّدُ بالزمانِ، ولا يتخصَّصُ بالمكانِ، ولا يشغَلُهُ شأْنٌ عن شأْنٍ، ولا يلحقُهُ وهمٌ ولا يكتنِفُهُ عقلٌ، ولا يتخصَّصُ بالذّهنِ، ولا يتمثَّلُ في النفسِ، ولا يُتَصَورُ في الوهمِ، ولا يتكيفُ في العقلِ، لا تَلْحَقُهُ الأوهامُ والأفكارُ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

تنزَّه ربّي عن الجلوسِ والقعودِ والاستقرارِ والمحاذاةِ، الرّحمٰنُ على العرشِ استوى استواءً منزهًا عن المماسةِ والاعوجاجِ، خلقَ العرشَ إظهارًا لقدرتِهِ ولم يتَّخذه مكانًا لذاتِهِ، ومن اعتقدَ أنَّ اللهَ جالسٌ على العرشِ فهو كافرٌ، الرّحمٰنُ على العرشِ استوى كما أخبرَ لا كما يخطرُ للبشرِ، فهو قاهرٌ للعرشِ مُتَصرّفٌ فيه كيفَ يشاءُ، تنزَّهَ وتقدَّسَ ربّي عن الحركةِ والسكونِ، وعن الاتصالِ والانفصالِ والقُربِ والبُعدِ بالحسّ والمسافةِ، وعن التَّحوُّلِ والزّوالِ والانتقالِ، جلَّ ربّي لا تُحيطُ به الأوهامُ ولا الظُّنونُ ولا الأفهامُ، لا فِكرةَ في الرَّبِّ، خلقَ الخلقَ بقُدرته، وأحكمَهم بعِلْمه، وخَصَّهم بمشيئته، ودَبَّرَهم بحِكمَته، لم يكن له في خَلْقِهم مُعِين، ولا في تَدبيرهم مُشِير ولا ظَهِير.

لا يلزمه (لِمَ)، ولا يُجاورُه (أين)، ولا يُلاصِقُه (حَيث)، ولا يَحُلُّه (ما)، ولا يَعُدُّه (كَم)، ولا يَحصُره (متَى)، ولا يُحيطُ به (كَيف)، ولا يَنالُه (أيٌّ)، ولا يُظِلُّه (فَوق) ولا يُقِلُّه (تَحت)، ولا يُقابلُه (حَدّ)، ولا يُزاحِمُه (عند)، ولا يأخُذه (خَلْف)، ولا يَحُدُّه (أمام)، لم يتقدَمْهُ (قَبْل)، ولم يَفُتْه (بَعد)، ولم يَجْمَعْه (كُلّ)، ولم يُوجِدْه (كان)، ولم يَفْقِدْه (لَيس).

لا إلٰه إلا هو، تقدَّسَ عن كلّ صفاتِ المخلوقينَ وسِمَاتِ المحدَثينَ، لا يَمَسُّ ولا يُمَسُّ ولا يُحَسُّ ولا يُجَسُّ، لا يُعرَفُ بالحواسّ ولا يُقاسُ بالناس، نُوَحّدُه ولا نُبَعّضُه، ليس جسمًا ولا يتَّصِفُ بصفاتِ الأجسام، فالمجسّم كافر

بالإجماع وإن قال: «الله جسمٌ لا كالأجسام» وإن صام وصلى صورةً، فالله ليس شبحًا، وليس شخصًا، وليس جوهرًا، وليس عَرَضًا، لا تَحُلُّ فيه الأعراضُ، ليس مؤلَّفًا ولا مُرَكَّبًا، ليس بذي أبعاضٍ ولا أجزاءٍ، ليس ضوءًا وليس ظلامًا، ليس ماءً وليس غَيمًا وليس هواءً وليس نارًا، وليس روحًا ولا له روحٌ، لا اجتماعَ له ولا افتراقَ.

لا تجري عليه الآفاتُ ولا تأخذُه السّنَاتُ، منزّهٌ عن الطُّولِ والعَرْضِ والعُمْقِ والسَّمْكِ والتركيبِ والتأليفِ والألوانِ، لا يَحُلُّ فيه شيء، ولا يَنْحَلُّ منه شيء، ولا يَحُلُّ هو في شيء، لأنه ليس كمثله شيء، فمَن زعَم أنّ الله في شيء أو مِن شيء أو على شيء فقد أشْرَكَ، إذ لو كان في شيء لكان محصورًا، ولو كان مِن شيء لكان مُحدَثًا أي مخلوقًا، ولو كان على شيء لكان محمولًا، وهو معكم بعِلمِه أينما كنتم لا تخفى عليه خافية، وهو أعلم بكم منكم، وليس كالهواء مخالطًا لكم.

وكلَّم الله موسى تكليمًا، وكلامُه كلامٌ واحدٌ لا يتبعض ولا يتعدد ليس حرفًا ولا صوتًا ولا لغةً، ليس مُبتَدَأً ولا مُختَتَمًا، ولا يتخلله انقطاع، أزليٌّ أبديٌّ ليس ككلام المخلوقين، فهو ليس بفم ولا لسان ولا شفاه ولا مخارج حروف ولا انسلال هواء ولا اصطكاك أجرام. كلامُه صفةٌ من صفاتِه، وصفاتُه أزليةٌ أبديةٌ كذاتِه، وصفاته لا تتغيَّر لأنَّ التغيُّرَ أكبرُ علاماتِ الحدوثِ، وحدوثُ الصفةِ يستلزمُ حدوثَ الذاتِ، والله منزَّهٌ عن كل ذلك، مهما تصورت ببالك فالله لا يشبه ذلك، فصونوا عقائدَكم من التَّمَسُّكِ بظاهرِ ما تشابَه من الكتاب والسنَّةِ فإنَّ ذلك من أصولِ الكفر،﴿ فَلَا تَضْرِبُواْ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾ ، ومن زعم أن إلهنا محدودٌ فقد جَهِلَ الخالقَ المعبودَ، فالله تعالى ليس بقدر العرش ولا أوسع منه ولا أصغر، ولا تصِحُّ العبادة إلا بعد معرفة المعبود، وتعالى ربّنا عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات، ولا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات، ومن وصف

الله بمعنى من معاني البشر فقد خرج من الإسلام وكفَر.

﴿ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ ﴾، ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ﴿٩٦﴾ ﴾، ﴿ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾، ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا ﴾ ما شاء الله كان وما لم يشأْ لم يكن، وكلّ ما دخل في الوجود من أجسام وأجرام وأعمالٍ وحركاتٍ وسكناتٍ ونوايا وخواطر وحياة وموت وصحة ومَرَضٍ ولذّة وألم وفَرَح وحزن وانزعاج وانبساط وحرارة وبُرودة ولُيونة وخشونة وحلاوة ومرارة وإيمانٍ وكفر وطاعة ومعصية وفوز وخسران وتوفيق وخذلان وتحركات وسكنات الإنس والجن والملائكة والبهائم وقطرات المياه والبحار والأنهار والآبار وأوراق الشجر وحبات الرمال والحصى في السهول والجبال والقفار فهو بخلق الله، بتقديره وعلمه الأزلي، فالإنس والجن والملائكة والبهائم لا يخلقون شيئًا من أعمالهم، وهم وأعمالهم خَلْق لله، ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ﴿٩٦﴾ ﴾، ومن كذَّبَ بالقدر فقد كفر.

ونشهد أن سَيّدَنا ونبيَّنا وعظيمنا وقائدَنا وقُرَّة أعيننا وغوثنا ووسيلتنا ومعلمنا وهادينا ومرشدنا وشفيعنا محمَّدًا عبدُه ورسولُه، وصفيُّه وحبيبُه وخليلُه، مَن أرسَلَه اللهُ رحمةً للعالمين، جاءنا بدين الإسلام ككُلّ الأنبياء والمرسلين، هاديًا ومُبَشّرًا ونذيرًا وداعيًا إلى الله بإذنه قمرًا وهَّاجًا وسِراجًا مُنيرًا، فبلَّغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وجاهد في الله حقّ جهاده حتى أتاه اليقين، فعَلَّمَ وأرشدَ ونصحَ وهدى إلى طريق الحقّ والجنَّة، ﷺ وعلى كلّ رسولٍ أرسَلَه، ورضي الله عن ساداتنا وأئمتنا وقدوتنا وملاذنا أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وسائر العشرة المبشرين بالجنة الأتقياء البررة وعن أمهات المؤمنين زوجات النبي الطاهرات النقيات المبرَّآت، وعن أهل البيت الأصفياء الأجلاء وعن سائر الأولياء وعباد الله الصالحين.

ولله الحمدُ والفَضلُ والمِنَّةُ أنْ هدانا لهذا الحقّ الّذي عليه الأشاعرة والماتريدية وكلُّ الأمّة الإسلامية، والحمدُ لله ربّ العالمين.

نُبْذَة تعريفيَّة
بالشّيخ الدكتور جَمِيل حَلِيم

بقلم النّاشِر

هـو السيّد الشـريف رئيـس جمعيـة المشـايخ الصوفيـة الشـيخ الدكتـور عمـاد الديـن أبـو الفضـل جميـل بـن محمـد علي حليـم، الحسـينيُّ الأشـعري الشـافعي الرفاعي القـادريّ.

تلقَّـى العلـوم والطـرق عنـد علَّامـة العصـر وقـدوة المحققيـن الحافـظ الشـيخ عبـد اللـه بـن محمـد الهـرري الشـيبي العبـدري ولزمـه وصحبـه واسـتفاد منـه زمانًـا طويـلًا وكان يعيـد دروسـه وإملاءاتـه فـي كثيـر مـن مجالسـه العامـة والخاصـة بطلـبٍ منـه رضـي اللـه عنـه، وقـرأ وسـمع وحضـر فـي علـوم شـتّى علـى كثيـرٍ مـنَ العلمـاء والفقهـاء والمحدّثيـن مـن مشـاهير البـلاد كمكـة والمدينـة وجـدة ولبنـان وسـوريا والعـراق ومصـر وأندنوسـيا وتركيـا والمغـرب واليمـن والحبشـة وغيرهـا، وأجـازه كثيـرٌ مـن العلمـاءِ والمحدّثيـن والمشـايخ فـي مختلـف البـلاد إجـازةً عامـةً مطلقـةً وخاصَّـة بـكل مـا تجـوز لهـم روايتـه وفـي الطـرق والإرشـاد والتسـليك وإقامـة الختـم والحضـرة وتلقِيـن الأوراد.

وقـد حـاز الشـيخ جميـل علـى شـهادتي دكتـوراه، الأولـى مـن الجامعـة العالميـة فـي لبنـان تحـت عنـوان «السُّـقوط الكبيـر المُـدَوّي للمُجَسِّـم ابـن تَيمِيـةَ الحرَّانـي» بتقديـرٍ ممتـاز مـع مرتبـة الشـرف الأولـى، والأخـرى مـن جامعـة مـولاي إسـماعيل بالمغـرب تحـت عنـوان «التأويـل فـي علـم الـكلام وضوابطـه عنـد أهـل السـنة والجماعـة» وذلـك بتقديـر مشَـرّف جـدًّا.

وقـد أولَـى الشـيخ جميـل اهتمامـه بالعلـم والمطالعـة وتأليـفِ الكتـب وتحقيـق مصنَّفـات العلمـاء فـي مكتبتـه «المَكتبـة الأشـعرية العبدريـة» فـي بيـروت وقـد حَـوَت ءالاف الكتـب المطبوعـة والمخطوطـة النـادرة فـي

علـوم وفنـون شـتى بالإضافـة إلـى نشـاطاته الواسـعة وممارسـته الخطابـة فـي المسـاجد وإلقـاء المحاضـرات في المؤتمـرات في لبنـان والخـارج في بعـض الجامعـات ومشـاركة النـاس فـي أفراحهـم وأتراحهـم، واسـتقباله المشـايخ وطلبـة العلـم وعمـوم النـاس. ولـم ينكفـئ عـن خدمـة النـاس ومخالطتهـم لنشـر الديـن والدعـوة والعلـم. وقـد بلغـت مؤلفاتـه ومصنَّفاتـه وتحقيقاتـه لبعـض الكتـب فـوق المائتـي كتـابٍ إلـى الآن.

وقـد قـرأ وسـمع على العلمـاء والمشـايخ وحصَّـل تلقّيًـا أكثـر مـن ثلاثمائة كتـاب فـي كل الفنـون والعلـوم ولله الفضـل والحمـد والمِنّـة ولا زال إلى اليـوم بعـونٍ مـن اللـه وتوفيـقٍ وتسـديدٍ قائمًـا على الخطابـة فـي المسـاجد والتدريس وإلقـاء محاضـرات فـي المسـاجد والجامعـات والمعاهـد وفـي مناسـبات النـاس العامـة كالجنائـز والتعـازي والأعـراس جـوَّالًا على المحافظـات والبـلاد بذلـك، كمـا وأنـه شـارك وحضـر فـي كثيـرٍ مـن المؤتمـرات والمهرجانـات والاحتفـالات فـي كثيـرٍ مـن الـدول والبـلادٍ بطلـب ودعـوة مـن أهلهـا، ولـه العديـد مـن المقابـلاتٍ واللقـاءات في عـدد مـن وسـائل الإعـلام كالتلفزيـون والإذاعـة والمجـلَّات والصحـف، وهـو دكتـور أسـتاذ محاضـر فـي الجامعـة العالميـة فـي لبنـان، كمـا وأنـه يعقـد مجالـس الإقـراء والإسـماع فـي الأحاديـث المسلسـلة وكتـب الحديـث الشـريف كالكتـب السـبعة وغيرهـا مـن أمَّهـات الكتـب مـن العقائـد والأحـكام والفقـه والتَّصـوف وهـو أوَّل مـن أقْـرَأَ صحيحـي البخـاري ومسـلم في لبنـان مـن تلاميـذ الحافـظ الهـرري، وقـد أقْـرَأَ إلى الآن العشـرات مـن الكتـب والمؤلَّفـات الّتـي حضـر فيهـا الجـمّ الغفيـر مـن المشـايخ والدُّعـاة والأسـاتذة والدَّكاتـرة ومعلِّمـي ومعلمـاتِ المعاهـد والمـدارس وخطبـاء المسـاجد وطـلَّاب الكليَّـات والمعاهـد الشـرعيَّة، وبعـض هـذه المجالـس تبـث مباشـرة على مواقـع التواصـل وصفحـات الفايسـبوك وبعـض هـذه المجالـس والمحاضـرات شـاهدَها قريـبٌ مِـن ثلاثـةِ ملاييـن مشـاهِد.

كما وقد راسَله وهاتفه وكاتبه وشافهه عدد كبير من المشايخ والدكاترة والدّعاة والأساتذة والفقهاء والمحدثين لطلب وأخذ الإجازة منه، وإجازاته من كل بقاع الدنيا قاربت الألف إجازة بعضها مذكور ومفصَّلٌ في ثبته الموسوم بـ«جمع اليواقيت الغوالي من أسانيد الشيخ جميل حليم العوالي»، وقد طبع مرات ومعظم إجازاته وأكثرها التي جاءت بالمئات في ثبته الكبير المسمَّى بـ«المجد والمعالي من أسانيد الشيخ جميل حليم الغوالي».

هذا وقد خصَّهُ بعض العلماء وأحفاد رسول الله ﷺ من الأُسَر الشريفة المشهورة وأصحاب الطرق من بلادٍ عدة بآثارٍ من آثار رسول الله محمَّد ﷺ، فحفظها في «الخزينة الحليمية». وفي كل عام يتبرك عشرات الآلاف من المسلمين في مختلف البلاد ببعض هذه الآثار الزكيّة المباركة العطرة، وقد حصل بذلك خيرٌ عظيم جسيمٌ كبير من دخول بعض النَّاس في الإسلام وظهرت حالات شفائيَّة سريعة وظاهرة جدًا حتى جُمِع بعضُها في كتابٍ طبع مرات وهو «أسرار الآثار النبويَّة أدِلّة شرعِيّة وحالات شِفائيّة» ولله الحمد والفضل والثناء والمنة والشكر الجزيل على ما أسدَى من الفضل العميم وصلى الله وسلَّم على سيدنا محمَّد وعلى كل النبيّين والمرسَلين وءالِ كلٍّ وصَحب كلٍّ وسائر عباد الله الصالحين[1].

بيروت، الخميس ٢٩ المحرَّم ١٤٤٢هـ

الموافِق ١٧ أيلول ٢٠٢٠ر

(١) للتواصل مع المؤلف راجع ما يلي: ٩٦١٣٠٠٦٠٧٨+/ ٩٦١٣٦٧٣٩٤٦+

info@sheikhjamilhalim.com :

sheikhjamilhalim@gmail.com

نَسَبُ الشّيخ الدكتور جَميل حَلِيم إِلَى رَسُولِ اللّه ﷺ

هو السيد الشريف الحسيب النسيب الشيخ الدكتور عماد الدين أبو محمد جميل بن محمد الأشعري الشافعي الحسيني الرفاعي القادري ابن السيد محمد ابن السيد عبد الحليم ابن السيد قاسم ابن السيد أحمد ابن السيد قاسم ابن السيد عبد الكريم ابن السيد عبد القادر ابن السيد علي ابن السيد محمد ابن السيد ياسين ابن السيد إسماعيل ابن السيد حسين ابن السيد محمد ابن السيد إبراهيم ابن السيد عمر ابن السيد حسن ابن السيد حسين ابن السيد بلال ابن السيد هارون ابن السيد علي ابن السيد علي أبي شجاع ابن السيد عيسى ابن السيد محمد ابن أبي طالب ابن السيد محمد ابن السيد جعفر ابن السيد الحسن أبي محمد ابن السيد عيسى الرُّومي ابن السيد محمد الأزرق ابن السيد أبي الحسن الأكبر عيسى النقيب ابن السيد محمد ابن السيد علي العريضي ابن الإمام جعفر الصادق ابن الإمام محمد الباقر ابن الإمام السجاد علي زين العابدين ابن الإمام السبط السعيد الشهيد الحسين ابن السيدة الجليلة الزكية الطاهرة فاطمة البتول زوجة أمير المؤمنين أسد الله الغالب علي ابن أبي طالب عليه السلام وابنة رسول رب العالمين خاتم النبيين والمرسلين محمد صلوات الله وسلامه عليه إلى يوم الدين[1].

(١) وهذا نسبٌ شريفٌ صحيحٌ بلا مِرْيَةٍ مضبوط في كتاب جامع الدّرر البهيّة بأنساب القرشيّين في البلاد الشّاميّة، جمع الدكتور الشّريف كمال الحوت الحسيني، شركة دار المشاريع الطبعة الثانية (ص٣٣٢، ٣٣٣) تاريخ ٢٠٠٦ر - ١٤٢٧هـ، وفي كتاب غاية الاختصار في أنساب السادة الأطهار، ويليه المستدرك الطبعة الثالثة (ص١) ١٤٣٤هـ ـ ٢٠١٠م، وفي كتاب الحقائق الجليّة في نسب السّادة العريضية (ص٤٣٣، ٤٣٤) كلاهما للدكتور الوليد العريضي الحسيني البغدادي.

الأسانيد المتّصلة إلى مصنِّفي رسائل هذا المجموعِ

أقول وأنا جميل حليم العبدُ الفقير إلى رحمة الله تعالى:

١. أروي «**الجزء في اعتِقاد إمام الحرَمين الجوينيّ**» المُنتقَى مِن أشهر مُصنَّفاتِه عن مشايخَ مِن أهلِ الحرَمين الشريفَين والمُجاورِين به عُمرًا، منهم شيخنا العلّامة مفتي الشافعيّة بمكّة الفقيه المسنِد السيّد أحمد بن عبد الله بن عبد العزيز الرُّقَيمي رحمه الله (ت ١٤٤١هـ) وهو عن المحدِّث القاضي حسَن بن محمد بن عبّاس المَشّاط المالكِيّ المكّيّ عن العلّامة محمد علي ابن حسين بن إبراهيم المالكي المكّي عن السيد الفقيه بكري بن محمد شطا المكّي عن مفتي الشافعيّة بالحِجازِ السيّد أحمد بن زَيني دحلان عن الشيخ عثمان بن حسن الدمياطي الأزهريّ عن الشيخ عبد الله حجازي الشرقاوي عن الشِّهاب أحمد بن عبد الفتاح المَلَّوِي عن المنلا أبي طاهر محمد بن إبراهيم الكوراني المدنيّ عن أبيه المنلا إبراهيم الكوراني المدنيّ عن الصَّفِيّ أحمدَ بن محمد القَشّاشِيّ الدجَانِي المدَنِيّ عن الشَّمسِ محمّد بن أحمد الرَّمليّ عن الشهاب أحمد بن حجر الهيتَمِيّ المكّيّ عن القاضي زكريّا ابن محمَّد الأنصاريّ عن أبي الفتحِ محمد بنِ أبي بكرِ بنِ الحسين القرشيّ المَراغيّ عن أبِي الفرَجِ عبدِ الرحمنِ بنِ أحمد الغَزيّ المِصريّ عن زينِ الدّينِ أبي العبّاس أحمد بنِ عبدِ الدائمِ المَقدسِيّ عن محمدِ بنِ عليّ بنِ محمدِ بنِ حسنِ بنِ صدَقةَ الحرّانِيّ عن أبِي عبدِ اللَّهِ محمدِ بنِ الفضلِ بنِ أحمد الفُراوِيّ النيسابُورِيّ عن الإمام الفقيه الأصوليّ المتكلِّم إمامِ الحرمَين أبِي المَعالِي عبدِ المَلِك بنِ عبدِ اللَّهِ بنِ يوسفَ بنِ محمّدٍ الجُوَينِيّ الشافعِيّ الأشعرِيّ.

٢. وأروي «**مقالات في أصول الدّين**» المُنتقَى مِن أشهر مُصنَّفاتِ العلّامة محمد ابن علّان الصدِّيقي الشافعي المكّيّ عن مشايخَ مِن أهلِ الحرَمين

الشريفَين والمُجاورِين به عُمرًا، منهم شيخنا العلّامة الفقيهِ المُقرئِ النَّحويّ أبي محمّدٍ إدريسَ بنِ عبدِ اللَّهِ بنِ إدريسَ مِندِيلي السُّومَطرِيّ الأندَنُوسِيّ المكِيّ رحمه الله (ت ١٤٤١ هـ) وهو عن الشّيخِ عبدِ القادرِ بنِ تَوفيق شلبِيّ الطَرابُلسِيّ المدَنِيّ عن البدر عبد الله بن دَروِيش السُّكَّرِيّ الدِمشقيّ عن محمد سعيد بن حسن بن أحمد الحلَبِيّ الدمشقي عن محمد شاكر بن علي بن سعد العقّاد عن الشَّمس محمد بن عبد الرحمن الكُزبَرِيّ الأوسط عن الشيخ محمد بن سليمان الكُردِيّ المدنيّ عن الشيخ محمد سعيد بن محمّد سُنبُل عن الشهاب أحمد بن محمد النَّخلِيّ المكّيّ عن العلّامة محمّد عليّ بن محمّد عَلّان البَكرِيّ الصِّدّيقيّ الشافعِيّ المكّيّ (ت ١٠٥٧ هـ).

٣. وأروي «**شرح المقدّمة في العقائد**» للعلّامة المحدِّث محمّد حياة السِّندي المدنيّ الحنفيّ عاليًا عن الشيخ المعمَّر حسن سيد أفندي مستك أوستوران التُّركي الأصل الحنفيّ المدَنِيّ وهو عن شيخ الإسلام القاضي شهاب الدين أحمد عارف حكمت بن إبراهيم باشا زاده الحنفي عن شيخه محمد عابد بن أحمد علي السِّنديّ الأيوبي الأنصاري المدَنِيّ الحنفيّ عن العلّامة المحدِّث الفقيه محمّد حياة بن إبراهيم السِّنديّ الحنفيّ المدَنِيّ (ت ١١٦٣ هـ).

٤. وأروي «**العَقيدة المُختصَرة**» لمُفتِي الشّافعيّةِ بالحِجازِ السيّد أحمدَ زَينِي دحلانَ الحسَنِيّ عن الشيخ السيّد عبد الله بن محمد بن أحمد مشهور بن طه الحدّاد الحضرمي اليمَنِيّ المكّيّ وهو عن جدِّه المعمَّر أحمد مشهور بن طه الحدّاد عن عبد الباري بن شيخ العيدروس عن الحبيب عيدروس بن عمر الحبشي عن المفتي العلّامة الشيخ أحمد بن زَينِي بن دحلانَ المكّيّ (ت ١٣٠٤ هـ).

٥. وأروي «**العَقِيدة السُّنِيّةِ مِن كتاب الدُّرَر البَهيّة**» لِمُفتي الشافعيّة بمكّة المكرَّمة السيّد بكري شطا عن شيخنا مفتي الشافعيّة بمكّة الفقيه المسنِد السيّد أحمد بن عبد الله بن عبد العزيز الرُّقَيمي رحمه الله (ت ١٤٤١ هـ) وهو عن الفقيه اللُّغَوِيّ عبد الله بن أحمد بن عبد الله دردوم الفادانيّ الإندَنُوسِيّ

الشافعيّ المكّيّ عن السيّد عيدروس بن سالم بن عيدروس المكّيّ عن العلّامة السيّد الفقيه بكري (أبو بكر) بن محمد زين العابدين شطا الشافعي المكّيّ (ت ١٣١٠هـ).

٦. وأروي «**الأنوار السَّنِيَّة على الدُّرَر البَهِيّة**» للعلّامة الأدِيب الشيخ عبد الحميد قُدس المكّيّ عن العلّامة الفقيهِ المُسنِد أبي علَوِي حامدِ بن علَوِي الكافِ المكّيّ (ت ١٤٣٧هـ) عن العلّامة المحدّث المُسنِد محمد ياسين بن محمد عيسى الفادانيّ المكّيّ عن العلّامة بكر (أبو بكر) بن محمد بن صعيد بن سالم بابصَيل عن العلّامة الشيخ عبد الحميد بن محمد علي قُدس المكّيّ (ت ١٣٣٤هـ).

٧. وأروي «**رِسالة مختصَرة مُفِيدة في التَّوحيد والعَقيدة**» لِمُفتي الشافعيّة بالمدينة المنوَّرة الشيخ شهاب الدين أحمد البَرزنجيّ عن شيخنا العلّامة أحمد بن عبد الله الرُّقَيمي المكّيّ رحمه الله (ت ١٤٤١هـ) عن القاضي المدرّس بالمسجد الحرام الشيخ إبراهيم بن داود فَطاني المكّيّ عن الشيخ عمر حمدان المَحرَسيّ عن العلّامة شهاب الدين أحمد بن إسماعيل بن زين العابدين المدَنِيّ البَرزَنجِيّ (ت ١٣٣٧هـ).

وأمّا أسانِيدي إلى الأئمّة الأربعةِ وسائر المشايخ والعلماء المذكورين في هذا المجموع المبارَك مِن طريق المكيّين والمدَنِيّين وغيرِهما فقد أضرَبْنا عن ذِكرها ههنا اختصارًا واقتصارًا على الاعتِناء بالأهمّ والمقصودِ مِن هذا المجموع، ومَن أراد النظَّر فيها فليرجِع إلى أثباتِنا «**الأسانِيد العَوالي الشَّوامِخ**» و«**الشُّموس المُكَلَّلَة**» و«**جَمْع اليَواقيتِ الغَوالِي**» و«**المَجْد والمَعالِي**» و«**الأسانِيد العَلِيّة**».

والحمدُ للهِ الّذي بنِعمَتِه تَتِمّ الصالحاتُ، والصلاةُ والسّلامُ على سيّدِنا محمّدٍ سيّدِ الساداتِ وأصحابِه الهُداةِ وءالِه القاداتِ والأولياءِ والصالحِين والصالحاتِ وسائرِ مَشايِخي الجِبال الرّاسياتِ والعلَماءِ الأتقياءِ الأثباتِ، والله مِن وَراءِ القَصدِ.

جزء في اعتقاد الأئمّة الأربعة

أبي حنيفة ومالِك والشافعيّ وأحمد
رضي اللّه عنهم وأرضاهم

جمع وتحقيق وتعليق

الشيخ جميل بن محمد علي حليم الأشعريّ الشافعيّ

دكتور محاضِر في العقائِد والفِرَق والسِّيَر

رئيس جمعيّة المَشايخ الصُّوفيّة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إثبات أنّ الأئمة الأربعة على تنزيه الله عن المكان والجهة

تعريف الكيف

قال اللغوي الراغب الأصبهاني (ت ٥٠٢هـ) في «المفردات في غريب القرءان»[١]: «كيف لفظ يسأل به عما يصح أن يقال فيه شبيه وغير شبيه كالأبيض والأسود والصحيح والسقيم، ولهذا لا يصح أن يقال في الله عز وجلَّ كيف» اهـ.

وقال الفقيه اللغوي الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ) ما نصه[٢]: «يصف أهل التوحيد الله تعالى أنه موجود بلا كمية وكيفية» من كتابه «القاموس المحيط».

(١) المفردات في غريب القرءان، الراغب الأصبهاني، (ص/ ٤٤٤).

(٢) القاموس المحيط، للفيرزآبادي، (ص/ ١٣٨٦).

قول الإمام مالك في مسألة الاستواء

ثبت عن الإمام مالك رضي الله عنه ما رواه الحافظ البيهقي في كتابه «الأسماء والصفات»[1] بإسناد جيد كما قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «الفتح»[2] من طريق عبد الله بن وهب قال: «كنا عند مالك بن أنس فدخل رجل فقال يا أبا عبد الله، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ كيف استواؤه؟» قال: «فأطرق مالك وأخذته الرحضاء ثم رفع رأسه فقال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ كما وصف نفسه، ولا يقال كيفَ وكَيْف عنه مرفوعٌ، وأنت رجل سوء صاحب بدعة أخرجوه»، قال: «فأُخرِج الرجل» اهـ.

فقول الإمام مالك «وكيف عنه مرفوع» أي ليس استواؤه على العرش كيفا أي هيئة كاستواء المخلوقين من جلوس ونحوه. وقوله «أنت رجل سوء صاحب بدعة[3] أخرجوه»، وذلك لأن الرجل سأله بقوله: كيف استواؤه؟، ولو كان الذي حصل مجرد سؤال عن معنى هذه الآية مع اعتقاد أنها لا تؤخذ على ظاهرها ما كان اعترض عليه.

وروى الحافظ البيهقي[4] من طريق يحيى بن يحيى قال: «كنا عند مالك بن أنس فجاء رجل فقال يا أبا عبد الله، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، فكيف استوى؟» قال: «فأطرق مالك رأسه حتى علاه الرحضاء، ثم قال الاستواء غير

---

(١) الأسماء والصفات، أبو بكر البيهقي، (ص/ ٣٧٩).

(٢) فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، (١٣/ ٤١٧).

(٣) قال الشيخ سلامة القضاعي العزّامي الأزهريّ في «فرقان القرءان» (ص/ ١٦) عن قول مالك لذاك الرجل «صاحب بدعة»: «لأن سؤاله عن كيفية الاستواء يدل على أنه فهم الاستواء على معناه الظاهر الحسي الذي هو من قبيل تمكن جسم على جسم واستقراره عليه، وإنما شك في كيفية هذا الاستقرار. فسأل عنها، وهذا هو التشبيه بعينه الذي أشار إليه الإمام بالبدعة» اهـ.

(٤) الأسماء والصفات، أبو بكر البيهقي، (ص/ ٣٧٩).

مجهول، والكيف غير معقول[1]، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعا، فأمر به أن يخرج» اهـ. قال البيهقي: «وروي في ذلك أيضا عن ربيعة بن عبد الرحمن أستاذ مالك بن أنس رضي الله عنهما» اهـ.

وقوله «الاستواء غير مجهول» أي أنه معلوم وروده في القرءان، ولا يعني أنه بمعنى الجلوس ولكن كيفية الجلوس مجهولة كما زعم بعض المجسّمة، وقوله «والكيف غير معقول» معناه أن الاستواء بمعنى الكيف أي الهيئة كالجلوس لا يعقل أي لا يقبله العقل، لكونه من صفات الخلق لأن الجلوس لا يصح إلا من ذي أعضاء أي كإلْيةٍ وركبةٍ، وتعالى الله عن ذلك، فلا معنى لقول المشبهة: «الاستواء معلوم والكيفية مجهولة»[2] يقصدون بذلك أن الاستواء الجلوس لكن كيفية جلوسه غير معلومة لأن الجلوس كيفما كان لا يكون إلا بأعضاء، وهؤلاء يوهمون الناس أن هذا مراد مالك رضي الله عنه، فلا يُغترّ بتمويهاتهم.

فنفي الكيف عن الله تعالى أي الهيئة وكل ما كان من صفات الخلق كالجلوس والاستقرار والحركة والسكون وما شابه ذلك محل اتفاق بين علماء أهل السنة والجماعة سلفا وخلفا.

قال الإمام الترمذي (٢٧٩ هـ) في «سننه»[3]: «والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك وابن عيينة ووكيع وغيرهم أنهم رووا هذه الأشياء ثم قالوا: تروى هذه الأحاديث

---

(١) قال الحافظ اللغوي محمد مرتضى الزبيدي في «إتحاف السادة المتقين» (٢/ ٨٢) ما نصه: «وقال ابن اللبّان [في إزالة الشبهات (ص/ ١٠٥)] في تفسير قول مالك: قوله «كيف غير معقول» أي كيف من صفات الحوادث، وكل ما كان من صفات الحوادث فإثباته في صفات الله تعالى ينافي ما يقتضيه العقل، فيجزم بنفيه عن الله تعالى، قوله: «والاستواء غير مجهول» أي أنه معلوم المعنى عند أهل اللغة، «والإيمان به» على الوجه اللائق به تعالى «واجب» لأنه من الإيمان بالله وبكتبه» اهـ.

(٢) هذا اللفظ لم يثبت بسنَد صحيح عن مالك ولا عن غيره من الأئمّة رواية فلا اعتداد به.

(٣) سنن الترمذي، باب ما جاء في خلود أهل الجنة وأهل النار، (٤/ ٦٩٢).

ونؤمن بـها ولا يقال كيف» اهـ.

وروى الحافظ البيهقي في «كتابه الاعتقاد»[١] عن الوليد بن مسلم، قال: «سئل الأوزاعي ومالك وسفيان الثوري والليث بن سعد عن هذه الأحاديث[٢] فقالوا: أمِرّوها كما جاءت بلا كيفية» اهـ.

ونقل الحافظ البيهقي[٣] في «الأسماء والصفات» عن الأئمة الأربعة والسُّفيانَين والحمّادين والأوزاعي والليث وشعبة وشريك وأبي عوانة وغيرهم أنهم نَفَوْا عن الله تعالى الكيف اهـ.

أي ليس كما تدّعي المجسِّمة أنّ السلَف يُثبتون لله كيفية أي هيئةً لكن غير معلومة لنا. تعالى الله عمّا يقولون عُلُوًّا كبيرًا.

قال الإمام أبو سليمان الخطابي (٣٨٨هـ) في «أعلام الحديث» ما نصه[٤]: «وليس معنى قول المسلمين إن الله على العرش هو أنه مماس له أو متمكن فيه أو متحيز في جهة من جهاته، لكنه بائن من جميع خلقه، وإنما هو خبر جاء به التوقيف فقلنا به، ونفينا عنه التكيف، إذ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ » اهـ.

وقوله: «بائن من جميع خلقه» أي غير مشابه للخلق، لا بمعنى أنه متباعد عن الخلق بالمسافة، وينبغي أن يُتَنَبَّه لمراد من قال من الأئمة «إنه بائن من الأشياء»، ومن قال منهم «إنه تعالى غير مباين»، فإنه ليس خلافًا حقيقيًا، بل مراد من قال «بائن» أنه لا يشبهها ولا يماسها، ومراد من قال «ليس مباينًا»

---

(١) الاعتقاد، أبو بكر البيهقي، (ص/ ٤٤).

(٢) أي الأحاديث المتشابهة في الصفات.

(٣) الأسماء والصفات، أبو بكر البيهقي، (ص/ ٣٨٠-٤٢١). فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، (٣/ ٣٠).

(٤) أعلام الحديث، أبو سليمان الخطّابي، (٢/ ١٤٧٤). الأسماء والصفات، البيهقي، (ص/ ٣٦٩). فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، (١٣/ ٤٢٤).

نَفْيُ المباينة الحسية المسافية. فمن نقل كلام من قال منهم إنه بائن، وحمله على المباينة المسافيّة والمحاذاة كابن تيمية فقد باين الصواب وقَوّلَ أئمة أهل الحقّ ما لم يقولوه، فَحَذارِ حَذارِ ممن يحمل كلامهم على غير محمله.

وقال الإمام أبو سليمان الخطابي في كتابه «أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري» ما نصه[1]: «فإن الذي يجب علينا وعلى كل مسلم أن نعلم أنَّ ربنا عز وجل ليس بذي صورة ولا هيئة، فإن الصورة تقتضي الكيفيّة، وهي عن الله وعن صفاته منفيّة» اهـ.

وفي «الأسماء والصفات» للبيهقي[2] عن أبي الحسن علي بن محمد الطبري، وجماعة ءاخرين من أهل النظر ما نصه: (والقديم سبحانه عالٍ[3] على عرشه لا قاعد ولا قائم ولا مماسّ ولا مباينٍ عن العرش) يريد به مباينة الذات التي هي بمعنى الاعتزال أو التباعد، لأنّ المماسة والمباينة التي هي ضدها والقيام والقعود من صفات الأجسام، والله عز وجل أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفُوًا أحد. فلا يجوز عليه ما يجوز على الأجسام تبارك وتعالى. حكى الأستاذ أبو بكر بن فورك هذه الطريقة عن بعض أصحابنا أنه

---

(١) أعلام الحديث (١/ ٥٢٩)، وانظر الأسماء والصفات للبيهقي (ص/ ٢٨٢).

(٢) الأسماء والصفات، البيهقي، (ص/ ٣٨٠-٣٨١)

(٣) عال على عرشه علو قدر وفضل كما يتضح من السياق، لا علو جهة ومكان. قال اللغوي إبراهيم بن السّري الزّجاج أحد مشاهير اللغويين (٣١١هـ) في كتاب تفسير أسماء الله الحسنى (ص/ ٦٠) ما نصه: «والله تعالى عالٍ على كل شيء، وليس المراد بالعلو: ارتفاع المحلّ لأن الله تعالى يجلُّ عن المحلّ والمكان، وإنما العُلو علوُّ الشأن وارتفاعُ السلطان» اهـ. وقد أصدرت مجلة الأزهر، وهي مجلة دينية علمية تصدرها مشيخة الأزهر، في المحرم سنة ١٣٥٧هـ في تفسير سورة الأعلى، (ص/ ١٦): «والأعلى صفة الرب، والمراد بالعلو العلو بالقهر والاقتدار، لا بالمكان والجهة، لتنزهه عن ذلك» وفي (ص/ ١٧): «واعلم أن السلف قائلون باستحالة العلو المكاني عليه تعالى خلافا لبعض الجهلة الذين يخبطون خبط عشواء في هذا المقام فإن السلف والخلف متفقان على التنزيه» اهـ.

قال «استوى بمعنى علا»، ثم قال «ولا يريد بذلك علوًا بالمسافة والتحيز والكون في مكان متمكّنًا فيه» اهـ. إلى أن قال البيهقي[1] نقلا عن بعض أهل العلم: «وجوابي هو الأول وهو أن الله مستو على عرشه وأنه فوق[2] الأشياء بائن منها بمعنى أنها لا تحله ولا يحلها ولا يمسها ولا يشبهها، وليست البينونة بالعزلة تعالى الله ربنا عن الحلول والمماسة علوًا كبيرًا». انتهى كلام البيهقي بنصه.

قال الإمام أبو المظفّر الإسفراييني (ت ٤٧١هـ) ما نصُّه[3]: «وأن تعلم أنه لا يجوز عليه الكيفية والكمية والأينيّة لأنّ مَن لا مثل له لا يمكن أن يقال فيه كيف هو، ومن لا عدد له لا يقال فيه كم هو، ومن لا أول له لا يقال له مم كان، ومن لا مكان له لا يقال فيه أين كان، وقد ذكرنا من كتاب الله تعالى ما يدل على التوحيد ونفي التشبيه ونفي المكان والجهة ونفي الابتداء والأولية، وقد جاء فيه عن أمير المؤمنين علي[4] رضي الله عنه أشفى البيان حين قيل

---

(١) الأسماء والصفات، البيهقي، (ص/ ٣٨١-٣٨٢).

(٢) فوقية القهر والقدرة، قال القرطبي في تفسيره للآية: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ (٨/ ٣٣٦): ومعنى «فوق عباده» فوقية الاستعلاء بالقهر والغلبة عليهم أي هم تحت تسخيره لا فوقية مكان كما تقول: السلطان فوق رعيته أي بالمنزلة والرفعة. وقال ملا علي القاري في شرح الفقه الأكبر (ص/ ٣٣٢): «وأما عُلوّه على خلقه المستفاد مِن نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ فعُلوّ مكانة ومرتبة لا عُلوّ مكان كما هو مقرَّر عند أهل السنة والجماعة» اهـ.

(٣) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، أبو المظفّر الإسفراييني، (ص/ ١٦١-١٦٢). وفي منح الجليل شرح مختصر خليل للشيخ محمد أحمد عليش مفتي الديار المصرية الأسبق (ت١٢٩٩هـ) (٢/ ٣٤٠) ما نصه: «قال عليّ كرم الله تعالى وجهه حين قيل له أين الله: الذي أين الأين لا يقال فيه أين» اهـ. فبيَّن للسائل فساد سؤاله بأنّ الأينيّة مخلوقة، والذي خلقها كان موجودًا قبل خلقها لا محالة، ولا أينيّة له، وصفاته تعالى لا تتغيَّر فهو بعد أنْ خَلَقَ الأينيّةَ على ما كان قبل خلقها» اهـ.

(٤) وفي تاريخ دمشق للحافظ ابن عساكر (٧/ ٢٣٧) وكنز العمال للمتقي الهندي (١/ ٤٠٧) وغيرهما أنّ يهوديًّا أتى عليًّا رضي الله عنه فقال: يا أمير المؤمنين =

له: أين الله؟ فقال: إن الذي أيّن الأين لا يقال له أين. فقيل له: كيف الله؟ فقال: إن الذي كيف الكيف لا يقال له كيف» اهـ.

فتبين أن مراد السلف بِلا كيفية نفي الجلوس والاستقرار والحركة والأعضاء ونحو ذلك مما هو من صفات الأجسام. ولا يقصدون أن استواءه على العرش وإتيانه (له كيفية لا نعلمها نحن والله يعلمها) لا يريدون هذا، بل المراد نفي الكيفية عنه ألبتّة. وليعلم العاقل أن الجلوس كيفما كان افتراشًا أو تربعًا أو غيرهما فهو كيفية لأنه لا يخرج عن كونه من صفات الأجسام. وهكذا التحيز في المكان كيفيةٌ من كيفيات الأجسام، والمماسة لجسم من الأجسام كيفية فهي منفية عن الله تعالى.

وقال القاضي عياض المالكي في كتابه «إكمال المعلم بفوائد مسلم»[1]: «ويا ليت شعري! ما الذي جمع ءاراء كافة أهل السُّنّة، والحقُّ على تصويب القول بوجوب الوقوف عن التفكر في الذَّات كما أُمروا، وسكتوا لحيرة العقل هناك وسلموا، وأطبقوا على تحريم التَّكييف والتخييل والتَّشكيل، وأنَّ ذلك من وقوفهم وحيرتهم، غير شكٍّ في الوجود أو جهل بالموجود، وغير قادح في التَّوحيد بل هو حقيقة عندهم» اهـ. ونقله عنه النووي في «شرح مسلم»[2] وأقره.

وقال القاضي أبو محمد عبد الوهاب البغدادي المالكي[3]: «واعلم أن

= متى كان الله، فقال له سيدنا علي: إنما يقال متى كان لمن لم يكن ثم كان، فأمّا مَن يزل بلا كيف يكون كان بلا كَينُونة، كائن لم يزل قبل القبل وبعد البعد لا يزال بلا كيف، فأسلم اهـ.

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم، عياض بن موسى، (٢/ ٤٦٥).

(٢) شرح صحيح مسلم، محيي الدين النووي، (٥/ ٢٥).

(٣) شرح عقيدة الإمام مالك الصغير لابن أبي زيد القيرواني، القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي، (ص/ ٢٨).

الوصف له تعالى بالاستواء إتباع للنص، وتسليم للشرع، وتصديق لما وصف نفسه تعالى به، ولا يجوز أن يثبت له كيفية، لأنّ الشرع لم يَرِد بذلك، ولا أخبر النبيّ عليه السلام فيه بشيء، ولا سألته الصحابة عنه، ولأن ذلك يرجع إلى التنقل والتحول وإشغال الحيز والافتقار إلى الأماكن، وذلك يؤول إلى التجسيم، وإلى قدم الأجسام، وهذا كفر عند كافة أهل الإسلام، وقد أجمل مالك رحمه الله الجواب عن سؤال من سأله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ كيف استوى؟ فقال: الاستواء منه غير مجهول، والكيف منه غير معقول، والسؤال عن هذا بدعة، ثم أمر بإخراج السائل» اهـ.

أقول: وهذا فيمن سأل كيف استوى فما بالكم بالذي فسره بالجلوس والقعود والاستقرار!؟

ثم إن الإمام مالكًا عالم المدينة وإمام دار الهجرة نجم العلماء أمير المؤمنين في الحديث رضي الله عنه ينفي عن الله الجهة كسائر أئمة الهدى، فقد ذكر الإمام العلامة قاضي قضاة الإسكندرية ناصر الدين بن المُنَيّر المالكي الفقيه المفسر النحوي الأصولي الخطيب الأديب البارع في علوم كثيرة في كتابه «المقتفَى في شرف المصطفى» لما تكلم عن الجهة وقرر نفيها قال: «ولهذا المعنى أشار مالك رحمه الله في قوله ﷺ: «**لا تفضلوني على يونس ابن متى**»، فقال مالك: «إنما خصّ يونس للتنبيه على التنزيه لأنه ﷺ رُفع على العرش ويونس عليه السلام هُبط إلى قاموس البحر ونسبتهما مع ذلك من حيث الجهة إلى الحق جل جلاله نسبة واحدة، ولو كان الفضل بالمكان لكان عليه الصلاة والسلام أقرب من يونس بن متى وأفضل مكانا، ولما نهى عن ذلك»، ثم أخذ الفقيه ناصر الدين يبين أن الفضل بالمكانة لا بالمكان» اهـ.

ونقل ذلك عنه أيضا الإمام الحافظ تقي الدين السبكي الشافعي في كتابه «السيف الصقيل»[1] والإمام الحافظ محمد مرتضى الزبيدي الحنفي في

(١) السيف الصقيل، تقي الدين السبكي الشافعي، (ص/ ٤١-٤٢).

«إتحاف السادة المتقين»[1] وغيرهما.

وأما ما يرويه سريج بن النّعمان عن عبد الله بن نافع عن مالك أنه كان يقول «الله في السماء وعلمه في كل مكان» فغير ثابت. قال الإمام أحمد: «عبد الله بن نافع الصائغ لم يكن صاحب حديث وكان ضعيفًا فيه». وقال أبو حاتم: «ليس بالحافظ، هو لين في حفظه وكتابه أصح»، وقال البخاري: «يعرف حفظه وينكر وكتابه أصح»، قال ابن عدي: «يروي غرائب عن مالك»، وذكره ابن حبان في كتاب «الثقات» وقال: «كان صحيح الكتاب وإذا حدّث مِن حفظه ربّما أخطأ»، وقال ابن فرحون: «كان أصم أميًّا لا يكتب». وراجع ترجمة سريج وابن نافع في كتب الضعفاء، وبمثل هذا السند لا ينسب إلى مثل مالك مثل هذا[2]. فبان مما ذكرناه أن ما تنسبه المشبهة للإمام مالك تقول عليه بما لم يقل.

قول الإمام الشافعي في مسألة الاستواء

وقال إمامنا الشافعي رضي الله عنه لمّا سئل عن الاستواء: «ءامنت بلا تشبيه وصدقت بلا تمثيل واتّهمتُ نفسي في الإدراك وأمسكتُ عن الخوض فيه كلّ الإمساك» اهـ. ذكره الإمام أحمد الرفاعي في «البرهان المؤيّد»[3] والعِزّ ابن عبد السّلام في «حَلّ الرموز»[4] والشيخ تقي الدين الحصني في «دفع شُبَه

(١) إتحاف السادة المتقين، محمد مرتضى الزبيدي، (٢/ ١٠٥).

(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين المِزّي، (١٦/ ٢١٠). تكملة الردّ على نونيّة ابن القيم، محمد زاهد الكوثري، (ص/ ٩٥). إيضاح الدليل، ابن جماعة، (ص/ ١٠٧).

(٣) البرهان المؤيّد، السيّد أحمد الرفاعيّ، (ص/ ١٨).

(٤) حلّ الرموز، العِزّ بن عبد السّلام، (ص/ ٤٤).

مَن شبَّه وتمرَّد»[١] والرَّملي في «فتاويه»[٢] والنفْراويّ في «الفَواكِه الدَّواني»[٣] وغيرهم.

وقال أيضًا: «ءامنت بما جاء عن الله على مراد الله وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله» اهـ. ذكره شيخنا المحدّث عبد الله الهرريّ في كتابه «الصراط المستقيم»[٤] والشيخ الحصني في «دفع شُبَه مَن شبَّه وتمرَّد»[٥] وغيرهما كثير، ومعناه لا على ما قد تذهب إليه الأوهام والظنون من المعاني الحسيّة والجسميّة التي لا تجوز في حق الله تعالى.

ولمّا سئل عن صفات الله تعالى قال: «حرام على العقول أن تمثّل الله تعالى، وعلى الأوهام أن تحد، وعلى الظنون أن تقطع، وعلى النفوس أن تفكر، وعلى الضمائر أن تعمق، وعلى الخواطر أن تحيط إلا ما وصف به نفسه – أي الله – على لسان نبي الله ﷺ» اهـ. ذكره الشيخ ابن جهبل في رسالته في نفي الجهة عن الله التي رد فيها على المجسم ابن تيمية[٦].

وقال إمامنا الشافعي رضي الله عنه أيضا جامعًا جميع ما قيل في التوحيد: «من انتهض لمعرفة مدبّره فانتهى إلى موجود ينتهي إليه فكره فهو مشبّه، وإن اطمأنّ إلى العدم الصرف فهو معطل، وإن اطمأن لموجود واعترف بالعجز عن إدراكه فهو موحّد» اهـ. ذكر ذلك عنه الإمام أحمد الرفاعي في البرهان

---

(١) دفع شبه من شبّه وتمرّد، تقي الدين الحصني، (ص/ ٣١).

(٢) فتاوى الرَّملي المطبوع بهامش الفتاوى الكبرى لابن حجر الهيتمي، (٤/ ٢٦٧).

(٣) الفواكه الدَّواني، شهاب الدين النفْراويّ، (ص/ ٨٢).

(٤) الصراط المستقيم، عبد الله الهرريّ، (ص/ ٧٧).

(٥) دفع شبه من شبّه وتمرّد، تقي الدين الحصني، (ص/ ٨٦).

(٦) يُنظر: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، (٩/ ٤٠)، خلال رسالة أحمد ابن يحيى بن إسماعيل الشيخ شهاب الدين بن جهبل الكلابي الحلبي الأصل والتي أولها في (٩/ ٣٤).

المؤيد[1]، والإمام بدر الدين الزركشي (٧٩٤هـ) في «تشنيف المسامع»[2]، والحافظ ولي الدين أبو زرعة العراقي في «الغيث الهامع»[3]، وملا علي القاري في «شرح الفقه الأكبر»[4] وغيرهم[5].

قلت: ما أدقّها مِن عبارة وما أوسع معناها شفى فيها صدور قوم مؤمنين، فرَضِيَ الله عنه وجزاه عنّا وعن الإسلام خيرًا وقد أخذها من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى]، ومن قوله عز وجل: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [سورة النحل]، ومن قوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [سورة مريم]، ومن قوله تعالى: ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [سورة إبراهيم]. وكل هذا يدلّ على أنّ الإمام الشافعي رضي الله عنه على تنزيه الله عما يخطر في الأذهان مِن معاني الجسمية وصفاتها كالجلوس والتحيّز في جهة وفي مكان والحركة والسكون ونحو ذلك.

قال الإمام الشافعي رضي الله عنه أيضا ما نصه: «إنه تعالى كان ولا مكان فخلق المكان وهو على صفة الأزلية كما كان قبل خلقه المكان لا يجوز عليه

---

(١) البرهان المؤيّد، السيّد أحمد الرفاعيّ، (ص/ ١٧).

(٢) تشنيف المسامع، الزركشي، (٤/ ٨٠)، ثم قال الزركشي: وهو معنى قول الصديق الأكبر رضي الله عنه: «العجز عن درك الإدراك إدراك»، ثم قال (٤/ ٨٢) وفي هذا المقام قال الصديق الأكبر رضي الله عنه: «سبحان من لم يجعل لخلقه سبيلًا إلى معرفته إلا بالعجز عن معرفته» اهـ. قلت: أي لا يُعرف معرفةَ إحاطة اهـ.

(٣) الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، أبو زرعة العراقي، (٣/ ٩١٤).

(٤) شرح الفقه الأكبر، ملا علي القاري، (ص/ ٢٦٧).

(٥) وممن قالها بعده إمام الحرمين أبو المعالي الجويني في كتابه العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية (ص/ ٢٣) ونصه: «من انتهض لطلب مدبره فإنّ اطمأن إلى موجود انتهى إليه فكره فهو مشبه وإن اطمأنّ إلى النفي المحض فهو معطل، وإن قطع بموجود واعترف بالعجز عن درك حقيقته فهو موحد، وهو معنى قول الصديق رضي الله عنه، إذ قال: العجز عن درك الإدراك إدراك» اهـ.

التغيير في ذاته ولا التبديل في صفاته»[1] اهـ.

وروى الحافظ السيوطي في «الأشباه والنظائر»[2] أنّ الإمام الشافعي كفّر المجسم اهـ.

وقال الشيخ الإمام أقضى القضاة نجم الدين ابن الرفعة في كتابه «كفاية النبيه في شرح التنبيه»[3] في قول الشيخ أبي إسحاق رضي الله عنه في باب صفة الأئمة «ولا تجوز الصلاة خلف كافر لأنه لا صلاة له فكيف يقتدى به» قال: «وهذا ينظم مَن كفرُهُ مجمعٌ عليه ومن كفَّرناهُ من أهل القبلة كالقائلين بخلق القرءان وبأنّه لا يعلم المعدومات قبل وجودها ومَن لم يؤمن بالقدر وكذا من يعتقد أن الله جالسٌ على العرش كما حكاه القاضي حسين هنا عن نص الشافعي» اهـ. وذكره كذلك الشيخ الإمام المتكلم ابن المعلم القرشي في كتابه «نجم المهتدي»[4] اهـ.

وأما ما ترويه المشبهة عن الشافعي مما هو خلاف العقيدة السنية ففي

---

(١) إتحاف السادة المتقين، محمد مرتضى الزبيدي، (٢/ ٢٤).

(٢) الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي. (٢/ ٢٤٥). وقال السيوطي في «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي» (ص/ ٣٨٣) شارحًا كلام النووي: «مَن كُفّر ببدعته لم يحتج به: وهو كما في شرح المهذب للمصنف: المجسم، ومنكر علم الجزئيات، قيل: وقائل خلق القرءان. فقد نصّ عليه الشافعي واختاره البلقيني، ومنع تأويل البيهقي له بكفران النعمة، بأنّ الشافعي قال ذلك في حقّ حفص الفرد لمّا أفتى بضرب عنقه، وهذا رادّ للتأويل» اهـ. ومثله قال في كتاب «منهج ذَوِي النظَر» للشيخ محمد محفوظ بن عبد الله الترمسي (١٣٣٨هـ) (ص/ ١٢٩).

(٣) كفاية النبيه شرح التنبيه، نجم الدين ابن الرفعة، (٤/ ٢٤).

(٤) نجم المهتدي ورجم المعتدي، ابن المعلّم القرشيّ، (ص/ ٥٥١). وذكر ابن المعلّم أيضًا في كتابه نجم المهتدي (ص/ ٥٨٨) أن الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «سيرجع قوم من هذه الأمة عند اقتراب الساعة كفارا، قال رجل: يا أمير المؤمنين كفرهم بماذا أبالإحداث أم بالإنكار، فقال: بل بالإنكار ينكرون خالقهم فيصفونه بالجسم والأعضاء» اهـ.

سنده أمثال العشارى وابن كادش. أما ابن كادش فهو أبو العز بن كادش أحمد ابن عبيد الله (٥٢٦هـ) من أصحاب العشارى اعترف بالوضع (الافتراء)، راجع «الميزان»[١] وحكم مثله عند أهل النقد معروف. وأما العشارى فهو أبو طالب محمد بن علي العشارى (٤٥٢هـ) مغفَّل وقد راجت عليه العقيدة المنسوبة إلى الشافعي كذبا وكلّ ذلك باعتراف الذهبي نفسه في «الميزان»[٢] وغيره، وكذلك ما ينسب للشافعي في «وصية الشافعي» فهو رواية أبي الحسن الهكاري المعروف بوضعه كما هو معروف في كتب الجرح والتعديل[٣]، فليحذر تمويهات المجسمة فإن هذا دأبهم، يذكرون ما يوافق هواهم وإن كان كذبا وباطلا.

قول الإمام أحمد في مسألة الاستواء

وسئل الإمام أحمد رضي الله عنه عن الاستواء فقال: «استوى كما أخبر لا كما يخطر للبشر» اهـ. ذكره الإمام أحمد الرفاعي في «البرهان المؤيد»[٤] والعز بن عبد السلام في «حل الرموز»[٥] والشيخ الحصني في «دفع شبه من

---

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٢٥٩).

(٢) ميزان الاعتدال (٦/ ٢٦٧).

(٣) يُنظر: «ميزان الاعتدال» (٥/ ١٣٨)، و«ذيل تاريخ بغداد» (٣/ ١٧٣) لابن النجار. قال الشيخ محمد زاهد الكوثري في تكملته (ص/ ٩١): ومالك قائل بالاستواء بلا كيف، وكذا الشافعي وأبو حنيفة وأبو يوسف وأحمد وابن المبارك، وهم براء مما يوجد في روايات عبد الله بن نافع الصائغ والعشاري والهكاري وابن أبي مريم ونعيم ابن حماد والأصطخري وأمثالهم. و(اعتقاد الشافعي) المذكور في ثبت الكوراني كذب الموضوع مروي بطريق العشاري وابن كادش اهـ.

(٤) البرهان المؤيّد، السيّد أحمد الرفاعيّ، (ص/ ١٨).

(٥) حل الرموز، تقي الدين الحصني، (ص/ ٤٤).

شبه وتمرد ونسب ذلك إلى السيد الجليل أحمد»[1]، والرملي في «فتاويه»[2] والنفْراوي في «الفواكه الدواني»[3] غيرهم[4].

فانظر رحمك الله بتوفيقه إلى هذه العبارة ما أتقنها، فهي اعتقاد قويم ومنهاج سليم، إذ فيها تنزيه استواء الله على العرش عما يخطر للبشر من جلوس واستقرار ومحاذاة ونحو ذلك، أما المجسمة المشبهة ففسروا الاستواء بما يخطر في أذهانهم من جلوس وقعود ونحو ذلك، فهذا فيه دليل على تبرئة الإمام أحمد رضي الله عنه من المنتسبين إليه زورا الذين يحرفون كلمة «استوى» فيقولون: (جلس، قعد، استقر) تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا كالمجسم ابن تيمية حيث صرح في «مجموع الفتاوى»[5] فقال: «إن محمدا رسول الله يجلسه ربه على العرش معه» اهـ. وقال فيما رءاه الإمام أبو حيان الأندلسي بخطه: «إن الله يجلس على الكرسي وقد أخلى منه مكانا يقعد معه فيه رسول الله» اهـ. كما في «النهر الماد»[6] إلى غير ذلك من تخريفاته وتحريفاته.

والإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه من أبعد الناس عن نسبة الجسم والجهة والحد والحركة والسكون إلى الله تعالى، فقد نقل الإمام أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث التميميّ (٤١٠هـ) رئيس الحنابلة

---

(١) دفع شبه من شبّه وتمرّد ونسب ذلك إلى السيد الجليل أحمد (ص/ ٢٩-٣٠).

(٢) فتاوى شمس الدين الرملي المطبوع بهامش الفتاوى الكبرى الفقهية لابن حجر الهيتمي (٤/ ٢٦٦).

(٣) الفواكه الدواني (ص/ ٨٢).

(٤) ونقل مرعي الكَرْمي المقدسي الحنبلي (١٠٣٣هـ) في أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات(ص/ ١٢١): عن أحمد أنه قال: استوى كما ذَكر لا كما يخطر للبشر اهـ.

(٥) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٧٤) وقد مرّ.

(٦) النهر الماد (١/ ٢٥٤) وقد مرّ.

ببغداد وابن رئيسها في كتابه «اعتقاد الإمام أحمد»[١] عن الإمام أحمد أنه قال: «وأنكر - يعني أحمد - على من يقول بالجسم»، وقال: «إنَّ الأسماء مأخوذة من الشريعة واللغة، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على ذي طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف، والله تعالى خارج عن ذلك كله، فلم يجز أن يسمى جسما لخروجه عن معنى الجسمية ولم يجئ في الشريعة ذلك فبطل» اهـ. ونقله الحافظ البيهقي عنه في «مناقب أحمد» وغيرُه[٢].

ونقل أبو الفضل التميميّ في كتاب «اعتقاد الإمام أحمد»[٣] عن الإمام أنه قال: «ولا يجوز أن يقال استوى بمماسة ولا بملاقاة، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، والله تعالى لم يلحقه تغير ولا تبدّل ولا تلحقه الحدود قبل خلق العرش ولا بعد خلق العرش، وكان يُنكر -الإمام أحمد- على من يقول «إنّ الله في كل مكان بذاته»، لأنّ الأمكنة كلها محدودة» اهـ.

وبيّن الإمام الحافظ ابن الجوزي الحنبلي في كتابه «الباز الأشهب»[٤] براءة أهل السنة عامة والإمام أحمد خاصة من مذهب المشبهة وقال: «وكان أحمد لا يقول بالجهة للبارئ» انتهى بحروفه.

وقال القاضي بدر الدين بن جماعة في كتابه «إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل»[٥] عن الإمام أحمد: «كان لا يقول بالجهة للبارئ تعالى» اهـ.[٦]

---

(١) اعتقاد الإمام أحمد (ص/ ٤٥) وغيره.

(٢) يُنظر: تكملة السيف الصَّقيل (ص/ ٧٢).

(٣) اعتقاد الإمام أحمد (ص/ ٣٨-٣٩)، وغيره.

(٤) الباز الأشهب (ص/ ٥٦) طبع دار الجنان.

(٥) إيضاح الدليل (ص/ ١٣٧).

(٦) قال الشيخ محمد زاهد الكوثري في تكملته (ص/ ٨٧): ولم يقع ذكر الجهة في حق الله سبحانه في كتاب الله ولا في سنة رسوله ﷺ ولا في لفظ صحابي أو تابعي ولا في كلام أحد ممن تكلم في ذات الله وصفاته من الفرق سوى أقحاح=

وقال الشيخ ابن حجر الهيتمي في فتاويه[1]: «عقيدة إمام السنة أحمد بن حنبل رضي الله عنه وأرضاه وجعل جنان المعارف متقلَّبه ومأواه وأفاض علينا وعليه من سوابغ امتنانه وبوأه الفردوس الأعلى من جنانه موافقة لعقيدة أهل السنة والجماعة من المبالغة التامة في تنزيه الله تعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علوًا كبيرًا من الجهة والجسمية وغيرهما من سائر سمات النقص، بل وعن كل وَصْف ليس فيه كمال مطلق، وما اشتهر بين جهلة المنسوبين إلى هذا الإمام الأعظم المجتهد من أنه قائل بشيء من الجهة أو نحوها فكذب وبُهتان وافتراء عليه، فلعن الله من نسب ذلك إليه، أو رماه بشيء من هذه المثالب التي برَّأه الله منها، وقد بيّن الحافظ الحجة القدوة الإمام أبو الفرج بن الجوزي من أئمة مذهبه المبرئين من هذه الوصمة القبيحة الشنيعة أنَّ كل ما نسب إليه من ذلك كذب عليه وافتراء وبهتان وأن نصوصه صريحة في بطلان ذلك، وتنزيه الله تعالى عنه فاعلم ذلك فإنه مهم.وإياك أنْ تصغي إلى ما في كتب ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية وغيرهما ممن اتخذ إلهه هواه، وأضله الله على علم، وختم على سمعه وقلبه، وجعل على بصره غشاوة، فمن يهديه من بعد الله! وكيف تجاوز هؤلاء الملحدون الحدود، وتعدوا الرسوم وخرقوا سياج الشريعة والحقيقة! فظنوا بذلك أنهم على هدى من ربهم وليسوا كذلك، بل هم على أسوأ الضلال وأقبح الخصال وأبلغ المَقت والخسران وأنهى الكذب والبهتان فخذل الله متَّبِعهم وطهر الأرض من أمثالهم» اهـ.

وقال الشيخ محمد بن علاّن الصدّيقي (١٠٥٧هـ) في «الفتوحات الربّانية» على الأذكار النووية ما نصّه[2]: «وأنّه تعالى منزّه عن الجهة والمكان

= المجسمة وأتحدى من يدعي خلاف ذلك أن يسند هذا اللفظ إلى أحد منهم بسند صحيح فلن يجد إلى ذلك سبيلا فضلا عن أن يتمكن من إسناده إلى الجمهور بأسانيد صحيحة اهـ.

(١) الفتاوى الحديثية (ص/ ١٤٨).

(٢) الفتوحات الربّانية على الأذكار النووية، محمد بن علاّن، باب الحثّ على=

والجسم وسائر أوصاف الحدوث، وهذا معتقد أهل الحقّ ومنهم الإمام أحمد، وما نسبه إليه بعضهم من القول بالجهة أو نحوها كذب صراح عليه وعلى أصحابه المتقدمين كما أفاده ابن الجوزي من أكابر الحنابلة، وما وقع في كلام بعض المحدّثين والفقهاء ممّا يوهم الجهة أو التجسيم أوّله العلماء، وقالوا: إنّ ظاهره غير مراد، فعليك بحفظ هذا الاعتقاد، واحذر زيغ المجسّمة والجهمية أرباب الفساد» اهـ.

وقال الحافظ ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري فيما نُسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري»[1]: «ابن شاهين يقول: (رجلان صالحان بُليا بأصحاب سوء جعفر بن محمد وأحمد بن حنبل)» اهـ.

وقال ابن الحفيد التفتازاني في الدرّ النّضيد[2]: «المفهوم مِنْ تاريخ الإمام اليافعي في ذكر مشايخ سنة ثمان وخمسين وخمسمائة أن الإمام الزاهد أحمد بن حنبل قُدّس سرّه لم يقل بأنّ كلامه تعالى صوت وحرف، وأنه تعالى في جهة، فكأنّ الحنابلة القائلين بأنّ كلامه قديم مِنْ جنس الأصوات قوم آخرون لا مُتّبعوه» اهـ.

هذا وقد نقل الإمام الحافظ العراقي والإمام القرافي والشيخ ابن حجر الهيتمي وملا علي القاري ومحمد زاهد الكوثري وغيرهم[3] عن الأئمة الأربعة هداة الأمة الشافعي ومالك وأحمد وأبي حنيفة رضي الله عنهم القول بتكفير

= الدعاء والاستغفار في النصف الثاني من كلّ ليلة (٣/ ١٩٦).

(١) تبيين كذب المفتري فيما نُسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري (ص/ ١٦٤).

(٢) الدرّ النَضِيد من مجموعَةِ الحفيد لأحمد بن يحيى بن محمد الحفيد (٩٠٦هـ) (ص/ ١٤٨).

(٣) كفاية النبيه شرح التنبيه لابن الرفعة (٤/ ٢٤)، والأشباه والنظائر للسيوطي (٢/ ٢٤٥)، ونجم المهتدي ورجم المعتدي لابن المعلم القرشي(ص/ ٥٥١)، المنهاج القويم على المقدمة الحضرمية لابن حجر الهيتمي (ص/ ٦٩)، ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لملا عليّ القاري (٢/ ١٣٧)، ومقالات الكوثري (ص/ ٢٦٩)، وقد مرّ.

القائلين بالجهة والتجسيم اهـ.

بل وقال الإمام بدر الدين الزركشي في تشنيف المسامع[1]: «ونقل صاحب الخصال من الحنابلة عن أحمد أنه قال: «من قال جسم لا كالأجسام كفر»، ونقل عن الأشعرية أنه يفسق، وهذا النقل عن الأشعرية ليس بصحيح» اهـ.

وروى الحافظ البيهقي في مناقب أحمد عن الحاكم عن أبي عمرو بن السماك عن حنبل عن أحمد بن حنبل تأول قول الله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [سورة الفجر] أنه جاء ثوابه، ثم قال البيهقي: «وهذا إسناد لا غبار عليه» اهـ.

وقال الحافظ البيهقيّ أيضا في «مناقب أحمد»: «أنبأنا الحاكم قال حدثنا أبو عمرو بن السماك قال حدثنا حنبل بن إسحاق قال سمعت عمي أبا عبد الله – يعني أحمد – يقول (احتجوا علي يومئذ – يعني يوم نوظر في دار أمير المؤمنين – فقالوا تجيء سورة البقرة يوم القيامة وتجيء سورة تبارك، فقلت لهم إنما هو الثواب، قال الله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [سورة الفجر] إنما يأتي قدرته، وإنما القرءان أمثال ومواعظ)» اهـ.

قال الحافظ البيهقي: «وفيه دليل على أنه كان لا يعتقد في المجيء الذي ورد به الكتاب والنزول الذي وردت به السنة انتقالا من مكان إلى مكان كمجيء ذوات الأجسام ونزولها، وإنما هو عبارة عن ظهور ءايات قدرته، فإنهم لما زعموا أن القرءان لو كان كلام الله وصفة من صفات ذاته لم يجز عليه المجيء والإتيان، فأجابهم أبو عبد الله بأنه إنما يجيء ثواب قراءته التي يريد إظهارها يومئذ فعبر عن إظهاره إياه بمجيئه، وهذا الذي أجابهم به أبو عبد الله لا يهتدي إليه إلا الحذاق من أهل العلم المنزهون عن التشبيه»[2] اهـ.

---

(١) تشنيف المسامع شرح جمع الجوامع (٤/ ٨٥).

(٢) تكملة الرد على نونية ابن القيم للكوثري (ص/ ١٠٠)، ثم نقل الكوثري عن اليافعي: ويوضحه قوله تعالى (فأتى الله بنيانهم) ليس المراد الإتيان بذاته بالاتفاق، وإنما هو أمره، ويشهد له قوله تعالى: (أتاهما أمرنا ليلًا أو نهارا). اهـ

وقال شيخنا الإمام المحدث الشيخ عبد الله الهرري في كتابه «المقالات السنية»[1]: «وهذا دليل على أن الإمام أحمد رضي الله عنه ما كان يحمل ءايات الصفات وأحاديث الصفات التي توهم أنَّ الله متحيّز في مكان أو أنّ له حركةً وسكونًا وانتقالا من علو إلى سفل على ظواهرها كما يحملها ابن تيمية وأتباعه فيثبتون اعتقادًا التحيز لله في المكان والجسمية ويقولون لفظًا ما يموّهُون به على الناس ليظن بهم أنهم منزهون لله عن مشابهة المخلوق فتارة يقولون: (بلا كيف) كما قالت الأئمة، وتارة يقولون: (على ما يليق بالله)، نقول لو كان الإمام أحمد يعتقد في الله الحركة والسكون والانتقال لترك الآية على ظاهرها وحملها على المجيء بمعنى التنقل من علو وسفل كمجيء الملائكة، وما فاه بهذا التأويل» انتهى بحروفه.

وقال الحافظ الكبير أبو الفرج ابن الجوزي الحنبلي في «دفع شبه التشبيه»[2]: «وكذلك قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [سورة الفجر]، ذكر القاضي أبو يعلى عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال في قوله تعالى: ﴿أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [سورة البقرة]، قال: (المراد به قدرته وأمره)»، قال: «وقد بينه في قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [سورة النحل]، ومثل هذا في التوراة، ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [سورة الفجر]، قال: (إنما هو قدرته)» اهـ.

---

(١) المقالات السنية في كشف ضلالات أحمد بن تيمية (ص/ ١٩٤)، وقال الإمام المقدم أبو منصور البغدادي في الفرق بين الفرق (ص/ ٣٣٣): وأجمعوا (أهل السنة) على نفي الآفات والغموم والآلام واللذات عنه، وعلى نفي الحركة والسكون عنه. اهـ وقال الإمام أبو المظفر الأسفرايني في التبصير في الدين، في الباب الخامس عشر في بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة، (ص/ ١٦١): وأن تعلم أن كل ما دل على حدوث شيء من الحد والنهاية والمكان والجهة والسكون والحركة فهو مستحيل عليه سبحانه وتعالى اهـ. وقال الحافظ ابن حجر في شرح البخاري (٧/ ١٢٤): فمعتقد سلف الأئمة وعلماء السنة من الخلف أن الله منزه عن الحركة والتحول والحلول ليس كمثله شيء اهـ.

(٢) دفع شبه التشبيه (ص/ ٢٦-٢٧)

وقال [1]: «والواجب على الخلق اعتقاد التنزيه وامتناع تجويز النُقلة وأن النزول الذي هو انتقال من مكان إلى مكان يفتقر إلى ثلاثة أجسام: جسم عالٍ وهو مكان لساكنه، وجسم سافل، وجسم منتقل من علو إلى سفل وهذا لا يجوز على الله عز وجل» اهـ.

ثم قال: «ومنهم من قال يتحرك إذا نزل، وما يدري أن الحركة لا تجوز على الله تعالى، وقد حكوا عن الإمام أحمد ذلك وهو كذب عليه»[2] اهـ.

وقال الشيخ تقي الدين الحصني في «دفع شبه من شبه وتمرد»[3]: «وحكوا هذه المقالة عن الإمام أحمد فجورا منهم بل هو كذب محض على هذا السيد الجليل السلفي المنـزه» اهـ.

وقال الفخر الرازي في «أساس التقديس»[4]: «نقل الشيخ الغزالي رحمه الله عن أحمد بن حنبل رحمه الله أنّه أقرّ بالتأويل في ثلاثة أحاديث» اهـ. ثم قال الرازي[5]: «رُوي عنه عليه السلام أنّه تأتي سورة البقرة وآل عمران كذا وكذا يوم القيامة كأنّهما غمامتان. فأجاب أحمد بن حنبل رحمه الله، وقال: «يعني ثواب قارئهما»، وهذا تصريح منه بالتأويل» اهـ.

وذكر الإمام بدر الدين محمّد بن عبد الله الزركشي في كتابه «البرهان في علوم القرآن»[6]: «وممّن نُقل عنه التأويل عليّ وابن مسعود وابن عباس

---

(١) دفع شبه التشبيه في شرح الحديث التاسع عشر (ص/ ٤٩-٥٠)

(٢) قال محقّق الكتاب الشيخ محمد زاهد الكوثري معلقا: حكى ذلك أبو يعلى في طبقاته عن أحمد بطريق أبي العباس الأصطخري وهو كما قال المصنف نقل مفترى اهـ.

(٣) دفع شبه من شبه وتمرد (ص/ ٢٥)

(٤) أساس التقديس (ص/ ١٠٧)

(٥) أساس التقديس (ص/ ١٠٨)

(٦) البرهان في علوم القرءان، النوع السابع والثلاثون في حكم الآيات =

وغيرهم. وقال الغزالي في كتاب «التفرقة بين الإسلام والزندقة»، «إنّ الإمام أحمد أوّل في ثلاثة مواضع». وأنكر ذلك عليه بعض المتأخرين، قلت: وقد حكى ابن الجوزي عن القاضي أبي يعلى تأويل أحمد في قوله تعالى: ﴿أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ﴾ [سورة الأنعام ١٥٨]، قال: «وهل هو إلّا أمره»، بدليل قوله: ﴿أَوۡ يَأۡتِيَ أَمۡرُ رَبِّكَ﴾ [سورة النحل ٣٣]» اهـ.

وقد ورد في الفتوحات «الربّانية على الأذكار النووية»[١] للعالم المفسّر محمد بن علاّن الصدّيقي الشافعي الأشعري المكّي (المتوفّى سنة ١٠٥٧ هجرية) رحمه الله تعالى في باب الحثّ على الدعاء والاستغفار في النصف الثاني من كلّ ليلة ما نصّه: «وأنّه تعالى منـزّه عن الجهة والمكان والجسم وسائر أوصاف الحدوث، وهذا معتقد أهل الحقّ ومنهم الإمام أحمد وما نسبه إليه بعضهم من القول بالجهة أو نحوها كذب صراح عليه وعلى أصحابه المتقدمين كما أفاده ابن الجوزي من أكابر الحنابلة». انتهى بحروفه.

قول الإمام أبو حنيفة في مسألة الاستواء

وسئل الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه عن الاستواء فقال: «من قال: (لا أعرف الله أفي السماء هو أم في الأرض) فقد كفر»[٢]، لأن هذا القول يوهم أن للحق مكانا ومن توهم أن للحق مكانا فهو مشبه. وهذا القول ثابت عن الإمام أبي حنيفة نقله من لا يحصى كالإمام ابن عبد السلام في «حل الرموز» والإمام تقي الدين الحصني في «دفع شبه من شبه وتمرد»[٣] والإمام أحمد الرفاعي في

= المتشابهات الواردة في الصفات (٢/ ٧٩)

(١) الفتوحات الربّانية على الأذكار النووية (٢/ ١٩٦).

(٢) يُنظر: الفقه الأبسط (ص ٤٩).

(٣) دفع شبه من شبه وتمرد (ص١٨).

«البرهان المؤيد»[1] وغيرهم.

وأما ما قاله المجسم ابن قيم في «نونيته»: [من الكامل]

من لم يقر بعرشه سبحانه فوق السماء وفوق كل مكان
ويقر أن الله فوق العرش لا يخفى عليه هواجس الأذهان
فهو الذي لا شك في تكفيره لله درك من إمام زمان
هذا الذي في الفقه الاكبر عندهم وله شروح عدة لبيان

نقول: إن هذا المجسم يريد أن يروج بدعته هذه بالكذب على الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه. وهذا «الفقه الأكبر» بين أيدينا فليراجعه من شاء، وغير غريب أن يكذب هذا الرجل فإنه مبتدع داعية إلى بدعته غالى فيها كل الغلو وكل مبتدع هذا شأنه لا يتوقى الكذب لينصر بدعته، فهذا «الفقه الأكبر»[2] فيه: «والله واحد لا من طريق العدد ولكن من طريق أنه لا شريك له، لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد، لا يشبه شيئا من الأشياء من خلقه ولا يشبهه شيء من خلقه» وفيه أيضا[3]: «ويراه المؤمنون وهم في الجنة بأعين رؤوسهم بلا تشبيه ولا كيفية ولا كمية ولا يكون بينه وبين خلقه مسافة» اهـ. وفي «الوصية» للإمام[4]: «لقاء الله تعالى لأهل الجنة حق بلا كيفية ولا تشبيه ولا جهة» اهـ. وفي «الوصية»[5]: «نقر بأن الله على العرش استوى من غير أن يكون له حاجة إليه واستقرار عليه وهو الحافظ للعرش وغير العرش من غير احتياج، فلو كان محتاجا لما قدر على إيجاد العالم وتدبيره كالمخلوق

(١) البرهان المؤيّد، السيّد أحمد الرفاعيّ، (ص٢٤).
(٢) الفقه الأكبر (ص ٣٠/ ٣١).
(٣) الفقه الأكبر (ص١٣٦-١٣٧).
(٤) يُنظر: شرح الفقه الأكبر (ص ١٣٨).
(٥) يُنظر: شرح الفقه الأكبر (ص ٧٠).

ولو كان محتاجا إلى الجلوس والقرار فقبل خلق العرش أين كان الله تعالى! تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا» اهـ.

وفي «الفقه الأبسط»[1]: «كان الله ولا مكان، كان قبل أن يخلق الخلق، كان ولم يكن أين ولا خلق ولا شيء وهو خالق كل شيء» اهـ.

وقال أيضا: «فمن قال: (لا أعرف ربي أفي السماء هو أم في الأرض) فهو كافر، كذلك من قال إنه على العرش ولا أدري العرش أفي السماء أم في الأرض» اهـ. وإنما كفر الإمام قائل هاتين العبارتين لأنه جعل الله مختصا بجهة وحيز وكل ما هو مختص بالجهة والتحيز فإنه محتاج محدث بالضرورة أي بلا شك، وليس مراده كما زعم المشبهة إثبات أن السماء والعرش مكان لله تعالى، بدليل كلامه السابق الصريح في نفي الجهة عن الله – وقد نقلنا ذلك – ومن ذلك قوله: «ولو كان محتاجا إلى الجلوس والقرار فقبل خلق العرش أين كان!». ففي هذه إشارة من الإمام رضي الله عنه إلى إكفار من أطلق التشبيه والتحيز على الله كما قال العلامة البياضي الحنفي في «إشارات المرام»[2] والشيخ الكوثري في «تكملته»[3] وغيرهما.

وفي «شرح الفقه الأكبر»[4] لملا علي القاري في الرد على المجسمة المحرفين لكلام أبي حنيفة ما نصه: «وما روي عن أبي مطيع البلخي أنه سأل أبا حنيفة رحمه الله عمن قال: (لا أعرف ربي في السماء هو أم في الأرض) فقال: «قد كفر لأن الله تعالى يقول ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [سورة طه]، وعرشه فوق سبع سمواته» قلت: فإن قال «إنه على العرش ولا أدري العرش أفي السماء أم في الأرض» قال: «هو كافر لأنه أنكر كونه في السماء فمن أنكر كونه

---

(١) الفقه الأبسط (ص٥٧).

(٢) إشارات المرام (ص/ ٢٠٠).

(٣) تكملة الشيخ الكوثري (ص١٨٠).

(٤) شرح الفقه الأكبر (ص/ ١٩٧-١٩٨).

في السماء فقد كفر لأن الله تعالى في أعلى عليين وهو يدعى من أعلى لا من أسفل، والجواب أنه ذكر الشيخ الإمام ابن عبد السلام في كتابه «حل الرموز» أن الإمام أبا حنيفة قال: «من قال: (لا أعرف الله تعالى في السماء هو أم في الأرض) كفر لأن هذا القول يوهم أن للحق مكانا ومن توهم أن للحق مكانا فهو مشبه» اهـ. ولا شك أن ابن عبد السلام من أجل العلماء وأوثقهم فيجب الاعتماد على نقله لا على ما نقله الشارح «شارح عقيدة الطحاوي»، مع أن أبا مطيع رجل وضّاع (أي يضع الأحاديث) عند أهل الحديث كما صرح به غير واحد». انتهى كلام ملا علي القاري.

قال الشيخ مصطفى أبو السيف الحمامي في كتابه «غوث العباد ببيان الرشاد»[1]: «ومن هذا الكلام يعلم أمور منها:

- الأمر الأول: أن تلك المقالة ليست في «الفقه الأكبر» وإنما نقلها عن أبي حنيفة رحمة الله عليه ناقل فيكون إسنادها إلى «الفقه الأكبر» كذبا يراد به ترويج البدعة.
- الأمر الثاني: أن هذا الناقل مطعون فيه بأنه وضّاع لا يحل الاعتماد عليه في نقل يبنى عليه حكم فرعي فضلا عن أصلي فالاعتماد عليه وحاله ما ذكر خيانة يريد الرجل بها أن يروج بدعته.
- الأمر الثالث: أن هذا الناقل صرح به إمام ثقة هو ابن عبد السلام بما يكذبه عن أبي حنيفة رحمة الله عليه بالنقل الذي نقله عن هذا الإمام الأعظم رضي الله عنه.

فاعتماد الكذاب وإغفال الثقة خيانة يراد بها تأييد بدعته وهي جرائم تكفي واحدة منها فقط لأن تسقط الرجل من عداد العدول العاديين لا أقول من عداد العلماء أو أكابر العلماء أو الأئمة المجتهدين، ويعظمُ الأمر إذا علمنا

(١) غوث العباد ببيان الرشاد (ص/ ٣٤١-٣٤٢).

أن الخيانات الثلاث في نقل واحد وهو مما يرغم الناظر في كلام هذا الرجل على أن لا يثق بنقل واحد ينقله فإنه لا فرق بين نقل ونقل، فإذا ثبت خيانته في هذا جاز أن تثبت في غيره وغيره» انتهى كلام الحمامي.

وأما ما نسبه المجسم ابن القيم إلى يعقوب وهو الإمام أبو يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنهما، قال الشيخ مصطفى الحمامي – من علماء الأزهر –: «لا شك أنه كذب يروّجُ به هذا الرجل بدعته» اهـ. وكذا قال الكوثري في «تكملته»[1].

فبهذا ينتسف ما قاله المجسم ابن القيم وكذلك ما تنسبه الوهابية إلى أبي حنيفة أنه قال «الله في السماء» فهذا غير ثابت.

قال الشيخ الكوثري في «تكملته»[2]: «وقد أشار البيهقي بقوله: (إن صحت الحكاية) إلى ما في الرواية من وجوه الخلل» اهـ.

على أن الإمام البيهقي ذكر في «الأسماء والصفات» في كثير من المواضع أن الله منـزه عن المكان والحد ومن ذلك:

- قوله[3]:«وما تفرد به الكلبي وأمثاله يوجب الحد والحد يوجب الحدث لحاجة الحد إلى حاد خصه به والبارئ قديم لم يزل» اهـ.
- وقوله[4]:«وإنّ اللّه تعالى لا مكان له».
- ثم قال: «فإن الحركة والسكون والاستقرار من صفات الأجسام واللّه تعالى أحد صمد ليس كمثله شيء» اهـ.

---

(١) تكملة الكوثري (ص/ ١٠٨).

(٢) تكملة الشيخ الكوثري (ص/ ١٨٠).

(٣) الأسماء والصفات (ص/ ٤١٥).

(٤) الأسماء والصفات (ص/ ٤٤٨-٤٤٩).

فوضح بعد هذا البيان الشافي أن دعوى إثبات المكان لله تعالى أخذا من كلام أبي حنيفة رضي الله عنه افتراء عليه وتقويل له بما لم يقل. وعبارته المشهورة التي رواها عنه أبو الفضل التميمي الحنبلي «مهما تصورت ببالك فالله بخلاف ذلك» دليل على نصاعة عقيدته وأنه على عقيدة التنـزيه.

ونقل الإمام الحافظ العراقي والإمام القرافي والشيخ ابن حجر الهيتمي وملا علي القاري ومحمد زاهد الكوثري وغيرهم عن الأئمة الأربعة هداة الأمة الشافعي ومالك وأحمد وأبي حنيفة رضي الله عنهم القول «بتكفير القائلين بالجهة والتجسيم» اهـ.

جزء في اعتقاد إمام الحرَمين

المنتقى مِن أشهر مصنَّفاتِه في العقيدة

لإمام الحرَمين المتكلِّم النَّظّار الفقيه

أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجُوَيْني الشافعيّ (ت ٤٧٨ هـ)

رحمه الله تعالى

تَرجمةٌ مختصَرة للمؤلِّف

هو الفقيه الأصوليّ المتكلِّم إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجُوَيْنِيّ الشافعي الأشعري. وُلد في مدينة جُوَين، وهي إحدى مدن خراسان سنة ٤١٩ هـ.

نشأ الجويني في أسرة علمية متدينة، حيث كان والده من كبار العلماء في تلك الفترة. تأثر الجويني في صغره بالعلماء الذين كانوا يحيطون به، ومنذ شبابه أظهر براعة في مختلف العلوم، خصوصًا في الفقه والكلام.

رحل الجويني إلى بغداد، ثم إلى مكة المكرمة حيث جاور فيها لأربع سنوات، ولقبه الناس هناك بـ «إمام الحرمين» نظرًا لعلمه واجتهاده في تدريس الشريعة وإمامته في الصلاة. ثم انتقل إلى المدينة المنوَّرة قبل أن يعود إلى نيسابور حيث تولَّى التدريس في المدرسة النِّظامية التي أنشأها له الوزير نِظام المُلْك.

تفقَّه على يدَيه عدد من العلماء الكبار مثل أبي حامد الغزالي، وإلكيا الهَرّاسي، وأبي نصر عبد الرحيم بن القشيري.

مِن أبرز مؤلفاته: في الفقه: نهاية المطلب في دراية المذهب، ومختصر النهاية، وفي الأصول: البرهان، والورقات، وفي الكلام: الشامل في أصول الدين، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، وفي السياسة الشرعية: غياث الأمم في التياث الظلم.

توفي الإمام الجويني سنة ٤٧٨ هـ بنيسابور، عن عمر يناهز ٥٩ عامًا بعد أن أُصِيب بعِلّة شديدة، رحمه الله ورضي عنه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ المتكلم أبو المعالي الجويني رحمه الله ونفعنا بعلومه في الدارين ءامين:

القولُ فيما تَجِبُ مَعْرفتُهُ في قاعِدةِ الدِّينِ

النَّظَر الموصل إلى المعارف واجب، ومَدرَك وجوبه الشرع، وجملة أحكام التكليف متلقّاةٌ من الأدلة السمعية والقضيّات الشرعية، وذهبت المعتزلة إلى أن العقل يتوصل به إلى درَك واجبات ومن جملتها النظر فيعلم وجوبه عندهم عقلًا[1].

فإن قيل: ما الدالّ على وجوب النظر والاستدلال من جهة الشرع؟ قلنا: أجمعت الأمة على وجوب معرفة البارئ تعالى، واستبان بالعقل أنه لا يتأتّى الوصول إلى اكتساب المعارف إلا بالنظر، وما لا يُتَوصل إلى الواجب إلا به فهو واجب.

والنظر في مَدارك العقول إذا تمّ على صحته وسَداده أفضى إلى العلم بجواز الجائز، أو وجوب واجب، أو استحالة مستحيل، وهذه العلوم يختص بِدَرْكها ذوو العقول السليمة، وأولو الفطنة المستقيمة[2].

---

(١) هذا مبني عند المعتزلة على أصلهم في التحسين والتقبيح العقليين وهو فاسد، وأما أهل السنة فعندهم لا حكم إلا من الشرع، وأما العقل فهو شاهد على صحة ما ورد به الشرع، ويستحيل مجيئه بما يخالف العقل؛ إذ إن حقية الشرع ثبتت بالعقل فلو جاء في الشرع ما يكذّبه العقل لسقط الشرع والعقل معًا. يُنظر: قانون التأويل، لأبي بكر بن العربي (ص/ ٢٤٨).

(٢) هذا إشارة إلى أهمية النظر العقلي المستوفي للشروط، الخالي عن حكم الوهم والخيال والقياس، مع تفهّم الأحكام العقلية الثلاثة، وحُسن تنزيل الأمور عليها،=

فالجواز الذي يبتدِرُه العاقل من غير عِبَر وفِكر ونَظر هو ما يحيط به العاقل إذا رأى بناءً؛ من جواز حدوثه فيعلم قطعًا على الارتجال أنّ حدوث ذلك البناء من الجائزات، وكان لا يمتنع في العقل أنْ لا يُبنى، ثم يَطْرُدُ[1] حكمَ الجواز في صفاته وسِماته، وارتفاعه واجتماعه، وطوله وعرضه، واختصاصه بما هو عليه من أشكاله، ثم ينظر في تجويز العقل إلى تخصيصه بأوقاته.

فأمّا **المستحيلات** فمنها: سَبْق العاقل إلى القطع بأن السواد والبياض لا يجتمعان، ولا يكون الجسم في حالة واحدة متحركًا إلى مكان ساكنًا في غيره.

وأما **الواجبات العقلية** فمنها: العلم بأن صانع الشيء وموجِدَه يجب أن يكون قادرًا عليه، والعلم بأن مخترع الأشياء يجب أن يكون عالِمًا بتفاصيل أفعاله[2]، وجميع قواعد الدين تتشعب عن هذه القضايا العقلية[3].

= وهي الوجوب العقلي: كوجوب وجود الخالق أزلًا وأبدًا، ووجوب كون الأجسام محتاجة، فالعقل السليم لا يَتصوَّر خلاف ذلك. والاستحالة العقلية: كاستحالة حدوث الخالق أو تغيّر صفاته، فالعقل لا يُتصوَّر ثبوت ذلك. والجواز العقلي: كجواز وجود المخلوق وعدمه، وجواز تبدل الصفات عليه، هي جائزة عقلًا وجودُها وعدمها. فكل أمر من الأمور لا بد أن يرجع إلى نوع من هذه الثلاثة، فمن خَلَط بين هذه الأحكام قلبَ الحقائق؛ ومن أجرى فيها حكم الوهم والخيال فبنى على ما يشاهده ألحد أو شكك في الديانة الإسلامية أو شبه الله بخلقه كما حصل من المشبهة، أو عطّل ذاته عن صفاته كحال المعتزلة والجهمية؛ عصَمنا الله من الزلل.

(١) أي يجعلُه مُطّردًا متنزّلًا على مَثيلاته؛ فالمتماثلان يجوز عليهما ما يجوز على أحدهما.

(٢) إشارة لرد قول الفلاسفة بأن الله لا يعلم بالجزئيات وتفاصيل الحوادث، وإنما عالم بكليّات الأشياء، وأما الجزئيات فتعلمها الملائكة. وهذه المسألة إضافة لقولهم بقِدم العالم وإنكار البعث والحشر هي من المسائل التي أجمع المسلمون على تكفيرهم عليها. يُنظر: الاقتصاد في الاعتقاد، للغزالي (ص/ ١٣٤).

(٣) يُنظر: العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، لأبي المعالي الجويني، (ص١٣/ ١٥).

بابُ القولِ في حَدَث[1] العالَمِ

العالم كل موجود سوى الله تعالى، فأما العالم فمشتق من العَلَم والعلامة، وإنما سمي العلَم علَمًا لأنه أمارة منصوبة على وجود صاحب العلَم، فكذلك العالم بجواهره وأعراضه وأجزائه وأبعاضه دلالة دالة على وجود الرب سبحانه وتعالى، والعالم أجسام محدودة متناهية المنقَطَعات، وأعراض قائمة بها[2] كألوانها وهيئاتها في تركيبها وسائر صفاتها، وما شاهدنا منها واتصلت به حواسّنا وما غاب منها عن مَدْرَك حواسّنا متساوية في ثبوت حكم الجواز لها.

ولا شَكْلَ يُعايَن أو يُفرَض منا صَغُر أو كَبُر، أو قَرُب أو بَعُد، أو غاب أو شُهد إلا والعقل قاضٍ بأن تلك الأجسام المشكَّلة لا يستحيل فرض تشكّلها على هيئة أخرى، وما سكن منها لم يُحِلِ العقل تحركه، وما تحرك منها لم يُحِلْ سكونه، فيتضح بأدنى نظر استمرار مقتضى الجواز على جميعها، وما ثبت جوازه استحال الحكم بوجوبه[3].

---

(١) الحَدَث والحدوث بمعنى واحد وهو الوجود بعد العدم.

(٢) قال إمام الحرمين الجويني: «والعَرَض -بفتحتين- هو المعنى القائم بالجوهر؛ كالألوان والطعوم والروائح والحياة والموت، والعلوم والإرادات والقُدَر -جمع قدرة- القائمة بالجواهر، ومما يُطلقونه: الأكوان؛ وهي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق، ويجمعها ما يخصّص الجوهر بمكان أو تقدير مكان» اهـ. الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، لإمام الحرمين الجويني (ص/ ٣٩).

(٣) إشارة لإثبات إمكان العالم بجميع أجزاءه وكونه قد وُجد بعد عدم؛ خلافًا لقول الفلاسفة بقِدمه، وأُجيبوا بأن العالم جواهر وصفات قائمة بها ولا قسم ثالث، وكل جوهر مركّبًا كان وهو الجسم أم فردًا -وهو الجوهر الفرد المتحيّز الذي لا يقبل التجزؤ- فإنه يجوز عليه الحركة والسكون على البدلية، فلا يجتمعان فيه ولا يرتفعان في ءان واحد، ولما كانت الحركة والسكون حادثين ولا يجوز خلوّه عنهما؛ لم يجز تقدم الجسم أو الجوهر الفرد عليهما في الوجود بل يكون حادثًا مثلهما؛ إذ إن مُلازم الحادث حادث، فينتج أن الجواهر والأعراض القائمة بها حادثة، فالعالم المتركِّب منهما بجملته حادث -وجد بعد أن لم يكن- ليس=

والجسم في اصطلاح الموحدين: المتألّف؛ فإذا تألف جوهران كانا جسمًا؛ إذ كل واحد مُؤْتَلِف مع الثاني[1].

ثم حَدَث الجواهر يُبنى على أصول منها إثبات الأعراض، ومنها إثبات حَدَثها[2]، ومنها إثبات استحالة تعرّي الجواهر عن الأعراض، ومنها إثبات استحالة حوادث لا أول لها، فإذا ثبتت هذه الأصول ترتّب عليها أن الجواهر لا تَسبق الحوادث وما لا يَسبق الحادثَ حادثٌ[3].

بابُ القولِ في إثباتِ العِلْمِ بالصّانعِ

إذا ثبت حَدَث العالم وتبين أنه مُفتَتَح الوجود، فالحادث جائزٌ وجودُه وانتفاءُه، وكلُّ وقت صادفه وقوعه كان من المجوَّزات تقدُّمُه عليه بأوقات، ومن الممكنات استئخار وجوده عن وقته بساعات، فإذا وقع الوجود الجائز بدلًا عن استمرار العدم المجوَّز قَضَت العقول ببَداهتِها بافتقاره إلى مخصِّص

= بقديم. يُنظر: التوحيد، لأبي منصور الماتريدي. تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، لأبي بكر الباقلاني، (ص/ ٤١).

(١) مادة (ج س م) لغةً تدل على التركب وانضمام الأجزاء ولذا استحال وصف الله بالجسمية شرعًا ولغةً. قال اللغوي ابن فارس: «(جِسْم) الجيم والسين والميم يدل على تجمّع الشيء» اهـ. معجم مقاييس اللغة، لابن فارس القزويني، مادة (جسم)، (١/ ٤٥٧).

(٢) قال إمام الحرمين الجويني: «الجوهر الساكن إذا تحرك فقد طرأت عليه الحركة، ودلّ طروّها على حدوثها، وانتفاءُ السكون بطروّها يَقْضي بحدَث السكون؛ إذ لو ثبت قِدمه لاستحال عدمه» اهـ. أي لو كان الوصف الطارئ للجوهر قديمًا لاستحال تبدّله بغيره، إذ القديم لا بد أن يكون واجب الوجود أي يمتنع في العقل عدمه، فلما تعاقبت الصفات على الجواهر والأجسام كحركة بعد سكون أو برودة بعد حرارة دل ذلك على كونها ممكنة حادثة لا قديمة. الإرشاد، لإمام الحرمين (ص/ ٤١).

(٣) لأنّه إمّا أن يكون مع الحادث أو بعدَه.

خصَّصه بالوقوع، وذلك -أرشدَكم الله- مُستبين على الضرورة[1].

ثم إذا وضَح افتقار الحادث إلى مخصِّص على الجملة؛ فلا يخلو ذلك المخصِّص من أن يكون[2]: فاعِلًا مختارًا[3]، وإما أن يكون موجِبًا لوقوع الحدوث بمثابة العلة الموجِبة معلولَها[4]، وإما أن يكون طبيعة كما صار إليه الطبائعيون[5].

---

(١) أي أن العِلم بكون الفِعل مفتقرًا للفاعل سَهلٌ يُدرك بتأمل ونظر قريبَين، فالصبي الذي لا إتقان له لترتيب الأدلة والمقدمات الموصلة للنتائج؛ إذا ضُرب من حيث لا يدري فإنه لا يتقرر عنده إلا أن هناك ضاربًا ضربه، فمن باب أولى أن يكون لهذا العالم ذي النظام البديع خالق ومدبِّر. قال الفخر الرازي: «سُئل أَعرابي عن الدليل فقال: البَعرة تدل على البعير، والرَّوث على الحمير، وءاثار الأقدام على المسير، فسماءٌ ذات أبراج، وأرض ذات فِجاج، وبحار ذات أمواج، أما تدل على الصانع الحليم العليم القدير؟!» اهـ. التفسير الكبير، لفخر الدين الرازي، (٢/ ٣٣٤).

(٢) هذا من باب بيان القِسمة العقلية لا من باب تقرير وتصويب كل ما سيذكره.

(٣) وهذا قول أهل السنة والجماعة قاطبة، فالله تبارك وتعالى مريد بإرادة أزلية أبدية، يخصص بها الممكنات بالصفات التي تجوز عليها وكذا الأزمنة والأمكنة، قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [سورة هود، ١٠٧] وقال عز وجل: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [سورة القصص، ٦٨]، فليس الله عز وجل فاعلًا بالإيجاب والعلة والطبع، بل هو موجِد فاعل بالاختيار والإرادة. يُنظر: التفسير الكبير، للفخر الرازي (١/ ١٦٣).

(٤) وهذا قول أكثر الفلاسفة حيث زعموا أن الله فاعل بالطبع؛ وهو عِلة للعالم، وبما أن العلة لا تتخلف عن معلولها بل يتقارنان كحركة الإصبع الذي فيه خاتم؛ حركته علة لحركة الخاتم قالوا كذلك الله تعالى بما أنه أزلي فالعالم الذي هو معلول الله عندهم أزلي كذلك، ولا فرق عندهم بين الله والعالم إلا في كون العالم محتاجًا لله احتياج المعلول للعلة، لا في كونه قد وجد بعد عدم بتخليق الله له، قال أهل السنة والجماعة: لو كان الله فاعِلًا بالطبع كما يقول أهل الفلسفة لدامت الآثار والمعلولات بدوامه، ولامْتَنَع وقوع التغير فيها، ولَما اختلفت المخلوقات شكلًا ولونًا وطعمًا مع اتحاد أسبابها من شمس وماء وتراب؛ إذ العلة معلولاتها لا تكون إلا واحدة فبطل كلامهم. يُنظر: شعب الإيمان، لأبي بكر البيهقي، (١/ ١٩٠). التفسير الكبير، للفخر الرازي، (١/ ١٦٣).

(٥) وهذا قول بعض الفلاسفة. قال أهل السنة والجماعة لا يجوز عقلاً أن تكون=

وباطلٌ أن يكون جاريًا مَجرى العِلل؛ فإن العلة توجب معلولَها على الاقتران، فلو قُدّر المخصِّصُ علةً لم يخل من أن تكون قديمة أو حادثة، فإن كانت قديمة فيجب أن توجِب وجود العالم أزلًا، وذلك يُفضي إلى القول بقِدم العالم، وإن كانت حادثة افتقرت إلى مخصِّص ثم يتسلسل القول.

ومن زعم أن المخصِّص طبيعةٌ فقد أحال فيما قال؛ فإن الطبيعة عند مُثبتها توجب ءاثارها إذا ارتفعت الموانع، فإن كانت الطبيعة قديمة فَلتقضِ بقدم العالم، وإن كانت حادثة فلتكنْ مفتقرة إلى مخصِّص.

فإن بطل أن يكون مخصِّص الحادث علةً توجِبه، أو طبيعةً توجِده بنفسها لا على الاختيار فيتعيّن بعد ذلك القطعُ بأن مخصِّص الحوادث فاعل لها على الاختيار، مخصِّص إيقاعها ببعض الصفات والأوقات.

بابُ القولِ فيما يَجِبُ للّه تعالى مِنَ الصِّفاتِ وما يَستحيلُ عليهِ

إذا تقرّر أن البارئ تعالى صانعُ العالم، واستبان للعاقل لطائفُ الصُّنع، وأحاط بما تتصف به السموات والأرض وما بينهما من الاتّساق والانتظام والإتقان والإحكام، فيضطرّ إلى العلم[1] بأنها لم تحدُث إلا من عالم بها قادرٍ عليها، ولا يستريب اللبيب في امتناع الاختراع من الجهلة والموتى

= الطبيعة موجِدة للعالم؛ لأن الطبيعة لا إرادة لها ولا اختيار ولا علم لها ولا قدرة، ومن شرط الخالق أن يكون مريدًا قادرًا عالِمًا بتفاصيل ما يخلقه؛ ، ولِما ذكرناه أيضًا قال أهل السنة والجماعة لا يصح أن يكون العبد خالقًا لأفعاله ألبتة خلافًا للمعتزلة؛ إذ لا علم له بتفاصيل أحواله من انبساط عضلاته وانقباضها وعدد خُطواته، ودخولِ الطعام جوفَه وخروجه، وكيفية نطقه الحروف وتصويته إلى غير ذلك؛ قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [سورة الملك، ١٤].

(١) أي أن العقل السليم يوصل إلى العلم بوجود الصانع، ولشدة ظهور هذا الأمر ذهب البعض إلى أن كون الفعل لا بد له من فاعل ضروريٌّ أي يُدرَك بالضرورة من غير استدلال، ولكن الراجح أنه علم استدلالي نظريّ يتوصل له بالاستدلال والنظر العقلي الصحيحَين.

والجمادات والعجَزَة، وكذلك يعلم كل عاقل على البديهة أن الفعل الرصين المحكم المتين يستحيل صدوره من الجاهل به، ومن جوّز وقد لاحت له سطور منظومة وخطوط مُتّسقة مرقومة صدورَها من جاهل بالخط كان عن المعقول خارجًا وفي تِيهِ[1] الجهل والِجًا.

[وُجوبُ الإرادةِ للّه تعالى]

قد قَضَت العقول بأن قُصور الإرادة، وعدمَ نفوذ المشيئة من أصدق الأمارات الدالة على سمات النقص والاتصاف بالعجز والقصور، ومن ترشّح للمُلك ثم كان لا ينفذ مراده في أهل مملكته عُدّ ضعيفَ المُنّة[2] ومُضاعَ الفرصة.

صانع العالم مريدٌ على الحقيقة[3]، والحادثات كلُّها مرادة لله تبارك وتعالى، وذهب أبو القاسم الكعبيُّ[4] إلى أن البارئ تعالى لا يتصف بكونه

---

(١) التِّيهُ والتَّوهُ لغتان، وأرضٌ تيهٌ ومَتْيَهةٌ أي لا اهتداء فيها، و«التيه» المذكور في القرءان هو بين مصر والشام؛ تاهَ فيه بعض بني إسرائيل أربعين سنة. يُنظر: العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي. تفسير الطبري جامع البيان، لابن جرير الطبري، (١/ ٧٠٨).

(٢) المُنَّة بضم الميم: قوة القلب، يقال: فلان ضعيف المُنّة. يُنظر: العين، للفراهيدي، (٨/ ٣٧٤).

(٣) أي أن لله عز وجل إرادةً هي صفة معنى قائمة به أزلية أبدية، يخصّص بها الممكنات بالوجود أو العدم وكذا بالصفات والأحوال والأزمنة والأمكنة دون غيرها، وهي شاملة للخير والشر؛ والأقوال والأعمال الاختيارية كحركة البطش والاضطرارية كحركة المرتعش، وكذا الاعتقادات، وأما المعتزلة فإنهم نفَوا كون الإرادة -وكذا بقية صفات المعاني- أزلية أبدية قائمة بذات الله، وهذا وجه كونهم معطّلة للصفات الأزلية. يُنظر: الاقتصاد في الاعتقاد، للغزالي (ص/ ٦١).

(٤) هو أبو القاسم عبد الله بن أحمد الكَعبي البَلخي، أحد أئمة المعتزلة البغداديين، ورئيس فرقة «الكعبية» منهم. أخذ الاعتزال عن أبي الحسين الخياط المعتزلي، ثم خالفه في مسائل عدة فكفره. من تصانيفه كتاب «المقالات» و«الجدل». توفي سنة تسع عشرة وثلاثمائة (٣١٩ هـ)، وقيل غير ذلك. يُنظر ترجمته في: الفرق=

مريدًا على الحقيقة، وإن وُصف بذلك شرعًا في أفعاله فالمراد بكونه مريدًا لها أنه خالقها ومُنشئها، وإذا وُصف بكونه مريدًا لبعض الأفعال فالمراد بوصفه أنه أَمرَ بها، وذهب النّجّار[1] إلى أن البارئ تعالى مريدٌ لنفسه[2] ثم قال عند المراجعة: المعنى بكونه مريدًا أنه غير مُستكرَه ولا مغلوب.

وليس يخفى أنّ من علم أنه لو أمدَّ عبدًا من عبيده بالمال، وضروب العُدد لفسق وفجر وانتهك الحرمات واقتحم الكبائر والموبقات؛ فلو أمدّه مع علمه البات في ذلك ثم زعم أنه أراد بامتداده بعتاده أن يَستمد به في أبواب الخيرات ويتخذه ذريعة في القرُبات كانت هذه الإرادة مع العلم بنقيضها مشعرة بنهاية السفه والخبط في العقْد، سيما إذا علم أنه لو قَطع عنه مادّته لاشتغل بما يَعنيه.

[وُجوبُ القِدمِ والبقاءِ للّه تعالى]

فإن قيل: ما الدليل على قِدَم البارئ تعالى بعد ثبوت العلم بوجوده؟ وما حقيقة القِدَم أوّلًا؟ قلنا: ذهب بعض الأئمة إلى أن القديم هو الذي لا أول لوجوده.

= بين الفرق، لأبي منصور البغدادي، (ص/ ١٣٣).

(١) هو الحسين بن محمد النجّار رئيس «النجارية». وهم فرق، يوافقون أهل السنة والجماعة في بعض أصولهم، كخلق الأفعال والاستطاعة والإرادة، ويوافقون القدرية في بعض أصولهم، كنفي رؤية المؤمنين لربهم، ونفي صفات الله، وخلق القرءان، فنبذه الفريقان. ومن أقوالهم: الجسم أعراض لا جواهرُ مجتمعة. يُنظر ترجمته في: الفرق بين الفرق، للبغدادي (ص/ ١٥٥)، التبصير في الدين، لأبي المظفر الأسفراييني، (ص/ ٧٤).

(٢) أي أنه لم يُثبت الإرادة لله صفةً وجودية؛ بل أرجع معناها إلى نفي كون الله مكرَهًا. وقال بعض معتزلة البصرة بأن البارئ تعالى مريد للحوادث بإرادة حادثة ثابتة لا في محل؛ فكل حادث من أفعاله هو مراد له بإرادة حادثة لا أزلية؛ قائمة به عز وجل، تنزّه ربنا عن ذلك. يُنظر: الإرشاد، للجويني (ص/ ٧٩).

وغَرَضنا نَصْب الدليل على أن وجوده القديم غير مُفتَتح، والدليل عليه أنه لو كان حادثًا لافتقر إلى محدِث، وكذلك القول في محدِثه، وينساق ذلك إلى المحال من إثبات حوادث لا أول لها.

وكلّ ما دل على قِدم البارئ تعالى واستحالة عدمه ووجوب وجوده فهو دال على كونه باقيًا[1].

[وُجوبُ القيامِ بالنفسِ للّه تعالى]

البارئ سبحانه وتعالى قائم بنفسه، مُتعالٍ عن الافتقار إلى مَحلّ يحُلّه أو مكان يُقِلُّه. ومن صفات القديم تعالى مخالفتُه للحوادث، فالربّ تعالى لا يشبه شيئًا من الحوادث، ولا يشبهه شيء، ومذهب أهل الحق قاطبةً أن الله سبحانه وتعالى يتعالى عن التحيّز والتخصّص بالجهات.

[وُجوبُ الوَحْدانيةِ للّه تعالى]

البارئ سبحانه وتعالى واحدٌ، والواحدُ في اصطلاح الأصوليين: الشيء الذي لا ينقسِمُ، والربّ سبحانه وتعالى موجودٌ فَرْدٌ متقدِّس عن قَبول التبعيض والانقسام، وقد يراد بتسميته واحدًا أنه لا مِثل له ولا نظير[2]، ويترتب على

---

(١) بقاء الله ذاتي مستحَق لذاته لا لإبقاء غيره له، بخلاف بقاء الجنة والنار فبقاءهما لإبقاء الله لهما فلا مشاركة ولا مشابهة، ولما ثبت قِدمه تعالى لكونه واجب الوجود لا يتصور في العقل عدمه أزلًا وأبدًا كان باقيًا لهذا المعنى أي وجوبِ وجوده، واستحال طروء الفناء عليه ألبتة، وليس قدم الله وبقاءه بمرور الزمان عليه؛ لأن الزمان إنما يجري على المخلوقات، قال الأستاذ أبو منصور البغدادي: «وأجمَعوا على أنه لا يحويه مكان ولا يجري عليه زمان» اهـ. الفرق بين الفرق، لأبي منصور البغدادي (ص/ ٣٢١).

(٢) الله واحد في ذاته وصفاته وفعله، والوحدانية صفة سَلْب أي نَفْي، فكون الواحد واحدًا لا يرجع إلى معنى زائد على ذاته، ولو كانت الوحدة معنًى لكان ذلك المعنى واحدَ المعنى أيضًا ويفضي ذلك إلى إثبات ما لا نهاية له من المعاني؛ ولذا كان قول من قال بأنها صفة زائدة على الذات شاذًّا. ثم إن إثبات الوحدانية يتضمن=

اعتقاد حقيقة الوحدانية إيضاحُ الدليل على أن الإله ليس بمؤلّف؛ إذ لو كان كذلك تعالى الله عنه وتقدّس لَكان كلّ بعض قائمًا بنفسه عالِمًا حيًّا قادرًا وذلك تصريح بإثبات إلهين[1].

وذهبت المجسمة إلى أن المعنى بوحدانية الله أنه فاعل مدبر، ولم يفسّروا الاتحاد بانتفاء الانقسام لِما اعتقدوا كون البارئ تعالى متصوِّرًا متركِّبًا، تعالى الله عن قولهم.

ومما يؤثر عن بعض المعتزلة في حقيقة الوحدانية أنه قال: الواحد هو

= أمورًا هي: نفي التركب من أجزاء وتبعّض ذاته تعالى، ونفي أن يكون له مثيل في الألوهية، ونفي الحدوث والتجدد عن صفاته عز وجل، ونفي أن يكون لأحد صفة كصفته، ونفي أن يكون لأحد فِعل كفعله عز وجل، ولذلك كان المشبه معتقِد الجسمية في الله عز وجل، ودَعِيّ الصوفية القائل بأن سيدنا محمدًا يعلم كل الغيب، وكذا المعتزلي القائل بخلق العبد لفعله وأمثالهم مناقِضين للتوحيد؛ مخالِفين لقول المسلمين: «لا إله إلا الله»، وليس المراد بالوحدانية وحدانية العدد التي تطوى وتُنشر لها الأصابع؛ إذ الوَحْدة من حيث العدد تقبل الزيادة والنقصان. قال ابن فارس: «الواو والحاء والدال: أَصلٌ واحدٌ يدل على الانفراد، من ذلك الوَحدة، وهو واحد قبيلته: إذا لم يكن فيهم مثله، قال:

يا واحِدَ العُرْبِ الذي ما في الأنام لَهُ نَظيرْ

أي يا منفردًا بشدة الكرم بين عرب زمانه. مقاييس اللغة، لابن فارس (٦/ ٩٠).

(١) هذا دليل من جملة أدلة كثيرة عند أهل السنة على التمانع ونفي تعدّد الإله، وهي مأخوذة من نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [سورة الأنبياء، ٢٢] وقوله عز وجل: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [سورة المؤمنون، ٩١]، قال أبو المظفّر الأسفراييني تلميذ الأستاذ أبي منصور البغدادي: «وأنْ تعلم أن خالق العالم واحد؛ لأنه لو كان اثنين ولم يقدر أحدهما على كِتمان شيء من صاحبه كانت قدرتهما ناقصة متناهية، وإن قَدَر أحدهما على كتمان شيء من صاحبه كان عِلم كل واحد منهما ناقصًا متناهيًا، ومَن كان علمه أو قدرته متناهيًا ناقصًا لم يكن إلهًا صانعًا بل كان مخلوقًا مصنوعًا» اهـ. التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، لأبي المظفر الأسفراييني (ص/ ١٥٥).

الذي يقال فيه مع شيء ءاخر «شيئان» وهذا مستبشع مردود باتفاق الأمة؛ فإن الرب سبحانه وتعالى وإن اتصف بكونه شيئًا فلا يجوز أن يقال: إنه أحد الأشياء، أو شيء من الأشياء؛ فإن ذلك ينبئ عن التجنيس والتمثيل، ولم يرد بذلك إطلاق في الشرع.

[وُجوبُ السَّمْعِ والبصرِ للّه تعالى]

البارئ تعالى سميع بصير عند أهل العقل[1]، واختلفت مذاهب أهل البدع والأهواء: فذهب الكعبيّ وأتباعه من البغداديين إلى أن البارئ تعالى إذا سُمّي سميعًا بصيرًا فالمعنى بالاسمين كونُه عالِمًا بالمعلومات على حقائقها، وإلى ذلك ذهبت طوائف من النجّارية.

وذهب المتقدمون من معتزلة البصرة إلى أن البارئ تعالى سميع بصير على الحقيقة كما أنه عالم على الحقيقة وزعموا أنه سميع بصير لنفسه.

وذهب الجُبّائي[2] إلى أن المعنى بكونه سميعًا بصيرًا أنه حيّ لا ءافة به.

---

(١) أي أن الله تبارك وتعالى سميع يسمع المسموعات بسمع أزلي أبدي، وبصير يرى المبصَرات ببصر أزلي أبدي، المسموع والمبصَر من الممكنات حادث وأما سمع الله وبصره فأزليان، قال الحافظ ولي الدين أبو زرعة العراقي: «وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ تتمته في التنزيل ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ فأوّلُ هذه الآية تنزيه، وءاخرها إثبات، وصَدْرها ردّ على المجسمة، وعَجُزها ردّ على المعطلة، والنُّكتة في نفي التشبيه أولًا أنه لو بدأ بذكر السميع والبصير لأوهم التشبيه، فاستفيد من الابتداء بنفي التشبيه أنه لا يشابهه في السمع والبصر غيره» اهـ. الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، لأبي زرعة العراقي، (ص/ ٧٣٣).

(٢) هو شيخ المعتزلة أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي البصري المعتزلي، رئيس فرقة «الجبائية» منهم. ولد سنة مائتين وخمس وثلاثين (٢٣٥ هـ). لازمه الأشعري مدة قبل أن يهجر مذهب الاعتزال، ثم ألف في الرد عليه. أخذ عن: أبي يعقوب الشحّام. وأخذ عنه: ابنه أبو هاشم. من تصانيفه: «تفسير القرءان» سلك فيه مسلك المعتزلة. توفي سنة ثلاث وثلاثمائة (٣٠٣ هـ). يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلّكان، (٤/ ٢٦٧).

والدليل على أن البارئ تعالى سميع بصير على الحقيقة أن الأفعال دالة على كونه حيًّا كما سبق تقريره، والحيّ يجوز أن يتصف بكونه سميعًا بصيرًا، وإذا خرج عن كونه سميعًا بصيرًا لزم اتصافه بكونه مَؤُوفًا[1]؛ إذ كلُّ قابل لنقيضين على البدل لا واسطةَ بينهما يستحيل خلوّه عنهما، فإذا تَقرر استحالة كونه مَؤُوفًا تَقرر اتصافه بكونه سميعًا بصيرًا.

فإن قيل: قد وصفتم البارئ تعالى بكونه سميعًا بصيرًا، والسمع والبصر إدراكان، ثم نثبت شاهدًا[2] إدراكاتٍ سواهما: إدراك يتعلق بقبيل الطُّعوم وإدراك يتعلق بقبيل الروائح وإدراك يتعلق بالحرارة والبرودة واللين والخشونة؛ فهل تصفون الرب بأحكام هذه الإدراكات أم تقتصرون على وصفه بكونه سميعًا بصيرًا؟ قلنا: يتقدّس الرب عن كونه شامًّا ذائقًا لامسًا؛ فإن هذه الصفات مُنبئة على ضروب من الاتصالات والرب يتعالى عنها[3].

[وُجوبُ العِلْمِ للّه تعالى]

صانع العالم حيٌّ عالم بجميع المعلومات، قادر على جميع المقدورات، فإنا ببداهة العقول تعلم استحالة صدور الأفعال من العاجز عنها، وكذلك يستيقن كلّ لبيب أن الأفعال المحكمة المتقنة الواقعة على أحسن ترتيب ونظام وإتقان وإحكام لا تَصدر إلا من عالم بها[4].

---

(١) أي متصفًا بالآفة والعيب.

(٢) أي فيما يشاهَد في المخلوقات.

(٣) أي أن الشمّ يستدعي محاذاة وقربًا حسيًّا، واللمسَ والذوق يستدعيان اتصالًا ومماسة؛ وبما أن الله منزّه عن الجسمية والحجمية لم يجز اتصافه بلوازمها من الاتصال والمماسة والقرب الحسي، إضافة لعدم ورود الشرع بها، وأما السمع والبصر فلا يستدعيان ما ذُكر؛ بل قد ورد بهما الشرع ودل عليهما العقل فقلنا بإثباتهما.

(٤) قال عز وجل: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [سورة الملك، ١٤]. وقال تعالى: ﴿۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾=

ومن جوَّز صدور خطّ منظوم على ترتيب معلوم من غير عالم بالخطّ كان من المعقول خارجًا وفي تِيه الجهل والجًا[1].

ذهب جَهْم[2] إلى إثبات علوم حادثة للربّ تعالى عن قول المبطلين، وزعم أن المعلومات إذا تجددت أحدث البارئ سبحانه وتعالى علومًا متجددة؛ بها يعلم المعلومات الحادثة، ثم العلوم تتعاقب حسب تعاقب المعلومات في وقوعها متقدمة عليها.

والذي ذكره خروج عن الدين ومخالفة لإجماع المسلمين، وإضرابٌ عن قضية العقول، وسبيل الرد عليه في مَدارك العقل يُداني سبيل الرد على البِصريين[3] في اعتقادهم الإرادات الحادثة الثابتة على زعمهم لله تعالى في غير محلّ.

فإن قيل: البارئ سبحانه كان عالِمًا في أزله بأن العالم سيقع، فلما وقع فيما لا يزال كان ذلك معلومًا متجددًا، ويتصف البارئ تعالى عند وقوع العالم بكونه عالِمًا بوقوعه، وإذا تجدد له حكم واتصاف اقتضى ذلك تجدُّد موجِب للحكم ومُقتض له، وذلك يقضي بالعلوم المتجددة.

قلنا: لا يتجدّد للبارئ سبحانه وتعالى حكم لم يكن، ولا تتعاقب عليه

= [سورة الأنعام، ٥٩].

(١) لمع الأدلة في قواعد أهل السنة والجماعة، لإمام الحرمين الجويني، تح: فوقية محمود، عالم الكتب، بيروت، ط٢، (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)، (ص/ ٩٤).

(٢) هو أبو محرز جَهْم بن صَفوان الراسِبي السمرقندي، أُسّ الضلالة، ورأس الجهمية، كان جبريّ العقيدة، منكرًا لصفات الله عز وجل، قائلًا بخلق القرءان. وحلوليًّا قائلًا بأن الله في الأمكنة كلها، ومرجئًا قائلًا بأن الإيمان عقد بالقلب، وإن تُلُفِّظ بالكفر. قتله سَلْم بن أحْوَز سنة ثمان وعشرين ومائة (١٢٨هـ)، لإنكاره أنّ الله كلَّم موسى عليه السلام. يُنظر ترجمته في: التبصير في الدين، لأبي المظفر الأسفراييني، (ص/ ٩٧).

(٣) أي من المعتزلة.

الأحوال؛ إذ يلزم من تعاقبها ما يلزم من تعاقب الحوادث على الجواهر، بل البارئ تعالى متصف بعلم واحد متعلِّق بما لم يزل ولا يزال، وهو يوجب له حكم الإحاطة بالمعلومات على تفاصيلها، ولا يتعدد علمه بتعدد المعلومات[1]، وإن كانت العلوم الحادثة[2] تتعدد بتعدد المعلومات[3].

ثم كما لا يتعدد إذا تعددت المعلومات فكذلك لا يتجدد إذا تجددت.

والذي يوضح الحق في ذلك أن من اعتقد بقاء العلم الحادث ثم صَوّر علمًا متعلقًا بأنْ سيقدُم زيد غدًا، وقرر استمرار العلم بتوقع قدومه إلى قدومه؛ فإذا قدم لم يفتقر إلى علم متجدد بوقوع قدومه؛ إذ قد سبق له العلم بقدومه في الوقت المعيَّن[4].

---

(١) هنا المراد بالمعلومات المعلوماتُ الحادثة؛ إذ لفظة «المعلومات» أصالةً تشمل المعلومات القديمة وهي ذات الله وصفاتُه، والمعلومات الحادثة المتجددة وهي المخلوقات، وكل ذلك معلوم لله تعالى؛ فهو يعلم ما كان وما يكون الآن كحبات الرمال وأوراق الأشجار وقطرات الأمطار، وما سيكون مستقبلًا كنعيم أهل الجنة الأبدي، ويعلم به ما لا يكون أنْ لو كان كيف يكون؛ جملة وتفصيلًا بعلم أزلي أبدي واحد لا تغير فيه ولا يوصف بالزيادة أو النقصان؛ قال تعالى: ﴿عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِۖ لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَآ أَصۡغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ﴾ [سورة سبأ، ٣]، وقال عز وجل: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا﴾ [سورة الطلاق، ١٢].

(٢) أي علوم الخلائق.

(٣) ولذلك كان علمنا يزيد بزيادة المعلومات وينقص بالنسيان والذّهول والآفات، ويحدث عند حدوث المعلومات الحادثة؛ كأن فوجئت بوجود زيد الآن من سفره فإنه يحدث لك علم الآن بمجيئه، وكعلمك بحال نفسك من فرح أو حزن فإنه علم متجدد وهكذا، وأما علم الله سبحانه وتعالى فهو أزلي؛ فإذا دخل في الوجود ما علم الله وشاء وجوده فلا يحدث لله علم، بل يوجد معلومًا لله بعلمه الأزلي الأبدي.

(٤) هذا لتقريب بيان أن علم الله لا يتجدَّد بتجدُّد المعلومات الحادثة.

[وُجوبُ الكلامِ للّه تعالى]

اعلموا وُقيتُم البدع أن مِن مذهب أهل الحق أن البارئ سبحانه وتعالى متكلم بكلام أزلي لا مُفتتح لوجوده.

والدليل على قِدم كلام الله تعالى أنه لو كان حادثًا لم يخل من أمور ثلاثة:

إما أن يقوم بذات البارئ تعالى، أو يقوم بجسم من الأجسام، أو يقوم لا بمحل، وبطل قيامه به تعالى؛ إذ يستحيل قيام الحوادث بذات البارئ تعالى؛ فإن الحوادث لا تقوم إلا بحادث، وبطل قيام كلامه بجسم؛ إذ يلزم أن يكون المتكلم ذلك الجسمَ، ويبطل قيام الكلام لا بمحل؛ فإن الكلام الحادث عرض من الأعراض، ويستحيل قيام الأعراض بأنفسها؛ إذ لو جاز ذلك في ضرب منها لزم في سائرها.

كلام الله واحدٌ[1] وهو متعلِّق بجميع متعلَّقاته، وكذلك القول في سائر صفاته، وهو العالم بجميع المعلومات بعلم واحد، والقادر على جميع المقدورات بقدرة واحدة، وكذلك القول في الحياة والسمع والبصر والإرادة.

والكلام[2] هو القول القائم بالنفس الذي تدل عليه العبارات وما يُصطلح

---

(١) هو كلام واحد غير متعدد وليس له مَبدأ ومختتم، ليس مركبًا من حرف وصوت ولغة، وليس معنى كونه واحدًا أن الله تعالى يحدث كلامه شيئًا فشيئًا على التواصل من غير انقطاع أو أنه يتكلم تارة ويسكت أخرى كما زعم المشبّهة في هذا، قال المفسر المتكلم عمر بن محمد النسفي: «قرأ عاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ وخلفٌ وسهلٌ ويعقوب: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ لأنَّ كلامَ اللَّه واحدٌ لا يَتعدَّد، وقرأ الباقون: ﴿كَلِمَٰتُ رَبِّكَ﴾ على التَّفخيمِ والتَّعظيم» اهـ. التيسير في التفسير، لأبي حفص عمر ابن محمد النسفي، (٦/ ١٩١).

(٢) تعريف إمام الحرمين ههنا لكلام النفس المخلوق لا لكلام الله النفسي، وغرضه إثبات كلام ليس هو حروفًا وأصواتًا في الشاهد بين المخلوقات؛ ليدحض دعوى المعتزلة والمشبهة بأنه لا كلامَ إلا العبارات والألفاظ لينفوا كلام الله الأزلي الأبدي القائم بذاته الذي ليس بحادث؛ ومن ثَمّ افترق كل منهما بعد أنْ ضَلّوا=

عليه من الإشارات[1]، وأنكرت المعتزلة الكلام القائم بالنفس، وزعموا أن الكلام هو الأصوات المتقطعة والحروف المنتظمة.

وإن رَدَدنا إلى إطلاق أهل اللسان عرفنا قطعًا أن العرب تُطلق كلام النفس والقول الدائر في الخَلَد وتقول: كان في نفسي كلام؛ وزَوَّرْت في نفسي قولًا، واشتهار ذلك يغني عن الاستشهاد عليه بنثر لناثر أو شعر لشاعر، وقد قال الأخْطَلُ[2]: [الكامل]

إنَّ الـكلامَ لَفـي الفُـؤادِ وإنّمـا جُعِـلَ اللسـانُ علـى الفُـؤادِ دَليـلا

ومن الدليل على إثبات كلام النفس أن قول القائل: «افعل» قد يتضمن استحبابًا، وقد يتضمن إيجابًا، وقد يقتضي إباحة، وقد يرد مورد النهي، فإذا دل على إيجاب يستحيل أن يكون هو الإيجاب بنفسه؛ فإن صورة اللفظ في إرادة الإيجاب كصورة اللفظ في إرادة الاستحباب؛ إذ هو أصوات متقطعة

= من مبدأ واحد؛ فنفت المعتزلة قيام الكلام النفسي الذاتي بالله عز وجل وادعت أن كلامه ما يخلقه في غيره، والتزمت المشبهة قيام الكلام الحادث بذات الله تعالى كما سيأتي إن شاء الله.

(١) أي واللغات؛ فإذا قام بك معنى في نفسك هو إرادة قيام زيد مثلاً فهو معنى واحد تعبّر عنه بإشارة بيدك أو كتابة أو نطق، وبلغة عربية أو غيرها والمعنى القائم بنفسك هو هو ليس بمتعدِّد، فإذا فُهم هذا سهل إدراك قول أهل السنة بأن كلام الله واحد أزلي أبدي وأما الكتب المنزلة بلغات مختلفة فهي عبارات ودلالات عن الكلام الذاتي الواحد الذي لا يقبل التعدد والكثرة.

(٢) هو الشاعر غِياث بن غوث بن الصَّلت التَّغْلبي النصراني، المعروف بالأخطل، كان مقدَّمًا عند خلفاء بني أمية وولاتهم وعمّالهم؛ وكان أبو عمرو بن العلاء، ويونس النحوي يقدمانه على جرير والفرزدق في الشعر، واحتج له يونس في ذلك بجماعة من علماء أهل البصرة، توفي نحو سنة (٩٢هـ) زمنَ الاحتجاج بشعره وعربيّته فلا معنى لدعوى المشبهة الواهية أمثال عبد الرحمن دمشقية بأن الأشاعرة يحتجون لعقائدهم بكلام النصارى. يُنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء، لأبي عبد الله محمد بن سلام، (٢/ ٤٥١).

ضربًا من التقطع، والأصوات لا تختلف في انقسام جهات الاحتمالات على قطع، فيلزم المصير إلى أن الإيجاب معنى في النفس ثم تَعْتَوِر عليه الدلالات بالعبارات وغيرها من الأمارات.

وإذا ثبت أن القائم بالنفس كلامٌ، وليس هو حروفًا منتظمة، ولا أصواتًا مقطَّعة من مخارج الحروف؛ فَلْيَستيقنِ العاقل أن الكلام القديم ليس بحروف ولا أصوات ولا ألحان ولا نغمات؛ فإن الحروف تتوالى وتترتَّب ويقع بعضُها مسبوقًا ببعض وكل مسبوق حادث[1].

فإن قيل: إذا قضيتم بأن كلام الله تبارك وتعالى أزلي لزمكم أن تصفوه بكونه ءامرًا ناهيًا قبل وجود المخاطَبين؛ وثبوتُ الأمر قبل وجود المأمورين محال؛ قلنا: ما لَبَّس به المخالِف يدرأُهُ ضَرْبُ مثال: وهو أن من يعزم على مفاوضة صاحب له بعد شهر فالمعاني التي سيوردها عند جريان الحوار

(١) الحرف والصوت مخلوقات هي ءالات يستعين بها الخلائق على تأدية المعنى القائم بالنفس، كما يستعان بالإشارة ونحوها، والمتكلم بالحروف مفتقر لترتيب كلامه على نسقه المعهود ليتم له الكلام ويفهم وإلا لخرج كلامه عن الإفادة، والله تبارك وتعالى لا يفتقر للآلات، ولا يشغله كلام عن كلام. قال الشيخ الإمام المتكلم ابن المعلّم القرشي مبيّنًا أن الله أسرع الحاسبين وأن حسابه للخلائق ليس بالحرف والصوت: «قال الشيخ الإمام أبو علي الحسن بن عطاء في أثناء جواب عن سؤال وجه إليه سنة إحدى وثمانين وأربعمائة: «الحروف مسبوق بعضها ببعض، والمسبوق لا يتقرر في العقول أنه قديم، فإن القديم لا ابتداء لوجوده وما من حرف وصوت إلا وله ابتداء، وصفات البارئ جل جلاله قديمة لا ابتداء لوجودها، ومن تكلم بالحروف يترتب كلامه ومن ترتب كلامه يشغله كلام عن كلام، والله تبارك وتعالى لا يشغله كلام عن كلام، وهو سبحانه يحاسب الخلق يوم القيامة في ساعة واحدة -أي وقت يسير-، فدفعةً واحدة يَسمع كل واحد من كلامه خطابَه إياه، ولو كان كلامه بحرف ما لم يتفرغ عن: «يا إبراهيم» لا يقدر أن يقول: «يا محمد» فيكون الخلق محبوسين ينتظرون فراغه من واحد إلى واحد وهذا محال» اهـ. نجم المهتدي ورجم المعتدي، لابن المعلم محمد بن محمد القرشي، (٢/ ٤٤١).

يجدها بأعيانها قائمة في نفسه؛ ثم إذا حان الوقت أدّاها فأنهاها[1].

فيجب إطلاق القول بأن كلام الله تبارك وتعالى مسموعٌ[2]؛ وليس المراد بذلك تعلُّق الإدراك بالكلام الأزلي القائم بالبارئ تعالى[3]، ولكن المدرَك صوت القارئ، والمفهوم عند قراءته كلام الله سبحانه، ولا بُعْد في تسمية المفهوم عند مسموع مسموعًا؛ فهذا بمثابة ما لو بلّغ مبلّغ رسالة ملِك فيحسن ممن بلغتْه الرسالة أن يقول: سمعت الملك ورسالتَه، وكلام الملك حديثُ نفسه وأصواته، ومن بلّغ الرسالة لم ينقل صوت مرسِله ولا حديثَ نفسِه.

ومن زعم أنه سمع كلام الله تعالى من غير واسطة فلا فرق بينه وبين موسى عليه السلام الذي خصّصه الله تبارك وتعالى.

---

(١) هذا لبيان أن ما يقوم بنفس أحدنا من المعاني يغاير ما دلّت عليه الدلالات من الحروف والأصوات والإشارات؛ ولذلك قال سيدنا عمر رضي الله عنه حين أراد تكليم الأنصار لما اختلفوا على أبي بكر رضي الله عنه: «وقد كنت زَوَّرت في نَفْسي مقالة أقوم بها بين يدَي أبي بكر؛ فجاء أبو بكر فما ترك شيئًا مما كنت زَوّرته إلا تكلم به» قال الحافظ البيهقي: «فَسمّى تزوير الكلام في نفسه كلامًا قبل التلفظ به، ثم إن كان المتكلِّم ذا مخارج، سُمع كلامه ذا حروف وأصوات، وإن كان المتكلِّم غير ذي مخارج سُمع كلامه غيرَ ذي حروف وأصوات، والبارئ جلَّ ثناؤه ليس بذي مخارج، وكلامه ليس بحرف ولا صوت» اهـ. الأسماء والصفات، للبيهقي، (٢/ ٢٨).

(٢) أي مسموع ما يدل على الكلام الذاتي وهو الحروف والأصوات الدالة على كلام الله وليست عينَه.

(٣) المعني بهذا هنا من لم يشأ الله له سماع كلامه الذاتي الذي ليس بحرف وصوت بخلاف من شاء الله له ذلك من البشر أو الملائكة؛ كسيدنا جبريل عليه السلام، وسيدنا محمد وموسى عليهما الصلاة والسلام.

[تَنْزيهُ اللّه تَعالى عَن التَّحيُّزِ في الجهاتِ]

وذهبت الكرّامية[1] وبعض الحَشْوية[2] إلى أن البارئ -تعالى عن قولهم- متحيّزٌ مختصّ بجهة فوق، ومن الدليل على فساد ما انتحَلوه أن المختص بالجهات يجوز عليه المحاذاة مع الأجسام، وكل ما حاذى الأجسام لم يخلُ من أن يكون مساويًا لأقدارها، أو لأقدار بعضها، أو يحاذيها منه بعضه، وكل أصل قادَ إلى تقدير الإله أو تبعيضه فهو كفر صُراح، ثم ما يحاذي الأجرام يجوز أن يمسّها، وما جاز عليه مماسة الأجسام ومُباينتها[3] كان حادثًا؛ إذ سبيل الدليل على حَدَث الجواهر قبولُها للمماسة والمباينة، فإن طَرَدوا[4] دليل حدث الجواهر لزم القضاء بحدث ما أثبتوه متحيّزًا، وإن نقضوا الدليل

---

(١) الكرّامية: فرقة مبتدعة نِسبتها إلى أبي عبد الله محمد بن كَرّام السِّجْزي. غرَّ الناسَ بإظهار الزهد والتقشف حتى تبعه على ضلاله خلق كثير. قال ابن حبان: «خُذِل حتى التقط من المذاهب أَرْداها، ومن الأحاديث أَوهاها»، ومن ضلالاته أنه سمى الله جسمًا، وزعم أنه مماسّ للعرش، وأن له حدًّا من جهة أسفل، وأنه ممتدّ إلى غير نهاية من سائر الجهات، توفي سنة (٢٥٥هـ). يُنظر ترجمته في: الأنساب، للسمعاني (٥/ ٤٢).

(٢) الحشْوية بتسكين الشين وفتحها اسم يطلق على المشبهة؛ وسبب تسميتهم بذلك هو اعتقادهم الجسمية في حق البارئ تنزه وتقدس عن ذلك؛ إذ الجسم محشوّ ليس بأجوف. وقيل لأن منهم من حضر مجلس الحسن البصري فتكلموا عنده بالساقط من الكلام فقال: «رُدُّوا هؤلاء إلى حشا الحلْقة»، وربما سموا بذلك لكونهم أتَوا بالحشْو من الكلام وهو ما لا قيمة له واعتبار. يُنظر: نهاية السُّول، لأبي محمد عبد الرحيم الإسنوي، (ص/ ١٤٧).

(٣) المبايَنة هنا بمعنى الانفصال والافتراق بين حجمين، وقد تستعمل بمعنى عدم المشابهة كقول السلف: «الله مباين لمخلوقاته»؛ ومن تمويه المجسِّمة المشبِّهة تَرويجُهم عبارات السلف المتضمّنة إثباتَ المبايَنة وذلك لنصرة بِدعَتِهم مِن اعتقاد انفِصال الله عن العالم حسًّا.

(٤) أي جعلوا ما سيأتي مطّردًا.

فيما ألزموه انحسم الطريق إلى إثبات حَدَث الجواهر[1].

[القولُ في ءايةِ الاستواءِ]

فإن استدلوا بظاهر قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[2] فالوجه معارضتُهم بآيٍ يساعدوننا على تأويلها، منها قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿أَفَمَنۡ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ﴾[4] فنُسائلهم عن معنى ذلك؛ فإن حملوه على كونه معنا بالإحاطة والعلم لم يمتنع منا حمل الاستواء على القهر والغلبة[5]، وذلك شائع في اللغة؛ إذ العربُ تقول: «استوى فلان

---

(١) أي أن الدليل على حدوث الجواهر توارُد الصفات عليها من اتصال وانفصال وغيرهما، فإن التزم المشبهة ذلك ثم أثبتوا لله تعالى المماسّة والمباينة فقد أثبتوه حادثًا كالجواهر، وإن منعوا ذلك الاستدلال فقد سدّوا طريق إثبات حدوث الجواهر، وبما أن المشبهة لم يبنوا عقيدتهم على الأدلة القطعية بل على الوهم والخيال فإنه لا يَسَعهم إثبات الدليل العقلي القاطع على عدم استحقاق الشمس الألوهية في وجه عابد الشمس؛ وإن هم أتَوا بدليل كان متوجِّهًا عليهم؛ وذلك لأنهم جوّزوا أن يكون الجسم المركَّب القابل للأعراض خالقًا.

(٢) سورة طه، ٥.

(٣) سورة الحديد، ٤.

(٤) سورة الرعد، ٣٣.

(٥) ولذلك لا يصح إيمان الشخص لو قال: لا إله إلا ساكن العرش وكذا إذا قال: لا إله إلا ساكنُ السماء؛ لا يكون بذلك مؤمنًا؛ قال الحليمي: «لأن سكّان السماء الملائكة وإن قال: لا إله إلا الله ساكن السماء كان هذا زيادة كفر منه، لأن السكن غير جائز على الله تعالى واحتظار الأمكنة ليس من صفاته» اهـ. ومن هنا يعلم عدم ثبوت ما يروى عن الزاهد ثابت البُناني أنه قال: «كان داود عليه السلام يطيل الصلاة ثم يركع ثم يرفع رأسه إلى السماء ثم يقول: إليك رفعت رأسي، نظر العبيد إلى أربابها، يا ساكن السماء» وكذا يعلم فساد ما تلهج به ألسنة المشبهة ويلصقونه زورًا بالإمام الأشعري – في كتابه الإبانة المنسوب له – وغيره من قولهم: «ومن دعاء أهل الإسلام جميعا إذا هم رغبوا إلى الله تعالى في الأمر النازل بهم يقولون جميعًا: يا ساكن السماء، ومن حَلِفهم جميعًا: لا والذي احتجب بسبع سماوات»=

على الممالك» إذا احتوى على مقاليد الملك واستعلى على الرّقاب.

فإن قال قائل: فما وجه التخصيص بالعرش؟ قلنا: يخصص الله بذكره من يشاء تشريفًا وتعظيمًا، وهذا كتخصيصه بعض الأنبياء بالذكر، ولنا أن نقول: فائدة تخصيص العرش بالذِّكر أنه أعظم المخلوقات[1]، فنصَّ تعالى عليه تنبيهًا بذِكره على ما دونه، كما نبه بالنهي عن التأفيف عما فوقه من ضروب التعنيف[2].

وممن نُقل عنه الانكفاف عن تأويل هذه الآية[3] مالك رضي الله عنه فإنه سئل عنها فقال: الاستواء معقول والكيف غير معقول، والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة، فإن سلك سالك هذه الطريقة وكان يعتقد تقدس القديم عن مشابهة الحوادث، ويؤمن باستوائه على عرشه وينكف عن تكييفه وتأويله فلا يعترض على من قال ذلك.

وذكر شيخنا أبو الحسن أن الاستواء فعل من أفعال الله في العرش[4]،

= فمثل هذا الكلام لا يصدر من عامي سني فضلًا عن أن يكون دعاء أهل الإسلام قاطبة. المنهاج في شعب الإيمان، لأبي عبد الله الحَليمي، (١/ ١٣٩).

(١) وهو مَطاف الملائكة كما روى ذلك البيهقي. شعب الإيمان، للبيهقي (٥/ ٤٥١).

(٢) أي يُعلم من قهر الله للعرش قهرُه لِما دونه من باب الأولى، كما أنه يعلم من مربوبية العرش لله كونُ ما دونه مربوبًا له سبحانه بالأَولى؛ قال تعالى: ﴿وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [سورة التوبة، ١٢٩] وهذا معروف في لغة العرب؛ يسمى التنبيه بالأعلى على الأدنى، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ [سورة ءال عمران، ٧٥] فإذا أُمِن على القِنطار الذي قيل في تقديره: «سبعون ألف دينار» أُمِنَ على الدِّينار والفَلْسِ من باب الأولى. تفسير مجاهد، لمجاهد بن جبر المكي، (ص/ ٢٤٩). اللمع في أصول الفقه، لأبي إسحاق الشيرازي، (ص/ ٤٤).

(٣) أي تأويلًا تفصيليًّا بتعيين معنًى.

(٤) ومن المعلوم أن صفات الأفعال عند الأشاعرة وإن عبروا عنها بالصفات فقد عبَّروا عنها بالحدوث إلا أنهم لا يعتبرونها معاني قائمة بذات الله، فليس هذا كجعل المجسمة الاستواء صفة فعل حادثة قائمة بذات الله كما سلَكوا مثل ذلك=

وأوضح ذلك بأن قال: «ما اتّصف الربّ به وامتنع صرفه إلى صفات الذات تعيّن صرفه إلى صفات الفعل»، وهذا وإن ذكره شيخنا فلم يذكره مرتضيًا له، وفيه وجه من البُعد، فإن المستوي بمعنى: فاعل الاستواء في غيره؛ بعيدٌ في قضيّة اللغة.

فإن قال قائل: الاستواء المحمول على الاستعلاء يُنبئ عن سَبْق مغالبة وتقدُّم مقاومة ومكافحة[1]؛ قلنا: هذا ظنٌّ منكم، فإن الاستواء ليس من

= أيضًا في قضية حديث النزول.

(١) القول بأن تأويل الاستواء بالاستيلاء هو قول المعتزلة وحدَهم ليس بصحيح، كما أن القول بأن الاستيلاء لا يكون إلا عقب مغالبة وإن كان يُعزى لبعض المفسرين أو اللغويين من السلف كأبي سعيد أحمد بن محمد الأعرابي (ت٣٤٠هـ) فليس بصحيح أيضًا، وذلك أن رجلًا كان عند ابن الأعرابي فقال له: يا أبا عبد الله؛ ما معنى قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [سورة طه، ٥] فقال: إنه مستو على عرشه كما أخبر، فقال الرجل: إنما معنى قوله: ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾ أي: استولى؛ فقال له ابن الأعرابي: ما يدريك؟ العرب لا تقول: استولى على العرش فلان، حتى يكون له فيه مضادّ، فأيّهما غلب قيل: قد استولى عليه، والله تعالى لا مضادّ له فهو على عرشه كما أخبر اهـ ويذكر أنه استشهد بقول النابغة للنعمان:

وَمَـنْ عَصـاكَ فَعاقِبْـهُ مُعاقَبَـةً تَنْهَى الظَّلُومَ، وَلا تَقْعُدْ عَلَى ضَمَدِ

إلاّ لِمِثْلِـكَ أو مَـنْ أَنْـتَ سـابِقُهُ سَبْقَ الجَوادِ إذا اسْتَوْلَى عَلَى الأمَدِ

فإن ابن الأعرابي ولو منع تأويل الاستواء بالاستيلاء إلا أنه لا يحمله على ظاهره كالمشبهة؛ ومع ذلك فلا يسلّم له بمقالته، فإن غيره من اللغويين لم يشترط في الاستيلاء سبق المغالبة، وبيّن أن الاستيلاء منه ما يخلُف مغالبةً ومنه ما لا يكون كذلك؛ وعدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود، ومن حفِظ حجة على من لم يحفظ، بل إن نفس معنى الغلبة لا يشترط في إطلاقها سبق مغالبة من طرفين. قال المتكلم أبو المعين ميمون بن محمد النسفي الحنفي (ت٥٠٨هـ) في كتابه «تبصرة الأدلة» بعد أن ذكر معاني الاستواء وأن منها الاستيلاء ما نصه: «فعلى هذا يحتمل أن يكون المراد منه: استولى على العرش الذي هو أعظم المخلوقات وتخصيصه بالذكر كان تشريفا له»، ثم قال: «وتزييف (بعض) الأشعرية هذا التأويل لمكان أن=

ضرورته الاستخبار عن مغالبة؛ إذ لو أنبأ الاستواء عما قلتموه لأنبأت عنه الغلبة أيضًا، والله تعالى غالب على أمره، ويتعالى عن أن يُغالَب.

وإذا سُئل العاقل عما يستحيل على ربه فالعبارة الوجيزة في الجواب أن يقول: يستحيل عليه كلُّ ما يدلّ على حَدَثه، ويندرج تحت ذلك استحالةُ تحيّزِه، وقَبولِه للحوادث، وافتقارِه إلى محلّ يحُلُّه.

فإن قال قائل: فما بال إطلاق الخلق إلى الإشارة نحو السماء بالدعوات؟ وربما عضدوا سؤالهم ذلك بالحديث المشهور في السوداء التي سألها رسول الله ﷺ فقال: أين الله؟ فأشارت إلى السماء، ولم ينكر رسول الله ﷺ عليها، بل قررها وتقريره نازل منزلة صريح لفظه.

الجواب عن ذلك أن نقول: أما إشارة الداعين في دعواهم فلا مُستَرْوَح فيه[1]، فإنا لا نمنع أن يكون العرش وُجهةَ قبلة للدعوات، وجهةً مثبتةً لها شرعًا،

= الاستيلاء يكون بعد الضعف وهذا لا يتصور في الله تعالى، ونسبتهم هذا التأويل إلى المعتزلة ليس بشيء لأن أصحابنا أولوا هذا التأويل ولم تختص به المعتزلة» اهـ. وقد ذكر الآمدي تأويل الاستواء بالاستيلاء ثم قال: «وهو من أحسن التأويلات وأقربها» وقال الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد المؤمن الشافعي المعروف بابن اللبّان (ت٧٤٩هـ) في كتابه إزالة الشبهات: «وفسره بعضهم بالاستيلاء، وأنكره ابن الأعرابي، وقال: العرب لا يقولون: استولى إلا لمن له مضاد، وفيما قاله نظر لأن الاستيلاء من الوَلْي وهو القرب أو من الولاية، وكلاهما لا يفتقر في إطلاقه لمضاد» اهـ. الأسماء والصفات، للبيهقي، (٢/ ٣١١).

(١) قال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه: «والله تعالى يُدعى من أعلى لا من أسفل؛ ليس من وصف الربوبية والألوهية في شيء» قال البياضي في إشارات المرام في شرح كلام أبي حنيفة رضي الله عنه: السادس: ما أشار إليه بقوله فيه: (وأنه تعالى يُدعى مِن أعلى)، للإشارة إلى ما هو وصف للمدعوّ تعالى من نعوت الجلال وصفات الكبرياء والألوهية والاستغناء، (لا من أسفل؛ لأن الأسفل) أي الإشارة إليه (ليس من وصف الربوبية والألوهية) والكبرياء والفوقية بالاستيلاء (في شيء): فأشار إلى الجواب بأن رفع الأيدي عند الدعاء إلى جهة السماء، ليس لكونه تعالى فوق السماوات العلى، بل لكونها قبلة الدعاء، إذ منها يتوقع الخيرات ويُستنزل البركات؛ لقوله تعالى:=

وهذا كما أن البيت المحرّم قبلة للطواف، ثم لم يدل استقبال جهة البيت في أصل العبادات بعد الإيمان على تثبيت المعبود بجهة استقبال المصلين، وكذلك السجود يتخصص بجهة مخصوصة مع الاتفاق على استحالة كون القديم مختصًّا بجهة السجود، وإنما ذلك بجهة لأن الشرع ورد بتخصيص بعض العبادات ببعض الأماكن، كتخصيص الاعتكاف بالمساجد، وتخصيص المناسك في الحج والعمرة ببقاع معينة، وكما خصص الشرع بعض العبادات ببعض الأماكن؛ فكذلك خصص بعضها باستقبال بعض الجهات[1].

[القولُ في نَفْيِ التَّشبيهِ، والجسمِ ومعناه]

اعلموا أرشدَكم الله أن من أعظم أركان الدين نفيَ التشبيه، وقد افتتن فيه فئتان وابتلي عليه طائفتان، فَغَلتْ طائفة ونفت جملةَ صفات الإثبات ظنًّا منهم أن المصير إلى إثباتها مُفضٍ إلى التشبيه، وإلى ذلك صار من أثبت الصانع من الفلاسفة[2]، وإليه مال بعض الباطنية، فزعموا أن القديم لا يوصف بالوجود ولكن يقال: إنه ليس بمعدوم، وكذلك لا يوصف بكونه حيًّا عالِمًا قادرًا بل يقال: ليس بميّت ولا عاجز ولا جاهل، وطَردوا ذلك في جملة صفات الإثبات.

= ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزۡقُكُمۡ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ [سورة الذاريات، ٢٢] مع الإشارة إلى اتصافه تعالى بنعوت الجلال وصفات الكبرياء، وكونه تعالى فوق عباده بالقهر والاستيلاء» اهـ. إشارات المرام من عبارات الإمام، لكمال الدين البياضي، (ص/ ١٦٦).

(١) يُنظر: الشامل في أصول الدين، لإمام الحرمين، (ص/ ٣٢٦).

(٢) الفلسفة كلمة يونانية معناها الحكمة، والفيلسوف معناها: محبّ الحكمة، أصلها: فِيلاسُوفا. والفلاسفة يقولون: العقل أصل ننظر فيه للتوصل إلى حقائق الأمور على حسب الطاقة البشرية دون الرجوع إلى الشرع والدين، فوقعوا في التناقضات. ولهم مخالفات للأصول الإسلامية منها: القول بقدم العالم، ومنها: إنكارهم حشر الأجساد، ومنها: إنكارهم علم الله بالجزئيات. وأجمع المسلمون على تكفيرهم عليها. الفرق بين الفرق، لأبي منصور البغدادي، (١/ ٣٤٦). قواعد العقائد، لأبي حامد الغزالي، (١/ ١٣٨).

وغلت طائفة من المثبتين فاقتربوا من التشبيه، واعتقدوا ما يُلزمهم القول بمماثلة القديم صُنعَه وفِعلَه، فذهب ذاهبون إلى أن الربّ سبحانه وتعالى جسم، ثم اختلف مذاهب هؤلاء فزعم بعضهم أن معنى الجسم الموجود، وأن المعنى بقولنا: إن الله جسم أنه موجود، وصار ءاخرون إلى أن الجسم هو القائم بالنفْس[1]، وقد مال إلى هذين المذهبين طائفة من الكرّامية.

وذهب بعض المجسمة إلى وصف الرب تعالى بحقيقة أحكام الأجسام، وصار إلى أنه متركب متألّف من جوارح وأبعاض تعالى الله عن قولهم، ثم غلا الجهلة من المجسمة؛ فمن غُلاتهم مقاتل بن سليمان[2]، وهشام بن الحَكَم[3]،

---

(١) إطلاق الجسم على هذه المعاني غير سائغ لغة ولا شرعًا؛ فيكون ممنوعًا ولو لم يُرَد إثبات التركيب، والعلماء في شأنهم على حالين: منهم من لم يكفرهم لكونهم جهلوا مدلول كلمة «الجسم» وحالهم حال العجَم؛ أي لا يفهمون منه المعنى الكفري ولا يلتزمون ما يلزم منه من التجزؤ والتبعُّض والتحيّز، ومنهم من كفّرهم لتعدّيهم في الإطلاق، وعلى الأول تحمل كثير من عبارات الأئمة في ترك تكفير المجسم. قال أبو الفضل التميمي -رئيس الحنابلة ببغداد-: «أنكر أحمد من قال بالجسم، وقال: إن الأسماء مأخوذة من الشريعة واللغة، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على ذي طول وعرض وسَمك وتركيب وصورة وتأليف، والله سبحانه خارج عن ذلك أي غير موصوف بذلك- ولم يجئ في الشريعة ذلك فبطل» اهـ. وقال الفخر الرازي: « المقام الثاني أن نقول: لفظ الجسم لفظ يوهم معنى باطلًا، وليس في القرءان والأحاديث ما يدل على وروده فوجب الامتناع منه، لا سيما والمتكلمون قالوا: لفظ الجسم يفيد كثرة الأجزاء بحسب الطول والعرض والعمق، فوجب أن يكون لفظ الجسم يفيد أصل هذا المعنى». اهـ. يُنظر: العقيدة برواية الخلّال، لأحمد بن حنبل، (ص/ ١١١). التفسير الكبير، للرازي، (١/ ١١٩).

(٢) هو أبو الحسن مقاتل بن سليمان البلخي، جمع تفاسير للناس ونسبها لنفسه، قال أحمد بن سَيّار: مقاتل متهم متروك الحديث، كانَ يتكلم فِي الصفات بما لا يحل، وقال وكيع: كان مقاتل كذابًا، فلم نسمع منه، وقال البخاري: مقاتل لا شيء ألبتة اهـ. توفي سنة (١٥٠هـ). يُنظر ترجمته في: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج ابن الجوزي، (٨/ ١٢٧).

(٣) هو أبو محمد هشام بن الحكم الشيباني الرافضي، من أهل الكوفة، سكن=

فيُؤْثَرُ عن مقاتل أنه قال: إنه لحم ودم، وقال هشام: هو نور يتلألأ كالسّبيكة البيضاء، وقال: هو سبعة أشبار بشبر نفسه، وأشار إلى أبي قُبيس، وقال: ما أظن إلا أنه أكبر منه بقليل، وصرّح بما يناقض ذلك في بعض مقالاته، فقال: هو أكبر من العرش، والعرش يُقِلّه ويحمله مُثقَلًا به، وهو مع العرش كالكرسي تَحمله ساقاه، وصرّح كثير من أتباع المجسمة بأنه على صورة الإنسان وهيئته.

وإنما الغرض من ذكر هذه المذاهب التوصلُ إلى طرق الرد على معتقديها، والابتهالُ إلى الله سبحانه وتعالى في أن يوفقنا للشكر على ما خَصَّصنا به من الدين القويم والمنهج المستقيم؛ المتعالي عن تعطيل المعطلة وتجسيم المجسمة.

واختلف الناس في حقيقة الجسم وحدّه، فقال بعضهم: هو الذاهب في الجهات وعنى بالذهاب فيها من جهة العرض والطول والعمق، وقال بعضهم: الجسم الذي له الأبعاد الثلاثة وفسَّرَ الأبعاد بما ذكرناه.

واختلف مذاهب الكرامية في الجسم؛ فذهب شِرذمة منهم إلى أن الجسم هو الموجود، وصار ءاخرون إلى أن الجسم هو القائم بالنفس، وذهب الأكثرون منهم إلى أن الجسم هو الذي يماس غيره من إحدى جهاته، وهؤلاء افترقوا فصار صائرون منهم إلى تجويز المماسة من جهة تحت ومنعها من سائر الجهات، وذهب ءاخرون إلى تجويز المماسة من سائر الجهات.

والذي صار إليه أهل الحق أن الجسم هو المؤلَّف والمتألّف، والدليل على ما صِرنا إليه أن نقول: وجدنا أهل اللسان إذا راموا الإنباء عن مفاضلة

= بغداد. أحد متكلمي الرافضة، وصاحب فرقة «الهشامية» منهم. وله غلو في التشبيه والرفض، أثبت الجسم والحدّ والنهاية لله، وكان يقول: «إن طوله سبعة أشبار بشبر نفسه، وإن له طولًا وعرضًا وعمقًا». وكان يقول بالجبر. يقال: إنه عاش إلى خلافة المأمون. يُنظر ترجمته في: في الملل والنحل، للشهرستاني (١/ ١٨٤). الأنساب، للسمعاني، (٥/ ٦٤٣).

بين شخصين في الضخامة والعَبالة[1] وكثرة الأجزاء يقولون: هذا أجْسَمُ من هذا، فقد علمنا قطعًا أنهم قصدوا بإطلاق هذه اللفظة التعرضَ لتفاضل بين الذاتين، ثم نظرنا في جملة صفات الذات وتتبعناها سَبرًا وتقسيمًا فعلمنا أنهم لم يريدوا بالأجْسَم التفاضلَ في معنى عدا كثرة الأجزاء والتأليف فيها.

فإن قال قائل: فما أقل الجسم عندكم؟ قلنا: اختلفت عبارات أئمتنا في ذلك فقال بعضهم: إذا تألف جوهران فهما جسم واحد.

[القولُ في إقامةِ الدليلِ على استحالةِ كون القديمِ جسمًا]

اعلموا أرشدكم الله أن الخلاف في ذلك يدور بيننا وبين فئتين: إحداهما تخالف في اللفظ والإطلاق دون المعنى، والأخرى تخالف في المعنى، فأما الذين خالفوا في الإطلاق دون المعنى فهم الذين قالوا: المعنى بالجسم الوجود أو القيام بالنفس، وأما الذين خالفوا في المعنى فهم الذين لم يتحاشوا من إطلاق القول بأن القديم متركب من أجزاء وأبعاض تعالى الله عن قولهم.

والعمدة في الرد عليهم أن نقول: لو تركّب القديم من جزأين فصاعدًا لم يخل العلمُ والقدرة والحياة وسائر الصفات إما أن تقوم بكل جزء، وإما أن تقوم بواحد من الأجزاء المتركبة؛ وإما أن تقوم كل صفة بجميع الأجزاء.

فإن قال الخصم: تقوم بكل جزء قدرةٌ فيلزم منه أن يكون كل جزء مخترِعًا وفيه تصريح بإثبات إلهين أو ءالهة؛ وإن زعم الخصم أنها تقوم بأحد الأجزاء المتركبة فيلزم من ذلك تخصُّص ذلك الجزء بكونه مقتدرًا خالقًا إلهًا وإذا خلا سائرُ الأجزاء عن القدرة وجب أن يتصف بأضدادها، وفي ذلك مصير إلى إثبات قديم عاجز مع إثبات قدماءَ غيرَ قادرين.

ولو قال الخصم: تقوم القدرة الواحدة بجميع الأجزاء المتألفة كان ذلك محالًا؛ فإن المعنى الواحد لا ينقسم على ذوات، ويستحيل قيام المعنى الواحد

---

(١) عَبُل الشيء يعبُل عَبالةً: ضخُم. العين، للفراهيدي، (٢/ ١٤٨).

بذاتين قائمين بأنفسهما.

وما تمسك به القاضي أن قال: من أثبت القديم جسمًا متركِّبًا فمن قضية أصله أنه متحيّز، وأخصُّ وصف الجوهر تحيزُه، فلو ثبت للقديم أخصُّ وصف الجوهر للزم مساواته للجوهر في جملة صفاته؛ إذ يستحيل اجتماع المجتمعَين في أخص الأوصاف مع اختلافهما فيما عدا الأخصَّ من الصفات؛ وهذا مبني على أصل له وذلك أنه يقول: المجتمعان في الأخص يجب اجتماعهما فيما عداه.

ومما نستدل به على غلاة المجسمة وهم الصائرون إلى أن القديم تعالى عن قولهم محدودٌ تحيط به أقطار ويجوز عليه التحول والانتقال والنزول والصعود فهذا ما صار إليه معظم المجسمة.

وسبيل الكلام عليهم أن يُسألوا عن دلالة حدَث العالم فإن تردَّدوا فيها ولم يستقِلُّوا بإيرادها بانَ عجزُهم عن قاعدة الدين وأصل المعارف؛ فإن السبيل الذي به نتوصل إلى معرفة المحدِث ثبوتُ الحدَث.

وإن راموا ذِكر الدلالة على حَدَث الأجسام لم يَطرُدوا دلالةً إلا تقرر عليهم مثلها في الجسم الذي حكموا بقدمه، وتدور عليهم حالتان: إحداهما القدح في دلالة حدث العالم، والأخرى القدح في قدم صانع العالم.

ومما نستدل به على المجسمة أن نقول: إذا زعمتم أن القديم تعالى محدود فلا يخلو: إما أن تصفوه بكل حد وإما أن تصفوه ببعض الحدود؛ فإن وصفتموه بكل حد كان باطلًا بضرورة العقل؛ فإن الحدود متناقضة متنافرة لا يجوز تقدير اجتماعها؛ فإن من الحدود القِصَر ومنها الطول، واجتماعها محال.

وإن زعموا أنه مختص ببعض الحدود وهذه قضية أصلهم فإنهم قالوا: هو على مقدار العرش ومنهم من يقول: إنه أصغر من قدر العرش؛ فإذًا خصّصوه بحد، قيل لهم: ليس بعض الحدود في المعقول أولى من بعض بل جميعها في

التجويز بمثابة واحدة، فيلزمُ من الاختصاص ببعضها الافتقار إلى مخصص، وسائر أجسام العالم فإنها لما اختصت بأقدار وحدود وجاز في العقل تقديرها على غير ما هي عليه من الحدود علمنا بذلك افتقارها إلى المدبر والمقدّر.

ومما يعضد ما قلناه أن المحدود الشاغل الحيز ليس بعض الأحياز أولى به من بعض، وإن الجهات متماثلة لا ريب فيها، وليس الاختصاص ببعضها أحرى من الاختصاص بسائرها.

فإن قالوا: بمَ تنكرون على من يزعم أن الذي ذكرتموه ينعكس عليكم في سائر صفات الإله؟ فإذا قال القائل: يجوز أن يختص الحي بالعلم ويجوز أن يختص بالجهل، وإذا اختص القديم بالعلم وجب أن يكون مفتقرًا إلى مخصص؛ قالوا: فإن لم يلزم هذا السؤال لم يلزم ما قلتموه.

والجواب عن ذلك أن نقول: العلم مما وجب لله وقامت الدلالة على وجوبه له وانتفى الجواز عنه، ولم يتقابل فيه جائزان فيلزمَ بأحدهما المخصص.

وأما الذين خالفوا في الإطلاق دون المعنى فهم الذين قالوا: المعنى بالجسم الوجود أو القيام بالنفس، وذهبوا إلى منع كونه تعالى مؤلفًا وإلى موافقة إلى الحق في تقدس الرب سبحانه وتعالى عن خصائص الأجسام وما يثبت لها من الأحكام.

ومما يفسد هذه الطريقة ويوضح بطلانها ما قدمناه من إنباء الجسم عن التأليف، فمن أراد صرفه عن وجهه والعدولَ عن قضيته كان مصدُودًا عن ذلك؛ إذ لا سبيل إلى إزالة قضايا الألفاظ من غير دلالة. ولو سوّغنا تبديل اللغة ونَقْلها عن موضوعها في المسميات الجارية تواضعًا واصطلاحًا بين فئة من الناس فلا سبيل إلى تجويز ذلك في أوصاف الإله؛ لإجماع الأمة؛ إذ لو جاز ذلك لجاز للمطلق أن يطلق لفظ المؤلف وإذا روجع فيه فسره بالوجود.

ثم نقول لهم: أنتم لا تخلون في إطلاقكم الجسم إما أن تقولوا: أطلقنا ذلك بلا دليل ولا اقتضاء من عقل وشرع ولغة، وإما أن تسندوا مذهبكم إلى

دليل في ظنكم، فإن لم تسندوه إلى دليل كان الذي ذكرتموه محض التلقيب بناء على التشهي والتمني، ولو ساغ ذلك لساغ إثبات سائر الألقاب كذلك لتجوزَ تسميته زيدًا وبكرًا وعمرًا تعالى الله عن قول الزائغين، وإن أسندتم مذهبكم إلى دليل فأبدوه بتكلم عليه ولا يجدون إلى إبدائه سبيلًا؛ إذ مدارك العلوم مضبوطة، وجملتها لا يتلقى منها ما قالوه، فإنّ من مَدارك العلوم العقل ولا يتلقى منه إثباتُ أصل الأسماء فضلًا عن تفصيلها، ومن مدارك العلوم موارد الشرع وليس في شيء منها ما سوغ تسميته تعالى جسمًا؛ إذ لم يدل على ذلك كتاب ولا سنة ولا إجماع، ومن مدارك العلوم في الأسامي قضيةُ اللغة، ولو حكمناها في مسألتنا لما قامت على ما يرومه الخصم؛ إذ ليس في لغة العرب تسمية الوجود جسمًا بل في لغتهم ما يناقض ذلك، فإنهم يصفون الأعراض بالوجود ولو سميت أجسامًا أبَوه؛ فإن من سمى علم المرء أو إرادته أو قدرته أجسامًا كان ذلك عرفًا مستبشعًا في قضية اللغة، فإذا بطل تلقي مرامهم من هذه الجهات لم يبق إلا التحكم المحض.

[استحالةُ قيامِ الحوادثِ بذاتِ القديم سبحانَهُ وتعالى]

اتفق أهل الحق على استحالة قيام الحوادث بذات القديم سبحانه وتعالى، ولم يصر أحد من أهل الملل والنِّحَل بعد المجوس إلى تجويز قيام الحوادث بالقديم إلا الكرّامية؛ فإنهم صاروا إلى تجويز قيام بعض الحوادث بالقديم تعالى عن قولهم.

فمن قضية أصلهم أنه يحدث بالقدرة قول حادث قائم بالذات، وجواهر العالم وأعراضها محدَثة عندهم بالإحداث، والإحداثُ عندهم قولُ الله «كُنْ» فجملةُ العالم أحدثه الله بقوله والقولُ وجد حادثًا قائمًا بذاته بالقدرة.

ثم من أصلهم أن الرب سبحانه وتعالى يقوم بذاته من الأقوال الحادثة بعدد المحدَثات، ولا يُحدث الله جوهرًا ولا عرضًا إلا يُحدث في ذاته قولَه «كن» وذلك القول إحداثٌ لذلك المحدَث.

ومن أصلهم أن تقوم به إرادة حادثة، ومما يجب الإحاطة به من أصلهم أن نعلم أنهم يقولون: البارئ سبحانه وتعالى وإن قامت به الحوادث فليس يتصف بها.

والدليل على فساد ما صاروا إليه أنه تعالى لو قَبِل الحوادث لاستحال خلوّه منها، ولو لم يخل منها لم يسبقها.

ومما تمسك به الأئمة في المسألة أنْ قالوا: لو قَبِل القديم -تعالى عن قولهم- حادثًا لقبِل كلَّ حادث؛ إذ لا اختصاص لبعضها، وهذه دلالة قوية وقد ذكرناها في مسألة الجهات.

[أَسْماءُ اللّه وصِفاتُهُ الخبريّةُ[1]]

ما ورد الشرع بإطلاقه في أسماء الله تعالى وصفاته أطلقناه، وما منع الشرع من إطلاقه منعناه، وما لم يرد فيه إذن ولا منع لم نَقْضِ فيه بتحليل ولا تحريم؛ فإن الأحكام الشرعية تُتَلقّى من موارد السمع؛ ولو قضينا بتحليل أو تحريم من غير شرع لَكُنّا مثبتين حكمًا دون السمع[2].

ثم جميع أسماء الربّ سبحانه تنقسم إلى ما يدل على الذات، أو يدل على الصفات القديمة، وإلى ما يدل على الأفعال، أو ما يدل على النفي فيما يتقدس البارئ سبحانه عنه.

وذهب بعض أئمتنا إلى أن اليدين والعين والوجه صفاتٌ ثابتة للرب

---

(١) أي التي لا يستقل العقل بمعرفتها، وإنما عرفت من طريق الشرع.

(٢) أي الحق أنه لا حكم من تحليل وتحريم وغير ذلك إلا من الشرع؛ خلافًا للمعتزلة القائلين بأن الأحكام تُستمدّ من العقل؛ بناء على أصلهم في التحسين والتقبيح العقليين وأن العقل حاكم والشرع كاشف. يُنظر: شرح مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، لعضد الدين الإيجي، (٢/ ١٠٧).

تعالى[1]، والسبيل إلى إثباتها السمعُ دون قضية العقل[2].

ومن أثبت هذه الصفاتِ السَّمعيةَ وصار إلى أنها زائدة على ما دلت عليه دلالات العقول استدل بقوله تعالى في توبيخ إبليس إذ امتنع عن السجود: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[3] قالوا: ولا وجه لحمل اليدين على القدرة[4]؛

---

(١) تنبيه: ليس كل مضاف لله صفةً له أو يصح جعله صفة له؛ ولذلك منع العلماء من جعل المكر والناقة والكعبة والروح ونحو ذلك مما أضيف له عز وجل صفةً. قال المتكلم أبو بكر ابن فورك: «وإنما حملنا ما أطلق من ذكر الوجه واليدين والعين على الصفة من حيث لم يوجد في واحد منها ما يستحيل ويمتنع، وليس كما أضيف إليه فهو عن طريق الصفة بل ذلك ينقسم على أقسام: منها بمعنى المِلك، ومنها بمعنى الفعل، ومنها بمعنى الصفة، وإنما يَكشف الدليل ويُميز القرائنُ مواقعها» اهـ. يُنظر: مشكل الحديث وبيانه، لأبي بكر ابن فورك، (ص/ ٣٦٠).

(٢) هذا أحد مسالك العلماء في نحو الوجه واليد والعين المضافة لله لا في كل مضاف له عز وجل؛ إذ ليس كل مضاف لله صفةً له أو يصح جعله صفة له؛ ولذلك منع العلماء من جعل المكر والناقة والكعبة والروح ونحو ذلك مما أضيف له عز وجل صفةً. وذهب جمع من العلماء إلى تأويل نحو الوجه واليد والعين خشية على عقائد العوام؛ وذلك بتعيين معنى يقبله الشرع واللغة بناء على القرائن والأدلة لا بالتشهي؛ ومنهم من فوّض معناها إلى الله عز وجل ولم يعيّن مع اتفاق الفريقين على نفي الكيفية وما يتبادر من العضو والجارحة؛ ويسمى المسلكان الأخيران: مسلك التأويل التفصيلي والتأويل الإجمالي، وربما سميا: مسلك التأويل والتفويض.

(٣) سورة ص، ٧٥.

(٤) ليس المراد بهذا نفيَ التأويل رأسًا بل مراد من نحا هذا المنحى كالقاضي الباقلاني وغيره: منع تأويل اليدين هنا بالقدرة لأوجه رأوها؛ وعليه يحمل قول الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه: «فما ذكره الله تعالى في القرءان من ذكر الوجه واليد والنَّفْس فهو له صفات بلا كيف؛ ولا يقال: إن يده قدرتُه أو نعمتُه» بدليل نفيه الكيفية؛ وأما نفي التأويل بنوعيه التفصيلي والإجمالي –التفويض– فهو عين التشبيه والتكييف الذي نَبَذه سلفنا الصالح، فلا معنى لقول المشبهة: «إن التأويل والتفويض ليس هو مذهب السلف، لا أكثرهم ولا أقلهم وأن نسبة ذلك إلى السلف خطأ وضلال وتلبيس» اهـ. الفقه الأكبر، لأبي حنيفة (ص/ ٢٧). الضياء الشارق، لسليمان بن سحمان النجدي (ت١٣٤٩هـ)، (ص/ ٣٣٨).

إذ جملة المبدَعات مختَرَعة لله تعالى بالقدرة[1]، ففي الحمل على ذلك إبطال فائدة التخصيص؛ وهذا غير سديد.

ثم لا بُعْدَ في تكريم بعض العباد بالتخصيص بالذِّكر، ونظائر ذلك في كتاب الله كثيرة؛ فإنه عزّ اسمه أضاف الكعبة إلى نفسه، وأضاف المؤمنين بصفة العبودية إلى نفسه، وأضاف روح عيسى عليه السلام إلى نفسه، والإضافة تنقسم إلى إضافة صفة، وإضافة مِلك، وإضافة تشريف[2].

فأما الآية المشتملة على ذكر العين فمُزالةُ الظاهر اتفاقًا، وكذلك قوله تعالى في الإنباء عن سفينة نوح عليه السلام: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾[3] ولم يُثبت أحد من المنتمين إلى التحقيق أعينًا لله تعالى، والمعنى بالآية أنها تجري بأعيننا وهي منّا بالمكان المحوط بالملائكة والحفظ والرعاية[4]، يقال: فلان بِمَرْأًى من الملك ومَسمَع؛ إذ كان بحيث تَحوطه عنايته وتكتنفه رعايته[5]، وقيل: المراد بالأعين في هذه الآية الأعين التي انفجرت من الأرض وأضيفت إلى الله مِلكًا وهذا غير بعيد.

---

(١) وقالوا بأن تأويل اليدين هنا بالقدرة لا يظهر مزيّة لآدم عليه السلام، كما أن يلزم منه وصف الله بقدرتين وهو مخالف للمقرر عند أهل السنة من أن قدرة الله تعالى واحدة. يُنظر: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، للباقلاني (ص/ ٢٩٧).

(٢) وقد تكون الإضافة للجزئية كقولك: «يَدُ زيد»، أو للاختصاص كقولك: «غلام زيد»، أو للملابسة والاختلاط كقولك: «لِجام الدابّة». وعلى النوع الأخير حمل المشبهة الإضافة في نحو قوله عز وجل: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾ [سورة الحاقة، ١٧] فجعلوا الله ملابِسًا للعرش محمولًا له وحَمَلَتِه؛ محفوظًا بحفظهم والعياذ بالله، وأما أهل السنة فحملوها على ما يوافق الشرع واللغة وقضية العقل فقالوا: إضافة ملك وتشريف. يُنظر: شرح المفصّل، لابن يعيش، (٤/ ٤٨٠).

(٣) سورة القمر، ١٤.

(٤) يُنظر: تفسير الطبري (٢١/ ٦٠٥)، معاني القرءان وإعرابه، للزجاج (٥/ ٨٨).

(٥) يُنظر: جمهرة اللغة، لابن دريد (٢/ ٨٤٢).

وأما قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾[1] فلا وجه لحمل الوجه على صفة؛ إذ لا تختص بالبقاء بعد فناء الخلق صفة لله تعالى، بل هو الباقي بصفاته الواجبة، فالأظهر حمل الوجه على الوجود[2].

ومما يُسأل عنه قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[3] قيل معناه: الله هادي أهل السموات والأرض[4]، ولا يستجيز منتمٍ إلى الإسلام القولَ بأن نور[5] السموات والأرض هو الإله.

---

(١) سورة الرحمن، ٢٧.

(٢) أي يبقى ذات ربك ذو الجلال والإكرام، ويدل عليه الرفع في ﴿ذُو ٱلْجَلَٰلِ﴾ إذ الذات هو الموصوف بهذا لا الصفة. قال الحافظ البيهقي: «﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ فهو باق وله بقاء، ومعنى وصفه بذلك أنه واجب الوجود فيما لم يَزل، مستمر الوجود فيما لا يزال» اهـ. التيسير في التفسير، للنسفي (١٤/ ١٩٥)، الاعتقاد، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، (ص/ ٨٢).

(٣) سورة النور، ٣٥.

(٤) وهو مروي عن الصحابي عبد الله بن عباس رضي الله عنه. تفسير الطبري، (١٧/ ٢٩٥). قال إمام الحرمين: «قد ذكر أهل التفسير وجهين في تأويل الآية: أحدهما أن قالوا: معنى قول الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ أي منوّرها ومخترع أنوارها، والوجه الآخر أنه هادي أهل السموات والأرض، وفي سياق الآية ما يدل على ذلك لأنه قال: ﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ فقرن ذكر النور بالهداية، وهو المعني بقوله: ﴿وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ﴾ [سورة الشورى، ٥٢]، ومما يوضح ما قلناه أن الآية من مُفتَتحها إلى مُنقَطَعها دالة على أنه لا يُسلك بها مسلك سائر الظواهر المستقلة بأنفسها فإنها ثابتة في منهج الأمثال، ولا يسوغ التشبث بظواهر الأمثال باتفاق المحصّلين، ولو تتبع المتتبع جملة أمثال القرءان لاستبان له مباينتها للظواهر التي يُتَمسك بفحواها.. ثم نقول: قد اتفق أهل التأويل على الوجهين المتقدمين فمن ابتغى بعدهما ثالثًا كان خارجًا عن إطباق المتأولين واتفاق المفسرين» اهـ. الشامل في أصول الدين، لإمام الحرمين الجويني، (ص/ ٣١١).

(٥) أي ضوء.

ومما يُسأل عنه قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[1] وكذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[2] وليس المعنى بالمجيء الانتقال والزوال، تعالى الله عن ذلك، بل المعنى بقوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ أي جاء أمر ربك وقضاءُه الفصلُ، وحُكمه العَدْل[3].

وأما الأحاديث التي يتمسكون بها فآحادٌ لا تُفضي إلى العلم، ولو أضْربنا عن جميعها لكان سائغًا، لكنا نُومئ إلى تأويل ما دُوِّن منها في الصِّحاح، فمنها حديث النزول وهو أنه قال عليه الصلاة والسلام: «**يَنزِلُ اللهُ تعالى إلى السماءِ الدّنيا كلَّ ليلةِ جمعةٍ ويقولُ: هل مِن تائبٍ فأتوبَ عليه؟ هل من مستغفرٍ فأغفِرَ له؟ هل من داعٍ فأُجيبَ له؟**» الحديثَ، ولا وجه لحمل النزول على التحول وتفريغ مكان وشَغْل غيره؛ فإن ذلك من صفات الأجسام ونعوت الأجرام، وتجويزُ ذلك يؤدي إلى طرفَي نقيض؛ أحدهما: الحكم بحدوث الإله، والثاني: القدح في الدليل على حدوث الأجسام.

والوجهُ حمل النزول وإن كان مضافًا إلى الله تعالى على نزول ملائكته

---

(١) سورة الفجر، ٢٢.

(٢) سورة البقرة، ٢١٠.

(٣) أي يظهر من ءاثار قدرته عز وجل في ذلك اليوم ما لم يظهر ولا يظهر مثله، وهذا التأويل مروي عن السلف كالإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه. البحر المحيط، لأبي عبد الله الزركشي، (٥/ ٤٣).

المقرّبين[1]، وذلك سائغ غير بعيد[2].

---

(١) أي يحتمل أن يكون المراد بالنزول فعلاً يظهر بأمره فيضاف إليه؛ كما يقال: نادى الأمير في البلد، ويحتمل أن يراد به إقباله على أهل الأرض بالرحمة كما ثبت ذلك عن الإمام مالك، ومن العلماء من توقف فلم يعيّن معنى فقال: «ينزل بلا كيف». قال الحافظ ابن حجر في شرح البخاري ما نصه: «استدل به من أثبت الجهة وقال: هي جهة العلو، وأنكر ذلك الجمهور لأن القول بذلك يفضي إلى التحيّز تعالى الله عن ذلك، وقد اختلف في معنى النزول على أقوال» اهـ، ثم قال: «وقد حكى أبو بكر بن فورك أن بعض المشايخ ضبطه بضم أوله على حذف المفعول أي: يُنزل ملكًا ، ويقويه ما رواه النسائي من طريق الأغرّ عن أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهما بلفظ: «إن الله يُمهِلُ حتى يمضي شَطرُ الليل ثم يأمرُ مناديًا يقولُ: هل من داعٍ فيستجابَ له» الحديث، وفي حديث عثمان بن أبي العاص: «يُنادي مناد هل من داع يستجاب له» الحديث، قال القرطبي: وبهذا يرتفع الإشكال» اهـ. ومن المقرر عند علماء مصطلح الحديث أن خير ما يفسر الحديث الوارد بالوارد. يُنظر: المفهم لما أشكال من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس القرطبي، (٢/ ٣٨٦). شرح صحيح البخاري، لأبي الحسن ابن بطال، (٣/ ١٣٨). فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، (٣/ ٣٠).

(٢) وأبعَدَ المشبهة فحملوا نزول الله على النزول الذاتي الحقيقي كما صرَّح ابن عثيمين، وتعامَوا عن أن النزول محوِج إلى منتقِل ومنتقَل عنه ومنتقَل إليه؛ ثم زادوا العجَبَ عجبًا فزعموا أن نزوله الذاتي الحقيقي بلا كيف، وليت شعري كيف يجتمع النزول الحقيقي بلا تأويل مع نفي الكيفية! ثم إنّ حَمْلَهم النزول على معناه المتبادر -بناء على وهمهم- جعلهم في تخبّط في مسألة الاستواء على العرش؛ لا سيما وأن كثيرين منهم يعتبر الاستواء على العرش بمفهومهم التشبيهيّ صفةَ كمال لا تنفك عن الله؛ فاختلفوا فيما بينهم هل نزوله يقتضي أن يفرغ منه العرش ويخلو أم لا، وكيف ينزل مع اختلاف أوقات الليل بين البلاد، وكيف ينزل حقيقة مع ما هو معلوم من أن السموات السبع مع الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة وفضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على الحلقة؛ وهذا كله ألجأ فريقًا منهم إلى التوقف في الأمر كله والإعراض عن الخوض في حقيقته ولذا قال ابن عثيمين: «لا نسأل عن شيء لم يسأل عنه الصحابة رضي الله عنهم، ونُلقِم من سأل عنه حَجرًا!»؛ وأما مذهب أهل السنة والجماعة فقد خرج من بين فَرْث ودم لبنًا خالصًا عَريًّا ولله المنة والفضل عن اللَّجْلَجة والتناقض، قال البدر بن جماعة: «الأول: النزول=

فالربّ تعالى متقدس عن الاختصاص بالجهات والاتصاف بالمحاذاة، لا تحيط به الأقطار، ولا تَكْتَنِفه الأقتار[1]، ويَجِلّ عن قبول الحد والمقدار، والدليل على ذلك أنَّ كل مختصٍّ بجهة شاغل لها متحيّز، وكل متحيز قابل لملاقاة الجواهر ومفارقتها، وكل ما يقبل الاجتماع والافتراق لا يخلو عنها، وما لا يخلو عن الاجتماع والافتراق حادث كالجواهر، فإذا ثبت تقدس البارئ عن التحيّز والاختصاص بالجهات، فيرتب على ذلك تعاليه عن الاختصاص بمكان وملاقاة أجرام وأجسام.

ومما تتمسك به الحشْوية ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**إنَّ اللهَ خَلقَ ءادَمَ على صورتِهِ**»[2] وإن صحّ فقد نُقل له سبب أغفلَه الحشْوية وهو ما روي أن رجلًا كان يلطِم عبدًا له حَسَن الوجه فنهاه ﷺ عن ذلك وقال: «**إنَّ اللهَ**

= من صفات الأجسام والمحدَثات ويحتاج إلى ثلاثة أجسام: مُنتقِل ومنتقَل عنه ومنتقَل إليه وذلك على الله تعالى محال، الثاني: لو كان النزول لذاته حقيقة لتجددت له في كل يوم وليلة حركات عديدة تستوعب الليل كله وتنقلات كثيرة؛ لأن ثلث الليل يتجدد على أهل الأرض مع اللحظات شيئًا فشيئًا؛ فيلزم انتقاله في السماء الدنيا ليلًا ونهارًا من قوم إلى قوم، وعَوده إلى العرش في كل لحظة على قولهم ونزوله فيها إلى سماء الدنيا، ولا يقول ذلك ذو لبّ وتحصيل» اهـ. إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن جماعة، (ص/ ١٦٤). شرح العقيدة السفارينية، لمحمد بن صالح العثيمين، دار الوطن، الرياض، ط١، (١٤٢٦هـ)، (١/ ٢٧٢-٢٧٥).

(١) الأَقْتار هي الأقطار والنواحي.

(٢) ومن المقرَّر عند أهل السنة أن الله هو المصوِّر خالقُ الصور والهيئات قال عز وجل: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [سورة الحشر، ٢٤] فلا يكون عز وجل مصوَّرًا، ثم إن الصورة صفة المخلوق كما قال تعالى: ﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ [سورة الانفطار، ٨] وهي تقتضي المشخِّصات من الكيفية والكميات والألوان والأبعاد؛ فلا تتحقق صورة إلا بها، والله منزه عن الكيفيات وصفات الأجسام، ولو كان لله صورة لجاز عليه ما يجوز على الصور من التغير والفناء فبطل أن يكون لله صورة هي شكل وكيفية له.

خلقَ ءادَمَ على صورتِهِ» والهاء راجعة على العبد المنهي عن ضربه[1]، ويمكن صرف الهاء إلى ءادم نفسه، ومعنى الحديث على ذلك أن الله تعالى خلق ءادم بشرًا سويًّا من غير والد ووالدة[2].

والغرض من الحديث أنه عليه الصلاة والسلام لم يَدُرْ في أطوار الخلق بل أبدعه الله على صورته[3][4].

---

(١) أي الهاء راجعة للمضروب؛ أي فمن ضرب فليتقّ الوجه فإن المضروب من ولد ءادم، وجهه كوجهه في أصل الخلقة، ووجه ءادم عليه السلام مكرمٌ، وهذا التأويل ذكره عدة من العلماء كابن فورك والرازي وغيرهما. يُنظر: المسالك في شرح موطأ مالك، لأبي بكر ابن العربي، (٣/ ٤٦٦). تفسير الرازي، (١/ ١١٨). المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأحمد بن عمر القرطبي، (٥/ ٤٣٧).

(٢) أي ولم ينتقل من طَوْر الطفولة إلى الشباب وما بعدها بل خلقه الله ابتداء على الصورة التي كان عليها.

(٣) وتؤيده رواية البخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «خَلَقَ اللهُ ءادَمَ عَلَى صُورَتِهِ: طُولُهُ سِتُّونَ ذِراعًا»، كتاب الاستئذان: باب بدء السلام، رقم الحديث (٦٢٢٧)، ورواية مسلم بنفس اللفظ، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها: باب يدخل الجنة أقوام أفئدتُهم مثل أفئدة الطير، رقم الحديث (٢٨٤١).

(٤) وذهب البعض إلى أن الإضافة في قوله عليه الصلاة والسلام: «صورته» إضافة مِلك للتشريف والضمير فيها يعود لله تبارك وتعالى، ولكنه ليس بالتأويل الراجح؛ لأن الأولى أن يرجع الضمير إلى أقرب مذكور، إلا أن يدل دليل على رجوعه إلى الأبعد، وأما رواية: «إنَّ اللهَ خلَقَ ءادمَ على صورة الرحمنِ» فقد أنكرها جمع كالمازري وضعفوا بعض رجالها، وبينوا أن لفظها من تصرف بعض الرواة. قال ابن فورك: «ثم نظرنا في إضافة الصورة إلى الله عز وجل فلم يصح أن يكون وجه إضافتها إليه على نحو إضافة الصفة إلى الموصوف بها من حيث تقوم به لاستحالة أن يقوم بذاته عز وجل حادث بوجه ولا صورة ولا تأليف ولا غيره (...) فبقي من وجوه الإضافات الملك والفعل والتشريف، فأما الملك والفعل فوجهه عام ويُبطل فائدة التخصيص، فبقي أنها إضافة تشريف» اهـ. مشكل الحديث وبيانه، لابن فورك، (ص/ ٦٠). الأسماء والصفات، للبيهقي (٢/ ٦٤). المعلم بفوائد مسلم، لأبي عبد الله المازري، (٣/ ٤٢٨).

[رؤيةُ اللّه عزّ وجلّ في الآخرةِ]

مذهب أهل الحق أن البارئ تعالى مرئي[1]، ويجوز أن يراه الراؤون بالأبصار، وذهب المعتزلة إلى أنه سبحانه وتعالى يستحيل أن يُرى، وصار الأكثرون منهم إلى أن البارئ تعالى لا يَرى نفسه، والدليل على جواز الرؤية عقلًا أن الرب سبحانه وتعالى موجود وكل موجود مرئي[2]، وبيان ذلك أنا نرى الجواهر والألوان شاهدًا، فإن رئي الجوهر لكونه جوهرًا لزم ألا يُرى اللون[3]، وإن رئيا لوجودهما لزم أن يُرى كل موجود[4]، والبارئ سبحانه وتعالى موجود فصح أن يُرى.

فإن قالوا: إنما يُرى ما يُرى لحدوثه، والرب تعالى أزلي قديم الذات فلا يُرى. فالجواب:

---

(١) يقول أهل السنة والجماعة: إن رؤية الله عز وجل أمر جائز عقلاً ثابت واجب سمعًا، وليست هي مجرد العلم به سبحانه، فيراه المؤمنون خاصة في دار الآخرة خاصة بأعين رؤوسهم الباقية، وأما في الدنيا فلا يرى عز وجل بالأعين الفانية. ورؤية الله عز وجل لا يكون فيها تكيف لله أو تحيّز في المكان أو مقابلة للعباد، وإنما المؤمنون هم من يلحقهم التكيّف والتحيز بالمكان والجهة، وأما الله فلا يكون في جهة أو مكان، يُرى على حسب صفته، وصفته أنه ليس بجسم ولا متحيّز بمكان. وخالفت في هذه المسألة المعتزلة والمشبهة فضلوا من مبدأ واحد أيضًا كما صنعوا في مسألة الكلام؛ فلازموا ملازمة عقلية بين رؤية الشيء وبين وصفه بالجسمية والمكان والجهة؛ فنفت المعتزلة رؤية الله تنزيهًا له عما ذُكر، وأثبتها المشبهة مع تلك المحذورات فاعتقدوا أن الله يُرى في مكان وجهة ومقابلة، والحقّ كما قال السلف: من لم يتوقَّ النفي والتشبيه زلَّ ولم يصب التنزيه، تنزه الله عما يصفون.

(٢) أي تصح عقلاً رؤيته سواء كان جسمًا أم عرضًا أم غير جسم ولا عرض وهو الله عز وجل.

(٣) أي لاختلاف حقيقتهما.

(٤) أي ولكن العادة جارية بأن نرى الأجسام وبعض الأعراض كالألوان دون الطعوم والروائح ونحوها مما لم يشأ الله لنا رؤيته.

أن نقول: كلامكم هذا نَقْض عليكم لجواز رؤية الطعوم والروائح والعلوم ونحوها فإنها حوادث وعندكم يستحيل أن ترى. ثم الجواب الحقيقي أن نقول:

الحدوث يُنبئ عن موجود مسبوق بعدم، والعدم السابق لا يصحح الرؤية فانحصر التصحيح في الوجود، فدل على أن كل موجود صح أن يُرى.

ويستدل على جواز الرؤية وأنها ستكون في الجنان وعدًا من الله صدقًا وقولًا منه حقًّا بقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[1].

والنظر إذا عُدِّي بـ «إلى» اقتضى رؤية البصر[2].

---

(١) سورة القيامة، ٢٢-٢٣.

(٢) قال الحافظ البيهقي: «باب القول في إثبات رؤية الله عز وجل في الآخرة بالأبصار؛ قال الله عز وجل: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ﴾ [القيامة، ٢٢] يعني: يوم القيامة، ﴿نَّاضِرَةٌ﴾ يعني: مشرقة، ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة، ٢٣] ، وليس يخلو النظر من وجوه: إما أن يكون الله عز وجل عنى به نظر الاعتبار كقوله: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [سورة الغاشية، ١٧]، أو يكون عنى به نظر الانتظار كقوله: ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً﴾ [سورة يس، ٤٩]، أو يكون عنى به نظر التعطف والرحمة كقوله: ﴿وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ [سورة ءال عمران، ٧٧]، أو يكون عنى الرؤية كقوله: ﴿يَنظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ ٱلْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ﴾ [سورة محمد، ٢٠]، ولا يجوز أن يكون الله سبحانه عنى بقوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ نظر التفكر والاعتبار؛ لأن الآخرة ليست بدار استدلال واعتبار، وإنما هي دار اضطرار، ولا يجوز أن يكون عنى نظر الانتظار؛ لأنه ليس في شيء من أمر الجنة انتظار؛ لأن الانتظار معه تنغيص وتكدير، والآية خرجت مَخرج البشارة، وأهل الجنة فيما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر من العيش السليم والنعيم المقيم، فهم ممكّنون مما أرادوا وقادرون عليه، وإذا خطر ببالهم شيء أتوا به مع خُطوره ببالهم، وإذا كان كذلك لم يجز أن يكون الله أراد بقوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ نظر الانتظار؛ ولأن النظر إذا ذكر مع ذكر الوجوه فمعناه: نظر العينين اللتين في الوجه كما قال تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [سورة البقرة، ١٤٤]، وأراد بذلك تقلّب عينيه نحو السماء؛ ولأنه قال: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ ونظر الانتظار لا يكون مقرونا بـ «إلى» لأنه لا يجوز عند العرب أن يقولوا في نظر الانتظار: «إلى»، ألا ترى أن الله عز وجل لما قال: ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً﴾ لم يقل: «إلى»؛ إذ كان معناه الانتظار، وقالت بلقيس فيما أخبر الله عنها: ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [سورة النمل، ٣٥]، فلما أرادت الانتظار لم تقل: «إلى»، قلنا: =

فإن عارضونا بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾[1].

قلنا: فمن أصحابنا من قال: الرب تعالى يُرى ولا يُدرَك[2]؛ فإن الإدراك يُنْبئ عن الإحاطة ودَرْك الغاية، والرب تعالى مقدس عن الغاية والنهاية.

فإن عارضونا بقوله تعالى: في جواب موسى عليه السلام ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾[3].

فزعموا أن لن يقتضي النفي على التأبيد[4].

= ولا يجوز أن يكون الله سبحانه أراد نظر التعطف والرحمة؛ لأن الخلق لا يجوز أن يتعطفوا على خالقهم، فإذا فسدت هذه الأقسام الثلاثة صح القسم الرابع من أقسام النظر، وهو أن معنى قوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ أنها رائية ترى الله عز وجل» اهـ. الاعتقاد، للبيهقي، (ص/ ١٢٠).

(١) سورة الأنعام، ١٠٣.

(٢) أي نثبت رؤية لا يكون معها الإدراك المستلزم لإثبات الحدود والنهايات؛ كما أننا نثبت العلم به سبحانه من غير أن نحيط به علمًا أو نبلغ علم حقيقته. وربما يجاب عن الآية بأن لفظ: ﴿ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ صيغة جمع وهي تفيد العموم؛ فسلْبُه -يعني نفيه- يفيد سلب العموم، وذلك لا يفيد عموم السلب، أي أن المنفي إدراك كل الأبصار له، وهذا فيه إثبات إدراك بعض الأبصار له وهي أبصار المؤمنين دون الكافرين. يُنظر: معالم أصول الدين، للفخر الرازي، (ص/ ٧٧).

(٣) سورة الأعراف، ١٤٣.

(٤) «لن» لا تفيد بذاتها التأبيد في كل حال على المختار عند النحاة، وإن هي أفادته كقوله تعالى: ﴿لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا﴾ [سورة الحج، ٧٣] فإنما ذاك لأمر خارج وقرينة، وخالف في ذلك الزمخشري المعتزلي في «أنموذَجه» فزعم أنها تفيد التأبيد وتقتضيه، وحمله على ذلك اعتقادُه نفيَ رؤية الله عز وجل في الآخرة، والأمانة الشرعية تقتضي أن لا يستحقّ أن يُذكر في معرض الاستشهاد والاحتجاج، فلا يجوز الاعتماد على كتبه كتفسيره الكشّاف وغيره؛ ولا على ءاراءه ولو لغوية؛ إذ إن الشرع واللغة لا يؤخذان إلا عن الثقة من أهل العلم والدّيانة، قال أبو المظفر الأسفراييني: «غير أن جماعة من المتأخرين من أهل الأدب تدنّسوا بشيء من ذلك تقربًا إلى ابن عبّاد طمعًا في شيء من الدنيا والرياسة، وأظهروا شيئًا من الرفض والاعتزال، ومن كان متدنّسًا بشيء من ذلك لم يجز الاعتماد عليه في رواية أصول اللغة، وفي نقل معاني النحو ولا في تأويل شيء من الأخبار ولا في تفسير ءاية من =

قلنا: هذه الآية من أوضح الأدلة على جواز الرؤية؛ فإنها لو كانت مستحيلة لكان معتقِد جوازها ضالًّا أو كافرًا[1].

وكيف يَعتقد ما لا يجوز على الله تعالى مَنِ اصطفاه الله تعالى لرسالته، واجتباه لنبوته، وخصّصه بتكريمه، وشرّفه بتكليمه، وجعله أفضل أهل زمانه وأيّده ببرهانه! ويُجوِّز على الأنبياء الرَّيب في أمر يتعلق بعلم الغيب[2]. أما

= كتاب الله تعالى» اهـ. يُنظر: شرح التسهيل، لأبي عبد الله ابن مالك الطائي، (٤/ ١٤). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (٢/ ٣٦٦).

(١) القول بأنّ سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام طلب رؤية الله عز وجل مع جهله أو علمه باستحالتها عقلًا لقولٌ ساقط شديد البعد عن الصواب؛ إذ إن أنبياء الله عز وجل هم أعرف خلْق الله بالله عز وجل؛ وأكمل الناس عقلًا وفهمًا وعلمًا بما يجوز عقلًا أو يستحيل، وسيدنا موسى عليه السلام من أولي العزم من الرسل الذي قال الله فيه: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾ [سورة الأعراف، ١٤٤] وقال تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مُوسَىٰٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ مُخۡلَصٗا وَكَانَ رَسُولٗا نَّبِيّٗا﴾ [سورة مريم، ٥١] فلولا أنه عليه الصلاة والسلام كان عالِمًا جواز رؤية الله عقلًا لَما طلبها؛ فلما سألها أوحى الله إليه أنه لا يُرى بالعين الفانية في الدنيا؛ فلم يكن سؤال موسى عليه السلام سفهًا ولا جهلًا. قال الحافظ البيهقي: «ولا يجوز أن يكون نبي من الأنبياء، قد ألبسه الله جِلباب النبيين وعصمه مما عصم منه المرسلين، يسأل ربه ما يستحيل عليه، وإذا لم يجز ذلك على موسى عليه السلام فقد علمنا أنه لم يسأل ربه مستحيلا» اهـ. الاعتقاد، للبيهقي، (ص/ ١٢٢).

(٢) المعتزلة ومن نفى الرؤية نسبَ مثبت جوازها إما إلى ثبوت ما يقتضي تكفيرًا أو تضليلًا بناء على أن تجويز رؤية الله يلزم منه وصف الله بالمحالات من الجسمية والتحيز بالمكان، ولذلك ركبوا التكلّف وخرجوا عن ظواهر النصوص المثبتة للرؤية من غير دليل؛ فكيف ينسب لنبي كريم طلبها مع الجهل أو العلم باستحالتها؛ قال إمام الحرمين في هذا المقام: «يستحيل أن يجهل مِن حكم ربّه ما يدركه حُثالة المعتزلة» اهـ. ويقول في موضع ءاخر من النّظامية: «وكيف يستجيز منتمٍ إلى الدين أن يفضِّل سَفَلة نفاة الرؤية في معرفة الله تبارك وتعالى على موسى ﷺ». الإرشاد، لإمام الحرمين، (ص/ ١٦٩). العقيدة النظامية، لإمام الحرمين، (ص/ ٣٨).

ما يتعلق بوصف البارئ عز وعلا فلا يجوز الريب عليهم، فيجب حمل الآية على أن ما اعتقد موسى عليه السلام جوازَه جائز، لكن ظن أن ما اعتقَدَ جوازه يُجيبه إليه ناجزًا، فيرجع النفي في الجواب إلى السؤال.

[القولُ في تكليفِ العِباد]

للعباد اختيارهم واتصافهم بالاقتدار، والقدرة خلق الله ابتداء، ومقدورها مضاف إليه تعالى مشيئة وعلمًا وقضاء وخلقًا وبقاء، من حيث إنه نتيجة ما انفرد -يعني الله عز وجل- بخلقه وهو القدرة، ولو لم يرد وقوع مقدوره لما أقدره عليه، ولما هيّأ أسباب وقوعه، ومن هُدي لهذا استمر له الحق المبين، فالعبد فاعل مختار مطالَب مأمور منهيّ، وفعلُه تقدير لله، مراد له وخلق مقضيّ.

ونحن نضرب في ذلك مثلًا شرعيًا يَسْتَروح إليه الناظر في ذلك فنقول: العبد لا يملك أن يتصرف في مال سيده، ولو استبدّ بالتصرف فيه لم ينفذ تصرفه، فإذا أذن له في بيع ماله فباعه نفذ، والبيع في التحقيق معزو إلى السيد، من حيث إن سببه إذنُه، ولولا إذنه لم ينفذ التصرف، ولكن العبد يؤمر بالتصرف ويُنهى ويُوَبخ على المخالفة ويعاقَب، فهذا -واللهِ- الحقُّ الذي لا غطاء دونه، ولا مِراء فيه لمن وَعاه حقَّ وَعْيه ولا يكابر فيه.

وأما الفرقة الضالة فإنهم اعتقدوا انفراد العبد بالخلق، ثم صاروا إلى أنه إذا عصى فقد انفرد بخلق فعله، والرب تبارك وتعالى كاره له، فكان العبد على هذا الرأي الفاسد مُزاحمًا لربه في التدبير، مُوقعًا ما أراد إيقاعه، شاء الربّ - تعالى الله عن قولهم - أو كره.

ونقول: إذا أراد الله بعبد خيرًا أكملَ عقله وأتمّ بصيرته، ثم صرف عنه العوائق والدوافع، وأزاح عنه الموانع، ووفّق له قُرناء الخير، وسهّل له سبيله، وقطع عنه الملهيات، وأسباب الغفلات والذهول، وقيّض له ما يقرّب إلى القُرُبات فيوافيها ثم يعتادها ويُمرّن عليها.

وإذا أراد بعبد شرًا قدّر له ما يُبعده عن الخير ويُقصيه، وهيّأ له تَماديه في الغِيّ، وحبّب إليه التشوّف إلى الشهوات، وعرّضه للآفات، وكلما غلبت دواعي الشر خَنستْ دواعي الخير، ثم يستمر على الشُّرور على مَرّ الدهور هاويًا في مَهاوِيها، وتتعاون عليه الوساوس ونزَعات الشيطان ونَزَوات النفس الأمارة بالسوء، فتُنشئ الغفلة غشاوة على قلبه بقضاء الله وقدره فذلكم الطّبع -عافاكم الله- والخَتم والأكِنّة[1].

[لا يجبُ على اللّه تعالى شيءٌ]

ذهبت طوائف من أهل الزيغ والضلال إلى أن العبد إذا أطاع ربه وجب على الله تبارك وتعالى أن يثيبه وجوبَ حكمة، فإن عصاه اضطربوا في حكم الإله، فقال قائلون: يجب على الله تبارك وتعالى أن يعاقبه ولا يجوز أن يعفو عنه ما لم يتب فإن تاب وجب عليه قبول توبته.

وذهب ءاخرون إلى أن العفو مسوَّغ في العقل، والثواب واجب على الله تبارك وتعالى عن قولهم علوًا كبيرًا من هذيان طويل.

وصار أهل الحق قاطبة إلى أنه لا يجب على الله شيء فإن أثاب وأنعم فبفضله، وإن عاقب فبعدله، والدليل القاطع في تحقيق ما ارتضاه أهل الحق أن الوجوب إنما يتحقق في حق مَن لو فُرض منه ترك الواجب لاستحق الذم واللائمة، ولو ليم أو عوقب لناله ضرر، والرب تبارك وتعالى يتقدّس عن قبول الضُّر والنفع، ولا يتحقق تفاوت الأفعال في حكمه وأوضحنا أن الأفعال متساوية في حق من لا ينتفع ولا يتضرر.

---

(١) هذا إشارة إلى نحو قوله عز وجل: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [سورة النساء، ١٥٥] وقوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ [سورة البقرة، ٧] وقوله عز وجل: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا ۖ وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُوٓا۟ إِذًا أَبَدًا﴾ [سورة الكهف، ٥٧].

ومما يقطع مادّتهم أن العبادات التي يُقيمها العبد لا تفي بالنعم التي تتوفر من ربه ناجزًا -يعني الآن- وهي تقع شكرًا لأنعُم الله تبارك وتعالى بل لا تفي بأقلّها، فإذا وقعت شكرًا عوضًا عما تَعجّل من نعم الله فكيف يستمر في حكم العقل استحقاق الثواب على أعمال وقعت عوضًا عن نعيم توفّاه العبد! ثم قالوا -يعني المخالفين-: «ليس على أهل الجِنان شكر لنعيمها فإنه عوض أعمال العبد، وليس للمعوَّض عوض».

فمَن أضلّ سبيلًا ممن يوجب على الله تبارك وتعالى ثواب أعمال العبد، وهي عوضُ ما يُنَجّز من النعم، ولم يوجب على العبد شكر الثواب غدًا لكونه عوضًا!

فإن قيل: الثواب والعقاب في الشرائع ثابتان، وقد سماهما الله تبارك وتعالى جزاءً لأعمال العباد.

قلنا: لسنا ننكرهما ولكنهما ثبتا وعدًا من الله، ووعدُه صدق وقوله حق.

وهذا يبينه ضرب مَثَل يوضح ما تقدم من الكلام، ويكشف هذا الإبهام **فنقول**: إذا خدم العبد مولاه - يعني سيده - لم يستحق عليه أن يعتقه ويخلّصه من أسر الرِّقّ وذلّ العبودية، بل المقدار الذي تأسس الشرع عليه أن يكفيَه مؤونته، ولا يكلّفَه من العمل إلا ما يُطيق، والثواب الخالد خالص من النَّصَب والتعب، فإذا كان العبد لا يستحق على مولاه وهو لا يألُو جهدًا في خدمته ءاناء الليل والنهار العتقَ فكيف يستحق على خالقه ومُنشئه ورازقه بعباداته الخلاصَ السرمديّ!

نعم لو قال السيد لعبده: إن فعلتَ كذا وكذا فأنت حرّ فإذا حقق العبد ما ذكره سيده عَتق بقول سيده لا بحكم استحقاقٍ اقتضاه عمله، فكذلك الثواب ثابت قطعًا بوعد الله تعالى، والعقاب ثابت بوعيده، وهذا معنى قول السعداء فيما أخبر الله تبارك وتعالى عنهم: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ وَأَوْرَثَنَا

ٱلْأَرْضَ﴾[1] فهذا مذهب أهل الحق في الثواب والعقاب.

وذهب الصائرون إلى أن العبد يستحق على الرب تبارك وتعالى جزاء عمله إلى أن سبيل درك الوجوب على العبد أن ينظر بعقله فيخطرَ له أنه يؤمن أن له ربًا خلقه وبَرَأه وأسبغ عليه نِعمه، وهو إن شكره استحق الثواب، وإن أبى واستكبر وكفر استحق العقاب، وإذا تعارض الخاطران وتقابلا استحثه العقل على سلوك مسالك النجاة والتوَقّي من المهلكات.

فقال أهل الحق: يجب امتثال أوامر الله تبارك وتعالى إذا وردت، ولا ترشد العقول إلى دَرْك واجب على العبد.

وقالوا في معارضة هؤلاء: لئن كان يخطر للعبد ما ذكرتموه فقد يعارضه مسلك ءاخر وهو أن يُجري هو في نفسه وفي مجاري حَدْسه أنه عبد مربوب، وربّه لا ينفعه عمل ولا يضرّه فعل، يستحيل عليه الأغراض[2] والضُّر والنفع والرِّقّة والتَّوَقان[3]، لا تزيده طاعة، ولا تنقصه معصية، وهو إن أكبّ على الشكر والطاعة أنهك بدن نفسه، وقَطعه عن ملاذّه ثم لا ينفع ربه به، فهذا يتضمن أن

---

(١) سورة الزمر، ٧٤.

(٢) أي أن أفعال الله عز وجل لا تكون معلَّلة بالأغراض؛ ففعله عز وجل يقع على حسب علمه ومشيئته وعلى ما تقتضيه الحكمة البالغة، وليس كحال أفعال المخلوقين من الأكل والنوم ونحوهما مما يقتضيه باعث وغرض هو الجوع والتعب وغيرهما.

(٣) أي يستحيل وصفه عز وجل بكل أنواع الانفعالات والتغيرات النفسانية التي تلحق المخلوق من الانفعال الناتج عن الحب أو الغضب أو الحزن أو الشوق أو غير ذلك. وأما محبة الله لعبده فهي إرادته إنعامه وأما غضبه فهو إرادته الانتقام. قال إمام أهل السنة والجماعة أبو الحسن الأشعري فيما ينقله عنه ابن فورك في مجرد المقالات: «وأما وصفه بأنه متمن أو مشته فممتنع في صفته، وإن كان ذلك نوع الإرادة، لأجل أن ما كان على تلك الصفة من الإرادات ممتنع أن يوصف بها، أما التمني، فهو إرادة ما لا يعلم أنه يكون أو يغلب على القلب بأنه لا يكون. والشهوة إرادة ما ينتفع به ويلتذ، ولا يجوز عليه المنافع والملاذ» اهـ. مجرَّد مقالات الأشعري، لابن فورك، (ص/ ٤٥).

يتوقف في العمل، وهذا قاطع من كلام الأئمة، فلولا ورود الشرع بالوعيد على من تركَ ما أُمر به لَما فهم العبد وجوبًا عليه.

مقالاتٌ في أصول الدّين

للعلاّمة محمد بن علاّن الصديقي الشافعي المكيّ
(ت ١٠٥٧ هـ) رحمه اللّه تعالى

مقالاتٌ مِن بعضِ كُتبِه المشهورةِ في بَيان اعتِقاد المسلمِين

تَرجمةٌ مختصَرة للمؤلِّف

هو محمّد علي بن محمّد عَلّان بن إبراهيم بن محمّد بن عَلّان الصدِّيقي البكريّ. ولد سنة ٩٩٦هـ بمكة المكرَّمة، وتربَّى على أيدي العلماء فيها، فحفظ القرءان بالقراءات وحفظ عدّة متون في كثير من الفنون وأخذ علوم اللغة عن الشيخ عبد الرّحيم بن حسّان والشّيخ عبد الملك العِصاميّ، وأخذ القراءات والحديث والفقه والتصوف عن عمّه الإمام العارف بالله أحمد رحمه الله تعالى، وعن المحدث الكبير ابن فهد الهاشميّ والسيّد عمر بن عبد الرّحيم البصري والصدر عبيد الله الخجنديّ، وروى صحيح البخاريّ وغيره من كتب السّنن إجازة عن كثير من الشّيوخ الوافدين إلى مكّة كالشيخ جلال الدّين الشربينيّ العثمانيّ الشافعيّ والعلامة الحسن البوريني الدمشقيّ ومفتي الحنفيّة بمصر الشّيخ عبد الله النحراويّ ومحدّث مصر محمّد حجازي الواعظ. تصدَّر للإقراء وله من السِنّ ثمانية عشر عامًا، وباشر الإفتاء وله من السِنّ أربع وعشرون سنة، وقد جمع بين الرّواية والدراية والعِلم والعمل فكان إمامًا مقدَّمًا بين أفراد أهل زمانه معرفةً وحِفظًا وإتقانًا وضبطًا لحديث رسول الله ﷺ وعِلمًا بعِلَلِ الحديثِ وصَحِيحه وأسانيده حتّى شُبِّهَ بالجلال السيوطيّ في معرفة الحديث وضبطه وكثرة مؤلَّفاته ورسائله. أقرأ صحيح البخاريّ في جوف الكعبة أيّام بنائها لمّا انهدمت بسبب السيل سنة ١٠٣٩هـ مِن جِهة الحَطِيم. أخذَ عنه خَلقٌ كثيرٌ جِدًّا. مِن تصانيفه الكثيرة: ضياء السبيل إلى مَعالِم التنزيل في التفسير، دليل الفالحين لطُرق رياض الصالحين في الحديث، إتحاف الفاضل بالفعل المبنيّ لغير الفاعل في النحو، فتح الفَتّاح في شرح الإيضاح في المناسك، والمواهب الفَتحيّة في شرح الطريقة المحمدية للبركويّ، وغيرها.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[عقيدة المؤمنين في الاستواء]

قال رحمه الله[1]: «**(قال)** تنزيهًا لله وتقديسًا له عن سِمات المُحدَثين من الركوب والاستقرار في حيّزٍ **(اللهُ أكْبَرُ ثلاثَ مرّات)** والتكرير للمبالغة في ذلك، أو الأوّل إيماء إلى الكِبرياء والعظَمة في الذات[2]، والثاني الكِبرياء والعظَمة في الصفات، والثالث إشعار بتَنزيهه عن الاستواء المَكانيّ، وقوله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ **ظاهرُه غيرُ مرادٍ إجماعًا**، ثمّ هل نفوّض معناه إلى الله تعالى ولا نتكلَّم في تَعيينه أو نتكلَّم فيه؟ قال بالأوّل السَّلَف[3]، وبالثاني الخَلَف وهو أحكَمُ».

[عقيدة السَّلَف الصالِح والخلَفِ في حديثِ النُّزول]

قال رحمه الله[4]: «قوله: **(يَنزِلُ رَبُّنا)** قال الإمام مالكٌ وغيرُه أي يَنزِل أمرُه ورحمتُه أو ملائكتُه، وأيَّدَه بعضهم بالحديث الصحيح عن أبي هريرة وأبي سعيدٍ: «**إنَّ اللهَ عزّ وجلَّ يُمْهِلُ حتَّى يَمضِيَ شَطْرُ اللَّيلِ الأوَّلُ ثُمّ يأمُرُ مُنادِيًا يُنادِي فيَقولُ: هل مِن داعٍ فيُستجابَ له**» الحديثَ، رواه النسائيُّ

---

(١) دليل الفالحين لطُرق رياض الصالحين، محمد بن محمد بن علاّن البكري، (٦/ ٤٢٦).

(٢) أي عظَمة الشأن لا الحَجم لأنّ الله عزّ وجلّ لا صُورة ولا حَجمَ ولا شَكلَ له.

(٣) أي أكثَرُهم لم يُؤَوّل تفصيلًا بل إجمالًا، وقد أوّلُ بعضُ الصّحابةِ ومَن بعدَهم تفصيلًا.

(٤) دليل الفالحين لطُرق رياض الصالحين، محمد بن محمد بن علاّن البكري، (٦/ ٤٢٦).

وصحَّحه، وقال ءاخَرون ونُسِب إلى مالك أيضًا، على سبيلِ الاستعارةِ، والمراد الإقبالُ على الداعِي بالإجابة واللُّطف والرحمة وقَبول المَعذِرة، كما هو عادة الكُرَماء سيّما الملوك إذا نزَلُوا بقُربِ مُحتاجين مَلهُوفينَ مُستضعَفِين. وفي «شرح مُسلِم» و«شرح محمّد عبد الحقّ»: قال القرطبيُّ في التفسير: وهو يَرفع الإشكالَ ويُوضِح كلَّ الاحتمال وأنّ الحديث الأوّلَ على حذف مضافٍ أي يَنزِلُ ملَكُ رَبّنا. قال: وقد رُوِي «**يُنْزِلُ**» بضمّ التحتيّة وهو مُبيّن ما ذكرناه اهـ. فعُلِم مِن هذا الحديث وشِبهِه مِن أحاديث الصفاتِ وءاياتِها مَذهبان مشهوران: فمذهبُ جمهور السَّلَف وبعضِ المتكلِّمين الإيمان بحقيقتها على ما يَلِيق بجلاله تعالى وأنّ ظاهِرَها المتعارَف في حَقّنا غيرُ مُرادٍ ولا يُتكلَّم في تأويلها معَ اعتقادِنا تنزيهَه سبحانه عن سائرِ سِماتِ الحُدوث، وفي مذهب أكثرِ المتكلِّمين وجماعةٍ مِن السَّلَف وحُكِي عن مالك والأوزاعيّ أنها تُتأوَّل على ما يَلِيق بها بحسَب مواطنِها، فعلَيه الخبرُ مُؤوَّلٌ بتأويلَين، وذكَر ما قدَّمتُه اهـ. ومنه كغَيرِه مِن كلامِ مُحقِّقي أئمّتنا **يُعلَم أنّ المذهبَين مُتّفِقان على صَرفِ تلك الظواهِر كالمجيء والصُّورة والشخص والنُّزول والاستِواء على العرش في السَّماءِ عمّا يُفهِمُه ظاهرُها ممّا يَلزَم عليه مُحالاتٌ قَطعيّةٌ تَستلزِمُ أشياءَ مُكفِّرةً بالإجماعِ، فاضطَرَّ ذلك جميعَ السّلَف والخلَف إلى صرفِ اللَّفظ عن ظاهِرِه**».

[تنزيه الله عن الحُلول والاتّحاد والتحيُّز والاحتِياج والجِسميّة]

وقال أيضًا[1]: «(**وسَتَلْقَونَ رَبَّكُم**) في الدارِ الآخرة ناظِرين إليه على وجهٍ مُنزَّهٍ مِن الحُلولِ والاتّحادِ والجهةِ والتحيُّز[2] والإحاطةِ بالذّاتِ[3] الأعلَى[4]».

---

(١) دليل الفالحين، (٢/ ٥٣٣).

(٢) وهو تعالَى مُنزّهٌ عن ذلكَ كُلِّه، أمّا الحُلول والتحيُّز في مكَانٍ فمِن خصائِص الأجرامِ.

(٣) أي ولا يُحيطُون بذاتِ الله عِلمًا، لكنّهم يرَونه ليسَ كمثلِه شيءٌ.

(٤) أي الأجَلّ شأنًا.

وقال رحمه اللهُ[1]: «(**الكَبِيرُ**) معناه العالِي الرُّتبة في الكبرياء والعظَمة، والكبرياءُ كَمال الذات، وذلك إمّا باعتبار أنه أكمَل الموجوداتِ وأشرَفُها مِن حيث إنّه أزليٌّ غَنِيٌّ على الإطلاق وما سِواه حادثٌ بالذاتِ نازلٌ في حَضيضِ الحاجةِ والافتقارِ، وإمّا باعتبار أنه كبيرٌ[2] عن مُشاهدةِ الحواسّ وإدراكِ العُقول، وعلى الوجهَين فهو مِن أوصاف التَّنزيه».

أيضًا[3]: «(**وذَكَرَهُم اللهُ فِيمَن عِندَه**) أي مِن الأنبياء وكرامِ الملائكة لقوله في الحديث القُدسيّ: «**وَمَن ذَكَرَنِي في مَلأ ذكَرتُه فِي مَلأ خيرٍ مِنهُ**» والعِنديّة هنا عِنديّة شرَفٍ ومَكانةٍ لا عِنديّة مَكانٍ، تعالى وتنَزَّه عمّا يقول الظالِمُون والجاحِدُون علُوًّا كبيرًا، وذِكرُه تعالى لَهُم على سبيلِ المباهاةِ بِهِم كما تقَدَّم والرِّضا بأفعالِهم».

وقال أيضًا[4]: «(**كَتَبَها اللهُ عِندَه**) هي عندِيّة شرَفٍ ومَكانةٍ لتنَزُّهه تعالى عن عِنديّة المكان».

وقال رحمه الله[5]: «(قوله: ﴿**بَلْ أَحْيَآءٌ**﴾ بالرَّفع على تقدير هُم أحياءٌ، وقرئ أحياءً بالنَّصبِ على تقديرِ بل تَحسَبُهم، وتقدَّم أنّ نحو ﴿**عِندَ رَبِّهِمْ**﴾ العِنديّة فيه للمكانة والتَّشريفِ والقُربِ المعنويّ لا للمكانِ والقُرب الحِسّيّ، تعالى اللهُ عن ذلك».

وقال أيضًا[6]: «قال تعالى: ﴿**مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ**

---

(١) الفتوحات الربّانية على الأذكار النواوية، محمد بن محمد بن علاّن البكري، (١/ ١٠٦).

(٢) بمعنَى مُنزَّه.

(٣) الفتوحات الربّانية، (٣/ ٢١١).

(٤) المصدر السابق، (٥/ ٧٩).

(٥) دليل الفالحين، (١/ ٨١).

(٦) المصدر السابق، (٦/ ٣٧١).

﴿وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾ أي بالعِلم، فعِلمُه شاملٌ لجميع المكوَّنات، والله تعالى مقدَّسٌ عن المكان والحلولِ في شيءٍ».

وقال في شرح حديثِ «**مَن عادَى لِي وَلِيًّا**» ما نصُّه[1]: «وزَعْمُ الحُلوليّة والاتّحادية بقاءَ هذا الكلام على حقيقتِه وأنّه تعالى عينُ عَبدِه أو حالٌّ فيه ضلالٌ وكفرٌ إجماعًا».

وقال أيضًا[2]: «أجاب جمعٌ كمالكٍ وإمام الحرمين عن خبرِ يونسَ بما حاصِلُه: إنّ تَفضِيلَ نَبِيّنا بالأمور الحِسيّة كالشفاعة الكبرى وكونِه تحتَ لوائه سائرُ الأنبياء والإسراء به إلى فوقَ سبعِ سماواتٍ مع النُّزول بيونس إلى قَعرِ البحرِ معلومٌ بالضرورة، فلَم يَبْقَ إلّا النهيُ بالنِّسبة إلى القُرب مِن الله تعالى لتوَهُّم التفاوُت فيه بين مَن هو فوق السماوات ومَن في قعر البحر، فبيَّن أنهما حينئذٍ بالنِّسبة إلى القرب مِن الله تعالى على حَدٍّ سَواءٍ لِتَعالِيه[3] تعالى عن الجهةِ والمكانِ علُوًّا كبيرًا، ففِيه أبلَغُ رَدٍّ على الجِهَويّة والمُجسِّمة».

[تنزيه كلامِ الله عن الحَرف والصَّوت]

وقال أيضًا[4]: «إذ قولُه تعالى كلامُه القديمُ الّذي لا يُحَدُّ بزمَنٍ ولا يُحَدُّ بحرفٍ ولا صوتٍ».

---

(١) المصدر السابق، (٢/ ٣١١).

(٢) المصدر السابق، (١/ ٤٠).

(٣) أي لِتقَدُّسِه.

(٤) الفتوحات الربّانية، (٧/ ١٨٩).

[الإثابة بفَضلِ اللّه والمُعاقبة بِعَدلِه]

وقال أيضًا[1]: «أفعال العباد وإن كانت غيرَ مُوجِبة ولا مُقتضِية للثواب وللعقاب بذَواتها إلّا أنّ الله تعالى أجرَى عادتَه بِرَبط الثواب والعقاب بها ارتباطَ المسبَّبات بالأسباب وفعل ما له تأثيرٌ في صُدوره بوجهٍ، فكما يترتَّب الثواب والعقاب على ما يُباشِره يترتَّب كلٌّ منهما على ما هو سبَب في فعله كالإرشاد والحثّ عليه».

[الإيمان بالقدَر]

وقال رحمه الله[2]: «وحقيقة الإيمان بالقدَر الاعتراف بأنّ جميع أفعال العباد مخلوقةٌ لله تعالى وأنّها مُرادةٌ له وأنها مُكتسَبةٌ للعبد. والقضاءُ عند الأشعريّة إرادتُه الأزليّةُ المتعلِّقة بالأشياء على ما هي عليه فيما لا يَزال، والقدَر إيجادُه إيّاها على قَدْرٍ مَخصوص وتقدِيرٍ معيَّن في ذواتها وأفعالها».

[التوسُّل والتبرُّك بالأنبياء والصالحين]

وقال رحمه الله[3]: «والتوسُّل به ﷺ له أصلٌ عن السَّلَف».

وقال في شرح قولِه تعالى: ﴿وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ﴾ ما نصُّه[4]: «ومِن هذا القولِ التوسُّل إلى الله تعالى بِنَبِيّه ﷺ».

وقال أيضًا في شرح حديث: **بحَقّ السائِلِينَ عَلَيْكَ**»[5]: «وفيه التوسُّل بحقّ أرباب الخير على سبيلِ العموم مِن السائِلين، ومِثلُهم بالأَولَى الأنبياءُ والمُرسَلون».

---

(١) المصدر السابق، (١/ ٣٣).

(٢) دليل الفالحين، (١/ ٢٥٥).

(٣) الفتوحات الربّانية، (٥/ ٣٥).

(٤) المصدر السابق، (٢/ ١٢٢).

(٥) المصدر السابق، (٢/ ٣٩).

وقال أيضًا[1]: «قوله: (**فيتوسَّل بِه** ﷺ) أي لأنّ التوسُّل به سِيرةُ السَّلَف الصالح الأنبياءِ والأولياء وغيرِهم».

وقال في شرح حديث «ما سألتُه لألبسَها إنّما سألتُه لِتَكُون كَفَنِي»[2]: «وفي الحديث التبرُّك بآثار الصالحين».

[أمثِلةٌ مِن تأويلاتِ السَّلَفِ للمُتشابِهات]

قال رحمه الله[3]: «وفسَّر ابنُ عبّاس النُّور في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ بالهادِي، وفيه استعارةُ الهداية للسَّماوات والأرض أي جاعِلُهما محلَّ الهداية لكَونِهما نُصِبَتا دلائلَ على وحدانيّتِه واتّصافِه بأوصاف الكمال وتنزُّهِه عن سِمات النَّقص».

وقال في تأويل الآية: ﴿وَلَا تَطۡرُدِ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥ﴾[4]: «قال ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما: يَطلُبون ثوابَ الله ويَعمَلون ابتغاءَ مرضاةِ الله، والمعنى يُرِيدُون اللهَ بطاعتِهم. وفي «النهر»: ﴿وَجۡهَهُۥ﴾ هو كنايةٌ عن الله سُبحانه، إذِ الجِسمانيّة تَستحيلُ بالنِّسبة إليه تعالى».

---

(١) الفتوحات الربّانية، (٥/ ٣٦).

(٢) دليل الفالحين، (٤/ ٥٥٧).

(٣) الفتوحات الربّانية، (١/ ٣٦٣).

(٤) المصدر السابق، (٣/ ٧٦).

المنتقَى
مِن شرح المقدّمة في العقائد

للعلاّمة المحدِّث

محمّد حياة بن إبراهيم السِّندي المدنيّ الحنفيّ (ت ١١٦٣هـ)

رحمه اللّه تعالى

وهو شرحٌ على «رسالة في العقائد» لِخُوجَه مِيرزا الحنفيّ

تَرجمةُ مختصَرة للمؤلِّف

هو محمّد حياة بن إبراهيم السندي الأصل والمولد المدنيّ الحنفي، العلّامة المحدِّث الفهّامة حامل لواء السُّنّة بمدينة رسول الله ﷺ. ولد بالسِّند ببعض قُراها ورَغِبَ في تحصيل العلم وهو بها فانتقَل إلى تُسْتَر قاعدة بلاد السِّند وقرأ على محمّد معين بن محمد أمين، ثم هاجر إلى الحرمين الشريفين وتوطَّن المدينة المنورة ولازم الشيخ أبا الحسن بن عبد الهادي السِّندي وجلس مجلسه بعد وفاته أربعًا وعشرين سنة. أجاز له الشيخ عبد الله بن سالِم البصري والشيخ محمد أبو الطاهر بن إبراهيم الكوراني وأبو الأسرار حسن بن علي العجيمي وغيرهم. كان رحمه الله ورِعًا متجرِّدًا للطاعة منعزِلًا عن الخلق إلّا في وقت قراءة الدروس مثابِرًا على أداء الجماعات في الصفّ الأول من المسجد النبوي. وله تصانيف كثيرة منها: شرح الترغيب والترهيب للمنذري، وشرح على الأربعين النووية، ومختصر الزواجر، وشرح الحِكَم الحدَّاديّة، وفتح الغفور في وضع الأيدي على الصدور، وشرح المقدّمة في العقائد، وهي التي بين أيدينا. كانت وفاته ليلة ءاخر أربعاء من صفر سنة ١١٦٣هـ ودفن بالبقيع رحمه الله تعالى.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحَمدُ لِلَّه الَّذِي هو حامِدٌ لِذاتِه بذاتِهِ، ودَلَّ بمُبدَعاتِه على كَمالاتِهِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على أشرَفِ مَصنوعاتِهِ، وءالِه وأصحابِه الَّذِينَ فازوا بصَلَواتِه.

أمّا بَعدُ، فيَقولُ أفقَرُ عِبادِ اللَّه مُحَمَّدٌ حَياة السِّندِيُّ ثُمَّ المَدَنِيُّ: إنَّ أخِي «خوجَه مِيرزا» جَمَعَ رِسالةً فِي العَقائِدِ، وطَلَبَ مِنّي أن أشرَحَها شَرحًا مُشتَمِلًا على بَعضِ الفَوائِدِ، فأجَبتُهُ لِذَلِكَ وإن لَم أكُن أهلًا لِما هُنالِكَ.

قالَ الجامِعُ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ أي: أشرَعُ فِي جَمعِ هَذِه الرِّسالةِ مُستَعِينًا باسمِ اللَّه الواجِبِ الوُجودِ الَّذِي عَمَّ العَوالِمَ بجَلائِلِ النِّعَمِ وسَوابِغِ الآلاءِ.

﴿الْحَمْدُ﴾ هو الثَّناءُ الجَمِيلُ ﴿لِلَّهِ﴾ الَّذِي جَلَّ فِي جَلالِه وعَزَّ فِي كَمالِه وانفَرَدَ فِي أفضالِه (رَبِّ الْعَالَمِينَ) الَّذِي أوجَدَهُم مِن العَدَمِ، وأفاضَ عَلَيهِم أبحُرَ النِّعَمِ، ووقاهُم مِن النِّقَمِ.

وهو جَمعُ عالَمٍ: وهو كُلُّ ما سِوى اللَّه تَعالَى، وإنَّما جُمِعَ تَنبِيهًا على كَثرةِ أنواعِه.

وإنَّما سُمِّيَ ما سِواهُ تَعالَى «عالَمًا» لِأنَّهُ عَلَمٌ على اتِّصافِه بأوصافِ الجَلالِ والجَمالِ، وتَقَدُّسِه عَن صِفاتِ أهلِ الاختِلالِ، فما مِن فردٍ مِن أفرادِ العالَمِينَ إلّا وهو بُرهانٌ جَلِيٌّ علَيه.

(**والصَّلاةُ والسَّلامُ**) مِن اللَّه ومِن عِبادِه (**على سَيِّدِ المُرسَلِينَ**) الَّذِي فاقَهُم خَلقًا وخُلُقًا وجاهًا وكَمالًا (**وعلى ءالِهِ**) الَّذِينَ تَشَرَّفوا بالانتِسابِ إلَيهِ، (**وصَحبِهِ**) الَّذِينَ فازوا بصُحبَتِه (**أجمَعِينَ**) وفِي هَذا رَدٌّ على بَعضِ المُبتَدِعةِ الَّذِينَ يُبغِضونَ زُبدةَ الصَّحابةِ.

(**اعلَم**) خِطابٌ لِكُلِّ مَن كانَ أهلًا لِلخِطابِ (**أنَّ هَذِهِ**) إشارةٌ إلَى الرِّسالةِ الَّتِي جَمَعَها، كَأنَّها لِكَمالِ استِحضارِها مَحسوسةٌ، (**مُقَدِّمةٌ**) أي مَسائِلُ مُهِمّةٌ قُدِّمَت أمامَ المَقصودِ، و (**لُخِّصَت**) أُخِذَت مُهَذَّبةً (**مِن أُمِّ البَراهِينِ**) الَّتِي ألَّفَها الإمامُ المَشهورُ السَّنوسِيُّ، (**وغَيرِها مِن**) الكُتُبِ (**المُعتَمَداتِ**) فِي بابِ العَقائِدِ.

(**يَجِبُ**) وُجوبًا قَطعِيًّا على المُكَلَّفِ ـ وهو البالِغُ العاقِلُ ـ (**اعتِقادُ**) حَقِّيّةِ (**ما فِيها**) مِن العَقائِدِ.

(**فَأقولُ**) بلِسانِي، (**مُعتَقِدًا**) بجَنانِي، وهَذِه إشارةٌ إلَى أنَّ الإيَمانَ هو إقرارٌ باللِّسانِ وإذعانٌ بالجَنانِ:

(**لَآ إِلَٰهَ**) بوجهٍ مِن الوُجوه (**إِلَّا ٱللَّهُ**) الَّذِي وُجودُهُ بذاتِهِ، (**وَحۡدَهُۥ**) فِي صِفاتِه (**لَا شَرِيكَ لَهُۥ**) فِي أفعالِه.

(**ولَهُ صِفاتٌ أزَلِيّةٌ**) لازِمةٌ لِذاتِهِ، (**أبَدِيّةٌ**) لا تُفارِقُ ذاتَهُ قَطُّ، (**قائِمةٌ بذاتِهِ**) قِيامَ الصِّفةِ بالمَوصوفِ[1]، (**لا هِيَ هو**) أي لَيسَت تِلكَ الصِّفاتُ عَينَ ذاتِهِ؛ لِأنَّ الصِّفةَ الَّتِي مِن شَأنِها أن تقومَ بالمَوصوفِ لا تَكونُ عَينَهُ، لا فِي الواقِعِ ولا فِي الفَهمِ، و (**لا**) هِيَ (**غَيرُهُ**) لِأنَّ ذاتَهُ المُقَدَّسَة لا تُعقَلُ إلّا بها ولا تُفارِقُها.

(**وهِيَ الوُجودُ**) وهِيَ صِفةٌ تُضادُّ العَدَمَ.

(**والقِدَمُ**) وهِيَ صِفةٌ تُضادُّ سَبقَ العَدَمِ.

(**والبَقاءُ**) وهِيَ صِفةٌ تُضادُّ الفَناءَ بَعدَ الوُجودِ.

(**ومُخالَفَتُهُ الحَوادِثَ**) فِيَما هو مِن خَواصِّها.

(**وقِيامُهُ بنَفسِهِ**) لا يَحتاجُ فِي قِيامِه إلَى شيء لِأنَّ وُجودَهُ بذاتِهِ، فمَن يَكونُ كَذَلِكَ لا يَحتاجُ إلَى غَيرِه.

---

(١) أي ثابتةٌ له.

(**والوحدانِيّةُ**) لا يَقبَلُ الاثنَينِيّةَ بوجهٍ ما.

(**والقُدرةُ**) هِيَ صِفةٌ لَهُ أزَلِيّةٌ تُؤَثِّرُ فِي المُمكِناتِ عِندَ تَعَلُّقِها بها، وتَتَصَرَّفُ فِيها.

(**والإرادةُ**) وهِيَ صِفةٌ أزَلِيّةٌ مِن شَأنِها تَخصِيصُ بَعضِ المُمكِناتِ بوُجودٍ بوَجهٍ مَخصوصٍ.

(**والعِلمُ**) هِيَ صِفةٌ أزَلِيّةٌ انكَشَفَ لَهُ بها[1] جَمِيعُ المَعلوماتِ.

(**والحَياةُ**) صِفةٌ أزَلِيّةٌ تَقتَضِي الاتِّصافَ بأشرَفِ الأوصافِ.

(**والسَّمعُ**) صِفةٌ أزَلِيّةٌ تَتَعَلَّقُ بما مِن شَأنِه أن يَكونَ مَسموعًا.

(**والبَصَرُ**) صِفةٌ أزَلِيّةٌ تَتَعَلَّقُ بما مِن شَأنِه أن يَكونَ مُبصَرًا.

والسَّمعُ والبَصَرُ مُخالِفانِ لِلعِلمِ.

(**والكَلامُ الَّذِي لَيسَ بحَرفٍ**) كالحُروفِ الصّادِرةِ مِن أفواه العِبادِ لِأنَّها تَخرُجُ مِن مَخارِجَ مَخصوصةٍ، واللَّهُ مُنَزَّهٌ عَن ذَلِكَ، (**ولا صَوتٍ**) كَأصواتِ الخَلقِ لِأنَّهُ تَضاغُطُ الهَواءِ، والبارِي مُقَدَّسٌ عَنهُ.

فَكَلامُهُ وصفٌ قَدِيمٌ أزَلِيٌّ قائِمٌ بذاتِه، يُسمِعُ كَلامَهُ مَن يَشاءُ كَيفَ يَشاءُ مِن غَيرِ تَشبِيهٍ، فكَلامُهُ مَسموعٌ مَقروٌّ مَحفوظٌ مَكتوبٌ، ومَعَ ذَلِكَ كُلِّه قَدِيمٌ، وما يَكونُ مِن العِبادِ فهو حادِثٌ. وقَد كَثُرَ فِي هَذا البابِ القِيلُ والقالُ، وهَذا القَدرُ يَكفِي لِأهلِ الكَمالِ.

(**فَكانَ**) الحَقُّ تَعالَى بسَبَبِ اتِّصافِه بالأوصافِ المَذكورةِ (**قادِرًا**) على كُلِّ مُمكِنٍ، لا تَختَصُّ قُدرَتُهُ بمُمكِنٍ دونَ مُمكِنٍ، (**ومُرِيدًا**) لِإيجادِ بَعضِ المُمكِناتِ، (**وعالِمًا**) بكُلِّ شيء على ما هو علَيهِ، لا يَتَبَدَّلُ عِلمُهُ بتَبَدُّلِ المَعلوماتِ، (**وحَيًّا**) بحَياةٍ أزَلِيّةٍ أبَدِيّةٍ، (**وسَمِيعًا**) لِجَمِيعِ المَسموعاتِ على

---

(١) أي يَعلَم بها لا عَن سَبْق خَفاء.

مَراتِبِها، لا يَشتَبِهُ علَيه مَسموعٌ عَن مَسموعٍ، (**وبَصِيرًا**) بجَمِيعِ المُبصَراتِ على مَنازِلِها، لا يَنحَجِبُ عَن بَصَرِه مُبصَرٌ ما، (**ومُتَكَلِّمًا**) بكَلامٍ أزَلِيٍّ أبَدِيٍّ يُسمِعُ كَلامَهُ مَن يَشاءُ مِن عِبادِه.

(**وهَذِهِ**) المَذكوراتُ (**عِشرونَ صِفةً**) وفِي عَدِّ «القادِرِ» وما بَعدَهُ مِن الصِّفاتِ تَسامُحٌ [1]، (**ثُبوتِيّةٌ لَهُ سُبحانَهُ، اعتِقادُها مِن الواجِباتِ**) على كُلِّ عاقِلٍ بالِغٍ.

(**ويَستَحِيلُ فِي حَقِّه ـ سُبحانَهُ وتَعالَى ـ عِشرونَ صِفةً أُخرَى سَلبِيّةً**) وإنّما سُمِّيَت سَلبِيّةً لِأنَّ المَقصودَ مِنها سَلبُها ونَفيُها عَنِ البارِي لِكَونِها مُستَحِيلةً فِي حَقِّه تَعالَى.

وهِيَ (**ضِدُّ العِشرِينَ المُتَقَدِّمةِ، وهِيَ**) أي الصِّفاتُ السَّلبِيّةُ: (**العَدَمُ**) وهو ضِدُّ الوُجودِ، (**والحُدوثُ**) وهو ضِدُّ القِدَمِ، (**وطُرُوُّ العَدَمِ**) بَعدَ الوُجودِ وهو ضِدُّ البَقاءِ، (**والمُماثَلةُ**) لِما سِواهُ وهِيَ ضِدُّ مُخالَفَتِه (**لِلحَوادِثِ**)، فذاتُهُ لا تُماثِلُ ذاتَ ما سِواهُ ولا صِفاتُهُ صِفاته ولا أفعالُه أفعالَهُ، (**والافتِقارُ**) وهو ضِدُّ قِيامِه بنَفسِهِ، (**والتَّعَدُّدُ**) وهو ضِدُّ الوحدانِيّةِ، فهو واحِدٌ فِي ذاتِهِ، (**والعَجزُ**) وهو ضِدُّ القُدرةِ، (**والإكراهُ**) وهو ضِدُّ الإرادةِ والاختِيارِ، (**والجَهلُ**) وهو ضِدُّ العِلمِ، (**والمَوتُ**) وهو ضِدُّ الحَياةِ، (**والصَّمَمُ**) وهو ضِدُّ السَّمعِ، (**والعَمَى**) وهو ضِدُّ البَصَرِ، (**والبَكَمُ**) وهو ضِدُّ الكَلامِ.

(**فَلَم يَكُن**) ـ بسَبَبِ اتِّصافِه بما تَقَدَّمَ مِن أوصافِ الكَمالِ وتَنَزُّهِه عَن أضدادِها لِكَونِها مِن صِفاتِ أهلِ الزَّوالِ ـ (**عاجِزًا**) عَن إيجادِ ما تَعَلَّقَت قُدرَتُهُ بإيجادِهِ، ولَم يَكُن (**مُكرَهًا**) فِيما يَخلُقُ ويَفعَلُ، بَل هو الفاعِلُ المُختارُ، ولَم يَكُن (**جاهِلًا**) عَن مَعلومٍ ما، ولَم يَكُن (**مَيِّتًا**)، ولَم يَكُن (**أصَمَّ**)، ولَم يَكُن (**أعمَى**)، ولَم يَكُن (**أبكَمَ**).

(وهو) سُبحانَهُ وتَعالَى (**مُتَّصِفٌ بجَمِيعِ صِفاتِ الكَمالِ الَّتِي أضافَها إلَى نَفسِهِ**) فِي كُتُبِه المُنَزَّلةِ وعلى ألسِنةِ رُسُلِه صَلَّى اللهُ علَيهِم وسَلَّمَ، فهو مَوصوفٌ

بتِلكَ الصِّفاتِ العَلِيّةِ كَما يَلِيقُ بذاتِهِ، ولا يَعلَمُ حَقائِقَها كَما يَنبَغِي غَيرُهُ.

(و) هو (**مُنَزَّهٌ عَن**) جَمِيعِ (**صِفاتِ النَّقصِ والزَّوالِ الَّتِي نَزَّهَ ذاتَهُ عَنها**) وهو أعلَمُ بذاتِه وصِفاتِه مِن غَيرِهِ، فما أثبَتَ لِنَفسِه مِن أوصافِ الكَمالِ نُثبِتُها لَهُ مِن غَيرِ تَشبِيهٍ ولا تَعطِيلٍ، وما نَفاهُ عَن نَفسِه مِن سِماتِ أهلِ الاختِلالِ نُنَزِّهُهُ عَنهُ، وهَذا المَشرَبُ أحسَنُ وأسلَمُ، وهو طَرِيقةُ السَّلَفِ مِن الصَّحابةِ ـ رِضوانُ اللَّه علَيهِم ـ ومَن سَلَكَ سَبِيلَهُم.

(**أمّا دَلِيلُ الوُجودِ**) فقَولُه الّذي قاله في كتابِه الّذي جَعلَه بإعجازِه دَليلًا علَى صِدْقِه: ﴿قَالَتۡ رُسُلُهُمۡ﴾ الّذِين أثبَتَ رِسالتَهُم بمُعجِزاتِهم وهم أعرَفُ الخَلقِ به: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكّٞ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ أي لا شَكَّ في وُجودِ الله الّذي خَلَقَ السَّماواتِ والأرضَ مِن العَدَم.

(**وأمّا دَلِيلُ القِدَمِ**) فقَولُهُ تَعالَى: (﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ﴾) الَّذِي لا بدايةَ لِأوَّلِيَّتِهِ (﴿وَٱلۡأٓخِرُ﴾) الَّذِي لا نِهايةَ لِآخِرِيَّتِهِ (﴿وَٱلظَّٰهِرُ﴾) الَّذِي دَلَّ كُلُّ المَصنوعاتِ على وُجودِه وكَمالِهِ، (﴿وَٱلۡبَاطِنُ﴾) الَّذِي لا يَعلَمُ كُنهَ ذاتِه وصِفاتِه وأفعالِه غَيرُهُ.

(**وأمّا دَلِيلُ البَقاءِ**) فقَولُهُ تَعالَى: (﴿كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ﴾) أي على الأرضِ (﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ﴾) ذاتُ (﴿رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ﴾) أي أوصافِ الكَمالِ فِي ذاتِه (﴿وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾) لِعبادِهِ، يُكرِمُ بأنواعِ الكَراماتِ.

(**وأمّا دَلِيلُ المُخالَفةِ**) لِما سِواهُ فقَولُهُ تَعالَى: (﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ﴾) الكافُ صِلةٌ (﴿شَيۡءٞ﴾) فلا يُماثِلُهُ شيء ولا يُجانِسُهُ ولا يُضادُّ، تَعالَى اللَّهُ المَلِكُ الحَقُّ عَن مُماثَلةِ الخَلقِ، (﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ﴾) لِجَمِيعِ المَسموعاتِ، (﴿ٱلۡبَصِيرُ﴾) لِجَمِيعِ المُبصَراتِ، والحَصرُ باعتِبارِ أنَّ سَمعَ ما سِواهُ وبَصَرَهُ بِالنِّسبةِ إلَى سَمعِه وبَصَرِه كَأنَّهُ مَعدومٌ.

(**وأمّا دَلِيلُ القِيامِ بالنَّفسِ**) فقَولُهُ تَعالَى: (﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ﴾) المُحتاجونَ (﴿إِلَى ٱللَّهِۖ﴾) فِي وُجودِكُم وبَقائِكُم وفِي جَمِيعِ ما يَتَعَلَّقُ بكُم؛

لِأنَّ ما بكُم فمِنَ اللَّه تَعالَى، (﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ﴾) عَمّا عَداهُ لِأنَّ وُجودَهُ وكَمالَهُ مِن ذاتِه لا مِن غَيرِه (﴿ٱلْحَمِيدُ﴾) فِي جَمِيعِ ما يَتَعَلَّقُ بهِ، فهو مَحمودٌ فِي ذاتِه وصِفاتِه وأفعالِه.

(**وأمّا دَلِيلُ الوحدانِيّةِ**) فقَولُهُ تَعالَى: (﴿قُلْ﴾) يا رَسولَ اللَّه لِهَؤُلاءِ الَّذِينَ يَشُكّونَ فِي وحدانِيّةِ اللَّه تَعالَى: (﴿هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾) لا ثانِيَ لَهُ، ولا ضِدَّ لَهُ، ولا نِدَّ.

(**وأمّا دَلِيلُ القُدرةِ**) فقَولُهُ تَعالَى: (﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ﴾) مُمكِنٍ ﴿قَدِيرٌ﴾ لا يَخرُجُ مُمكِنٌ عَن قُدرَتِه.

(**وأمّا دَلِيلُ الإرادةِ**) فقَولُهُ تَعالَى: (﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾) لا مُكرِهَ لَهُ على فِعلِهِ، ولا مُلجِئَ لَهُ على صُنعِهِ، يَفعَلُ ما يَشاءُ باختِيارِهِ، هَل شيء فوقَهُ أو مِثلَهُ حَتَّى يُكرِهَهُ على فِعلِهِ؟!

(**وأمّا دَلِيلُ العِلمِ**) فقَولُهُ تَعالَى: (﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾) فيَعلَمُ المُستَحِيلَ مُستَحِيلًا، والواجِبُ واجِبًا، والمُمكِنُ مُمكِنًا، والمَعدومُ مَعدومًا، والمَوجودُ مَوجودًا، ويَعلَمُ ما تَعَلَّقَت إرادَتُهُ بِإيجادِه وقتَ وُجودِه وجَمِيعَ ما يَتَعَلَّقُ به.

(**وأمّا دَلِيلُ الحَياةِ**) فقَولُهُ تَعالَى: (﴿وَتَوَكَّلْ﴾) يا أيُّها الإنسانُ (﴿عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾) ولا تَعتَمِد على العَبدِ الَّذِي سَيَموتُ ويَفنَى ويَفوتُ.

(**وأمّا دَلِيلُ السَّمعِ**) فقَولُهُ تَعالَى: (﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ﴾) بكُلِّ ما مِن شَأنِه أن يُسمَعَ، فيَسمَعُ المَسموعاتِ كلَّها.

(**وأمّا دَلِيلُ البَصَرِ**) فقَولُهُ تَعالَى: (﴿إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ لَخَبِيرٌۢ﴾) مُطَّلِعٌ على ظَواهِرِهِم وضَمائِرِهِم، لا يَخفَى علَيه شيء مِن سَرائِرِهِم، (﴿بَصِيرٌۢ﴾) بجَمِيعِ المُبصَراتِ.

وحُدوثُ المَسموعاتِ والمُبصَراتِ لا يَقتَضِي حُدوثَ السَّمعِ والبَصَرِ؛ لِأنَّهُ

إذا سَمِعَ سَمِعَ بسَمعٍ قَدِيمٍ أزَلِيٍّ أبَدِيٍّ، وإذا أبصَرَ أبصَرَ ببَصَرٍ قَدِيمٍ أزَلِيٍّ أبَدِيٍّ.

(**وأمّا دَلِيلُ الكَلامِ**) فقَولُهُ تَعالَى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ فهَذا نَصٌّ على أنَّهُ مَوصوفٌ بوصفِ الكَلامِ، وقَد ثَبَتَ قَطعًا أنَّهُ مَعَ صِفاتِه قَدِيمٌ، وأسمَعَ كَلامَهُ القَدِيمَ كَيفَ شاءَ موسَى عليه السلام، ولِذا لُقِّبَ «كَلِيمُ اللَّهِ».

(**وهَذِه الدَّلائِلُ**) المَذكورةُ فِي القُرآنِ الَّذِي دَلَّ بكَونِه مُعجِزًا أنَّهُ مِن اللَّه قَطعًا (**تَدُلُّ على وُجوبِ**) ثُبوتِ ولُزومِ (**العِشرِينَ الصِّفاتِ المُتَقَدِّمةِ**).

وهَذِه الصِّفاتُ المَذكورةُ كائِنةٌ (**مِن**) جُملةِ (**صِفاتٍ واجِباتٍ**) ثابِتاتٍ (**لَهُ سُبحانَهُ**) ولا يَعلَمُ عَدَدَ صِفاتِ اللَّه تَعالَى غَيرُ اللَّه تَعالَى، (**بِلا كَيفٍ ولا أينٍ**) أي: هَذِه الصِّفاتُ وغَيرُها ثابِتةٌ لَهُ كَما يَلِيقُ بذاتِه المُقَدَّسةِ، فكَما أنَّ ذاتَهُ لا تُشبِهُ ذاتَ ما سِواهُ، كَذَلِكَ صِفاتُهُ لا تُشبِهُ صِفات ما عَداهُ.

(**وأمّا الجائِزُ فِي حَقِّه سُبحانَهُ وتَعالَى**) أنَّ فِعلَهُ دَلَّ على كَمالِه وأنَّ تَركَهُ لا يَلزَمُ مِنهُ نُقصانُهُ، (**فَيَفعَلُ كُلَّ مُمكِنٍ أو يَترُكُهُ**) فإن شاءَ أوجَدَهُ وإن شاءَ أبقاهُ فِي عَدَمِهِ، وهَذا باعتِبارِ النَّظَرِ إلَى ذاتِ المُمكِنِ، وأمّا باعتِبارِ النَّظَرِ إلَى تَعَلُّقِ عِلمِ اللَّه تَعالَى بوُجودِ بَعضِ المُمكِناتِ فلا بُدَّ أن يوجَدَ ذَلِكَ المَمكِنُ الَّذِي تَعَلَّقَ عِلمُهُ القَدِيمُ بوُجودِهِ؛ لِئَلّا يَنقَلِبَ عِلمُهُ جَهلًا، تَعالَى اللَّهُ عَن ذَلِكَ، فوُجودُ ما وُجِدَ أو يوجَدُ مِن المُمكِناتِ جائِزٌ مِن حَيثُ ذاتُها، لازِمٌ مِن حَيثُ تَعَلُّقُ عِلمِ اللَّه تَعالَى بوُجودِها فِي أوانِها.

(**والمُمكِنُ**) الَّذِي يَجوزُ أن يَكونَ ويَجوزُ أن لا يَكونَ (**هو العالَمُ**) الَّذِي هو علَمٌ على وُجودِ موجِدِه واتِّصافِه بأوصافِ الكَمالِ وتَقَدُّسِه عَن صِفاتِ أهلِ الزَّوالِ.

(**والعالَمُ: ما سِوى اللَّه سُبحانَهُ وتَعالَى، وهو حادِثٌ**) مَوجودٌ بإيجادِ البارِي بَعدَ العَدَمِ، مُمكِنٌ فِي ذاتِهِ، إن شاءَ أوجَدَهُ وإن شاءَ أبقاهُ فِي عَدَمِه.

(**والمُحدِثُ**) الموجِدُ لِلعالَمِ كُلِّه جَواهِرِه وأعراضِه (**هُوَ ٱللَّهُ**) الواجِبُ

الوُجودِ (رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ) الَّذِي أوجَدَهُم بَعدَ العَدَمِ، وجَعلَهُم بَراهِينَ على صِفاتِ القِدَمِ، فكُلُّ ذَرّةٍ مِن ذَرّاتِ العالَمِ دَلِيلٌ جَلِيٌّ على موجِدِها ومُرَتِّبِها.

(فَمعنَى «**لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ**»: لا مُستَغنِيًا عَن كُلِّ ما سِواهُ ومُفتَقِرًا إلَيه كُلُّ ما عَداهُ) أي لَيسَ شيء يَستَغنِي عَن كُلِّ ما سِواه ويَفتَقِرُ إلَيه كُلُّ ما عَداهُ (**إِلَّا ٱللَّهُ**) فإنَّهُ هو الَّذِي استَغنَى عَن كُلِّ ما سِواهُ فِي ذاتِه وصِفاتِه وأفعالِهِ، لا يَحتاجُ إلَى شيء مِن الأشياءِ بوجهٍ مِن الوُجوهِ، وافتَقَرَ إلَيه كُلُّ ما عَداهُ فِي وُجودِه وبَقائِه وجَمِيعِ ما يَتَعَلَّقُ به.

(**فَقَد بانَ**) ظَهَرَ (**لَكَ**) ظُهورًا لا خَفاءَ فِيه (**تَضَمُّنُ قَولِ «لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ» لِلأقسامِ الثَّلاثةِ الَّتِي تَجِبُ على المُكَلَّفِ مَعرِفَتُها فِي حَقِّ مَولانا جَلَّ وعَزَّ وهِيَ ما يَجِبُ فِي حَقِّهِ**) تَعالَى مِن صِفاتِ الكَمالِ (**وما يَستَحِيلُ وما يَجوزُ كَما تَقَدَّمَ**) إذ لا يَكونُ مُستَغنِيًا عَن كُلِّ ما سَواهُ ومُفتَقِرًا إلَيه كُلُّ ما عَداهُ إلّا إذا كانَ مَوصوفًا بتِلكَ الصِّفاتِ الَّتِي تَدُلُّ على كَمالِه مُنَزَّهًا عَن أضدادِها الَّتِي هِيَ أعلامُ النُّقصانِ.

(و) يَدخُلُ فِيه الإيمانُ (**بِالقَدَرِ خَيرِه وشَرِّهِ**) وذَلِكَ أنَّ اللَّهَ تَعالَى عَلِمَ الأشياءَ كُلَّها قَبلَ وُجودِها، وقَدَّرَ لَها مَقادِيرَ مَعلومةً مَحدودةً، فلا توجَدُ إلّا على طِبقِها، وتَعَلُّقُ العِلمِ بالشَّرِّ وتَقدِيرُهُ وإرادَتُهُ وخَلقُهُ لا تَقتَضِي الرِّضا به ولا الظُّلمَ بالمُؤاخَذةِ بهِ؛ إذ هو تَعالَى إلَهٌ ﴿لَا يُسۡـَٔلُ عَمَّا يَفۡعَلُ وَهُمۡ يُسۡـَٔلُونَ﴾، والمُلكُ مُلكُهُ يَتَصَرَّفُ فِي مُلكِه كَيفَ يَشاءُ.

(وهَذا) الَّذِي ذُكِرَ فِي هَذِه الرِّسالةِ (**ما حَكَمَ علَيه العَقلُ**) الَّذِي يَعرِفُ حَقائِقَ الأشياءِ فيُثبِتُ لِكُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ ويَنفِي عَنهُ ما لا يَستَحِقُّهُ، (**والنَّقلُ**) المُتَواتِرُ مِن الكِتابِ والسُّنّةِ والإجماعِ، فالعَقلُ والنَّقلُ فِي ذَلِكَ مُتَّفِقانِ لا يَختَلِفانِ (**فِي مَعرِفةِ تَوحِيدِه سُبحانَهُ**) ومَعرِفةِ ما هو لازِمُ تَوحِيدِه مِن إثباتِ أوصافِ الجَمالِ والتَّقَدُّسِ عَن عَلاماتِ أهلِ الانفِعالِ.

(**وشاهِدُ ذَلِكَ**) كُلِّه قَولُهُ تَعالَى: (﴿لَوۡ كَانَ﴾) لَو فُرِضَ (﴿فِيهِمَآ﴾) أي

فِي السَّماواتِ والأرضِ [بمعنَى لَهُما] مَوجودٌ (﴿ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾)، والفَسادُ مُنتَفٍ بالضَّرورةِ، فكَذا وُجودُ إلَهٍ سِواهُ تَعالَى.

وهَذا دَلِيلٌ قَطعِيٌّ على إثباتِ الوحدانِيّةِ فِي الأُلوهِيّةِ لِلَّه تَعالَى؛ لِأَنَّهُ لَو فُرِضَ وُجودُ إلَهَينِ مَثَلًا فإمّا أن يَتَّفِقا أو يَختَلِفا:

- فإنِ اتَّفَقا على إيجادِ شيء فإمّا أن تَكونَ قُدرةُ كُلٍّ مِنهُما مُؤَثِّرةً على الاستِقلالِ، وهَذا مُحالٌ، أو قُدرةُ أحَدِهِما، فهو الإلَهُ الحَقُّ ومَن سِواهُ باطِلٌ.

- وإنِ اختَلَفا فإمّا أن يوجَدَ مُرادُهُما وهَذا مُحالٌ، أو مُرادُ أحَدِهِما، فذاكَ الإلَهُ، ومَن عَداهُ باطِلٌ.

(و﴿شَهِدَ ٱللَّهُ﴾) بذاتِه لِذاتِه وبِما أظهَرَ مِن مُبدَعاتِه الدّالّةِ على كَمالاتِه وبِما أبدَى على أيدِي الأنبياءِ علَيهِمُ الصَّلاةُ والسَّلامُ مِن مُعجِزاتِه (﴿أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ﴾) بوجهٍ ما (﴿إِلَّا هُوَ﴾)، فهو المُنفَرِدُ بالأُلوهِيّةِ، (﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾) شَهِدَتَ بقَولِهِم وحالِهِم على وحدانِيَّتِهِ، (﴿وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ﴾) شَهِدُوا له تَعالَى بفَردانِيَّتِه فِي أُلوهِيَّتِه (﴿قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ﴾) العَدلِ فِي الأُمورِ كُلِّها، يَضَعُ كُلًّا فِي مَوضِعِه الَّذِي تَقتَضِيه حِكمَتُهُ، (﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾) الَّذِي قَهَرَ الأُمورَ لِعِزِّهِ، والَّذِي لا مَثِيلَ لَهُ لِعِزَّتِهِ، (﴿ٱلْحَكِيمُ﴾) فِي جَمِيعِ أفعالِهِ، (﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ﴾) الَّذِي أمَرَ عِبادَهُ أن يَتَدَيَّنوا بِهِ: (﴿ٱلْإِسْلَٰمُ﴾) وهو الاعتِقادُ بالجَنانِ، والإقرارُ باللِّسانِ، والعَمَلُ بالأركانِ.

(وقَولُهُ لِنَبِيِّهِ) ﷺ: (﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾) الَّذِينَ يُنكِرونَ الرِّسالَةَ جَهلًا أو عِنادًا (﴿إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾) عَرَبُكُم وعَجَمُكُم، أُمِّيُّكُم وكِتابِيُّكُم، (﴿ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾) ودَلَّ بذَلِكَ على فردانِيَّتِه فِي أُلوهِيَّتِهِ، (﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾) بإرادَتِه وقُدرَتِه ما يَشاءُ إحياءَهُ (﴿وَيُمِيتُ﴾) ما يُرِيدُ إماتَتَهُ، وقَد أظهَرَ صِدقِي فِي رِسالَتِي بالمُعجِزاتِ السَّماوِيّةِ كانشِقاقِ القَمَرِ، والأرضِيّةِ كَنَبعِ الماءِ مِن الأرضِ.

فَإذا عَرَفتُم ذَلِكَ (﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ﴾) بأنَّهُ إلَهٌ واحِدٌ كامِلُ الأوصافِ (﴿وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ﴾) مُحَمَّدٍ (﴿ٱلۡأُمِّيِّ﴾) الَّذِي لا يَعلَمُ الخَطَّ ولا قِراءةَ المَكتوبِ، مَعَ أنَّهُ أتَى بالعُلومِ الَّتِي يَعجِزُ أهلُ الخَطِّ عَن أدنَى شيء مِنها، وهَذا أدَلُّ دَلِيلٍ على صِدقِ رِسالَتِهِ، (﴿ٱلَّذِي يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ﴾) كَما يَلِيقُ الإيمانُ به (﴿وَكَلِمَٰتِهِۦ﴾) فلَم يُؤمِن بها أحَدٌ كَإيمانِه بها، إذ إيمانُهُ على قَدرِ عِرفانِهِ، وهو أعرَفُ العِبادِ برَبِّهِ، (﴿وَٱتَّبِعُوهُ﴾) فِيما يَأمُرُكُم به مِن العَقائِدِ الصَّحِيحةِ والأعمالِ الحَسَنةِ، وما يَنهاكُم عَنهُ مِن العَقائِدِ الفاسِدةِ والأعمالِ الكاسِدةِ، (﴿لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ﴾) إلَى طَرِيقِ الصَّوابِ المُنجِي مِن العَذابِ والموصِلِ إلَى دارِ الثَّوابِ.

(فَبَلَّغَ الرِّسالةَ) كَما أُمِرَ، **(وأظهَرَ المُعجِزةَ)** الدّالّةَ على صِدقِهِ، (وأدَّى الأمانةَ) الَّتِي اتُّخِذَ أمِينًا علَيها مِن رِسالاتِ رَبِّه والقِيامِ بما يُحِبُّ كَما يَرضاهُ.

(فَوجَبَ علَينا) إذ ثَبَتَ عِندَنا صِدقُهُ **(الاشتِغالُ بما أمَرَنا بهِ)** مِن المَحبوباتِ، (و)وجَبَ علَينا **(الانتِهاءُ عَمّا نَهانا عَنهُ)** مِن المَبغوضاتِ، ولا يَقدِرُ الإنسانُ على ذَلِكَ كَما يَنبَغِي إلّا بمَعرِفةِ ما فِي القُرآنِ والحَدِيثِ وما أُخِذَ مِنهُما أخذًا صَحِيحًا، مَعَ تَوفِيقِ الرَّحمَنِ لِذِي النُّقصانِ.

(فَأمَرَنا أوَّلًا بالإيمانِ) وهو أوَّلُ واجِبٍ على الإنسانِ عِندِ أولِي الإتقانِ **(وهو تَصدِيقُ وحدانِيَّتِه سُبحانَهُ وتَعالَى)** فِي ذاتِه وصِفاتِه وأفعالِهِ، (و) تَصدِيقُ **(رِسالةِ مُحَمَّدٍ ﷺ)** الَّذِي أظهَرَ رِسالَتَهُ بالبَراهِينِ الواضِحةِ والحُجَجِ القاطِعةِ، بالقَلبِ الَّذِي هو مَركَزُ الإيمانِ ومَحَطُّ الإيقانِ، **(بِإقرارِنا التَّصدِيقَ بكَلِمةِ «لا إلَهَ إلّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسولُ اللَّهِ)** ﷺ على مَعنَى ما مَرَّ.

(فَقُلنا) بألسِنَتِنا **(مَعَ اعتِقادِ ما نَقولُ)** بقُلوبِنا: **(آمَنّا باللَّهِ)** كَما يَلِيقُ الإيمانُ بهِ، **(وآمَنّا بما جاءَ مِن اللَّهِ)** مِن كَلامِه **(على مُرادِ اللَّهِ)** مِن ذَلِكَ، **(وكَفَرنا بالطّاغوتِ)** بالباطِلِ، أو بالشَّيطانِ، أو بكُلِّ ما عُبِدَ مِن دونِ اللَّه تَعالَى، **(وآمَنّا برَسولِ اللَّه وبِما جاءَ به رَسولُ اللَّهِ)** ﷺ **(وعلى مُرادِ رَسولِ اللَّه** ﷺ)

وهو أعلَمُ بمُرادِ ما جاءَ بهِ، فنُثبِتُ لِلَّه ما أثبَتَهُ لَهُ، ونُنَزِّهُهُ عَمّا نَزَّهَهُ عَنهُ، ونَعتَقِدُ بحَقِّيّةِ كُلِّ ما جَعلَهُ حَقًّا، وبِبُطلانِيّةِ كُلِّ ما جَعلَهُ باطِلًا.

(**ونَسألُهُ سُبحانَهُ**) كُلُّنا (**أن يَجعلَنا فِي الحَياةِ**) فِي هَذِه الدّارِ (**وعِندَ المَماتِ**) والارتِحالِ مِنها (**ناطِقِينَ بكَلِمةِ الشَّهادةِ**) كَما يَنبَغِي النُّطقُ بها (**عالِمِينَ مَعناها**) عامِلِينَ على مُقتَضاها، فائِزِينَ بفَوائِدِها وعَوائِدِها، (**وأن يَرزُقَنا حُسنَ الخِتامِ**) على الإسلامِ (**ولِقاءَهُ فِي دارِ السَّلامِ**) مَعَ النَّجاةِ مِن جَمِيعِ الآفاتِ والآلامِ، (**بِجاهِهِ**) الأعلَى (**علَيه الصَّلاةُ والسَّلامُ**) وهَذِه هِيَ البُغيةُ الكُبرَى عِندَ أولِي الأحلامِ، والمَطلَبُ الأشرَفُ عِندَ أولِي الأفهامِ، وما ذَلِكَ بعَزِيزٍ على ذِي الجودِ والإنعامِ، وآخِرُ دَعواهُم أنِ الحَمدُ لِلَّه على الدَّوامِ.

المنتقى

مِن شَرحِ العَقِيدةِ المُختصَرةِ

لمُفتِي الشّافعيّةِ بالحِجازِ

السيّد أحمدَ بنِ زَينِي دَحلانَ الحسَنِيّ

(ت ١٣٠٤هـ)

رحمه اللّه تعالى

تَرجمةٌ مختصَرة للمؤلِّف

هو أبو العباس أحمد بن زيني بن أحمد بن عثمان زيني دَحلانَ المكِّيّ الشافعِيّ مُفتِيهم بمكةَ. وُلِد بمكّة سنة ١٢٣١ هـ ونشأ وتربَّى فيها، وعُرِفَ عن بيته بمكة المكرّمة بأنّه بيتُ عِلمٍ ودِينٍ ومعرِفةٍ، وكانت طريقتُه طريقةَ ءالِ باعلويّ.

أخذ عن مشايخ كثيرِينَ، مُحدِّثِين وفقهاءَ ومفسِّرين وأصوليّين ولُغوِيِّين ومؤرِّخين وغيرِهم، مِنهُم: محمد سعيد المقدِسي، وعليّ سرور، وعبد الله سراج الحنَفيّ، وحامد العطّار، والسيد محمد الكتبي، والوجيه الكُزبَرِي، والشيخ عثمان الدمياطي، والقاضي ارتِضا عليّ خان المدراسي الهندي، ومحمد بن حسين الحبشي الباعلوي المكي، ويوسف الصاوي، وأبي الفوز المرزوقي.

أخذَ عنهُ خَلقٌ كثيرٌ وأجازَ كثيرًا، مِنهُم: أبو العلاء أبو العباس أحمد بن محمد بناني الرباطي، والسيد حسين الحبشي الباعلوي المكي، والشيخ محمد سعيد بابصيل المكي، والسيد سالم بن عيدروس الباعلوي المكي، والسيد عمر شطا المكي، وغيرهم.

توفّي رحمه الله تعالى في المحرَّم سنة ١٣٠٤ هـ ودُفِن في البلَد الحرامِ في مَقبرةِ المُعَلَّى، وقد ترَك مصنَّفات كثيرةً في فنونٍ عديدةٍ، منها شَرحُ العَقِيدةِ المُختصَرةِ، التي بين أيدينا.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله ربّ العالَمين وصلَّى الله وسلَّم على سيّدِنا محمد وعلى ءاله وصحبِه أجمعين.

أمّا بعدُ، فإنّي وقفتُ على عقيدةٍ مختصَرة على مذهب أهل السنّة ألَّفها بعض العلماء الناصحِين، فوجدتُها نافعة للمبتدئِين والمنتَهِين، فأحببتُ أنْ أكتبَ عليها كلماتٍ وأُقرِئها لأمثالي من القاصرِين، وأرجو مِن الله الإعانةَ والإخلاصَ والقَبولَ والنَّفعَ بها لي وللحاضرِين والغائبِين بجاه سيّدنا محمَّد سيّد الأوَّلين والآخرِين صَلواتُ الله وسَلامُه علَيه وعلى سائِر الأنبياء والمرسَلينَ وعلى ءال كُلٍّ وصَحبِه والتّابعِين لهم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّين.

معنَى البَسمَلةِ والاستِعانةِ باللّه

قال المؤلِّف شكَر اللهُ سَعْيَه: (**بِسْمِ الله الرَّحمنِ الرَّحِيمِ وَبِه نَسْتَعِينُ**) ابتَدأ كتابَه بالبَسملة اقتداءً بالكتاب العزيزِ وعمَلًا بقولِه ﷺ: «**كُلُّ أَمْرٍ ذِي بالٍ لا يُبْدَأُ فِيه بِبِسْمِ الله الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَبْتَرُ**»[1] أي ناقِصٌ وقليلُ البرَكة، والكلامُ على البَسملةِ شهيرٌ فلا حاجةَ إلى الإطالة به. وقوله: (**وبِه نَسْتَعِينُ**) إنّما نَستعِينُ بِه لا بغيرِه عمَلًا بقَولِه تعالى تعلِيمًا لعِبادِه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥][2].

وُجوبِ مَعرفةِ اللّه علَى العِبادِ

(**اعْلَمْ رَحِمَكَ اللهُ أَنَّ اللهَ خَلَقَ الخَلْقَ وافْتَرَضَ علَيْهِمْ أَنْ يَعْرِفُوهُ**)

---

(١) حسَّنَه ابنُ الصّلاحِ وغيرُه.

(٢) وليسَ في ذلكَ تحريمٌ للاستِعانةِ بغيرِ الله فيما يجوزُ، بل هي جائزةٌ فيما لا يَحرُم، قال تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾.

قالَ تعالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذّاريات: ٥٦] أي ليَعرِفونِ. والعبادةُ وسيلةٌ إلى القُرْب منه[١] وإلى كمالِ مَعرِفَته. وقولُه﴿لِيَعْبُدُونِ﴾ هذه حكمةٌ مُترتِّبةٌ على خَلقِهم لا عِلّةٌ حقيقيةٌ[٢]، لأنّ الله مُستَغنٍ عن كلّ ما سِواهُ، مُفتقِرٌ إليه كلُّ ما عَداهُ، ولهذا يقولُ العُلماءُ في هذه «اللّام» إنّها لامُ العاقِبة والصَّيرورةِ، وعاقبةُ أمرِهم أن يَصِيرُوا يَعبُدونه.

الحِكمةُ مِن إرسالِ الرُّسُلِ علَيهِمُ السّلامُ

(وَأَرْسَلَ الرُّسُلَ فَضْلًا مِنْهُ وَرَحْمةً لِلْعِبادِ) ولِيَنقطِعَ عُذرُهم، قال اللهُ تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النّساء: ١٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُوا۟ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ﴾ [طه: ١٣٤]، فعاملَهم[٣] اللهُ فَضلًا منه بمُقتضَى عُقولِهم في الاحتِجاج وإلّا فلله الحُجّة البالِغةُ فلو عَذَّبهم بلا إرسالٍ لَما تَرتَّب على ذلك مَحذورٌ، لا يُسألُ عمّا يَفعلُ وهم يُسأَلُون، فأرسَل الرُّسلَ ليُعَلِّموا النّاسَ الشرائعَ والأحكامَ. ومِن أشرَفِ ما جاؤوا به عِلمُ التّوحِيد[٤] أي المُتعلِّقُ بمَعرِفةِ الله تعالى وصفاتِه وأفعالِه باعتبارِ ما يجِبُ له تعالى وما يَستحِيلُ وما يَجوزُ، والمُتعلِّق بالرُّسل عليهِم الصّلاةُ والسّلامُ باعتبارِ ما يجِبُ لهم وما يَستحِيلُ وما يَجوزُ.

---

(١) أي القُربِ المعنويّ بالطّاعاتِ والعِباداتِ، أمّا المَسافةُ والتحيُّز والتمكُّن في مَكان فكلُّه مستحيلٌ على الله تعالَى.

(٢) أي لَم يَخلُقِ الله خَلْقَهُ لوُجودِ عِلّةِ احتياجِه إليهِم، حاشا للهِ، فهو تعالَى غَنِيٌّ عن العالَمِينَ.

(٣) أي جَزاهُم.

(٤) أمّا مِن حيثُ العلومُ التّي جاؤوا بِها فالتّوحيدُ أشرفُ العُلومِ على الإطلاقِ.

وُجوبِ مَعرفةِ اللّه علَى العِبادِ

وإنّ أوّلَ واجبٍ على الشّخصِ مَعرفةُ الله تعالى ومَعرِفتُه تعالى لا تَكونُ إلّا بصِفاتٍ[١]، لأنّه سُبحانَه وتعالى حَجَبَ الخَلْقَ عن إدراكِ كُنْهِ[٢] ذاتِه[٣]، ونَصَب لهُم المخلوقاتِ الدالّةَ على وُجودِه واتّصافِه بالكلِمات[٤]، وأنّه لا يُشبِهُ شيئًا مِن المُكوَّنات[٥]، فذاتُه لا تُشبِهُ[٦] الذَّواتِ، وصِفاتُه لا تُشبِهُ الصِّفاتِ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشُّورى: ١١].

معنَى التَّوحِيدِ

فالتّوحيدُ إثباتُ ذاتٍ[٧] غيرِ مُشبِهةٍ للذَّواتِ ولا مُعطَّلةٍ عن الصِّفات، فلَيسَ كذاتِه ذاتٌ ولا كاسْمِه اسمٌ[٨] ولا كصِفَتِه صِفةٌ ولا كفِعلِه فِعلٌ.

وكيفَ تُشبِهُ ذاتُه ذاتَ المُحدَثاتِ وذاتُه مُستغْنِيةٌ والمُحدَثاتُ مُفتقِرةٌ،

---

(١) أي بالتّصديقِ بوجودِ ذاتِه الّذي لا يُشبِهُ الذَّواتِ وأنّ له صِفاتٍ أزليّةً ليسَت كصِفاتِ الخَلْقِ.

(٢) أي حقيقةِ.

(٣) أي جميعُ الخَلْقِ عاجِزُونَ عَن التّوصُّل إلى إدراكِ حقيقةِ ذاتِ الله وصِفاتِه، فيُمْسِكُ المؤمِن عَن الخوضِ في البَحْث عن حقيقةِ ذات الله وصِفاتِه.

(٤) الجَمعُ للتّعظيم، وأمّا كلامُ الله تعالَى فهو صِفَتُه، وهو كلامٌ واحِدٌ لا مَبدأ له ولا مُنتهَى، لا يتقطَّع ولا يتجزّأ ولا يتتابَعُ ولا هو حرفٌ ولا صوتٌ ولا يُشبِهُ شيئًا مِن كَلامِ العالَمِينَ.

(٥) بفَتح الواوِ.

(٦) التأنيث هذا لفظيّ، والأحسَن قول: ذاتُه تعالى لا يُشبُه الذَّوات، مع تنزيه الله عزّ وجلّ عن الذُّكورة والأُنوثة وسائر صِفات الخَلْق.

(٧) أي إثباتِ وجودِ الله عزَّ وجلَّ الّذي لا يُشبهُ خَلْقَه.

(٨) أي وإنِ اتَّفَقَ اللَّفظُ فقيل لرجلٍ «رَّحِيمٌ» ومِن أسماءِ الله «ٱلرَّحِيمُ» فهذا اتّفاق لفظيّ ولا يُسَمَّى اشتراكًا، لكنّ مدلولَ اسمِ الله عزَّ وجلَّ ليسَ كمدلولِ وصفِ أحَدٍ مِن الخَلْقِ بأنّه «رَّحِيمٌ».

وكيف يُشبِهُ فِعلُه فِعلَ الخَلْقِ وهو مُستَغنٍ عن جَلْبِ نَفعٍ أو دَفْعِ ضُرٍّ، وليسَ له أعراضٌ بخِلافِ المُحدَثاتِ، فكُلُّ ما يَتوهَّمُه العَبدُ بوَهْمِه أو يُدرِكُه بعَقْلِه فهو حادِثٌ مِثلُه واللهُ بخلافِه[1].

قال بعضُ العارِفين: «مَنِ اطمأَنَّ إلى مَوجودٍ انتَهَى إليه فِكرُه وتصَوَّرَه في خَيالِه فهو مُشَبِّه، ومَن اطمأَنَّ إلى النَّفْيِ المَحضِ فهو مُعطِّل، ومن قطَعَ بوُجودِ مُتّصِفٍ بالصِّفاتِ واعترَفَ بالعَجْزِ عن دَرْكِ حَقِيقتِه فهو المُوحِّد» انتهى[2].

وقال ءاخَرُ: «حقيقةُ التّوحيدِ أنْ تَعلَمَ أنّ قُدرةَ الله تعالَى في الأشياءِ بلا عِلاج[3]، وصُنْعَه لها بِلا مِزاجٍ» أي بلا احتِياجٍ إلى خَلْطِ شَيءٍ بِشَيءٍ، «وعِلّةُ كُلّ شيءٍ صُنْعُه ولا عِلّةَ لِصُنْعِه[4]، وما تُصُوِّر في وَهْمِك فاللهُ بخِلافِه.

فقولُه: «أنّ قُدرةَ الله في الأشياءِ» أنْ يَقولَ له كُنْ فيَكُون، وقولُه: «وعِلّةُ كُلّ شيءٍ صُنْعُه» إلخ كالتّفسِير لقَولِه تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، وقولُه: «وما تُصُوِّرَ في وَهْمِك فاللهُ بخِلافِه» كالتّفسيرِ لقَولِه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشُّورى: ١١].

فهذه الكلِماتُ مَرجِعُ التّوحِيدِ وخُلاصةُ المقصُودِ مِن مَعرِفة الصِّفات، ثَبَّتَنا اللهُ وإيّاك على التّوحيدِ والإثباتِ والتّنزِيه، وجَنَّبَنا طرَفَيِ الضّلالةِ والغَوايةِ مِن التّعطِيلِ والتَّشبِيه بِمَنِّه ورَحمَتِه وفَضْلِه.

---

(١) أي لا يُشبِهُ ذلكَ كُلّه.

(٢) وهو مَرويّ عن الإمام الشّافعيّ رضي الله عنه.

(٣) أي بِلا مباشرةٍ ولا أي مُماسّةٍ.

(٤) أي اللهُ خالِقُ الأسبابِ وخالِقُ المُسبّباتِ، خالِقُ العِلَلِ والمعلُولاتِ، فسببُ وُجودِ البشرِ هُو ءادمُ رسُولُ الله ﷺ، وكذلِك وُجُودُ حركةِ خاتَمٍ ما مركُوزٍ فِي إِصبعٍ سببُهُ حركةُ الإِصبعِ نفسِهِ، واللهُ تعالى خالِقٌ لِكُلّ ذلِك، أمّا هُو سُبحانهُ فليس لِوجُودِه عِلّةٌ ولا سَببٌ، بلَ هو القدِيمُ الأزلِيُّ الأبدِيُّ، يَفعلُ ما يشاءُ وليس لِفِعلِه عِلّةٌ ولا لِحُكمِه مُعقِّبٌ.

حَدُّ المُكلَّفِ

لا رَبَّ غَيرُه ولا مَعبودَ[1] سِواهُ (**فيَجِبُ على كُلِّ مُكلَّفٍ**) سيأتي الفاعِلُ وهو قولُه «**مَعرِفةُ ما يَجِبُ إلخ**» ووسَّطَ بينَهُما تَفسِيرَ المُكلَّف بقولِه «والمُكَلَّفُ البالِغُ العاقِلُ ذكَرًا كانَ أَوْ أُنْثَى حُرًّا أَوْ رَقِيقًا جِنِّيًّا أَوْ إِنْسِيًّا» فخرَجَ بالبالِغ الصّبِيُّ وهذا بالنِّسبةِ لبَنِي ءادمَ، وأمّا الجِنُّ فهُم مُكلَّفُون مِن أصلِ الخِلقةِ، وخرَجَ بالعاقِلِ المجنُونُ. ويُشترَطُ أيضًا للتّكلِيفِ سَلامةُ الحَواسِّ[2] وبُلوغُ دَعوةِ النَّبِيّ ﷺ، فخرَجَ بِسلامةِ الحواسِّ ما إذا كانَ أعمَى أصَمَّ، وبُبلوغِ الدَّعوةِ مَن لَم تَبْلُغْه الدّعوةُ، والكلامُ على ذلك طويلٌ مذكورٌ في المُطوَّلاتِ.

الواجِبُ علَى المُكلَّفِ

(**مَعْرِفةُ ما يَجِبُ فِي حَقِّ مَوْلانا جَلَّ وَعَزَّ**) فقولُه «**مَعرِفةُ**» فاعلُ «**يَجِبُ**» كما تقَدَّم (**وَما يَسْتَحِيلُ وَما يَجُوزُ**) مَعطُوفاتٌ على ما يجِبُ، والمرادُ مَعرِفةُ الواجِب لمَولانا والمستحِيلِ والجائِزِ.

فالواجِبُ المرادُ مِنهُ الثابِتُ الّذي لا يَقبَلُ الانتِفاءَ[3] كذاتِ الله وصِفاتِه، والمستحِيلُ المرادُ مِنهُ المَنْفِيّ الّذي لا يَقبَل الثُّبوتَ كالشَّرِيكِ[4]، والجائِزُ المرادُ مِنهُ ما يَقبَل الثُّبوتَ والانتِفاءَ كخَلْقِ السَّماواتِ والأرَضِينَ.

وكذا مَعرِفةُ ما يجِبُ في حَقِّ الرُّسُل عليهِمُ الصَّلاةُ والسَّلامُ وما يستحِيلُ وما يَجوزُ وهو كالّذِي قَبلَه في تفسِيرِ الواجِبِ والجائِزِ والمستحِيلِ، فالواجِبُ في حَقِّهم كالصِّدْق والمستحِيلُ كالكَذِب والجائِزُ كالأعراضِ البشَرِيّةِ (**وَجَمِيعُ ذَلِكَ خَمْسُونَ عَقِيدةً**) أي بالنِّسبة لِما يجِبُ علَينا معرِفَتُه تَفصِيلًا

---

(١) أي بِحَقٍّ، أمّا عِبادةُ المشرِكِينَ للأصنامِ فهي بغيرِ حَقٍّ.

(٢) أي صحيحَ السَّمْعِ ليسَ أصَمَّ لتبلُغَه الدّعوةُ.

(٣) أي لا يجوزُ عليه العَدمُ عَقلاً أو شرعًا.

(٤) أي وُجودُ شريكٍ لله مستحيلٌ.

لقِيامِ الأدِلّة علَيه[1]، ومعَ ذلكَ يجِبُ علَينا أنْ نَعتقِدَ أنّ كلَّ كَمالٍ واجبٌ لله وكلَّ نَقْصٍ مُستحيلٌ على اللهِ، وأَنَّ كَمالاتِ الله الواجبةَ له لا نِهايةَ لها[2] كَما أنّ النّقائِصَ المستحِيلةَ علَيه كذلكَ، وأنَّ الرُّسلَ علَيهم الصَّلاةُ والسّلامُ ثابِتٌ لهُم الكَمالاتُ البشَرِيّةُ ومُستحِيلةٌ علَيهِم النّقائِصُ المُخِلّةُ بمَراتِبهم العَلِيّة.

أقسامُ العقائِدِ الخَمسِينِ

وهذه الخَمسونَ عَقِيدةً:

منها أحَدٌ وأربعونَ متعلِّقةٌ بالله تعالى: عِشرونَ واجبةٌ، وعِشرونَ مُستحِيلةٌ، وواحِدةٌ جائِزةٌ.

وتِسعٌ مُتعلِّقةٌ بالرُّسلِ علَيهم الصّلاةُ والسّلامُ: أربَعٌ واجِبةٌ، وأربَعٌ مُستحِيلةٌ، وواحِدةٌ جائِزةٌ، كما ستَقِفُ علَيه إنْ شاء اللهُ تعالى.

صِفاتُ اللّه الواجبةُ له عزَّ وجلَّ

(فَمِمّا يَجِبُ فِي حَقِّه تَعالَى عِشْرُونَ صِفةً[3]) إنّما عَبّر بقولِه «مِمّا» الدّالّةِ على التّبعِيضِ لأنّ هذه بَعضُ ما يجِبُ لِما عَلِمتَ أنّ الواجِبَ كَمالاتٌ

---

(١) الإيمانُ بصفاتِ الله تعالَى الثلاثَ عشرةَ واجِبٌ عَينًا على كُلِّ مكلَّفٍ، وكذلك الدّليلُ الطّبيعيُّ على وجودِ الله تعالَى واجِب عَينًا، أمّا حِفظُ ألفاظِ الصِّفاتِ الثلاثَ عشرةَ الواجبةِ لله ففرضُ كفايةٍ.

(٢) قال أبو الخيراتِ مصطفى بن أحمد العقباويّ المالكيّ في شرحه على عقيدة الدّردير: «ويجِبُ له تعالى كمالاتٌ لا حصرَ لها، ولا يَلزمُ حِفظُ الصِّفاتِ بل الواجبُ الجزمُ بها» أي لا يجبُ عَينًا حِفظُ ألفاظِها.

(٣) الواجبُ العَينِيُّ المفروضُ على كُلِّ مُكلَّفٍ معرفةُ ثلاثَ عشرةَ صِفةً لله وهي: الوجودُ والقِدَمُ والمُخالَفةُ للحَوادِث والوَحدانِيّةُ والقِيامُ بنَفْسِه والبقاءُ والقُدرةُ والإرادةُ والحياةُ والعِلمُ والكَلامُ والسَّمْعُ والبصَرُ، وأنّه يَستحِيلُ على الله ما يُنافي هذه الصِّفاتِ، أمّا القولُ بوُجوبِ مَعرفةِ عِشرِينَ صِفةً فهو قولُ بعضِ العُلماءِ، حيث زادوا سَبعَ صِفاتٍ مَعنوِيّةً قالوا هي: كونُه تعالَى قادِرًا ومُرِيدًا وحَيًّا وعالِمًا ومُتكلِّمًا وسمِيعًا وبصِيرًا.

لا نِهايةَ لها لِكَونِ هذه العِشرينَ قامَ الدّليلُ التّفصِيليُّ علَيها، فوَجبَتْ معرِفَتُها تفصِيلًا[1]، وتَجِبُ مَعرِفةُ أدِلَّتِها ولو إجمالًا[2] كأَنْ يُستدَلَّ على كُلِّ صِفةٍ بوُجودِ المخلوقاتِ كخَلْقِ الأرَضِينَ والسَّماواتِ[3].

وقولُه «عِشْرُونَ» أي بالنِّسبةِ للواجِباتِ، وعِندَ انضِمامِ[4] المستحِيلاتِ إليها تَصِيرُ أربَعِينَ.

صِفةُ الوُجودِ

(فأَوَّلُها الوُجُودُ وَمَعْناهُ أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ مَوجودٌ) أي مُتحقِّقٌ وثابِتٌ وُجودُه في الخارِجِ[5] بِحَيثُ لو كُشِفَ عنّا الحِجابُ[6] لرَأيْناهُ رُؤيةً لا تُشبِهُ رُؤيةَ شيءٍ مِن المخلُوقاتِ مُتَّصِفًا بكَمالِ الصِّفاتِ، واحِدٌ لا شَرِيكَ له، فَرْدٌ لا مِثلَ له، صمَدٌ لا ضِدَّ له، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾

---

(١) أي يجبُ معرفةُ ثلاثَ عشرةَ صفةً لله تعالَى وجوبًا على كُلِّ مكلَّفٍ، وأمّا حِفظُ ألفاظِها ففرضُ كِفايةٍ وليسَ فرضَ عَينٍ.

(٢) معرفةُ الدّليلِ الطّبيعيّ على وجودِ الله واجب عينيّ، أمّا معرِفةُ الأدِلّةِ الإجماليّة على غيرِ صِفةِ الوجودِ مِن الصّفاتِ الثلاثَ عشْرةَ لله عزَّ وجلَّ ففرضُ كِفايةٍ وليسَ فرضَ عَينٍ، ومِن بابِ أَولَى أنّ معرفةَ الأدِلّةِ التفّصيليّةِ علَيها فرضُ كِفايةٍ أيضًا لا فرضُ عَينٍ.

(٣) الصّوابُ أنّ الدّليلَ الطّبيعيَ على وجودِ الله هو الواجبُ العَينيُّ على المكلَّفِ. قال ابنُ عرَفة في تَفسِيره: «وأجمعوا على أنّ الفرضَ مِن أصول الدِّين معرفةُ الله تعالى على الجُمْلةِ، وأمّا معرِفةُ دَقائِق ذلك العِلمِ والتَّبحُّر فيه ومعرفةُ الله بالدلائلِ القَوِيّة الدَّقِيقة فهو فرضُ كِفايةٍ» اهـ.

(٤) أي عِندَ عَدِّنا لَها.

(٥) أي وجودُه أمرٌ ثابِتٌ غيرُ موهومٍ ولا مُمكِنٌ بل واجِبُ الوجودِ، فإذا قال المتكلِّمون: «وُجودٌ في الخارِج» أي موجودٌ حقيقةً لا أنّه موهومُ الوجودِ.

(٦) معناهُ في الدُّنيا لا يَراه النّاس، والحجابُ عائدٌ علَى الخَلْق، أي حجَبَهُم اللهُ عن رُؤيتِه فلا يرونَه في الدُّنيا، أمّا الله فلا يَحجُبه شيء لأنّه ليس كمثله شيءٌ.

[الشُّورى: ١١].

(وَيَسْتَحِيلُ علَيه تَعالَى العَدَمُ، تَعالَى اللهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا) يَعنِي أنّه يَستحِيلُ أنْ يَلحَقَهُ سُبحانَه وتعالى العدَمُ باعتِبارِ ذاتِه وصِفاتِه أزَلًا وأبَدًا، فهو الأزَلِيُّ لا بِدايةَ له، الأبَدِيُّ لا نِهايةَ له، القيُّومُ[١] لا انقِطاعَ له، الدّائِمُ لا انصِرامَ له[٢]، لم يَزَلْ ولا يَزالُ مَوصوفًا بنُعوتِ الجَلالِ[٣]، لا يُقضَى علَيه بالانقِضاءِ والانفِصالِ بتَصَرُّمِ الآبادِ وانقِراضِ الآجالِ، بل ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ﴾[٤] ﴿وَٱلۡبَاطِنُۖ﴾[٥] ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣]، وتفسِيرُ الوُجودِ وضِدِّه بهذا الاعتِبارِ يَتضمَّن القِدَمَ والبَقاءَ فيُغْنِي عن ذِكرِهما وضِدَّيهِما، لكِنْ لَمّا قامَ الدّلِيلُ علَيهِما تَفصِيلًا صَرَّح العُلماءُ بذِكْرِهما والتَّنصِيصِ على اعتِقادِهما ونَفْيِ ضِدَّيهِما، لأَنَّ خطَرَ الجَهلِ في هذا الفَنِّ عَظِيمٌ، فَلا يُكتفَى فيه بمَلزُومٍ عن لازِمٍ[٦].

صِفةُ القِدَمِ

(والثّانِي) أي مِمّا يجِبُ اعتِقادُه **(القِدَمُ)** ومعناه لا أوَّلَ لوُجودِه ويَستحِيلُ عليه الحدُوثُ وهو طرُوُّ الوُجودِ وتجَدُّده بَعد أنْ لَم يَكُن، والمرادُ أنّه يَستحِيلُ الحُدوثُ لذاتِه أو صِفاتِه.

---

(١) أي الحَيُّ المُستَغنِي عن كُلّ ما سِواهُ.

(٢) أي لا انتهاءَ لوُجودِه.

(٣) أي بصفاتِ الكَمالِ الواجبةِ له.

(٤) أي الّذي يَدُلُّ علَى وُجودِه كُلُّ شيءٍ.

(٥) أي الّذي حَجَبَ خَلْقَهُ عن إدراكِ حَقيقةِ ذاتِه.

(٦) أي وإنْ فُهِمَ مِن قولِنا: «اللهُ موجودٌ» أنّه لا يَنقضِي وجودُه كما أنّه لا بدايةَ لوجودِه إلاّ أنّه لَمّا عَمَّ الجَهلُ وشاعَ الضلالُ أحوجَ ذلكَ العُلماءَ إلى التّفصيلِ والتّوضيح.

صِفةُ البَقاءِ

(والثّالِثُ) أي مِمّا يجِبُ اعتِقادُه (البَقاءُ) ومعناه الّذي لا ءاخِرَ لوُجودِه ويَستحِيلُ علَيه الفَناءُ وهو طرُوُّ العدَمِ لشيءٍ مِن ذاتِه أو صِفاتِه، وقَد عَلِمتَ تَمامَ شَرحِ الصِّفَتينِ وضِدَّيهِما مِن الكَلامِ السّابِق.

المُخالَفةُ لِلْحَوادِثِ

(والرّابِعُ) أي مِمّا يجِبُ اعتِقادُه (المُخالَفةُ لِلْحَوادِثِ) ومعناها أنّه ليسَ جِرْمًا ولا عَرَضًا، ويستحِيلُ علَيه المُماثَلةُ، والجِرمُ ما قامَ بِنَفْسِه وأَخَذ قَدْرًا مِن الفَراغِ ويُسَمَّى جَوهَرًا، والعَرَضُ الوَصفُ القائِمُ بالجِرمِ كالبَياضِ والسَّوادِ والطُّولِ والقِصَر، فاللهُ تعالَى مُخالِفٌ للحَوادِث[1]، ليسَ جِرمًا يَحُلُّ بمَكانٍ ولا عَرَضًا قائِمًا بالجِرم، فهو سُبحانَه وتعالَى مُخالِفٌ[2] لكُلِّ المخلُوقاتِ مِن إنْسٍ ومَلَكٍ وجِنٍّ وغَيرِها، فلا يَصِحُّ اتِّصافُه بأَوصافِ الحَوادِث مِن مَشْيٍ وقُعودٍ وجَوارِحَ[3]، فهو مُنزَّهٌ عن الجوارِح مِن فَمٍ وعَينٍ وأُذُنٍ وغَيرِها، فكُلُّ ما خطَرَ بِبالِكَ مِن طُولٍ وعَرضٍ وقِصَرٍ وسِمَنٍ ونُورٍ وظُلْمةٍ فاللهُ بخِلافِه.

فاللهُ ليسَ بجِسْمٍ مُصَوَّرٍ ولا جَوهَرٍ مَحدُودٍ مُقَدَّرٍ، لا يُماثِلُ الأجسامَ لا في التَّقدِيرِ ولا في قَبولِ الانقِسامِ[4]، وليسَ بجَوهَرٍ تَحُلُّه الجواهِرُ ولا بِعَرَضٍ تَحُلُّه الأعراضُ، بل لا يُماثِلُ مَوجُودًا ولا يُماثِلُه مَوجُودٌ، ولا يَحُدُّه المِقدارُ ولا تَحوِيه الأقطارُ[5] ولا تَكْتَنِفُه الأرَضُونَ ولا السَّماواتُ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشُّورى: ١١].

---

(١) أي لا يُشبِهُها.

(٢) أي غيرُ مُشابِهٍ.

(٣) أي وسائِرِ مَعانِي البشَرِ.

(٤) أي ولا في غيرِ ذلكَ مِن أوصافِ المخلوقاتِ.

(٥) أي لا تحويه ناحِيةٌ مِن النَّواحِي ولا جميعُها.

قِيامُه تعالَى بنَفْسِه

(**والخامِسُ**) مِمّا يجِبُ اعتِقادُه (**القِيامُ بِالنَّفْسِ**) ومعناهُ عدَمُ الاحتِياجِ إلى محَلٍّ أو مُخصِّصٍ، ويستحِيلُ علَيه أنْ لا يَكونَ قائِمًا بنَفْسِه ومعناه[1] أنْ يَكونَ مُحتاجًا إلى محَلٍّ ومُخصِّصٍ، تعالى الله عن ذلِكَ عُلُوًّا كبِيرًا، يَعنِي أنّ مَعنَى «كَونِ الله قائِمًا بنَفْسِه» استِغناؤُه تعالى عن الحَدِّ والمُخصِّصِ، فاستِغناؤُه عن المحَلِّ معناه استِغناؤُه عن ذاتِ يَقُومُها، فليسَ صِفةً قائِمةً بغَيرِها كما يَقولُ النَّصارَى لعنَهُم اللهُ تعالى، واستِغناؤُه عن المُخصِّصِ معناه استِغناؤُه عن المُوجِد لأنّه المُوجِدُ للأشياء، فهذه الصِّفةُ مُفسَّرةٌ بهذَينِ المَعنَيَيْنِ أعنِي عدَمَ الاحتِياجِ إلى المحَلِّ أو المُوجِد، وإذا ثبَتَ له ذلكَ استَحالَ مُنافِيها وهو كَونُه مُحتاجًا إلى محَلٍّ أو مُوجِدٍ، فهو المُستَغنِي عن كُلِّ ما سِواهُ، المُفْتَقِرُ إليه كُلُّ ما عَداهُ، فالغِنَى المُطلَقُ لا يَكونَ إلّا له تعالَى، وأمّا غَيرُه تعالَى إنْ وُصِفَ بالغِنَى فهو غِنًى مُقيَّدٌ، قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾[2] [محمّد: ٣٨].

صِفةُ الوَحْدانيّةِ

(**والسّادِسُ**) مِمّا يجِبُ اعتِقادُه (**الوَحْدانِيّةُ لَهُ فِي الخارِجِ**) أي لم يُوجَد في الخارجِ[3] ذاتٌ تُشبِهُ ذاتَه تعالى ولا صِفةٌ تُشبِهُ شيئًا مِن صِفاتِه ولا فِعلٌ يُشبِهُ شيئًا مِن أفعالِه، بل ليسَ لأحَدٍ فِعلٌ معَهُ تعالى، فالّذي يقَعُ مِنكَ مِن حرَكةِ يَدِكَ عِندَ ضَرْبِ زَيدٍ مثَلًا بخَلْقِ الله تعالَى وليسَ لكَ إلّا الكَسبُ وهو مُقارَنةُ القُدْرةِ للمَقدُورِ[4]، ومِن هنا تَعلَمُ أنّه ليسَ لِشَيءٍ مِن الكائِناتِ معَهُ

---

(١) أي معنَى «عدَمِ القِيامِ».

(٢) أي وأنتُم المُحتاجُون إليه.

(٣) أي لا يوجَد حقيقةً، وإنّما قد يتوهَّمُ متوهِّمٌ جاهِلٌ أنّ حادِثًا ما هو مُشابِهٌ لله تعالَى.

(٤) أي مُقارَنة قُدرةِ العبدِ الحادثة للفِعل، وتُسمَّى قُدرةَ العبدِ الباطِنةَ أي التي يُوجَدُ بها الفِعلُ بمعنَى أنّ اللهَ يُحدِثُها مَقرونةً بالفِعل، أمّا قُدرةُ العبدِ الظاهرةُ فهي مِن جِهةِ الوُسْع والتّمكِين وسَلامةِ الأسبابِ والآلاتِ، وتكون هذه مُتقدِّمةً على الفِعل.

تعالى تأثِيرٌ[1] في شيءٍ مِن الأشياءِ؛ فَلا تأثِيرَ للنّارِ في الإحراقِ[2] ولا للسِّكِّينِ في القَطْعِ ولا للطَّعامِ في الشِّبَعِ ولا للماءِ في الرِّيِّ بل اللهُ يُوجِبُ تلكَ الأشياءَ لا بِها، وهي أسبابٌ عادِيّةٌ لا تأثِيرَ لها[3] ويُمكِنُ تخَلُّفُها والملازَمةُ عادِيّةٌ[4]، فقد صارَتِ النّارُ بَردًا وسَلامًا على إبراهيمَ عليه الصلاةُ والسلامُ.

فمَنِ ادَّعَى أنّ للأسبابِ تأثِيرًا[5] أو أنّها لا يُمكِنُ تَخلُّفُها يَلزَمُه إنكارُ مُعجِزاتِ الأنبياءِ عليهم الصلاة والسلامُ وذلكَ زَيغٌ وضَلالٌ، بخِلافِ مَن يقولُ إنّها لا تأثِيرَ لها ويُمكِنُ تَخلُّفُها فإنّ ذلك هو الاعتِقادُ الحَقُّ وهو مذهَبُ أهلِ السُّنّة والجماعةِ، فالفِعلُ لله وَحدَه[6]، قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافّات: ٩٦].

تَنزُّهُ اللّه عَن التّركيبِ في الذّاتِ والصِّفاتِ

وقولُه: (وَلا ذاتُهُ مُرَكَّبةٌ مِنْ شَيْئَينِ فَأَكْثَرَ كَذَواتِنا) هذا مِن تِتِمّةِ تَفسيرِ الوَحدانيّةِ، يعني كما أنّه لا ثانيَ له في الخارجِ[7]، ليسَت ذاتُه مُركَّبةً مِن شَيئَين

---

(١) أي استِقلالًا.

(٢) أي ليستِ النّارُ هيَ خالقةً للإحراقِ، فإنّه لا تلازُمَ عقليٌّ بين مَسِّ النّارِ الشّيءِ وبينَ حصولِ الحَرْقِ له مِن حيث ذاتُ النّارِ، إنّما مُماسّةُ النّارِ الشّيءَ سببٌ يخلُق الله تعالى عندَه المُسبَّبَ الّذي هو الإحراقُ إنْ شاءَ وقَد لا يخلقُ الإحراقَ وإنْ مَسَّتِ النّارَ شيئًا معيَّنا.

(٣) أي بل المؤثِّرُ هو اللهُ تعالَى، فهو يخلُقُ الإحراقَ في الشّيء الّذي مَسَّتهُ النّارُ إنْ شاءَ.

(٤) أي أجرَى اللهُ العادةَ أنْ تُحرَق النّارُ إذا مَسَّتِ الجِسمَ وأنْ يَرويَ الماءُ إذا شُرِبَ ونحو ذلكَ، وقَد تتخلَّف العادةُ كما حصلَ لإبراهيمَ عليه السّلامُ حينَ رَماهُ الكَفَرةُ في النَّارُ فلَم تُؤثِّر فيه ولا ثيابه.

(٥) أي مِن حيثُ ذاتُها وتأثيرُها بنَفْسِها وطَبعِها لا بمؤثِّرٍ.

(٦) أي هو يخلقُ الأسبابَ والمُسبَّباتِ وليسَ للعبادِ إلاّ الكسبُ.

(٧) أي لا إله غيرُه.

فأكثَرَ كذَواتِنا فإنّها[1] مُركَّبةٌ مِن لَحمٍ ودَمٍ وعُروقٍ وعِظامٍ وأعصابٍ، وذلكَ كُلُّه مِن صِفاتِ الحَوادثِ، واللهُ مُنزَّهٌ عن ذلكَ.

وليسَتْ صِفاتُه أيضًا مُركَّبةً، وفسَّروا ذلكَ بأنْ لا يَكونَ له صِفتانِ مُتَّفِقتانِ في الاسمِ والمعنَى كقُدْرتَينِ وإرادَتَين وعِلْمَين بل قُدرَتُه واحِدةٌ وإرادَتُه واحِدةٌ وعِلمُه واحِدٌ كما سيَأْتي.

دَليلٌ عَقليٌّ على وَحدانيّةِ اللّه عزَّ وجلَّ

(وَيَسْتَحِيلُ علَيْه أَنْ لا يَكُونَ واحِدًا بِأَنْ يَكُونَ لَهُ ثانٍ فِي الخارِجِ[2] أَوْ تَكُونَ ذاتُهُ مُرَكَّبةً كَذَواتِنا) قَد عُلِمَ معناه مِمّا مَرَّ، ويَستحِيلُ أيضًا أن يكونَ مُحتاجًا إلى مُعِينٍ يُعِينُه في فِعلٍ مِن الأفعالِ.

والدّليلُ على وَحدانِيّتِه تعالَى إيجادُ العالَم، قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ[3] ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا[4]﴾ [الأنبياء: ٢٢] أي لَم تُوجَدا كما هو مُقرَّرٌ في المُطوَّلات، وقال تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١].

فهو المُوجِدُ لجمِيع المخلوقاتِ، المُدبِّر لأهل الأرَضِينَ والسَّماواتِ، الواحِدُ لا شرِيكَ له، الصَّمَدُ لا ضِدَّ له، المُنفرِدُ لا نِدَّ[5] له، وهو أقرَبُ إلى

---

(١) أي ذَواتُنا.

(٢) أي في الوُجودِ والحقيقةِ.

(٣) أي لو كانَ لَهُما.

(٤) أي لخَرِبَتِ السَّماواتُ والأرضِينَ.

(٥) أي لا شَبِيهَ.

العَبدِ مِن حَبْلِ الوريدِ[١]، وهو على كلّ شَيءٍ شَهِيدٌ[٢].

لا يُماثِلُ قُرْبُه قُرْبَ الأجسامِ، كما لا تُماثِلُ ذاتُه ذاتَ الأجسامِ، لا يَحُلُّ في شيءٍ، ولا يَحُلُّ فيه شيءٌ، مُتعالٍ[٣] عن أنْ يَحوِيَه مَكانٌ، مُتقدِّسٌ[٤] عن أنْ يَحُدَّه زَمانٌ، بل هو الخالِقُ للزَّمانِ والمَكانِ وهو الآنَ على ما علَيه كان.

فهو مُباينٌ لخَلْقِه في الذّاتِ والصِّفات والأفعالِ، مُنزَّه عن التّغيُّر والانتِقالِ، لا تَحُلُّه الحوادِثُ ولا تَعتَرِيه العَوارِضُ، بل لا يَزالُ في نُعوتِ جَلالِه[٥] مُنزَّهًا عن الزَّوال، وفي صِفاتِ كَمالِه مُستَغنِيًا عن زِيادةِ الاستِكمالِ، وهو في ذاتِه مَعلومُ الوُجودِ بالعُقول[٦]، مَرئِيُّ الذّاتِ بالأبصارِ في دارِ القَرارِ[٧]، نِعمةً مِنهُ ولُطْفًا بالأبرارِ، وإتمامًا مِنهُ للنَّعِيم بالنَّظَرِ إلى وَجْهِه الكَرِيم[٨].

صِفةُ القُدرةِ

(والسّابِعُ) أي مِمّا يجِبُ اعتِقادُه (**القُدْرةُ وَمَعْناها صِفةٌ أزليّةٌ قائِمةٌ**

---

(١) ليس معناه القُربَ بالمَسافة لأنّ ذلك مُستحيلٌ على الله، بل معناه أنّ الله أعلَمُ بالعَبد مِن نَفسِه وأنّه عزَّ وجلَّ مُطّلِعٌ على أحوالِ عباده لا يَخفى عليه شيء، وهو أعلَم بالعبدِ مِن عِلمِ العبدِ بنَفسِه.

(٢) أي لا يَغِيبُ عَن عِلمه شيءٌ.

(٣) أي مُنزَّهٌ.

(٤) بمعنَى مُنزَّه.

(٥) أي متّصِفًا بصِفاتِ كَمالِه.

(٦) أي تُدرِكُ العقولُ السّليمةُ أنّ وجودَه واجِبٌ.

(٧) أي يراهُ المؤمنونَ وهُم في الجنّة وهو عزَّ وجلَّ بلا كَيف لهُ ولا مكانٍ ولا مُقابلة ولا مسافةٍ بينَهُ وبينَ المؤمنين، بل يَرونَه دُونَ أنْ يَلحقَه تَكيُّفٌ أو تَغيُّرٌ أو أنْ يَتَّصِفَ بصِفةٍ لم تَكُن له.

(٨) أي ذاتِه، فالوجهُ إذا أُطلِقَ في مثلِ هذا أُرِيد به الذّاتُ الّذي لا يُشبهُ ذواتَ المخلوقِينَ.

بذاتِه تعالى يَتأتَّى بِها إيجادُ[1] **كُلِّ مُمكِنٍ وإعدامُه، ويَستحِيلُ علَيه العَجزُ عَن مُمكِنٍ ما)** أيْ أَيَّ مُمكِنٍ كان[2].

والحاصِلُ أنّ قُدرةَ الله صِفةٌ قائِمةٌ بذاتِه[3] تُؤثِّر في المُمكِن الوُجودَ والعدَمَ، فتَتعلَّق بالمَعدومِ فيُوجِدُه اللهُ بها وتَتعلَّقُ بالمَوجودِ فيُعدِمُه بها كتَعلُّقِها بالجِسمِ الّذي أرادَ اللهُ إيجادَه وإعدامَه فيَصِيرُ بها مَوجودًا أو مَعدومًا.

وقولُه: «**ويَستحِيلُ علَيه العَجزُ عَن مُمكِنٍ ما**» أيْ أَيَّ مُمكِنٍ كانَ، فكُلُّ ما دَخلَ تَحتَ الإمكانِ[4] فقُدرةُ الله صالِحةٌ لِأَنْ تَتعلَّقَ به[5]، ولا تَتعلَّق بالواجِب ولا بالمُستحِيل لأنَّ الواجِبَ ثابِتٌ[6] لا يَقبَلُ الانتِفاءَ، والمُستحِيلُ لا يَقبَلُ الثُّبوتَ، فلَوْ تَعلَّقَتْ بالواجِبِ فأَوْجَدَتْه لَزِمَ تحصيلُ الحاصِل[7] وهو مُحالٌ، وإنْ أعدمَتْهُ لَزِمَ انقِلابُ الواجِبِ جائِزًا وهو مُحالٌ، ولو تَعلَّقَتْ بالمستحِيل فأعدمَتْه لَزِمَ تحصيلُ الحاصِل وهو مُحالٌ، وإنْ أَوْجَدَتْه لَزِمَ انقِلابُ المُستحِيلِ جائِزًا وهو مُحالٌ.

دَليلٌ عَقلِيٌّ على صِفةِ القُدرةِ للّه عزَّ وجلَّ

والدّليلُ على ثُبوتِ القُدرةِ لله تعالَى وُجودُ المخلوقاتِ، إذْ لَو لَم يَتَّصِف بالقُدرة لَما وُجِد شيءٌ مِنها، فهو الجَبّارُ[8] المُتّصِفُ بالقُدرةِ، لا يَعتَرِيه

---

(١) أي يُوجِدُ اللهُ بقُدرَتِه المقدوراتِ.

(٢) ولا يُوصَفُ عزَّ وجلَّ بـ «العَجزِ» عن تعلُّقِ قُدرَتِه بالمستحيلِ العقليّ والواجبِ العقليّ، بل يُقالُ: «قُدرَتُه تعالَى لا تعلُّقَ لها بالواجبِ العقليّ ولا بالمستحيلِ العقليّ».

(٣) أي ثابتةٌ له.

(٤) أي كُلُّ ما كان مُمكِنًا عَقلاً.

(٥) أي قُدرتُه تعالى تتعلَّق بالمُمكِناتِ.

(٦) أي وجودُه.

(٧) أي إيجادُ الموجودِ.

(٨) أي الّذي جبَرَ مفاقِرَ الخَلْقِ وقهَرَهُم على ما أرادَ.

قُصورٌ ولا عَجزٌ، ولا تأخذُه سِنةٌ ولا نَومٌ، ذُو المُلكِ والمَلَكوتِ[١]، والعِزّةِ والجَبَروتِ[٢]، له السُّلطانُ والقَهرُ، والخَلْقُ والأَمرُ، والخلائقُ مقهُورونَ في قَبْضتِه[٣]، وهو المُنفَرِدُ بالخَلْقِ والاختِراعِ، المُتوحِّدُ بالإيجادِ والإبداعِ[٤].

خَلَقَ الخَلْقَ وأعمالَهُم، وَقدَّر أرزاقَهُم وءاجالَهُم، لا يَشِذُّ عن قَبْضتِه مَقدورٌ[٥]، ولا يَعزُبُ[٦] عن قُدرَتِه تصاريفُ الأمُور، لا تُحصَى مَقدوراتُه، ولا تَتناهَى معلوماتُه[٧].

صِفةُ الإرادةِ

(والثّامِنُ) أي مِمّا يجِبُ اعتِقادُه **(الإرادةُ وَمَعْناها صِفةٌ أَزَليّةٌ قائِمةٌ بِذاتِه تَعالَى تُخَصِّصُ الْمُمْكِنَ بِبَعْضِ ما يَجُوزُ علَيهِ، ويَسْتَحِيلُ علَيه الكَراهةُ)** ومعنَى تخصُّصِ المُمكِن ببَعضِ ما يَجوزُ عليه أنَّ زَيدًا مَثلًا يَجوزُ عليه الطُّولُ والقِصَرُ والسَّوادُ والبَياضُ، فيُخصِّصُه اللهُ تعالى بإرادَتِه بالطُّولِ دُونَ القِصَرِ وبسَوادٍ دُونَ البَياضِ مثَلًا، وأمّا القُدرةُ فوظِيفَتُها الإبرازُ للطُّولِ مثلًا مِن العدَمِ إلى الوُجودِ، ونِسبةُ التّخصيصِ إلى الإرادةِ مَجاز في قولِ بَعضِهم: «خَصَّصَتْهُ الإرادةُ» كما تقدَّم نَظِيرُه في القُدرةِ، والمُخصِّصُ حقيقةً هو اللهُ تعالى.

أقسامُ المُمكِناتِ

والمُمكِناتُ الّتي تُخصِّصها الإرادةُ سِتّةٌ: الوُجودُ، والعدَمُ، والصِّفاتُ

---

(١) أي له المُلكُ كُلُّه.

(٢) أي القَهرُ لجميعِ المخلوقاتِ.

(٣) أي بقُدرَتِه الأزليّة، أمّا القبضةُ بمعنَى العُضوِ مستحيلٌ على الله عزَّ وجلَّ.

(٤) أي المنفرِدُ بالإيجادِ مِن الوجودِ إلى العدَمِ.

(٥) أي قُدرتُه متعلِّقةٌ بجميعِ المُمكناتِ لا يُعجِزُه شيءٌ.

(٦) أي لا يَغِيبُ.

(٧) فعِلمُه متعلِّقٌ بالواجِب والمُمكِن والمستحيلِ.

كالطُّولِ والقِصَر، والأزمِنةُ، والأَمكِنةُ، والجِهاتُ، وتُسمَّى المُمكناتِ المُتقابِلاتِ، نظمَها بعضُهم في قَولِه:

المُمْكِناتُ المُتَقابِلاتُ ... وُجُودُنا والعَدَمُ الصِّفاتُ

أَزْمِنةٌ أَمْكِنةٌ جِهاتُ ... كَذا المَقادِيرُ رَوَى الثِّقاتُ

فالوجودُ يُقابِلُه العدَمُ، والطُّولُ يُقابِلُه القِصَرُ، وجِهةُ فَوقٍ تُقابِلُها جِهةُ تَحتٍ، ومَكانُ كَذا كمِصرَ يُقابِلُه غَيرُه كالشّامِ، وحاصِلُ ذلكَ أنّ زَيدًا مثَلًا قَبلَ وُجودِه يَجوزُ علَيه أنْ يَبقَى على عدَمِه ويَجوزُ أنْ يُوجَد في هذا الزَّمانِ، فإذا وُجِدَ فقَد خَصَّصَ اللهُ بإرادَتِه وُجودَه بدَلًا عن عدَمِه وأَبرَزَ بقُدرَتِه ذلكَ الوُجودَ، ويَجوزُ أنْ يُوجَد في زمَنِ الطُّوفانِ وغَيرِه، فخَصَّصَ اللهُ بإرادتِه وُجودَه في هذا الزَّمَنِ دُونَ غَيرِه، ويَجوزُ أنْ يَكونَ طَوِيلًا أو قَصِيرًا فخَصَّصَ اللهُ بإرادَتِه الطُّولَ بدَلًا عن القِصَر، ويَجوزُ أنْ يَكونَ في جِهةِ فَوقٍ فخَصَّصَه اللهُ بإرادَتِه بجِهةِ تَحتٍ كالأَرضِ، والإرادةُ لا تَتعلَّقُ إلا بالمُمكِناتِ كالقُدرةِ، ودَليلُ ذلكَ نَظِيرُ ما تَقدَّم في دَلِيلِ القُدرةِ مِن لُزومِ تَحصيلِ الحاصِلِ أو انقِلابِ الحقِيقةِ العَقْلِيّة.

إرادةُ اللّه تامّةٌ

وقولُه: «**ويَستَحِيلُ علَيه الكَراهةُ**[1]» أي لأنّها مُنافِيةٌ للإرادةِ فيَستحِيلُ أنْ يُوجِد شيئًا مِن العالَم معَ كراهَتِه له[2] أي عدَمِ إرادَتِه، فالموجوداتُ المُمكِناتُ أوجَدَها اللهُ سُبحانَه وتعالى بإرادَتِه واختِيارِه، فليسَ شيءٌ مِنها مَوجُودًا بطَرِيقِ التَّعلِيلِ ولا بطَرِيقِ الطَّبْعِ ولا معَ الذُّهولِ أو الغَفْلةِ، لأنَّ ذلكَ كُلَّه مُنافٍ للإرادةِ والاختِيارِ.

فاللهُ تعالى هو المُرِيدُ للكائِناتِ المُدَبِّرُ للحادِثاتِ، فلا يَجرِي في المُلكِ والمَلَكُوتِ قَلِيلٌ أو كثِيرٌ، صغِيرٌ أو كَبِيرٌ، خَيرٌ أو شَرٌّ، نَفْعٌ أو ضُرٌّ، إيمانٌ أو

---

(١) أي أن يكونَ مُكرَهًا ومغلوبًا.

(٢) أي مِن غيرِ إرادَتِه لوُجودِ ذلكَ.

كُفرٌ، عِرْفانٌ أو نُكْرٌ، فَوزٌ أو خُسْرانٌ، زِيادةٌ أو نُقْصانٌ، طاعةٌ أو عِصْيانٌ، إلّا بقَضائِه وقَدَرِه وحِكمَتِه ومَشِيئَتِه، فما شاءَ كان وما لَم يَشَأْ لم يَكُنْ.

لا يَخرُج عَن مَشِيئَتِه لَفْتةُ ناظِرٍ[1] ولا فَلْتةُ[2] خاطِرٍ، بل هو المُبدِئُ المُعِيد الفَعّال لِما يُرِيدُ، لا رادَّ لأَمْرِه ولا مُعَقِّبَ لقَضائِه ولا مَهْرَب لعَبدٍ عن مَعْصِيَتِه إلّا بتَوفِيقه ورَحمَتِه، ولا قُوّةَ له على طاعَتِه إلا بمَشِيئَتِه وإرادَتِه، فلَوِ اجتَمَعَ الإنسُ والجِنُّ والملائِكةُ والشَّياطِينُ على أنْ يُحَرِّكُوا في العالَم ذَرّةً أو يُسكِنُوها دُونَ إرادَتِه ومَشِيئَتِه لعَجَزُوا عن ذلكَ.

وإرادَتُه قائِمةٌ بذاتِه[3] كجُمْلةِ صِفاتِه، لم يَزَلْ مَوصُوفًا بِها مُرِيدًا في أزَلِه لوُجودِ الأشياءِ في أوقاتِها الّتي قَدَّرَها فوُجِدَتْ في أوقاتِها كما أرادَها في أزَلِه[4] مِن غَيرِ تَقَدُّمٍ ولا تأخُّرٍ، بل وقَعَتْ على وَفْقِ إرادَتِه مِن غَيرِ تبَدُّلٍ ولا تغَيُّرٍ، دَبَّر الأمورَ لا بِتَرتيبِ أفكارٍ ولا بتَرَبُّصِ زَمانٍ، فلِذَلِكَ لَم يَشْغَلْه شَأْنٌ عن شَأْنٍ.

صِفةُ العِلمِ

(والتّاسِعُ) مِمّا يجِبُ اعتِقادُه **(العِلْمُ وَمَعْناهُ صِفةٌ أَزَلِيّةٌ قائِمةٌ بِذاتِه مَوْلانا، يَنْكَشِفُ بِها[5] جَمِيعُ المَعْلُوماتِ، وَيَسْتَحِيلُ علَيه الجَهْلُ)** يَعنِي أنَّ العِلمَ صِفةٌ لله تعالى قَدِيمةٌ أزَلِيّةٌ قائِمةٌ بذاتِه تعالى يَنْكشِفُ بها الشيءُ انكِشافًا على وَجْه الإحاطةِ مِن غَيرِ سَبْقِ خَفاءٍ، وتَتعلَّقُ بجَمِيع الواجِباتِ والجائزاتِ والمُستحِيلاتِ، فيَعلَمُ سُبحانَه ذاتَه تعالى وصِفاتِه بعِلْمِه، ويَعلَمُ

---

(١) أي حرَكةُ عَينِ ناظِرٍ.

(٢) أي فجأةُ.

(٣) أي ثابتةٌ له.

(٤) أي أرادَ أزلاً وجودَ الحادثاتِ في الزَّمانِ المعيَّن، أمّا الحادثات فمستحيلٌ أن تكونَ أزليّةً.

(٥) أي يَعلَمُ بها، لا أنّه تعالَى كان يَخفَى عليه شيءٌ.

الموجُوداتِ كُلَّها والمعدُوماتِ كُلَّها والمُستحِيلاتِ كُلَّها، فيَعلم بعِلمِه أنَّ الشَّرِيكَ مَعدُومٌ[١] وأنَّه مُستحِيلٌ وُجودُه، ويَعلَم أنّه لو وُجِدَ لتَرتَّبَ علَيهِ الفَسادُ وتَنزَّه اللهُ عَن الشَّرِيك وتَعالَى عُلُوًّا كبِيرًا[٢].

تعلُّقُ عِلمِ اللّه بالواجِب والجائِز والمُستحيلِ

وعِلمُه تعالى بجميعِ الواجِباتِ والجائزاتِ والمُستحِيلاتِ عِلمٌ أزَلِيٌّ تامٌّ لا على سبِيلِ الظَّنِّ أو الشَّكِّ لأنّهُما مِن قَبِيل الجَهلِ وهو مستحِيلٌ على الله تعالى، والجهلُ شامِلٌ لكُلِّ شيءٍ يُنافِي العِلمَ كالسَّهوِ والذُّهولِ والغَفْلةِ، فاللهُ هو العلِيمُ العالِمُ بجمِيعِ المعلوماتِ والكُلِّيّاتِ والجُزئِيّاتِ، المُحِيطُ[٣] بما يَجرِي مِن تَحتِ الأرضِ إلى أعلَى السَّماواتِ، لا يَعزُبُ[٤] عن عِلمِه مِثقالُ ذرّةٍ في الأرض ولا في السَّماء، يَعلَم دَبِيبَ[٥] النَّملةِ السَّوداءِ على الصَّخرةِ الصَّمّاءِ[٦] في اللَّيلةِ الظَّلْماءِ، ويُدرِكُ حرَكةَ الذَّرِّ[٧] في جَوّ الهواءِ، ويَعلَم السِّرَّ وأخفَى[٨]، ويَطَّلِع على هَواجِس الضَّمائِر[٩] وحرَكات الخواطِر[١٠] وخَفِيّاتِ السَّرائِر[١١]،

---

(١) أي لا يصحُّ عقلاً وجودُه لا أنّه مُمكِنٌ في حينٍ ءاخَرَ سوى حينِ عَدَمِه.

(٢) أي تنزَّه تنزُّهًا عظيمًا.

(٣) أي عِلمُه مُحِيطٌ.

(٤) أي لا يَغِيبُ.

(٥) أي حرَكةَ.

(٦) أي الصُّلبةِ الشّديدةِ.

(٧) الهَباء المُنتشِر في ضَوء الشّمس.

(٨) السِّرّ هو الشّيء الخفيّ، والأخفَى ما سيحدُث ولم يحدُث بعدُ.

(٩) أي الخواطِر الّتي تقَع في النَّفْس، والهاجِسُ بمعنَى حديثِ النَّفْس.

(١٠) أي ما يَخطُر في النَّفْس.

(١١) أي ما تُكِنُّه النُّفوس وتُضْمِرُه.

بعِلمٍ قدِيمٍ أزَليّ لَم يَزلْ مَوصُوفًا به في الأزَل[1] لا بعِلمٍ مُتجدِّد حاصِل في ذاتِه بالحلولِ والانتِقال.

صِفةُ الحَياةِ

(والعاشِرُ) مِمّا يجِبُ اعتِقادُه (**الحَياةُ وَمَعْناها صِفةٌ أَزَلِيّةٌ تُصَحِّحُ لِمَنْ قامَتْ بِه الإِدْراكَ، وَيَسْتَحِيلُ علَيْه المَوْتُ**) يعني أنّ الحياةَ صِفةٌ تُصحِّح لِمَن قامتْ بِه أنْ يَتّصِفَ بصِفاتِ الإدراكِ[2] كالعِلم والسَّمْع والبصَر، بل ولا يَصِحُّ الاتِّصافُ بالقُدرةِ والإرادةِ وبَقِيّة الصِّفاتِ إلا معَ الاتِّصافِ بالحَياةِ، وهي سابِقةٌ في التَّعقُّل بمعنَى أنّها تُتعقَّل أوَّلًا ثُمّ يُتعقَّل الاتِّصافُ بالصِّفات[3]، وأمّا في الواقِع ونَفْسِ الأمرِ فصِفاتُ الله تعالى كُلُّها قدِيمةٌ أزَلِيّة ليسَ فيها سابِقٌ ولا لاحِقٌ ولا مُتقدِّمٌ ولا متأخِّر.

والحياةُ ليسَتْ مِن صِفاتِ التأثيرِ بمعنَى أنّها لا تَتعلَّق بشيءٍ أنْ تُؤثِّر فيه بل هي لا تَتعلَّق بشيءٍ أصلًا.

ووجودُ المخلوقاتِ يَدُلّ على اتِّصاف الله بالقُدرة والإرادةِ والعِلمِ والحياةِ، إذْ لوِ انتَفَى شيءٌ مِنها لَما وُجِد شيءٌ مِن المخلوقاتِ، وإذا ثبَتَتِ الحياةُ استَحالَ ضِدُّها وهو الموتُ، فاللهُ تعالى حَيٌّ قَيّومٌ لا تأخُذُه سِنةٌ ولا نَومٌ، ولا يُعارِضُه فَناءٌ ولا مَوتٌ، ليسَتْ حَياتُه بِرُوحٍ وأنفاسٍ، وليسَ مُشَبَّهًا بِشيءٍ مِن المَلَك والجِنّة والنّاسِ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشُّورى: ١١].

---

(١) والأحسنُ أن يُقالَ: «مُتّصِفًا به في الأزَلِ».

(٢) ليسَ الإدراكُ بمعنَى معرِفةِ شيءٍ خافيًا عليه، حاشا للهِ، وإنّما هو اصطلاحٌ يطلِقُه بعضُ المتكلّمين ويُريدون به العِلمَ والسَّمْعَ والبصَرَ.

(٣) أي لأنّ الصِّفاتِ كُلَّها أزليّةٌ، وليس فيها سابِقٌ ومسبوقٌ، فسَبْق الأزليّ على الأزليّ مُحالٌ.

صِفةُ السَّمْعِ

(والحادِي عَشَرَ) مِمّا يجِبُ اعتِقادُه (السَّمْعُ وَمَعْناهُ صِفةٌ أَزَلِيّةٌ قائِمةٌ بِذاتِ مَوْلانا، يَنْكَشِفُ بِها[1] جَمِيعُ المَوْجُوداتِ، ويَسْتَحِيلُ علَيه الصَّمَمُ).

صِفةُ البَصَرِ

(والثّانِي عَشَرَ) مِمّا يجِبُ اعتِقادُه (البَصَرُ وَمَعْناهُ صِفةٌ أَزَلِيّةٌ قائِمةٌ بِذاتِه تَعالَى، يَنْكَشِفُ بِها[2] جَمِيعُ المَوجُوداتِ، وَيَسْتَحِيلُ علَيه العَمَى) يعني أنّ كُلًّا مِن السَّمْع والبصَر صِفةٌ لله قدِيمةٌ قائِمةٌ بذاتِه تعالَى يَنكشِفُ بها كُلُّ مَوجودٍ انكِشافًا غيرَ الانكِشافِ الحاصِل بالعِلمِ، فلَمّا جاءَ الدّليلُ بثُبوتِ السَّمْعِ والبصَر له تَعالَى وجَبَ علَينا أنْ نُؤْمِن بثُبوتِها له تعالى ونَنْفِيَ ضِدَّيهما عنه وإنْ لَم نَعرِفْ كَيفيّةَ التَّعلُّقِ[3]، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشُّورى: ١١]. وقَدَّم سُبحانَه وتعالى التَّنزِيهَ فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ﴾ لِئَلّا يَعتقِدَ أحَدٌ مِن ثُبوتِ السَّمْع والبصَر له تعالَى تَشَبُّهَه بشيءٍ مِن مخلوقاتِه. فهو السَّمِيعُ البَصِيرُ يَسمَعُ ويَرَى، لا يَعزُبُ[4] عن سَمْعِه مَسموعٌ وإنْ خَفَّ[5]، ولا يَغِيبُ عن رُؤيتِه مَرئِيٌّ وإنْ دَقَّ[6]، ولا يَحجُبُ سَمْعَه بُعدٌ، ولا يَدفَعُ رُؤيتَه ظَلامٌ، يَرَى مِن غَيرِ حدَقةٍ وأَجْفانٍ، ويَسمَع مِن غَيرِ أصْمِخةٍ وءاذانٍ، كما يَعلَمُ بِغَيرِ قَلْبٍ وجَنانٍ، ويَبطِشُ بِغَيرِ جارِحةٍ ويَخلُقُ بِغَيرِ ءالةٍ، إذْ لا تُشبِهُ صِفاتُه صِفاتِ الخَلْق كما لا تُشبِهُ ذاتُه ذاتَ الخَلْق.

---

(١) أي يَسمَعُ بها، لا أنّه تعالَى كان يَخفَى عليه شيءٌ.

(٢) أي يَرَى بها، لا أنّه تعالَى كان يَخفَى عليه شيءٌ.

(٣) أي حقيقةَ التّعلُّقِ.

(٤) أي لا يَخفَى.

(٥) أي وإنْ كانَ صوتًا ضعيفًا.

(٦) كالذَّرّةِ.

صِفةُ الكَلامِ

(والثّالِثَ عَشَرَ) مِمّا يجِبُ اعتِقادُه **(الكَلامُ وَمَعْناهُ صِفةٌ أَزَلِيّةٌ قائِمةٌ بِذاتِه تَعالَى وَلا سُكُوتَ مَعَها كَما فِي الحَوادِثِ، تَدُلُّ علَى الواجِباتِ والجائِزاتِ والمُسْتَحِيلاتِ، وَيَسْتَحِيلُ علَيْه البَكَمُ)**، الكلامُ يُطلَقُ على الصِّفةِ القدِيمةِ القائِمةِ بذاتِ الله تعالى وعلى اللَّفْظ المُنزَّلِ على سيّدنا محمَّد ﷺ المُتعبَّد بتِلاوتِه المُتحدَّى بأقصَرَ سُورةٍ منه. ومعنَى كَونِه كَلامَ الله تعالى أنّه ليسَ لأحَدٍ كَسبٌ في تأليفِه بل اللهُ تعالى هو المُنفَرِدُ بتَأْليفِ خَلْقِه[1] على لِسانِ جِبريلَ عليه السَّلامُ[2] فأَملاهُ على سَيّدِنا محمَّد ﷺ، وهو يَدُلّ على مَعانٍ[3] لو كُشِفَ عنّا الحِجابُ وسَمِعْنا الكلامَ القَدِيمَ لفَهِمْنا تلكَ المَعانِيَ وغيرَها[4].

فالكلامُ بمعنَى الصِّفةِ القدِيمةِ يُفسَّر بأنّه معنًى قائِمٌ بذاتِ الله تعالى لا يُشبِهُ كلامَ الخَلقِ، ليسَ بأصواتٍ تَحدُثُ مِن بَينِ انسِلالِ هَواءٍ واصطِكاكِ أَجرامٍ، ولا بحُروفٍ تَتقطَّع بإطباقِ شفةٍ أو تَحرُّكِ لِسانٍ، فيَجِبُ الإيمانُ بثُبوتِ صِفةِ الكَلامِ له تعالى مِن غَيرِ تَشبيهٍ بكَلامِ المُحْدَثاتِ.

ويجِبُ الإيمانُ بأَنّ القُرءانَ والتَّوراةَ والإنجِيلَ والزَّبُورَ وسائِرَ الكُتبِ المُنزَلةِ على رُسلِه عليهم الصّلاةُ والسّلامُ ليسَ لأحَدٍ كَسْبٌ ولا دخَلٌ في تأليفِها، وإنَّ

---

(١) أي اللهُ تعالَى هو الّذي أوجدَ هذه الألفاظَ والحروفَ الّتي هي نَظمُ ءاياتِ القُرءانِ مِنَ العدَمِ إلى الوجودِ، فهذه الألفاظُ والحروفُ حادِثةٌ بإحداثِ الله لَها.

(٢) أي وجعَلَ اللهُ هذا النَّظمَ – الّذي في اللَّوحِ المحفوظِ مِن ءاياتِ القُرءانِ – منطوقًا به على لِسانِ جبريلَ عليه السّلامُ مِن بعدِ أخذِ جبريلَ له مِن اللَّوحِ المحفوظِ بأمرِ الله ونُزولِه به على محمد ﷺ.

(٣) أي القُرءانُ عِبارةٌ عَن كلامِ الله الذّاتيّ الّذي ليسَ حَرفًا ولا صوتًا.

(٤) قال الشيخ أبو المَحاسِن القاوقجي الحنَفِيّ (ت ١٣٠٥ هـ): «فلو كُشِف عنّا الحِجابُ وسَمِعْنا الكلامَ الإلهِيّ لفَهِمْنا منه الأمرَ كـ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾، والنَّهيَ كـ﴿وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ ونحو ذلك».

القُرءانَ مَقروءٌ بالأَلْسِنةِ مَكتوبٌ في المَصاحِف مَحفوظٌ في القُلوبِ، وإنّ مُوسَى عليه السلامُ سَمِعَ كلامَ الله تعالى مِن غيرِ حَرفٍ ولا صَوتٍ كما يَرَى الأبرارُ ذاتَ الله تعالى في الآخِرة مِن غيرِ جَوهرٍ ولا عرَضٍ.

وقَولُه «**وَيَسْتَحِيلُ علَيْه البَكَمُ**» المرادُ الامتِناعُ مِن الكَلامِ لا لآفةٍ، وكذا يَستحِيلُ عليه السُّكوتُ وكُلُّ ما هو مِن صِفاتِ الحوادثِ، فهو مُتكَلِّمٌ أزَلًا وأبَدًا بلا حَرفٍ ولا صَوتٍ[1].

وإذا ثَبَتَتْ له هذه الصِّفاتُ أعنِي القُدرةَ والإرادةَ والعِلمَ والحياةَ والسَّمْعَ والبصَرَ والكَلامَ ثبَتَ كَونُه قادِرًا ومُرِيدًا وعالِمًا وحَيًّا وسَمِيعًا وبَصِيرًا ومُتكلِّمًا انتَفَى عنه الضِّدُّ، وإلى ذلكَ الإشارةُ بقَولِه: (**والرّابِعَ عَشَرَ كَوْنُهُ قادِرًا وَيَسْتَحِيلُ علَيه كَوْنُهُ عاجِزًا، والخامِسَ عَشَرَ كَونُهُ مُرِيدًا وَيَسْتَحِيلُ علَيه كَونُهُ جاهِلًا، والسّابِعَ عَشَرَ كَونُهُ حَيًّا، وَيَسْتَحِيلُ علَيه كَونُهُ مَيِّتًا، والثّامِنَ عَشَرَ كَوْنُهُ سَمِيعًا وَيَسْتَحِيلُ علَيه كَونُهُ أَصَمَّ، والتّاسِعَ عَشَرَ كَونُهُ بَصِيرًا وَيَسْتَحِيلُ علَيه كَونُهُ أَعْمَى، والعِشْرُونَ كَونُهُ مُتَكَلِّمًا وَيَسْتَحِيلُ علَيه كَونُهُ أَبْكَمَ**)

---

(١) فيتلخَّصُ مِمّا مضَى أن القرءان لَفظٌ له إطلاقانِ: يُطلَق على اللَّفظ المنزَّل على محمَّد ﷺ، ويُطلَق على الكلام الذّاتِيّ الأزلِيّ الذي ليسَ هو بحرفٍ ولا صَوتٍ ولا لُغةٍ عرَبيّةٍ ولا غيرِها. فإن قُصِد بالقُرءانِ الكلامُ الذاتي فهو أزليٌّ ليس بحَرفٍ ولا صَوتٍ لا يُشبِهُ كلامَ المخلوقِينَ ولا بوَجهٍ مِن الوُجوهِ، لا هو مبتدَأ ولا مُختَتَم ولا هو بِفمٍ ولا شِفاهٍ ولا أضراسٍ ولا أسنانٍ ولا لهاةٍ ولا مخارجِ حُروفٍ ولا انسلالِ هَواءٍ ولا اصطِكاكِ أجرام، ليس عربِيًّا ولا عِبريًّا ولا سُريانِيًّا ولا غَيرَها مِن اللُّغات، بل كلامُ الله الذاتي صفةٌ أزليةٌ أبديةٌ لهُ لا تُشبِه صفاتِ المخلوقين، وإن قُصِدَ به وبسائرِ الكتب السَّماوية اللفظُ المنزَّلُ فمِنهُ ما هو باللُّغةِ العِبْريّة ومنه ما هو باللغة السُّريانية، وهذه اللُّغاتُ وغيرُها مِن اللُّغات لم تكُنْ موجودةً فخَلَقها الله تعالى فصارَتْ مَوجودةً، واللهُ تعالى كان قَبل كُلّ شيء، وكان متكَلِّمًا قبلَها ولم يزَلْ متكَلِّمًا، وكلامُه ليس له بدايةٌ ولا نهايةٌ ولا تعاقُبٌ ولا سابِقَ فيه ولا لاحِقَ، فهو كلامٌ واحد وهذه الكُتب المنزَّلة كلُّها عباراتٌ عن ذلك الكلامِ الذاتيّ الأزليّ الأبدِيّ ولا يَلزَم مِن كونِ العبارةِ حادثةً كونُ المعبَّر عنه حادثًا.

وبِه تَمَّتِ الواجِباتُ والمُستحِيلاتُ في حَقِّه سبحانه وتعالى، وذَلكَ أربعُونَ: عِشرُونَ واجِبةً وعِشرُونَ مُستَحِيلةً.

الصِّفةُ النَّفْسِيّة، والصِّفاتُ والسَّلْبِيّةُ، وصِفاتُ المَعانِي

ثُمّ إنّ الوُجودَ يُسمُّونَها صِفةً نَفْسِيّةً، والقِدَمُ والبَقاءُ والمُخالَفةُ للحَوادِث والقِيامُ بالنَّفْسِ والوَحْدانِيّةُ تُسمَّى صِفاتٍ سَلبِيّةً بمعنَى أنّها سَلْبُ نَقْصٍ عَن اللهِ، والقُدرةُ والإرادةُ والعِلمُ والحياةُ والسَّمْعُ والبصَرُ والكَلامُ تُسمَّى صِفاتِ المَعانِي لأنّها مَعانٍ قائِمةٌ بِذاتِ اللهِ، والكَونُ قادِرًا ومُرِيدًا وعالِمًا وحَيًّا وسَمِيعًا وبَصِيرًا ومُتكلِّمًا تُسمَّى صِفاتٍ مَعنوِيّةً مَنسُوبةً إلى صِفاتِ المَعانِي لأنّها مُلازِمةٌ لها، لأنّ مَعانِيَها عِندَ المُحقِّقين أُمورٌ اعتِباريّةٌ، لأنّ الكَونَ قادِرًا مَعناهُ قِيامُ القُدرةِ بالذّاتِ وهو أمرٌ اعتِباريٌّ، والكَونُ مُرِيدًا معناه قِيامُ الإرادةِ بالذّاتِ، والكَونُ عالِمًا معناه قِيامُ العِلمِ بالذّاتِ، والكَونُ حَيًّا معناه قِيامُ الحياةِ بالذّاتِ، والكَونُ سَمِيعًا معناه قِيامُ السَّمْعِ بالذّاتِ، والكَونُ بَصِيرًا معناه قِيامُ البَصَرِ بالذّاتِ، والكَونُ مُتكلِّمًا معناه قِيامُ الكَلامِ بالذّاتِ، وبمَعرِفةِ أسماءِ هذه الصِّفاتِ ومَعانِيها تُعرَفُ أضدادُها.

ثُمّ كُلُّ كَمالٍ واجِبٌ لله وكُلُّ نَقْصٍ مُستحِيلٌ علَيه تعالى يعني أنّه يجِبُ بَعدَ مَعرِفةِ العقائِد المُتقدِّمة تَفصِيلًا اعتِقادُ أنّ كُلَّ كَمالٍ واجِبٌ للهِ، وكُلَّ نَقْصٍ مُستحِيلٌ على اللهِ، وتَقدَّم التَّنبِيهُ على ذلكَ أوَّل الكِتاب.

الجائِزُ فِي حَقِّ اللّه عزَّ وجلَّ

وأمّا الجائِزُ في حَقِّه تعالى فواحِدٌ وهو فِعلُ كُلِّ مُمكِنٍ أو تَركُه، والمُمكِنُ هو ما عَدا الله وصِفاتِه، وذلكَ كالسَّماواتِ والأَرَضِينَ وما فيهِما، فإنَّ وُجودَهما وعدَمَهما على الله تعالى في حَدٍّ واحِدٍ، فيكونُ جُملةُ ما يجِبُ في حَقِّه تعالى أحَدًا وأربعِينَ صِفةً. وحاصِلُ معنَى الجائِز في حَقِّه تعالى أنه يَجوزُ عليه فِعلُ كُلِّ مُمكِنٍ أو تَركُه بمعنَى أنّه لا يجِبُ عليه فِعلُ شيءٍ مِن المُمكِنات ولا

تَركُه، فلا حادِثَ إلّا وهو بفِعلِه وفائِضٌ مِن عَدلِه[1] على أحسَنِ الوُجوه وأكمَلِها وأتَمِّها وأعدَلِها.

فهو الحكيمُ في أفعالِه العادِل في أقضِيَتِه، لا يُقاسُ عَدلُه بعَدلِ العِبادِ إذِ العَبدُ يُتصوَّرُ مِنهُ الظُّلمُ بتَصرُّفه في مِلكِ غَيرِه، ولا يُتصوَّرُ الظُّلمُ مِن الله تعالى فإنّه لا يُصادِفُ لِغَيرِه مِلكًا حتّى يَكونَ تَصرُّفَه فيه ظُلمًا، فكُلُّ ما سِواهُ مِن إنسٍ وجِنٍّ وملَكٍ وشَيطانٍ وسَماءٍ وأَرضٍ وحَيوانٍ ونَباتٍ وجَمادٍ وجَوهرٍ وعَرَضٍ ومُدرَكٍ ومَحسوسٍ حادِثٌ اختَرَعهُ بقُدرَتِه بَعدَ العَدَمِ وأنْشأَهُ إنشاءً بَعدَ أنْ لَم يَكُن شَيئًا، إذْ كانَ في الأزَل مَوجودًا وَحدَه ولَم يَكُن معَه غَيرُه، فأَحدَثَ الخَلْقَ بعدَ ذلكَ إظهارًا لِقُدرَتِه وتَحقِيقًا لِما سبَقَ مِن إرادَتِه ولِما حَقَّ في الأزَلِ مِن كَلِمَتِه[2] لا لافتِقارِه إليه وحاجَتِه، فهو المُتفضِّلُ بالخَلْق والاختِراعِ والتَّكليمِ لا عن وُجوبٍ، والتَّطوُّلِ[3] بالإنعامِ والإصلاحِ لا عن لُزومٍ، فلَه الفَضلُ والإحسانُ والنِّعمةُ والامتِنانُ إذْ كان قادِرًا على أن يَصُبَّ على عِبادِه أنواعَ العَذابِ ويَبتلِيَهم بضُروبِ الآلام والأوصابِ[4]، ولو فَعَل ذلك لكانَ مِنهُ عَدلٌ ولم يَكُن قبِيحًا ولا ظُلمًا.

فهو سُبحانه وتعالى يُثِيبُ عِبادَه المؤمنِينَ على الطّاعاتِ بحُكمِ الكَرَم والوَعدِ لا بِحُكمِ الاستِحقاقِ واللُّزومِ، إذْ لا يجِبُ عليه لأحَدٍ فِعلٌ، ولا يُتصوَّر منه ظُلمٌ، ولا يجِبُ عليه حَقٌّ، بل حَقُّه سبحانه وتعالى واجِبٌ على الخَلْق بإيجابِه على أَلْسِنةِ أنبيائِه عليهم الصلاة والسلام لا بمجرَّد العَقل.

وسبحانَ اللَّه والحمدُ للَّهِ، واللَّهُ تعالى أعلَم.

---

(١) أي موجودٌ بعَدله.

(٢) أي لِحُكم الله بوجودِ هذه الأشياءِ كما سبَقَ في عِلمِه مِمّا أرادَ وجودَه.

(٣) أي التّفضُّلِ.

(٤) الأوصابُ جَمعُ وَصَبٍ وهو التَّعَبُ.

العَقِيدة السُّنِّيّةِ
مِن كتاب الدُّرَر البَهيّة
فيما يَلزَم المكلَّف مِن العُلوم الشَّريعّة

لِمُفتي الشافعيّة بمكّة المكرَّمة
السيّد بكري بن محمد زين العابدين شطا (ت ١٣١٠هـ)
رحمه اللّه تعالى

تَرجمةٌ مختصَرة للمؤلِّف

هو أبو بكر عثمان، المشهور بالسيد البكري، ابن العارف بالله السيّد محمد زين العابدين شطا الدمياطي الشافعي.

ولد بمكة المكرمة سنة ١٢٢٦هـ، فحفظ القرءان وهو صغير، ثم أخَذ عن علماء عصره منهم: الشيخ أحمد زيني دحلان، حيث لازمَه وأخذ عنه شروح ما حَفِظَه من المتون، ثمّ تصدَّى للتدريس بالمسجد الحرام، فعَقَد حلقة دَرسِه، وأقبَل عليه طلّاب العلم وتخَّرج على يديه جمٌّ غفير مِن العلماء، وقد اشتهر بتدريسه للفقه الشافعي والتفسير والحديث والسيرة. له مصنّفات كثيرة، منها: إعانة الطالبين على حلّ ألفاظ فتح الْمعِين في الفقه الشافعي، وتحفة الأذكياء شرح قصيدة سلوك طَرِيق الأولياء، كِفاية الأتقياء ومنهاج الأصفياء شرح هِداية الأذكياء، الدُّرَر البهيّة، وهي الرسالة التي بين أيدينا، وقد شرَع في تفسير القرءان العظيم حتى وصل فيه إلى سورة المؤمنون وغيرها من المصنَّفات. توفّي رحمه الله تعالى بمكة المكرَّمة سنة ١٣١٠هـ ودُفن بها.

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

وبِه نَستَعِينُ علَى أُمورِ الدُّنيا والدِّينِ، اَلحَمدُ لِله حَقّ حَمدِه وصَلاتُه وسَلامُه علَى سَيِّدِنا مُحَمّدٍ النّبِيّ وعلَى ءالِه وصَحبِه مِن بَعدِه، أمّا بَعدُ:

فَلا خَفاءَ علَى ذِي قَلبٍ سَلِيمٍ وفِكرٍ مُستَقِيمٍ أنّ شَرَفَ العِلمِ لا يُنكَرُ وما ورَدَ فِي فضلِه لا يُحصَرُ، قالَ الله تَعالَى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ وقالَ تَعالَى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾.

وقالَ رَسولُ الله ﷺ: «**طَلَبُ العِلمِ فرِيضةٌ علَى كُلِّ مُسلِمٍ ومُسلِمةٍ**».

وقالَ ﷺ: «**مَن سَلَكَ طَرِيقًا يَلتَمِسُ فِيه عِلمًا سَهّلَ الله لَه طَرِيقًا إلَى الجَنّةِ**».

وعَن عُثمانَ بنِ عفّانَ رضي الله عنه أنّ رَسولَ الله ﷺ قالَ: «**يُشَفِّعُ الله يَومَ القِيامةِ ثَلاثةً: الأنبِياءَ ثُمّ العُلَماءَ ثُمّ الشُّهَداءَ**».

وعَن أبِي هُرَيرةَ وأبِي ذَرٍّ رضي الله عنهُما قالا: «بابٌ مِنَ العِلمِ نَتَعَلّمُه أحَبُّ إلَينا مِن ألفِ رَكعةٍ تَطَوُّعًا».

وقالَ إمامُنا الشّافِعِيُّ رضي الله عنهُ: الاشتِغالُ بالعِلمِ أفضَلُ مِن صَلاةِ النّافِلةِ، وقالَ: لَيسَ بَعدَ الفَرائِضِ أفضَلُ مِن طَلَبِ العِلمِ.

واعلَم أنّ أجَلَّ العُلومِ قَدرًا وأعظَمَها فخرًا عِلمُ الفِقه، المُستَنبَطُ مِن الكِتابِ والسُّنّةِ، الكافِلُ لِمَن قامَ به علَى وجهه بدُخولِ الجَنّةِ، لِما فِيه مِن النّفعِ العامّ، وتَمييزِ الحَلالِ مِنَ الحَرامِ، قالَ سُفيانُ ابنُ عُيَينةَ رضي الله عنهُ: لَم يُعطَ أحَدٌ بَعدَ النُّبوّةِ شَيئًا أفضَلَ مِنَ العِلمِ والفِقه.

فَنَسألُ اللهَ أن يُفَقِّهَنا فِي الدِّينِ ويَفتَحَ علَينا فُتوحَ العارِفِينَ بجاه خَيرِ الأنبِياءِ والمُرسَلِينَ وءالِه وصَحبِه أجمَعِينَ.

فَصلٌ [فِي بَيانِ أركانِ الدِّين]

جاءَ فِي الحَدِيثِ عن النّبِيّ ﷺ أنّه قالَ: إذا أرادَ الله بعَبدِه خَيرًا سَلَكَ فِي قَلبِه اليَقِينَ والتّصدِيقَ، وإذا أرادَ به شَرًّا سَلَكَ فِي قَلبِه الرّيبةَ، قالَ الله تَعالَى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾

وقَدِ اتّفَقَ أهلُ السُّنّةِ علَى أنّ المُؤمِنَ الّذِي يُحكَمُ علَيه بأنّه مِن أهلِ القِبلةِ ولا يُخَلّدُ فِي النّارِ لا يَكونُ إلّا مَنِ اعتَقَدَ بقَلبِه دِينَ الإسلامِ اعتِقادًا جازِمًا خالِيًا مِنَ الشّكِّ ونَطَقَ بالشّهادَتَينِ.

وعَن أمِيرِ المُؤمِنِينَ عُمَرَ ابنِ الخَطّابِ رضي الله عنه قالَ: بَينَما نَحنُ جُلوسٌ عِندَ رَسولِ الله ﷺ ذاتَ يَومٍ، إذ طَلَعَ علَينا رَجُلٌ شَدِيدُ بَياضِ الثِّيابِ، شَدِيدُ سَوادِ الشَّعرِ لا يُرَى علَيه أثَرُ السَّفَرِ ولا يَعرِفُه مِنّا أحَدٌ، حَتَّى جَلَسَ إلَى النَّبِيِّ ﷺ فأسنَدَ رُكبَتَيه إلَى رُكبَتَيه، ووضَعَ كَفَّيه علَى فخِذَيه وقالَ: يا مُحَمَّدُ أخبِرنِي عن الإسلامِ، فقالَ رَسولُ الله ﷺ: «**الإسلامُ أن تَشهَدَ أن لا إلَهَ إلّا الله وأنَّ مُحَمَّدًا رَسولُ الله، وتُقِيمَ الصَّلاةَ، وتُؤتِيَ الزَّكاةَ، وتَصومَ رَمَضانَ، وتَحُجَّ البَيتَ إن استَطَعتَ إلَيه سَبِيلًا**»، قالَ: صَدَقتَ، فعَجِبنا لَه يَسألُه ويُصَدِّقُهُ، قالَ: فأخبِرنِي عن الإيمانِ قالَ: «**أنْ تُؤمِنَ بالله ومَلائِكَتِه وكُتُبِه ورُسُلِه واليَومِ الآخِرِ، وتُؤمِنَ بالقَدَرِ خَيرِه وشَرِّه**»، قالَ: صَدَقتَ، قالَ: فأخبِرنِي عن الإحسانِ. قالَ: «**أنْ تَعبُدَ اللهَ كَأنَّكَ تَراهُ، فإن لَم تَكُن تَراه فإنَّه يَراك**. ثُمَّ انطَلَقَ الرّجُلُ السّائِلُ فقالَ النّبِيُّ ﷺ: «**يا عُمَرُ أتَدرِي مَن السَّائِلُ؟**»، قلت: الله ورسوله أعلم. قال: «**فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم**». [رواه مسلم]

قالَ العُلَماءُ الّذِينَ هُم ورَثةُ الأنبِياءِ: مَن أتَى بالإيمانِ والإسلامِ جَمِيعًا فهو مُؤمِنٌ كامِلٌ، ومَن تَرَكَهُما جَمِيعًا فهو كافِرٌ كامِلٌ، ومَن تَرَكَ الإسلامَ وحدَه فهو مُؤمِنٌ ناقِصٌ، ومَن تَرَكَ إيمانًا وحدَه فهو مُنافِقٌ.

ومَعنَى الإيمانِ بالله: اعتِقادُ أنّه واحِدٌ لا نَظِيرَ لَه فِي ذاتِه وصِفاتِه وأفعالِه

ولا شَرِيكَ لَه فِي الأُلوهيّةِ.

ومَعنَى الإيمانِ بالمَلائِكةِ: اعتِقادُ أنّهُم مُكرَمونَ لا يَعصونَ اللهَ ما أمَرَهُم ويَفعَلونَ ما يُؤمَرونَ صادِقونَ فِيما أخبَروا به.

ومَعنَى الإيمانِ بالكُتُبِ: اعتِقادُ أنّها كَلامُ الله الأزَلِيُّ القائِمُ بذاتِه المُنَزّه عن الحُروفِ والأصواتِ، وأنّ كُلّ ما تَضَمّنَته حَقٌّ، وأنّ اللهَ تَعالَى أنزَلَها علَى بَعضِ رُسُلِه بألفاظٍ حادِثةٍ.

ومَعنَى الإيمانِ بالرُّسُلِ: اعتِقادُ أنّ اللهَ أرسَلَهُم إلَى الخَلقِ، ونَزّهَهُم عن كُلِّ عيبٍ ونَقصٍ، فهُم مَعصومونَ قَبلَ النُّبوّةِ وبَعدَها.

ومَعنَى الإيمانِ باليَومِ الآخِرِ وهو مِنَ المَوتِ إلَى ءاخِرِ ما يَقَعُ يَومَ القِيامةِ: اعتِقادُ وُجودِه واعتِقادُ ما اشتَمَلَ علَيه مِن سُؤالِ المَلَكَينِ ونَعيمِ القَبرِ أو عذابِه والبَعثِ والجَزاءِ والحِسابِ والمِيزانِ والصِّراطِ والجَنّةِ والنّارِ.

ومَعنَى الإيمانِ بالقَدَرِ: اعتِقادُ أنّ ما قَدّرَه فِي الأزَلِ لا بُدّ مِن وُقوعِه وما لَم يُقَدِّره يَستَحِيلُ وُقوعُهُ، واعتِقادُ أنّ اللهَ قَدّرَ الخَيرَ والشّرّ قَبلَ خَلقِ الخَلقِ وأنّ جَميعَ الكائِناتِ بقَضائِه وقَدَرِه.

فَصلٌ [فِي بَيانِ ما يَجِبُ علَى المُكَلّفِ مَعرِفَتُهُ]

يَجِبُ علَى كُلِّ مُكَلّفٍ شَرعًا أن يَعرِفَ ما يَجِبُ فِي حَقِّ مَولانا جَلّ وعَزّ وما يَستَحِيلُ وما يَجوزُ، وجُملةُ ذلكَ إحدَى وأربَعونَ عقِيدةً، الواجِبُ مِنها عِشرونَ، والمُستَحِيلُ عِشرونَ، والجائِزُ واحِدٌ.

فَأوّلُها: الوُجودُ، ويَستَحِيلُ علَيه العَدَمُ. والثّانِي: القِدَمُ ومَعناه لا أوّلَ لِوُجودِه، ويَستَحِيلُ علَيه الحُدوثُ. والثّالِثُ: البَقاءُ ومَعناه الّذِي لا ءاخِرَ لِوُجودِه، ويَستَحِيلُ علَيه الفَناءُ. والرّابِعُ: مُخالَفَتُه تَعالَى لِلحَوادِثِ فِي ذاتِه وصِفاتِه وأفعالِه، ويَستَحِيلُ علَيه المُماثَلةُ. والخامِسُ: قِيامُه تَعالَى بالنّفسِ، ومَعناه عدَمُ احتِياجِه إلَى ذاتٍ يَقومُ بها وعَدَمُ احتِياجِه إلَى موجِدٍ يوجِدُهُ،

ويَستَحِيلُ علَيه أن لا يَكونَ قائِمًا بنَفسِه. والسّادِسُ: الوحدانِيّةُ بمَعنَى أنّه سُبحانَه وتَعالَى واحِدٌ فِي ذاتِه وصِفاتِه وأفعالِه، ويَستَحِيلُ علَيه التّعَدُّدُ. والسّابِعُ القُدرةُ، ويَستَحِيلُ علَيه العَجزُ. والثّامِنُ: الإرادةُ، ويَستَحِيلُ علَيه الكَراهيةُ. والتّاسِعُ: العِلمُ، ويَستَحِيلُ علَيه الجَهلُ. والعاشِرُ: الحَياةُ، ويَستَحِيلُ علَيه المَوتُ. والحادِي عشَرَ: السّمعُ، ويَستَحِيلُ علَيه الصّمَمُ. والثّانِي عشَرَ: البَصَرُ، ويَستَحِيلُ علَيه العَمَى. والثّالِثَ عشَرَ: الكَلامُ، ويَستَحِيلُ علَيه البَكَمُ، والرّابِعَ عشَرَ: كَونُه قادِرًا، ويَستَحِيلُ علَيه كَونُه عاجِزًا. والخامِسَ عشَرَ: كَونُه مُرِيدًا، ويَستَحِيلُ علَيه كَونُه مُكرَهًا. والسّادِسَ عشَرَ: كَونُه عالِمًا، ويَستَحِيلُ علَيه كَونُه جاهلًا. والسّابِعَ عشَرَ: كَونُه حَيًّا ويَستَحِيلُ علَيه كَونُه مَيّتًا. والثّامِنَ عشَرَ: كَونُه سَمِيعًا، ويَستَحِيلُ علَيه كَونُه أصَمّ. والتّاسِعَ عشَرَ: كَونُه بَصِيرًا، ويَستَحِيلُ علَيه كَونُه أعمَى. والعِشرونَ: كَونُه مُتَكَلِّمًا، ويَستَحِيلُ علَيه كَونُه أبكَمَ. فهَذِه أربَعونَ، عِشرونَ واجِبةٌ وعِشرونَ مُستَحِيلةٌ. والواحِدُ والأربَعونَ: الجائِزُ فِي حَقِّه تَعالَى؛ وهو فِعلُ كُلِّ مُمكِنٍ أو تَركُهُ.

وسبحانَ اللَّه والحمدُ للَّهِ، واللَّهُ تعالى أعلَم.

المنتقى
مِن الأنوار السَّنِيَّة
على الدُّرَر البَهِيّة
فيما يَلزَم المكلَّف مِن العُلوم الشَّريعّة

للعلاّمة الأديب
عبد الحميد بن محمد بن علي بن عبد القادر قُدس (ت ١٣٣٤ هـ)
رحمه اللّه تعالى

تَرجمةٌ مختصَرة للمؤلِّف

هو عبد الحميد بن محمد بن علي بن عبد القادر قُدس المكّي الشافعيّ. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، وحفظ القرءان الكريم ومجموعة من المتون في النحو والفرائض والعقائد والفقه وغير ذلك. أخذ عن علماء عصره بمكة كالسّيد المفتي أحمد دحلان، والسيد عثمان شطا، كما لازم السيد بكري شطا وقرأ عليه عدة كتب في علوم شتّى، وقرأ على السيد حسين حبشي في أصول الفقه والحديث والتفسير وغير ذلك، وقد أجازه أساتذته بسائر مرويّاتهم وأَذِنوا له بالتدريس، فدرّس بالمسجد الحرام وبمنزله. رحَل إلى مصر مرّات، فأخذ عن علماء الجامع الأزهر.

كان رحمه الله نشيطًا في التأليف والنشر؛ فقد ألّف عدّة كتب انتشرت بين طلاب العلم في الحجاز والشرق الأقصى، وقد أوفدته الحكومة العثمانية مع هيئة مِن وجهاء وعلماء مكة المكرمة والمدينة المنورة لحضور حفل افتتاح الخط الحَدِيديّ الّذي ساهم في الاكتتاب فيه المسلمون؛ فسافر إلى لبنان سنة ١٢٢٤هـ ومثّل بلاده مع زُملائه. توُفّي رحمه الله سنة ١٣٣٤هـ وقد ترك مصنَّفات كثيرة، منها: إرشاد المهتدي وهو شرح لرسالة لوالده كفاية المبتدي في التوحيد، والأنوار السنية في شرح الدُّرَر البهيّة وهي التي بين أيدينا، ولطائف الإشارات في شرح نظم الورقات لإمام الحرمين في الأصول، ودفع الشِّدّة في تشطير البردة، والذخائر القُدسية في زيارة خير البرِيّة، وطالع السعد الرفيع في شرح بعض المدائح النبويّة، وغيرها.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[أركان الدين]

(وقدِّ اتَّفقَ أَهلُ السُّنّةِ) والجماعة من المحدِّثين والفقهاء والمتكلمين، (علَى أنَّ المُؤمِنَ الَّذِي يُحكَمُ عليه بأنَّهُ من أهلِ القِبلةِ) أي من المسلمين، (وَلا يُخَلَّدُ) أي ولا يبقى ولا يدوم، (في النّار) بأن لا يدخلها أصلًا، أو يدخلها ثم يخرج منها فيدخل الجنَّة خالدًا فيها، (لا يَكون إلّا مَنِ اعتَقَدَ) وصمَّمَ (بِقَلبِه دِينَ الإِسلامِ) الآتي بيانه، وينبغي أن نبيّن هنا معنى الإيمان والإسلام بالتوضيح وإن كان في ذلك نوع تكرار؛ تعجيلًا للفائدة فنقول:

[معنى الإيمان]

الإيمان لغة: مطلق التصديق. وشرعًا: تصديق نبيّنا ﷺ في كل ما عُلِم مجيئه به من الدين بالضرورة أي فيما اشتُهر بين أهل الإسلام حتّى صار العلم به يُشبِهُ العلم الحاصل بالضرورة، بحيث تَعلَمه العامة من غير افتقار إلى نظر واستدلال، كوحدة الصانع، ووجوب الصلاة والصوم، وحقِّية البعث والجزاء، ونحو ذلك. والمراد من التصديق؛ قبول النفس لما جاء به مع الرضا وترك العناد، لا مجرد وقوع الصدق في القلب من غير إذعان وقبول؛ إذ هذا القدْر موجود في كثير من الكفّار الذين كانوا عالمين [بحقيّة] ما جاء به ﷺ.

[معنى الإسلام]

اتَّفق أهل الحقِّ على أنه لا يُوجد إيمانٌ بلا إسلام وعكسه؛ فهما متلازمان مفهومًا، فلا ينفك أحدهما عن الأخر وإن اختلف المفهومانِ، أو مترادفان، فلا يُوجَد شرعًا إيمان من غير إسلام ولا عكسه، وقد أودعت هنا في شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى نفائس، فانظر هنا إن شئت.

[النَّطق بالشهادتين شرط لإجراء الأحكام الدنيوية]

(اعتِقادًا جازِمًا) أي (خالِيًا مِنَ الشَّكِّ)، بحيث لا يدخله ريبةٌ أصلًا، (وَنَطَقَ) إذا قدَرَ، (بِالشَّهادَتَيْنِ) وهما: أشهد أن لا إلٰه إلّا الله وأشهد أن محمدًا رسول الله، فإن اقتصر على إحداهما لم يكن من أهل القبلة؛ إذ النطق بهما شرط لإجراء الأحكام الدنيوية عليه، كالصلاة خلفه وعليه، ودفْنه في مقابر المسلمين، والتوارث والمناكَحة، فمن صدَّق بقلبه ولم يُقرَّ بلسانه لا لعذْر منه ولا لإباءٍ، بل اتفق له ذلك فهو مؤمن عند الله غير مؤمن في أحكام الشرع الدنيوية، ومن أقر بلسانه ولم يصدق بقلبه - كالمنافق - فبالعكس حتى نَطَّلع على باطنه بظهور علامة كسجود لصنم، أو استخفاف بمصحف، فنحكم بكفره، أما الممتنع الآبي فكافر في الدارين، وأما المعذور بنحو خرس واختِرام مَنِية فهو مؤمن فيهما[1].

[أركان الإسلام]

عن سؤاله فورًا: (الإِسلامُ) الشَّرعيّ الّذي سألت عنه هو الانقياد إلى الأعمال الظاهرة بالجوارح؛ وبيان ذلك (أَنْ تَشهَد) أي تقرّ وتعترف، وتتحقق وتذعن، وتعلم وتعتقد (أَنْ) أي أنه أي الحال والشأن، وفسره بقوله: (لا إِلَـٰهَ) أي لا معبود بحق موجود، أو في الوجود، (إِلّا اللهُ) سبحانه وتعالى[2].

[أركان الإيمان]

(وَ) أن تؤمن بـ(القَدَرِ) بفتح الدال، وهو إيجاد الله تعالى للأشياء على وفق الإرادة، والإيمان به أن تعتقد أن كل ما وقع ويقع من كل أمر، (خَيرِه وَشَرِّهِ)،

---

(١) الأنوار السَّنِيَّة على الدُّرَر البَهِيّة فيما يَلزَم المكلَّف مِن العُلوم الشَّريعّة، عبد الحميد ابن محمد قدس، (ص/ ١٩٣-١٩٥).

(٢) المصدر السابق، (ص/ ١٩٩).

حلوه ومره؛ من الله تعالى، ليس لأحد من الخلق فيه مدخل[1].

[معنى الإيمان باللّه]

ثم شرع في بيان معنى الإيمان بكل واحد مما تقدم ذكرهم في الحديث على اللَّفِّ والنَّشْر المرتَّب، فقال: (**وَمَعنَى**) أي وبيان معنى (**الإِيمانِ**) أي التصديق القلبي، (**بِاللهِ**) المتقدم في قوله ﷺ: (**اعْتقادُ**) الشخص بـ(**أَنَّهُ**) تعالى (**واحِدٌ لا نَظِيرَ لَهُ فِي ذاتِهِ**)، فليست ذاته تعالى مركَّبَة من أجزاء، وليس لأحدٍ ذات تشبه ذاته عز وجل. (**وَ**) لا نظير له في (**صِفاتِهِ**)؛ فليس له تعالى صفتان متفقتان في الاسم والمعنى، كقدرتين، وإرادتين، وعلمين، وهكذا، وإنما له تعالى قدرة واحدة، وإرادة واحدة، وعلم واحد، وهكذا، وليس لأحد صفة تشبه صفة من صفاته عز وجل. (**وَ**) لا نظير له في (**أَفعَلِهِ**)؛ فليس لأحد من المخلوقات معه تعالى فعل أصلًا استقلالًا ولا مشاركةً، بل هو تعالى الخالق لجميع الخلائق وأفعالهم، قال تعالى: ﴿**واللَّهُ خَلَقَكُمْ وَما تَعْمَلُونَ**﴾ [الصافات:٩٦]، وإذا ثبتت الوحدانية له تعالى في الذات والصفات والأفعال فلا شريك له تعالى في جميع الوجوه، ولا في أكثرها، بل ولا في بعضها ولو صفة واحدة، فهو منَزَّه عن المثيل والشبيه والنظير، بخلاف غيره من الحوادث فإنه لا يخلو عن شيء من هذه[2].

[معنى الإيمان بالكتب الإلٰهية]

ثم شرع في بيان معنى الإيمان بالكتب الإلٰهية، فقال: (**وَمَعَنَى**) أي وبيان معنى (**الإِيمانِ**)، أي التصديق القلبي، (**بِالكُتُبِ**) أي كتب الله تعالى السماوية التي أنزلها على بعض رسله عليهم الصلاة والسلام، (**اعتِقادُ أَنَّها كَلامُ الله تَعالَى**) أي دالة على ما يدل عليه كلامه القديم، وإلّا فهي ألفاظ

---

(١) المصدر السابق، (ص/ ٢٠٠-٢٠١).

(٢) المصدر السابق، (ص/ ٢٠٦).

ونقوش حادثة، فمعنى كون كل من هذه الكتب كلام الله أنه مخلوق له تعالى وليس من تأليف المخلوقين، لكن لا يُقال ذلك إلا في مقام التعليم تأدبًا، والتحقيق أنه يدل على ما تدل عليه الصفة القديمة التي في إحدى صفات المعاني، بمعنى أنا إذا سمعنا - مثلًا - قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾، فهِمنا من الأمر بإقامة الصلاة، ولو كشف عنا الحجاب لفهمنا من الصفة القديمة هذا المعنى، والصفة القديمة المذكورة هي كلام الله تعالى القديم، (**الأَزَلِيُّ**)، أي الذي لا أول له.

واعلم أن الكلام بمعنى الصفة هو من صفاته تعالى الوجودية؛ لأنه (**القائِمُ بِذاتِهِ**) تعالى، المتعلق بجميع معلوماته من الواجبات والمستحيلات والجائزات تعلُّقَ دلالة، بمعنى أنه لو كُشِف عنا الحجاب وسمعنا الكلام القديم لرأيناها منه، (**المُنَزَّهُ**) عن التعدد؛ لأنه صفة واحدة، وعن الحلول في رُقعة، أو لوح، أو كتاب، وعن التغيير والتبديل، والاختلاف واللحن، والإعراب والبناء، والصحة والإعلال، والتقدم والتأخر، و(**عَنِ الحُرُوفِ والأَصْواتِ**) بخلاف كلام الحوادث؛ فإنه شامل لجميع ذلك، فدلالة كلام الله تعالى ليست بحرف ولا صوت؛ لأن كلًّا منهما حادث، وهو بمعنى الصفة قديم[1].

[معنى الإيمان بالقضاء والقدر]

[القضاء والقدر عند الماتريدية]

ثم شرع في بيان معنى الإيمان بالقدر والقضاء على مذهب الماتريدية - وبه تتم أركان الإيمان - فقال: (**وَمَعنَى الإِيمان بِالْقَدْرِ**) الذي هو تحديد الله تعالى في الأزل كل مخلوق بحدِّه الذي يوجَد عليه؛ من حسن وقبح، ونفع وضرر وغيرها أي علمه تعالى بصفات المخلوقات التي حددها في الأزل، (**اعتِقادُ أَنَّ ما**) أي كل مخلوق (**قَدَّرَهُ**) الله تعالى أي حدَّدَه وعَلِمَه وخصَّصَته

(١) المصدر السابق، (ص/ ٢٠٩-٢١٠).

إرادته أزلًا، وكتبه في اللوح المحفوظ قبل وقوعه، وهذا هو المسمى بالقدر عند الماتريدية، (**لا بُدَّ**) أي: لا محيصَ ولا فرار (**مِنْ**) إيجاده و (**وُقُوعِهِ**) بقدرة الله تعالى أي إبرازه بها وظهوره فيما لا يزال، مع زيادة الأحكام والإتقان، وهذا هو المسمى بالقضاء عندهم، (**وَ**) أنَّ (**ما لَمْ يُقَدِّرْهُ**) الله تعالى في الأزل (**يَسْتَحيلُ**)، أي لا يمكن (**وُقُوعُهُ**) فيما لا يزال؛ لعدم تعلُّق عِلم الله تعالى وإرادته وقدرته به[1].

[القضاء والقدر عند الأشاعرة]

وأمّا القضاء والقدر عند الأشاعرة فهو إرادة الله تعالى الأشياء في الأزل على ما هي عليه فيما لا يزال، والقدر إيجاد الله إياها فيما لا يزال بقدرته على قَدْرٍ مخصوص ووجه معين أراده الله تعالى. (**واعتِقادُ أنَّ اللهَ**) تعالى لا غيره (**قَدَّرَ الخَيرَ**) أي الحسن كالطاعات، (**والشَّرَّ**) أي القُبح كالمعاصي، (**قَبْلَ خَلْقِ**) أي إيجاد (**الخَلْقِ**)، ثم أوجدهم بقدرته على وفق جبلّاتهم وطباعهم التي جبلهم وطبَعهم عليها، حسنةً كانت أو قبيحةً، (**وَ**) يترتب على ذلك وجوب اعتقاد (**أَنَّ جَمِيعَ الكائِناتِ**) أي المخلوقات أجسامًا وغيرها، خيرًا أو شرًّا؛ خصصه الله تعالى (**بِقَضائِهِ**) أي إرادته لها في الأزل على ماهي عليه فيما لا يزال، وهذا مذهب الأشاعرة، أو أوجدها به مع زيادة الإحكام والإتقان، وهذا مذهب الماتريدية، (**وَ**) أوجدها فيما لا يزال بـ(**قَدَرِهِ**) على وجه معين وقدْر مخصوص، أو حددها أزلًا بحدها، أي عَلِم صفاتها التي تُوجَد عليها فيما لا يزال؛ من حُسن وقُبْح وغيرهما على المذهبين السابقين، (**وَ**) بـ(**بِإِرادَتِهِ**) التي هي صفة وجودية قائمة بذاته تعالى تخصص الممكن أزلًا ببعض ما يجوز عليه، فلا يقع شيء من الكائنات خيرًا أو شرًا إلا بإرادته تعالى، خلافًا للمعتزلة قبحهم الله تعالى، ومحل بسط ذلك كتب الكلام، ومنها «**شرح رسالة الوالد**»

---

(١) المصدر السابق، (ص/ ٢٢٩-٢٢٠).

رحمه الله العلّام، والله سبحانه وتعالى أعلم[1].

[الصفة النفسية]

[وجوب الوجود واستحالة العدم]

(**فَأَوَّلُها**) أي أول الواجبات، (**الوُجُودُ**) الذاتي الواجب الذي لا يَقبل العدم لا أزلًا ولا أبدًا، ويكفي المكلف أن يعرف أنه تعالى موجود وجودًا واجِبًا، ولا يجب عليه أن يعرف أن وجوده تعالى عين ذاته أو غير ذاته؛ لأنّ ذلك من غوامض علم التوحيد، فهو سبحانه وتعالى موجود أي متحقق وثابت في الخارج بحيث لو كشف عنا الحجاب لرأيناه رؤيةً لا تشبه رؤية شيء من المخلوقات، متصفًا بكمال الصفات، ويُسمى الوجود صفةً نفسية، وهي التي لا تتعقل الذات بدونها، وليس له تعالى صفة نفسية سوى الوجود[2].

(**وَيَستَحِيلُ علَيهِ**) تعالى ضد الوجود وهو (**العَدَمُ**)، تعالى الله عن ذَلك علوًّا كَبِيرًا[3].

[الصفات السلبية]

[وجوب القدم واستحالة الحدوث]

(**والثّانِي**) من الواجبات: (**القِدَمُ، وَمَعناهُ**)، أي القِدَم في حقه تعالى عبارة عن نفي العدم السابق للوجود، وإن شئت قلت: الذي (**لا أَوَّلَ لِوُجُودِهِ**)، أو عدم افتتاح الوجود، والعبارات كلها بمعنًى واحد.

ودليل وجوب القِدَم له تعالى: أنه لو لم يكن قديمًا لكان حادثًا، فيفتقر إلى محدِث يحدِثه، ومحدِثه يفتقر إلى محدِث أيضًا، فيلزم الدور، أو التسلسل،

---

(١) المصدر السابق، (ص/ ٢٢٠-٢٢١).

(٢) المصدر السابق، (ص/ ٢٢٦-٢٢٧).

(٣) المصدر السابق، (ص/ ٢٢٨).

وهما محالان، فثبت قِدَمه، وهو المطلوب.

(**وَيَستَحيلِ علَيهِ**) تعالى ضد القِدَم، وهو (**الحُدُوثُ**)، وهو طُرُو الوجود وتجدده بعد أن لم يكن، والمراد أنه يستحيل عليه الحدوث لذاته أو صفاته، وهذه هي الثّانية من المستحيلات[1].

[وجوب البقاء واستحالة الفناء]

(**والثّالِثُ**) من الواجبات: (**البَقاءُ**) لَه تعالى، (**وَمَعناهُ**)، أي: في حقه تعالى نفي العدم اللاحق للوجود، وإن شئت قلت: عدم اختتام الوجود، أو (**الَّذِي لا ءاخِرَ لِوُجُودِهِ**) تعالى. ودليل وجوب البقاء له تعالى أنه لو أمكن أن يلحقه العدم لزم أن يكون من جملة الممكنات التي يجوز عليها الوجود والعدم، وهو محال في حقه تعالى؛ لِما عرفت قبل من وجوب قدمه تعالى.

(**وَيَستَحِيلُ علَيهِ**) تعالى ضد البقاء، وهو (**الفَناءُ**)، وهو طروّ العدم لشيء من ذاته أو صفاته، وحده الصفة الثالثة من المستحيلات[2].

[وجوبه مخالفته تعالى للحوادث واستحالة مماثلته لها]

(**والرّابِعُ**)، من الواجبات: (**مُخالَفَتُهُ تَعالَى لِلحَوادِثِ**)، ومعناها في حقه تعالى عدم مماثلته للمخلوقات من إنس وجنّ وملك وغيرها، (**فِي ذاتِه وَ**) في (**صِفاتِه وَ**) فِي (**أَفعالِهِ**)؛ فذات الله تعالى ليست كذات الحوادث، وصفاته ليست كصفاتها، فلا يصح أن يتصف بأوصاف الحوادث، كمشي وقعود وقيام وجوارح، فالله تعالى منزه عن الجوارح، من يد رجل، وأذن وفم، وغير ذلك، فكل ما خطر ببالك - كطول وسمن - فالله تعالى بخلاف ذلك، تنزه الله تعالى عن أوصاف جميع الخلق. قال أبو إسحاق الإسفراييني رحمه الله تعالى:

---

(١) المصدر السابق، (ص/ ٢٢٩-٢٣٠).

(٢) المصدر السابق، (ص/ ٢٢٩-٢٣٠).

«جمع أهل الحق جميع ما قيل في التوحيد في كلمتين: إحداهما: أن كل ما يُتصوَّر فالله تعالى بخلافه؛ لأن الذى يُتصوّر مخلوق، والله تعالى خالقه، والثانية: أن ذاته تعالى ليست مشبّهةً بذات ولا معطلةً عن الصفات، وقد أكد ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾، وهذا في غاية الجودة ونهاية الإيجاز».

واعلم أنه إذا ورد في كتاب أو سنة ما يوهم أنه تعالى له وجه، أو يدٌ، أو نحو ذلك؛ فلا بد من تأويله، بمعنى صرفه عن ظاهرة، والكلام على ذلك في كتب أصول الدِّين، ومنها «شرح رسالة الوالد» رحمه رب العالمين.

ودليل وجوب مخالفته تعالى للحوادث؛ أنه لو ماثَل شيئًا منها لكان حادثًا مثلها؛ لأن ما جاز على أحد المثلين جاز على الآخر، وحدوثه تعالى محال؛ لأنه تعالى يجب له القِدَم.

(**وَيَستَحِيلُ علَيهِ**) تعالى ضدُّ المخالفة للحوادث، وهو (**المُماثَلةُ**)، لها، والمراد بالمماثلة هنا المشابهة ولو من وجه، وهذه الصفة هي الرابعة من المستحيلات[1].

[وجوب قيامه تعالى بنفسه واستحالة احتياجه لغيره]

(**والخامِسُ**)، من الواجبات: (**قِيامُهُ تَعالَى بِنَفْسِهِ**) أي بذاته، ومعنى قيامه بنفسه استغناؤه عن المحل والمخصِّص، ولذلك فسره بقوله: (**وَمَعناهُ عَدَمُ احْتِياجِهِ**) تعالى أي عدم افتقاره (**إِلَى ذاتٍ يَقُومُ بِها**) أي ذات سوى ذاته العلية يُوجَد فيها كما تُوجد الصفة في الموصوف، وإنما لم يفتقر إلى الذات التي يقوم بها؛ لأنه تعالى هو الذات، والذات لا تقوم بالذات.

(**وَ**) كذلك معناه أيضًا (**عَدَمُ احْتِياجِهِ**) أي افتقاره تعالى (**إِلَى مُوجِدٍ يُوجِدُهُ**) لا في ذاته، ولا في صفة من صفاته؛ لوجوب القِدَم له تعالى؛ لأنه إذا

---

(١) المصدر السابق، (ص/ ٢٣٠-٢٣٣).

وجب له القِدَم لزم أن لا يفتقر إلى موجد يُوجِده، ولأن الله تعالى هو الموجد للأشياء كلها.

ودليل وجوب القيام بالنفس له تعالى: أنه لو كان محتاجًا إلى ذات يقوم بها كما احتاج السواد إلى الذات التي يقوم بها، لكان صفة لتلك الذات، والصفة لا تتصف بصفات المعاني ولا المعنوية، ومولانا جلّ وعزّ يجب اتصافه بهما فليس بصفة، بل هو ذات موصوفة بصفة، ولو احتاج إلى موجد يوجده لكان حادثًا، فيفتقر إلى محدِث يحدثه، فيلزم الدور أو التسلسل، وهو محال، فثبت أنه تعالى هو الغنيُّ الغنى المطلق، وهو المطلوب.

(**وَيَستَحِيلُ علَيهِ**) تعالى ضدّ قيامه تعالى بنفسه، وهو (**أَنْ لا يَكُونَ قائِمًا بِنَفسِهِ**) بأن احتاج إلى ذات يقوم بها، أو إلى موجد يوجده، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا، وهذه الصفة هي الخامسة من المستحيلات[1].

[وجوب الوحدانية له تعالى واستحالة الشريك]

(**والسّادِسُ**)، من الواجبات: (**الوَحدانِيّةُ**)، وهي عبارة عن نفي الكثرة في الذات والصفات والأفعال، ولذلك فسّرها بقوله: (**بِمَعنَى أَنَّهُ سُبحانَهُ وَتَعالَى واحِدٌ فِي ذاتِه وَ**) فِي (**صِفاتِه وَ**) في (**أَفعالِهِ**).

فمعنى وحدانيّته في الذات أن ذاته ليست مركبة من أجزاء، ولا لغيره ذات تشبه ذاته تعالى.

ومعنى وحدانيته في الصفات أنه تعالى ليست له قدرتان، أو إرادتان، أو عِلمان مثلًا، فليس له إلا قدرة واحدة، وإرادة واحدة، وعلم واحد ولا لغيره تعالى صفة تشبه صفة من صفاته تعالى.

ومعنى وحدانيته تعالى في الأفعال أنه ليس لغيره تعالى فعلٌ [خَلْقًا]

---

(١) المصدر السابق، (ص/ ٢٣٣-٢٣٥).

أصلًا، سواء كان الفعل اختياريًّا أو اضطراريًّا، وسواء كان ما ذُكِر خيرًا أو شرًّا، خلافًا للمعتزلة قبَّحَهَم الله تعالى؛ فإنهم يقولون: إنّ العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية، وهو باطل[1]؛ لأنّ الله تعالى هو الخالق لجميع المخلوقات وأفعالها، كما قال تعالى في تنزيله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾.

ودليل وجوب الوحدانية له تعالى: أنه لو لم يكن واحدًا للزم أن لا يُوجَد شيء من الحوادث؛ للزوم عجزه حينئذٍ.

انظر رسالة شيخنا وشيخ مشايخنا رحمه الله تعالى المتعلقة بخلق الأفعال و«**شرح رسالة الوالد**»، رحمه المتعال.

(**وَيَستَحِيلُ علَيهِ**) تعالى ضد الوحدانية، وهو (**التَّعَدُّدُ**) في الذات والصفات، وكون غيره تعالى مؤثرًا في فعل من الأفعال، فيستحيل عليه تعالى أن يكون منه في الوجود مؤثر في فِعل من الأفعال، وهذه الصفة هي السادسة من المستحيلات.

واعلم أن القدم والبقاء، والمخالفة للحوادث، والقيام بالنفس، والوحدانية تسمَّى صفات سلبية؛ لسَلْبها ونفيها ما لا يليق برُبوبيَّتِه تعالى، كما مرَّ التنبيه عليه[2].

[صفات المعاني]

[وجوب القدرة له تعالى واستحالة العجز]

(**والسّابِعُ**) من الواجبات: (**القُدرةُ**) المتعلقة تعلق تأثير بجميع الممكنات، فقدرة الله تعالى صفة قائمة بذاته تعالى تؤثر في الممكن الوجود

---

(١) وقولُ المعتزلة ذلك على معنَى «أنّ العبد يَخلُق بالإبراز مِن العدَم إلى الوُجود» كُفرٌ، لأنّ ذلك خاصٌّ بالله تعالى.

(٢) المصدر السابق، (ص/ ٢٣٥-٢٣٧).

والعدم، فتتعلق بالمعدوم فيوجده الله بها، وبالموجود فيعدمه تعالى بها، كتعلقها بالجسم الذي أراد الله تعالى إيجاده أو إعدامه، فيصير بها موجودًا أو معدومًا، وإسناد التأثير والإيجاد إليها في قول بعضهم «توجده القدرة» مجاز، وإلّا فالموجِد المؤثّر حقيقةً هو الله تعالى المتصف بها[1].

[وجوب الإرادة له تعالى واستحالة الكراهية]

(والثّامِنُ) من الواجبات: (الإِرادةُ)، المتعلقةُ تعلقَ تخصيص بجميع الممكنات ببعض ما يجوز عليها.

والممكنات هي الأمور التي يجوز وجودها وعدمها، فخرج بها غيرُها من الواجب والمستحيل، فلا تتعلق بهما الإرادة، كما تقدم في مبحث القدرة، فكل شيء تعلقت به القدرة لا بدَّ أن تعلق به الإرادة؛ لأن تأثير القدرة فرع تأثير الإرادة؛ لأن مولانا جل وعزّ لا يُوجِد ولا يُعدِم شيئًا من الممكنات بقدرته إلا ما أراد إيجاده أو إعدامه، وذلك كالعلم والجهل، والطول والقصر، ونحوها، فزيدٌ مثلًا يجوز عليه الطول والقصر، فالإرادة خصصته بالطول مثلًا، وأما القدرة فهي تبرز الطول من العدم إلى الوجود.

والدليل على ثبوت الإرادة لله تعالى هذه المخلوقات؛ إذ لو لم يتصف بالإرادة لما وُجِد شيء منها.

(وَيَسْتَحِيلُ عَلَيهِ) تعالى ضد الإرادة، وهي (الكَراهِيةُ) [2]، فيستحيل عليه تعالى أن يُوجِدَ شيئًا من العالم مع كراهته له أي عدم إرادته لوجوده، وهذه الصفة هي الثامنة من المستحيلات[3].

---

(١) المصدر السابق، (ص/ ٢٣٨-٢٣٩).

(٢) أي أن يكونَ مُكرَهًا.

(٣) المصدر السابق، (ص/ ٢٤٠).

[وجوب العلم له تعالى واستحالة الجهل]

(التّاسِعُ) من الواجبات (العِلْمُ) المتعلق تعلق انكشاف على وجه الإحاطة من غير سبق خفاء بجميع الواجبات والجائزات والمستحيلات.

فمعنى تعلق العلم بالواجبات: أنه تعالى يعلم بعلمه أن ذاته موجودة قديمة وهكذا حتى أنه يعلم علمه بعلمه.

ومعنى تعلق العلم بالجائزات: أن الله تعالى يعلم الموجودات كلها والمعدومات كلها بعلمه تعالى.

ومعنى تعلق العلم بالمستحيل، أنه تعالى يعلم بعلمه أن الشريك مستحيل عليه تعالى، ويعلم أنه لو وُجِد للزم الفساد، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا، فيعلم سبحانه وتعالى جميع ما ذكر بعلم واحد قديم لا يتعدد بتعدد المعلومات ولا يتجدد بتجددها.

والدليل على ذلك كله نحو قوله تعالى: ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ۖ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾.

وقد أطبق المسلمون على أنه تعالى يعلم دبيب النملة السوداء على الصخرة الصمّاء، في الليلة الظلماء، ويدرك حركة الذَّر في جوّ الهواء، ويعلم السر وأخفى، ويطلع على هواجس الضمائر وحركات الخواطر وخفيات السرائر، وأن علمه محيط بجميع الأشياء جملة وتفصيلًا، كيف لا وهو خالقها؟ قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾.

ودليل ثبوت العلم له تعالى هذه المخلوقات؛ إذْ لو لم يتّصف به لَمَا وُجِدَ شيء منها.

(وَيَسْتَحِيلُ علَيهِ) تعالى ضد العلم، وهو (الجَهْلُ) أي سواء، كان بسيطًا، وهو عدم العلم بالشيء، أو مركبًّا، وهو اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه.

ويستحيل عليه أيضًا ما في معنى الجهل من الشك والظنّ والوهم، وهذه الصفة هي التاسعة من المستحيلات[1].

[وجوب الحياة له تعالى واستحالة الموت]

(**والعاشِرةُ**) من الواجبات (**الحَياةُ**)، هي صفة تصحح لمن قامت به أن يتصف بصفات الإدراك، كالعلم والسمع والبصر، بل ولا يصح الاتصاف بالقدرة والإرادة وبقية الصفات إلا مع الاتصاف بالحياة على سابقة في التعقل، بمعنى أنها تتعقل أولًا، ثم يُتعقّل الاتصاف بالصفات، وأمّا في الواقع ونفس الأمر فصفات الله تعالى كلها قديمة أزلية، ليس فيها سابق ولا لاحق، ولا متقدم ولا متأخر.

والحياة ليست من صفات التأثير، بمعنى أنها لا تتعلق بشيء على أن تؤثّر فيه، بل هي لا تعلُّق لها بشيء أصلًا.

والدليل على ثبوت الحياة له تعالى هذه المخلوقات؛ إذ لو لم يتصف بالحياة لما وُجِد شيء منها، فعلم مما تقرر أن وجود المخلوقات يدل على اتصاف الله تعالى بالقدرة والإرادة والعلم والحياة؛ إذ لو انتفى شيء منها لما وُجِدَ شيء من المخلوقات.

(**وَيَستَحيلُ علَيهِ**) تعالى (**المَوْتُ**)؛ فهو حي قيوم لا تأخذه سنة ولا نوم، ولا يعتريه فوتٌ، ولا يُعارضه فناء ولا موت، ليست حياته بروح وأنفاس، وليس مشبهًا بشيء من الملَك والجنّة والنّاس؛ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، وهذه الصفة هي العاشرة من المستحيلات[2].

---

(١) المصدر السابق، (ص/ ٢٤١-٢٤٢).

(٢) المصدر السابق، (ص/ ٢٤٢-٢٤٣).

[وجوب السمع له تعالى واستحالة الصمم]

(والحادِي عَشَرَ) من الواجبات: (السَّمْعُ)، ومعناه: صفة أزلية قائمة بذاته تعالى ينكشف بها جميع الموجودات، فيسمع سبحانه المسموعات والمبصرات.

(وَيَسْتَحِيلُ علَيهِ) تعالى ضده، وهو (الصَّمَمُ)، وهذه الصفة هي الحادية عشرة من المستحيلات[1].

[وجوب البصر له تعالى واستحالة العمى]

(والثّانِي عَشَرَ) من الواجبات، (البَصَرُ)، ومعناه، صفة أزلية قائمة بذات مولانا ينكشف بها جميع الموجودات، فيبصر المبصرات والمسموعات.

(وَيَسْتَحِيلُ علَيْهِ) تعالى ضد البصر، وهو (العَمَى)، وهذه الصفة هي الثانية عشرة من المستحيلات.

فتحصل من هذا أن كلًّا من السّمع والبصر صفة لله تعالى قديمة قائمة بذاته تعالى[2].

[وجوب الكلام له تعالى واستحالة البكم]

(والثّالِثَ عَشَرَ) من الواجبات: (الكَلامُ)، وهو صفة وجودية قائمة بذاته تعالى لا يشبه كلام الخلق، ليس بأصوات تحدث من بين انسلال هواء واصطكاك أجرام، ولا بحروف تقطع بإطباق شفة أو تحرك لسان، فيجب الإيمان بثبوت صفة الكلام له تعالى من غير تشبيه بكلام المحدثات[3].

---

(١) المصدر السابق، (ص/ ٢٤٤).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر السابق، (ص/ ٢٤٥).

[صحة العقد]

(أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ اللهَ) تعالى (واحِدٌ) لا شريك له في ذاته، ولا في صفاته ولا في أفعاله.

(وَ) أن يعتقد على سبيل الإجمال (أَنَّهُ) تعالى (مُتَّصِفٌ)، أزلًا وأبدًا (بِكُلِّ كَمالٍ)؛ من عدل وصدق، وإنجاز وعدٍ، ونحوها من سائر الكمالات التي تليق به تعالى، وأن يعتقد أنّه تعالى (مُنَزَّهٌ عَنْ كُلِّ نُقصانٍ) من ظلم وكذب، وخُلْفِ وعد، وبخل، ونحوها من سائر النّقائص التي لا تليق به تعالى، وأن يعتقد أيضًا أن كمالاته تعالى لا نهاية لها، كما أن النّقائص المستحيلة عليه كذلك، كما تقدم، والله وليُّ التوفيق[1].

[معنَى المُلكِ والعِبادةِ]

ولمّا ذكَر العبد الربّ جلَّ وعلا، ووصَفه بالصفات الحسنة التي كل صفة منها تبعثه على شدة الإقبال، وءاخرها ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ المفيد أنه تعالى مالك الأمر في يوم الجزاء؛ أوجب ذلك الإقبال عليه تعالى وخطابه بغاية الخضوع والاستعانة به في المهمات، فأقبل مخاطبًا له تعالى خاضعًا مستعينًا فقال: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ أي لا نعبد إلّا إيّاك، ولا نستعين إلّا بك؛ لأنّك الحَقِيق بتلك الصفات العِظام، والمعنى: يا مَن هذا شأنه نخُصُّك بالعبادات الأصلية الاعتقادية مِن توحيدك، يا من لا تأخذه سِنة ولا نوم، والعبادات الفرعية العملية من نحو صلاة وزكاة وصوم، وبطلب المعونة على العبادة الفاخرة وغيرها مهمات الدنيا والآخرة، فهذا ترَقٍّ من البرهان إلى العيان، والغيبة إلى الحضور، فهو تعليم من الله تعالى لعباده كيفية الترقّي[2].

---

(١) المصدر السابق، (ص/ ٢٩٢).

(٢) المصدر السابق، (ص/ ٦٠٣).

[فصلٌ في زيارة سيدنا رسول الله ﷺ]

اعلم ـ وفَّقني الله تعالى وإياك لمرضاته، ومَنَّ علينا بنفحة من نفحاته – أنه (**يُسَنُّ مُتَأَكِّدًا زِيارةُ قَبرِ سَيِّدِنا رَسُولِ الله** ﷺ) لكل أحد، قريبًا كان محله أو بعيدًا، حتى النساء اتفاقًا، (**وَلَوْ لِغَيرِ حاجٍّ وَمُعتَمِرٍ**)، لكن تتأكد الزيارة لهما تأكدًا زائدًا؛ لأن الغالب على الحجيج الورود من ءافاق بعيدة، فإذا قربوا من المدينة الشريفة يقبح منهم تركهم الزيارة، كما يدل له حديث: «**مَنْ حَجَّ وَلَمْ يَزُرْنِي فَقَدْ جَفانِي**»، وإن كان التقييد بالحج غيرَ مراد، بل لبيان الأولى، أو الأغلب، فلا مفهوم له؛ بدليل سقوطه من روايات.

فينبغي أن يحرص على زيارة قبره ﷺ، وليحذر كل الحذر من التخلُّف عنها مع القدرة، وخصوصًا بعد حجة الإسلام؛ لأنّ حقَّه ﷺ على أمته عظيم، ولو أنّ أحدًا يجيء على رأسه، أو على بصره من أبعد موضع من الأرض لزيارته ﷺ، لم يَقُم بالحقّ الذي عليه لنبيّه، جزاه الله تعالى عن المسلمين أتمَّ الجزاء، ومنَّ علينا بحسن الاقتداء به.

هذا وما جرى عليه المصنف رحمه الله تعالى من أنّ زيارته ﷺ سنّة هو ما عليه أكثر العلماء مِن السلَف والخلَف؛ وذلك (**لِأَحادِيثَ**) سيأتي بعضها صحيحة صريحة، (**وَرَدَتْ**) أي: جاءت (**فِي**) طلبها و(**فَضلِها**)، لا يشكّ فيها إلّا من انطمَس نور بصيرته، حتى قرَّبها بعض الحنفيّة من درجة الوجوب، وقيل: إنها واجبة، وانتصر له بعض العلماء، كما قاله في «**التحفة**» أخذًا من ظاهر نحو قوله ﷺ: «**مَن حَجَّ وَلَمْ يَزُرنِي فَقَدْ جَفانِي**».

[ثُمّ] إنّ زيارة قبره ﷺ مشروعة مِن أنجح المساعي وأهم القربات، وأفضل الأعمال وأزكى العبادات؛ فهي مطلوبة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة والقياس للذكر والأنثى، من قُرْبٍ أو بُعد، بسفر أو بغير سفر.

أما الكتاب فقول تعالى، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾

[النساء:٦٤]، وهذا لا يقطع بموته، لهذا استحب العلماء لمن أتى قبره ﷺ أن يقرأ هذه الآية مستغفرًا الله تعالى.

وأما السنّة فقد وردت كثيرًا منها: «**مَنْ زارَ قَبرِي وَجَبَتْ لَهُ شَفاعَتِي**»، وقوله ﷺ: «**مَنْ زارَنِي بَعدَ مَوتِي فَكَأَنَّما زارَنِي فِي حَياتِي**»، وقوله ﷺ: «**مَنْ زارَنِي إِلَى المَدِيْنةِ كُنْتُ لَهُ شَفِيْعًا وَشَهِيدًا**»، إلى غير ذلك من الأحاديث، وكلها إما صريحة – وهي الأكثر – أو ظاهرة في الندب، بل تأكد زيارته ﷺ حيًّا وميتًا للذكر والأنثى الآتيين من قرب أو بعد، فيُستدلّ بها على فضيلة شدِّ الرحال لذلك، ونَدْب السفر للزيارة حتى للنساء اتفاقًا، كما علمت.

وأما إجماع المسلمين، فقد نقل جماعة من الأئمة حملة الشرع الشريف الذين عليهم المعوَّل في نقل الخلاف الإجماع على طلب زيارته ﷺ وإنما الخلاف بينهم في أنها واجبة أو مندوبة، ومن قال بخلاف ذلك فقد رَدَّ عليه العلماء ردًّا شنيعًا شَكَرَ اللهُ مَسْعاهم وأحسَن مثواهم[1].

[مشروعيّة التوسل بالأنبياء والأولياء]

واعلم أنّ التَّوسلَ به ﷺ كما صنع المصنف رحمه الله مطلوب؛ لأنه سِيرة السلف الصالح من الأنبياء وغيرهم، كما في الأحاديث الصحيحة، كحديث الحاكم في توسُّل ءادم عليه الصلاة والسلام به ﷺ، وحديث النّسائي والترمذيّ في الضَّرير الذي أتى النبيَّ ﷺ في حياته وطلب منه أن يدعو الله له ليعافيه، فأمره أن يُحسن الوضوء ويتوسل به ﷺ، ففعل فقام وقد أبصر.

وكالتوسل به ﷺ التوسلُ بغيره من الأنبياء، وكذا الأولياء وسائر

(١) المصدر السابق، (ص/ ٧١٢-٧١٤).

عباد الله الصالحين، الذين منهم أصحاب النبّي الأبرار وءاله الأطهار، كما صنع المصنّف أيضًا، وفاقًا للسبكي، وابن جماعة، وابن علّان، وغيرهم من العلماء ممن يعوّل عليهم في الدين رحمهم الله تعالى أجمعين، والله سبحانه وتعالى أعلم[1].

(١) المصدر السابق، (ص/ ١٩٠-١٩١).

رِسالة مختصَرة مُفِيدة
فِي التَّوحيد والعَقيدة

لِمُفتي الشافعيّة بالمدينة المنوَّرة

الشيخ شهاب الدين أحمد بن إسماعيل البرزنجي
(ت ١٣٣٧ هـ)

رحمه اللّه تعالى

أصلُ الرّسالة للعلامة السيّد حسن بن محمد فَدْعَق المكّي الشافعي

رحمه اللّه تعالى

تَرجمةٌ مختصَرة للمؤلِّف

هو المفتي الشيخ شهاب الدين أحمد بن إسماعيل بن زين العابدين الحسيني المدني البرزنجي. أديب من أعيان المدينة المنورة، وفقيه من فقهائها، من أسرة كبيرة أصلها من شهروز بجبال الأكراد، وترفع نسبها إلى الحسين السبط. ولد في المدينة، وتعلم بها وبمصر. وكان من مدرسي الحرم بالمدينة، وتولى إفتاء الشافعية فيها. انتُخِبَ نائبًا عنها في مجلس النواب العثماني بإسطنبول. واستقرّ في دمشق أيام الحرب العالمية الأولى، وتوفي بها سنة ١٣٣٧هـ. له رسائل لطيفة، منها: «المناقب الصديقية»، و«مناقب عمر ابن الخطاب»، و«النظم البديع في مناقب أهل البقيع»، و«الآية الكبرى على ضلال مؤلِّف حمامة البشرى» ردَّ فيها على غلام أحمد القادياني مُدَّعِي النُّبوّة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله والشكرُ لَهُ، ثمَّ الصَّلاةُ والسَّلامُ على خيرِ نبيّ أرسلَهُ.

هذه خلاصةٌ من علمِ التَّوحيدِ مختارةٌ يحتاجُ الطالبُ إليها، والله المسؤولُ أن يَنفعَ بها ويُحقِّقَ الخَيرَ بسَبَبِها.

يجبُ على كلِّ مكلَّفٍ أن يعتقدَ أنَّ العالمَ وهوَ ما سِوى الله حادثٌ، وصانِعُه اللهُ، الواحدُ القديمُ، ذاتُه مُخالِفةٌ لجَمِيعِ الذَّواتِ، وصِفاتُه الحياةُ والإرادةُ والعِلمُ والقُدرةُ والسَّمعُ والبَصَرُ والكَلامُ.

ما شاءَ الله كانَ وما لم يشَأْ لم يَكُن، والله لا يَغفِرُ الشِركَ أصلًا بل يَغفِرُ غَيرَه إن شاءَ، ولا يجِبُ علَيه تَعالَى شَيءٌ.

أَرسَلَ رُسُلَه بالحَقِّ، وأيَّدَهُم بالمُعجِزاتِ الباهِراتِ، وخَتَمَهُم بِمُحَمَّدٍ ﷺ.

والمُعجِزةُ أَمرٌ خارِقٌ لِلعادةِ عَلى وفقِ التَّحَدِي، وتَكُونُ كرامةً لوليٍ إلا لِنحوِ ولدٍ بِدُونِ والدٍ.

ونَعتقدُ أنَّ عَذابَ القَبرِ حقٌّ، وسُؤالَ المَلَكَينِ حقٌّ، وأنَّ الحَشرَ والمَعادَ حقٌّ، والحِسابَ حقٌّ، والمِيزانَ حقٌّ، والشَّفاعةَ حقٌّ، والصِّراطَ حقٌّ، وأنَّ رؤيةَ المؤمنينَ لَه تَعالَى قَبلَ الدُّخُولِ في الجَنّةِ وبَعدَه حَقٌّ[1]، وأنَّ المِعراجَ بِجَسَدِ المُصطَفَى ﷺ يَقَظةً حَقٌّ، وأنَّ نُزُولَ سيدِنا عيسى علَيه السَّلامُ قربَ السّاعةِ وقَتلَه الدَّجالَ حَقٌّ، وأنَّ رفعَ القرءانِ حقٌّ، وأنَّ الجَنّةَ والنّارَ مَخلُوقَتانِ اليومَ وأنَّ

(١) والمعتمَد الذي قرَّره كثيرٌ مِن المحقِّقين أنّ الرَّؤية بعدَ دُخولهم الجنّة.

الجَنّةَ في السَّماءِ[1] ونَقِفُ عنِ النّارِ[2].

ونعتقدُ أنَّ الرُّوحَ باقِيةٌ بَعدَ مَوتِ البَدَنِ مُنعَمةً أو مُعَذَّبةً، والمَوتُ بالأَجَلِ.

والفِسقُ لا يُزِيلُ الإيمانَ ولا البِدعةَ إلا التَّجسِيمَ وإنكارَ عِلمِ الله تَعالَى بالجُزئِياتِ[3] يُكَفِّرُ بِلا نِزاعٍ.

ولا نَقطَعُ بِعَذابِ مَن لَم يَتُب ومَن ماتَ علَى الفِسقِ ولا يَخلُد إذا عُذِّبَ.

وَنَعتَقِدُ أنَّ أفضَلَ الخَلقِ عَلى الإطلاقِ حبيبُ الله سيدُنا محمَّدٌ ﷺ، فخَلِيلُه إبراهيمُ فمُوسَى فعِيسَى ونُوحٌ علَيهِم السَّلامُ وهُم أُولُو العَزمِ مِنَ الرُسُلِ فسائِرُ الأَنبِياءِ أفضَلُ على تَفاوُتِ دَرَجاتِهِم فالمَلائِكةُ وأَفضَلُهُم جِبرِيلُ علَيه السَّلامُ.

والصَّحابةُ أفضَلُ المُؤمِنِينَ[4]، وأَفضَلُهُم أبُو بكرٍ فعُمَرُ فعُثمانُ فعَلِيّ، فباقي العَشرَة فأهلُ بدرٍ فأُحُدٍ فبَيعةِ الرُضوانِ بالحُدَيبِيَة فسائرُ الصَّحابةِ فباقِي الأمّةِ أفضلُ من سائرِ الأُمَمِ على اختِلافِ أَوصافِهِم.

ونعتقدُ أنَّ أفضَلَ النِّساءِ مَريمُ وفاطمةُ بنتِ النبيّ ﷺ وأفضلَ أمَّهاتِ

---

(١) أي فوقَها.

(٢) ذلك جارٍ على قولِ بعضِ الفقهاء: «لم يصِحَّ شيءٌ في مكان النّار»، لكنّ الصحيحَ أنّها تحتَ الأرض السابعة بَعيدة عنها بمَسافة، قال الحافظ في «المستدرَك» «٤/ ٦٣٨»: «وقد قدَّمتُ الروايةَ الصحيحةَ أنّ جهنّمَ تحتَ الأرض السابعة» اهـ.

(٣) أي وما كان في حُكم ذلك مِن المُكفِّراتِ الّتي نصَّ العُلماء عليها.

(٤) لا يُطلَق القول: إنّ كلَّ صحابيّ أفضَل مِن كُلِّ مَن جاءَ بعدَه، فقد روَى البُخاريُّ في «صَحِيحِه» عن عبدِ الله بن عَمرٍو قالَ: كانَ على ثَقَلِ (أي مَتاع) النّبيّ ﷺ رجلٌ يُقالُ له كِرْكرةٌ، فماتَ فقالَ رسولُ الله ﷺ: «هُوَ فِي النّارِ»، فذَهَبُوا يَنْظُرُونَ إليه فَوجَدوا عَباءةً قد غَلَّها، أي أخَذَها مِن الغَنِيمةِ قَبلَ القِسمةِ الشّرعيّةِ. وكذلك رَجُلٌ كان يُظَنُّ أنّهُ فقيرٌ فيسألُ النّاسَ بشَحاذةٍ محرَّمةٍ، فلَمّا ماتَ وُجِدَ معهُ دِينارٌ أو دِينارانِ، فأخبَر عنهُ النّبيُّ ﷺ أنّه مات مُذنِبًا مُستَحِقًّا للعذابِ وقال: «كَيَّةٌ أَوْ كيَّتان» أي بالنّارِ.

المُؤمِنِينَ خديجةُ وعائِشةُ.

ونعتقد أنّ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام مَعصُومون[1]، وأنَّ الصَّحابةَ كُلَّهُم عُدُولٌ[2].

ونعتقدُ أنَّ الشّافِعِيَّ إمامُنا وأبا حنيفة ومالكًا وأحمد وسائر الأئمة على هدى.

ونَعتَقِدُ أنَّ الإمامَ الأشعرِيّ إمامُ أهلِ السُنّةِ، وطريقُ أبِي القاسِمِ الجُنيد طريقٌ مَقومٌ.

والإيمانُ في اللُّغةِ التَّصدِيقُ وشَرعًا التَّصدِيقُ باللهِ، وملائكته، وكتبِهِ، ورسلِهِ، وباليومِ الآخِرِ، وبالقَدرِ خيرِه وشرِه مِنَ الله تعالى.

والإسلامُ أن تَشهَدَ أن لا إلهَ إلا الله وأنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله وتُقِيمَ الصَّلاة وتُؤتِيَ الزَّكاةَ وتَصُومَ رَمَضانَ وتَحُجَّ البَيتَ إنِ استَطَعتَ إليه سبيلًا.

والإحسانُ أن تَعبُدَ اللهَ كأنّك تراه فإنْ لَم تكن تراه فإنه يَراك.

وصلَّى الله عَلى سيدِنا مُحمَّدٍ وعلى ءاله وصحبِه وسلَّم[3].

---

(١) أي مِن الكُفر والكبائِر وصغائِر الخِسّة قبل النُّبوّة وبعدَها.

(٢) معناه كلُّ واحدٍ منهم عدلٌ في الرّوايةِ عن رسولِ الله ﷺ، فإذا روَى عنه ﷺ فإنّه تُقبَل روايته، وليس معناه أنّ كُلَّ واحدٍ مِن الصحابة عدالتُه مُطلَقة لِما بيّناه في التعليق السابقِ.

(٣) ولنا شرح على رسالة الشّيخ فَدْعَق التي هي الأصل كما أشرنا إلى ذلك أوّل هذه الرسالة.

المنتقَى

مِن التَّعلِيقات السَّنِيّة على متن العقيدة الطحاوية

لمُفتي الشافعيّة بمكّة المكرَّمة

أحمد بن جابر جبران الشافعيّ التِّهاميّ المكيّ (ت ١٤٢٥هـ)

رحمه اللّه تعالى

تَرجمةٌ مختصَرة للمؤلِّف

هو أحمد بن جابر جبران، ولد سنة ١٣٥٢هـ بمدينة الضَّحِي بتهامة اليمن بوادي سردود بمحافظة الحديدة. توُفّي والده وهو في الثالثة من عمره فاحتضنَتْه والدته ورعاه عمُّه عبد الله، فحفظ القرءان الكريم، ثم انتظم في سلك التعليم بالمعهد المكتبي فتلقَّى المبادئ ومقِّدمات العلوم، وقد كان ذكيًّا فَطِنًا حريصًا على الطلب حتى برَع وتقدَّم على أقرانه، ثم زاحم بالرُّكَب وجلس عند جملة من العلماء في اليمن وفي الحجاز وأخذ عنهم. أخذ عن شيوخ من اليمن والحجاز والشام ومصر والجزائر والمغرب وغيرها، ومِمّن أكثرَ الأخذَ عنهم الشيخ إبراهيم بن أحمد المعلم الشويش الضَّحويّ باليمن والمحدّث الشيخ حسن بن محمد المشّاط بمكة المكرمة. قدِمَ مكّة المكرمة سنة ١٣٨٦ هـ وشارك العلماء في التدريس في مدرسة دار العلوم الدينية لمدة ٢٣ سنة، ثمّ محاضرًا مُخرِّجًا للدُّعاة، ثمّ مُشرِفًا على رسائل الماجستير لمدّة أربع سنين، هذا إضافة إلى تدريسه في منزله في شتّى العلوم. وكان رحمه الله ينظم الشعر، وله الكثير من القصائد، ومِن مُصنَّفاته: دروس أصول الفقه المكية، التَّعليقات السنيّة على متن الطحاوية، وهو الذي بين أيدينا، وفتح الودود شرح اللؤلؤ المنضود في علم الصرف، نظم مثلثات قطرب، فتح الكريم المنان في شعب الإيمان، والنفحات المكية في الفوائد الفقهية، وغيرها. تُوفّي رحمه الله بمكّة المكرمة مساء الجمعة السابع عشر من ذي الحجة عام ١٤٢٥ هـ ودُفن بمقبرة المعلّاة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله بارئ النسَم، ومُوجِد الخلائق مِن العدَم، المنفرِد في وجوده بالقِدَم. أحمَدُه سبحانه وأشكُره على ما أسْداه إلينا مِن النِّعَم، وأشهَد أن لا إله إلا الله وحدَه لا شريك له المنزَّه عن الشَّبِيه والمِثال، المتّصِف بكُلّ كمال المنزَّه عن كلّ نَقص وما خطَر بالبال، وأشهد أنّ سيّدنا ونبِيّنا محمّدًا عبده ورَسوله السيّد المِفْضال الداعِي إلى توحيد الله حتى استقامَ الدِّين واضمَحَلّ الضَّلال، صلَّى الله تعالى عليه وسلَّم وعلى ءاله وصحبه أجمعين وعلى التابعِين لهم بإحسان إلى يوم الدِّين.

أمّا بعدُ، فقد طلَب منّي مَن لا تسَعُنِي مُخالفَتُه وهو شيخُنا العلّامة علَم الدين محمد ياسين بن عيسى الفاداني عافاه الله أن أكتُبَ ما تيسَّر لي على «**العقيدة الطحاوية**» مما يُوضِح مَفهُومَها ويُبيّن أدِلَّتها حسب الإمكان لكي تكون عونًا لطلّاب العِلم بمدرسة دار العلوم الدِينيّة بمكة المكرمة المَحمِيّة فأجَبْتُه بعد الاستخارة لذلك، وإن لَم أكُن مِن أهل تلك المَهامِه والمَسالِك، سالكًا في ذلك سبيل الاختصار مقتصِرًا على عقيدة السلَف الأخيار تاركًا لِغَيرها مِن المذاهب والطُّرق إلا في حالة الاضْطِرار.

واللهَ أسال أن يَجعلَها خالصة لوجهه الكريم وأن يَنفَع بها مَن تَلقّاها بقَلبِ سَليم إنّه هو السَّميع العليم.

هذا وأسالُ الله التوفيقَ للصَّواب، إنّه على ما يشاء قَدير، وبالإجابة جدير.

الشَّرح

قال المصنف رحمه الله: (**بسم الله الرحمن الرحيم**) أي أؤلف وأبتدأ بالبسملة كغيره اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بخبر (**كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله وفي رواية بالحمد لله فهو أبتر**) أي قليل البركة والكلام على البسملة والحمد لله شهير فلا حاجة إلى الإطالة به.

قال المصنف: (**الحمد لله رب العالمين**) أي جنس الحمد مستحق لله مالك العالمين، وهم ما سوى الله: جمع عالم بفتح اللام.

قال المصنف: (**والعاقبة للمتقين**) أي العاقبة المحمودة للمتقين جمع متق أي المتمثلين أوامر الله المجتنِبين نواهيه.

قال المصنف: (**وصلى الله على سيدنا محمد وعلى ءاله أجمعين**) أتى بالصلاة هنا لأنه مما يتأكد الإتيان بها في الخطب والمكاتبات والأدعية والمراد إنشاء الصلاة مع السلام أيضًا. وأراد بالآل هنا ما يشمل الصحابة.

قال المصنف: (**هذا ذكر بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة**).

الشرح: (**هذا**) اسم إشارة راجع إلى العقيدة الحاضرة في الذهن أي الذي سيذكر هو عقيدة أهل السنة والجماعة وسياتي بيانهم.

والمراد بفقهاء الملة من ذكرهم بقوله: (**أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي**) أي الإمام الأعظم صاحب المذهب، أول من ألف في الفقه، ولد رحمه الله في عهد الصحابة سنة ثمانين وأدرك منهم جماعة منهم أنس بن مالك وسهل بن سعد وعامر بن واثلة أبو الطفيل رضي الله عنهم (**وأبي يوسف يعقوب ابن إبراهيم الأنصاري**) وهو صاحب أبي حنيفة عند الإطلاق، الذي بث علمه في الأقطار حتى اشتهر في الأمصار، مات رحمه الله سنة اثنتين

وثمانين ومائة وعمره سبع وثمانون سنة (**وأبي عبد الله محمد ابن الحسن الشيباني**) وهو صاحب أبي حنيفة الثاني له تصانيف عديدة، صحب الإمام وتفقه به وروى عن مالك والثوري وغيرهما وكان يملأ القلب والعين، توفي رحمه الله سنة تسع وثمانين ومائة وعمره ثمان وخمسون سنة.

قوله: (**رضوان الله عليهم أجمعين**) جملة دعائية.

وقوله: (**وما يعتقدون من أصول الدين**) أي علم التوحيد والعقائد الدينية.

وقوله: (**وما يدينون به لرب العالمين**) أي ما ينقادون به لله مالك العالمين.

واعلم أنه لا بد لكل شارع في فن أن يتصوّر مبادئه العشرة.

فحَدُّ علم التوحيد: إفراد الله بالعبودية.

وموضوعه: ذات الله تعالى وصفاته من حيث إثبات ما يجب له من صفات الكمال وما يستحيل عليه من صفات النقصان وغير ذلك من العقائد الدينية.

وغايته: الفوز بسعادة الدارين.

وفضله: من حيث إنه أشرف العلوم.

ونسبته: أصل العلوم الدينية.

وواضعه: الله عز وجل بواسطة رسله.

واسمه: علم التوحيد وعلم الكلام.

واستمداده: من الأدلة العقلية والنقلية.

وحكم الشارع فيه: الوجوب العيني على كل فرد.

ومسائله: قضاياه المبحوث فيها عنه.

قال المصنف رحمه الله تعالى: (نقول في توحيد الله معتقدين بتوفيق الله تعالى، إن الله تعالى واحد لا شريك له ولا شيء مثله، ولا شيء يعجزه ولا إله غيره).

التوحيد: هو إفراد الله بالعبودية. **معتقدين**: أي جازمين. **بتوفيق الله**: أي بمعونته وقدرته. **واحد لا شريك له**: أي لا في ذاته ولا في صفاته [ولا في فعله]. **ولا شيء مثله**: تأكيد، ولأنه لو كان له مثله لم يكن واحدا لأن أصل المثلين أن يسد أحدهما مسد الآخر

الشرح: أقول عبر المصنف بِنُقول لأنه يتكلم عن عقيدته، وعقيدة أئمة الهدى أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني، وهي عقيدة السلف الصالح من أهل السنة والجماعة، فكأنه يقول: أقول أصالة عن نفسي ونيابة عن الأئمة المذكورين في إفراد الله تعالى بأنواع العبادة حالة كوننا معتقدين وأراد به الجزم الذي لا يقبل التغيير ولا التشكيك بتوفيق الله تعالى، وإعانته لنا لأن التوفيق بدون إعانة لا يجدى ولهذا كان من دعاء بعض السلف رحمهم الله «**اللهم كما وفَّقت أهل الخير للخير وأعنْتهم عليه وفقنا للخير وأعنّا عليه**».

وقوله: (إن الله إلخ) بكسر الهمزة مقول القول. **وقوله: (واحد)** لا من طريق العدد بل من حيث إنه لا شريك له في ذاته ولا في صفاته.

فائدة: الوحدة على ثلاثة أنواع:

الأول: الوحدة في الذات والمراد بها: انتفاء الكثرة عن ذاته تعالى بمعنى عدم قبولها الانقسام.

الثاني: الوحدة في الصفات والمراد بها: انتفاء النظير له تعالى في كل صفة من الصفات.

الثالث: الوحدة في الأفعال والمراد بها: انفراده تعالى باختراع جميع

الكائنات عموما وامتناع إسناد التأثير لغيره تعالى في شيء من الممكنات أصلا.

ودليل الوحدانية وجود الكائنات؛ إذ ما من شيء إلا وهو يدل على وحدانيته تعالى «**وفي كل شيء له ءاية تدل على أنه واحد**».

وقوله: (ولا شيء مثله) تأكيد لصفة الوحدة. قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وقوله: (ولا شيء يعجزه) أي عن فعل أي ممكن ما، وجودا وعدما. والعجز لغة: ضد القدرة. واصطلاحا: صفة لا يتأتى معها إيجاد شيء ولا إعدامه.

وقوله: (ولا إله غيره) أي لا إله في الوجود معبود بحق غيره تعالى بدليل برهان التمانع المشار إليه بقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] وقوله تعالى: ﴿وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾.

قال المصنف: (قديم بلا ابتداء دائم بلا انتهاء لا يفنى ولا يبيد ولا يكون إلا ما يريد).

التحليل اللفظي: القديم: ضد الحادث، **والابتداء**: أول الشيء والانتهاء ءاخره، **والفناء**: الزوال، **والإبادة**: الانقطاع.

الشرح: ذكر المصنف رحمه الله بعضا من صفاته تعالى بقوله: **(قديم بلا ابتداء)** أي قديم قدما ذاتيا بلا ابتداء أي ليس مسبوقا بعدم وإلا لزم الدور والتسلسل وكلاهما محال وإنما قيدنا القدم بالذاتي لإخراج القدم الزماني كأمس بالنسبة لليوم، والإضافي كالأب بالنسبة لولده.

وقوله: (دائم بلا انتهاء) أي باق ليس ملحوقا بعدم لأن طروّ العدم مستحيل عليه تعالى لأن ما ثبت قدمه استحال عدمه.

وقوله: (لا يفنى) تأكيد للدوام أي لا يزول بقاؤه. وفي المختار فني الميت

إذ زال وذهب أثره.

قوله (**ولا يبيد**) أي لا ينقطع بقاؤه فهو تأكيد ثان وفي المختار أيضًا بادت القبيلة إذا انقطعت.

وقوله: (**ولا يكون إلا ما يريد**) أي لا يوجد في ملكه إلا ما يشاؤه ويريده. والإرادة: هي صفة أزلية من صفاته تعالى قائمة بذاته تخصص الممكنات ببعض ما يجوز عليها.

فائدة: الإرادة والمشيئة في حقّ الله عز وجل واحدة، وفي حقّ غيره يفترقان، ومن فروع ذلك أنه لو قال رجل لزوجته: أردت طلاقك لا تطلق، ولو قال شئت طلاقك طلقت، لأن معناه أوجدت طلاقك.

تنبيه: مذهب أهل السنة والجماعة أن كل ما أراده الله تعالى فهو كائن وكل كائن فهو مراد له تعالى وإن لم يكن مرضيا له ولا مأمورا به كالكفر فإنه أراده وشاءه من الكفار ولم يرضه لهم ولا أمرهم به قال تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧] وقال ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [الأعراف: ٢٨] وهذا هو المعنى المشهور عن السلف في معنى ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

قال المصنف: (**لا تبلغه الأوهام ولا تدركه الأفهام ولا يشبهه الأنام**).

تحليل الألفاظ: **الأوهام**: جمع وهم بالسكون وهو سريان الذهن إلى خلاف الصواب، وأما بفتح الهاء فهو الغلط والمراد هنا ما يشمل الظن. قال علماء التشريح: الوهم: قوة جسمانية للإنسان محلها ءاخر التجويف الأوسط من الدماغ من شأنها إدراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات كشجاعة زيد وسخاوته. **والأفهام**: جمع فهم وهو تصور المعنى من اللفظ. **والأنام**: المخلوقات وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه.

الشرح: يعني أن الله سبحانه وتعالى لا تبلغه تخيلات الواهمين ولا

تصورات الظانّين بل كل ما تصور ببالك فالله بخلافه، وهذه التخيلات منشؤها من وسوسة الشيطان وكراهتها علامة محض الإيمان وهي لا تكون إلا في المؤمن فعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: سئل النبي ﷺ عن الوسوسة قال تلك محض الإيمان رواه مسلم.

وقوله: (لا يشبهه الأنام) يعني أنه تعالى مخالف للحوادث فلا يشبهه تعالى أحد لا في صفاته ولا في أفعاله قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾. واعلم أن الوجود صفة ثابتة لله تعالى معلومة ضرورة للكافر فضلا عن المسلم وإنما لم يذكرها المصنف لاشتهارها ففي التنزيل: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠]، وقال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥].

قول المصنف **(حيّ لا يموت قيوم لا ينام)**.

تحليل الألفاظ: حيّ: أصل الحياة ضد الموت وأصل الموت مفارقة الروح للجسد، **والقيوم**: مبالغة في القيام، وأصل النوم حالة تعرض للحيوان عن استرخاء أعصاب الدماغ من رطوبات الأبخرة المتصاعدة بحيث تقف المشاعر الظاهرة عن الإحساس.

الشرح: يعني أن الله تعالى متصف بصفة الحياة وهي صفة أزلية قائمة بذاته تعالى لا تتعلق بشيء وكما أن حياته تعالى أزلية فهي أبدية أيضًا كما أوضح ذلك بقوله «**لا يموت**» أي أبدًا.

وقوله: (قيوم) أي قائم بنفسه وذاته وهذه الصفة عبارة عن استغنائه تعالى عن المحل والمخصص سبحانه وتعالى. والتعبير بصيغة المبالغة للإشارة بأنه القائم بنفسه المقيم لغيره بالتدبير والحفظ.

وقوله: (لا ينام) تأكيد لما قبله أي لا يأخذه ما يأخذ الحيوانات من النوم إذ من يعتريه ذلك غير كامل الحياة ناقص الحفظ والقيام وهذا مأخوذ

من قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. ويستفاد من هذه العبارات ثبوت الصفات المذكورة له تعالى واستحالة أضدادها عليه جل وعلا.

قال المصنف: (خالق بلا حاجة رازق بلا مؤنة مميت بلا مخافة باعث بلا مشقة).

تحليل الألفاظ: خالق: مخترع. **رازق**: الرزق هو ما ينتفع به المخلوق. **المخافة**: الخشية. **المشقّة**: التعب.

الشرح: يعني أن من صفاته تعالى الخالق أي لجميع الكائنات ومحدث للعالم كله من العدم بلا حاجة إليهم بل هم محتاجون إليه في جميع تدبيراتهم وهو الغني المطلق فخلقهم لا يزيد في ملكه شيئًا ولا يحتاج إليهم في شيء وإعدامهم لا ينقص في ملكه شيئًا فسبحانه من إله عظيم.

وقوله: (رازق) أي لخلقه فضلا منه لا وجوبا عليه بلا تحمل كلفه ولا مؤنة مثقله.

وقوله: (مميت) أي لخلقه عند انقضاء ءاجالهم فكل من الرازق والمميت كالخالق صفات أزلية ثابتة لله عز وجل جاء بذلك القرءان العظيم لا بسبب الخلق ولا بسبب إيصال الرزق ولا بسبب الموت كما سيأتي.

وقوله: (بلا مخافة) تأكيد لقوله **(مميت)** أي لجميع خلقه ولا يلحقه في ذلك خوف ولا رهبة جل جلاله.

وقوله: (باعث بلا مشقة) أي باعث لخلقه عند إرادة بعثهم بلا تعب يلحقه في ذلك قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]

فائدة: الموت صفة وجودية تظهر عند مفارقة الروح للجسد ويدل لكونه وجوديًّا قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ﴾ [الملك: ٢] الآية. والعدم لا

يوصف بكونه مخلوقًا.

قال المصنف: (ما زال بصفاته قديمًا قبل خلقه لم يزدد بكونهم شيئًا لم يكن قبلهم من صفته).

تحليل الألفاظ: زال: ماضي يزال من أخوات كان ومعناه النفي ولهذا لا تستعمل إلا مصحوبة بحرف النفي لأنهم يقصدون بها الاثبات، ونفي النفي إثبات.

الشرح: يعني أن الله تعالى لم يزل متصفًا بصفات الكمال أزلًا ولا يجوز لأحد أن يعتقد أن الله تعالى وصف بصفة بعد أن لم يكن متصفًا بها لأن ذلك يعد نقصا في حقه تعالى وهو منزه عن النقص فهو ما زال سبحانه وتعالى، وهو منزه عن النقص فهو ما زال سبحانه وتعالى بصفاته قديمًا من قبل خلقه الخلق لم يزدد بسبب وجوهم شيئًا لم يكن قبل وجودهم، وكما أن صفاته أزلية يجب اعتقاد كونها أبدية كما قال المصنف **(وكما كان بصفاته أزليا كذلك لا يزال عليها أبديا)** أي سرمديًّا.

ثم زاد ذلك إيضاحًا بقوله **(ليس بعد خلقه الخلق استفاد اسم الخالق ولا بإحداثه البريّة استفاد اسم البارئ).**

تحليل الألفاظ: البرية: الخلق.

الشرح: يعني أن أسماء الله وصفاته أزليه وأبدية ليست كصفات المخلوقين فهو سبحانه خالق ورازق أزلًا لا بسبب إيصال الرزق ولا بسبب إيجاد الخلق وهكذا كل صفاته تعالى.

ثم زاد المصنف رحمه تعالى في إيضاح ذلك بقوله **(له معنى الربوبية ولا مربوب، ومعنى الخالق ولا مخلوق، وكما أنّه مُحيي الموتى بعدما أحياهم، استحقّ هذا الاسم قبل إحيائهم كذلك استحقّ اسم الخالق قبل إنشائهم.**

تحليل الألفاظ: الربوبية: نسبة إلى الربّ، والربّ يطلق على معان كثيرة منها المالك والمدبر وغير ذلك. **الخالق**: المُخرِج للشيء من العدم إلى الوجود. **إنشائهم**: خلقهم.

الشرح: يعني أنّ الله تعالى موصوف بأنه الربّ قبل أن يوجد مربوب وموصوف بأنه الخالق قبل أن يوجد مخلوق وكما أنه سبحانه وتعالى موصوف بأنه خالق قبل أن يخلق أحدا كذلك يجب أن يكون موصوفا بأنه محيي الموتى قبل إحيائهم لما تقدم أن صفاته أزلية ثم استدل على ما ذكر من استحقاقه هذه الأسماء قبل التكوين بما هو كالعلّة لذلك فقال (**ذلك بأنه على كل شيء قدير وكل شيء إليه فقير وكل أمر عليه يسير**) فقوله (**ذلك**) إشارة إلى ثبوت صفاته أزلًا بدليل قوله (**إنه على كل شيء قدير إلخ**) والقدير اسم من أسمائه تعالى وهو صيغة فعيل مبالغة في فاعل وهو الغني المطلق الذي لا يعجزه شيء وكل مخلوق مفتقر إليه جل وعلا.

قال المصنف: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

الشرح: هذا اللفظ ءاية قرءانية من سورة الشورى رقم (١١) وهي تدلّ على نفي التشبيه عن الله عز وجل وعلى نفي التعطيل عنه تعالى. والمثل قال في المصباح يستعمل على ثلاثة أوجه؛ بمعنى الشبيه وبمعنى نفس الشيء وذاته وكلمة زائدة. والجمع أمثال ويوصف به المذكر والمؤنث والجمع اهـ. وفي الكاف وجهان قيل أصلية وقيل صلة وعلى كل حال. فالمراد نفي الشبيه عن الله تعالى في ذاته وصفاته وأفعاله فصفات الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ لا يشبه صفات المخلوق بوجه من الوجوه.

قال المصنف: (خلق الخلق بعلمه وقدر لهم أقدارا وضرب لهم ءاجالًا لم يخف عليه شيء من أفعالهم قبل أن خلقهم وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم).

تحليل الألفاظ: خلق: أي أوجد وأنشأ وأبدع. **بعلمه**: في محل نصب أي عالِمًا بهم. **أقدارًا**: جمع قدَر وهو ما كتبه الله أزلًا من خير وشرّ. **ءاجالًا**: جمع أجَل وهو المدة التي يعيشون فيها.

الشرح: يعني أنّ الله تعالى خلق المخلوقات بقدرته عند تعلق إرادته بخلقهم وهو عالم بهم أزلًا في سابق علمه قال عز من قائل ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤] وفيه إثبات صفة العلم لله عز وجل وهو صفة أزلية ثابتة لله عز وجل تتعلق بجميع المعلومات قال تعالى: ﴿قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢] كما أنه قدر لهم أقدارًا مِن خير أو شرّ. قال سبحانه وتعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢] وفيه إثبات القدَر لله عز وجل من خير أو شرّ، نفع أو ضرّ كل ذلك بقدر الله عز وجل ومن عنده، قال المولى تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: ٤٩] كما قال ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨].

وقوله: (وضرب لهم ءاجالًا) يعني أنّ الله تعالى ضرب وقدر ءاجالًا للخلائق مدة أعمارهم في الدنيا لاستيفاء ما لهم من رزق وعمر فلا يأكل أحد رزق غيره ولا يموت أحد إلا بأجله وسببه فالمقتول ميّت بأجله لأن الآجال محتومة مكتوبة في علم الله عز وجل فهو سبحانه وتعالى علم وقدر على هذا أنه يموت بسبب المرض وهذا بسبب القتل وهكذا كلٍ واحد قد استوفى أجله، قال تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [النحل: ٦١] وقال ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا﴾ [ءال عمران: ١٤٥].

وقوله: (لا يخفى عليه شيء من أفعالهم قبل أن خلقهم) بيان وتأكيد لسَعة علمه، فالله سبحانه وتعالى علم بما كان وما يكون وما لم يكن بفرض وقوعه كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨] وقال المولى تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم

مُّعۡرِضُونَ ﴾ [الأنفال: ٢٣].

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله: (**وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم**) فسبحانه مِن إله لا تخفى عليه خافية. قال تعالى: ﴿قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمًا ﴾ [الطلاق: ١٢]. كما قال عز من قائل ﴿وَمَا يَعۡزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثۡقَالِ ذَرَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [يونس: ٦١].

قال المصنف: (وأمرهم بطاعته ونهاهم عن معصيته، وكل شيء يجرى بقدرته ومشيئته، ومشيئته تنفذ ولا مشيئة للعباد إلا ما شاء لهم، فما شاء لهم كان وما لم يشأ لم يكن).

تحليل الألفاظ: الطاعة: هي امتثال الأوامر والانقياد لها. **والمعصية**: ضدها. **والمشيئة**: والإرادة في حقّ الله بمعنى واحد كما سبق إيضاح ذلك.

الشرح: ذكر المصنف الأمر والنهي بعد ذكره الخلق والقدر إشارة إلى أنه خلق الخلق لعبادته كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦]، فهو سبحانه وتعالى: أمرَهم بطاعته ووعدهم عليها بالأجر العظيم تفضُّلًا منه ورحمة، ونهاهم عن معصيته وتوعَّدَهم على انتهاكها بعقوبته عدلًا منه جلَّ وعلا.

وقوله: (وكل شيء يجرى بقدرته ومشيئته) فيه إثبات القدرة لله تعالى وهي صفة أزلية تتعلَّق بجميع المقدورات، فما من شيء كائن أو يسكون إلا بقدرته ومشيئته سبحانه، قال المولى تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا﴾ [الفرقان: ٢] وقال ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ﴾ [الصافات: ٩٦].

وقوله: (ومشيئته تنفذ) أي حسب ما شاء وأراد لا معقِّب لحكمه ولا رادّ لقدرته، ولا مشيئة للعباد إلا حيث وافقت مشيئته تعالى فيما شاءه لهم.

وقوله: (فما شاء لهم كان وما لم يشأ لم يكن) تأكيد كالدليل لما قبله أي ما تعلَّقت المشيئة والإرادة الإلهية بوجوده يوجد حتمًا لتعلّق العلم بوجوده

وما لم تتعلّق المشيئة بوجوده لا يوجد قطعًا لتعلّق العلم بعدم وجوده، قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان: ٣٠] وقوله ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩].

وما أحسنَ قوله بعضهم:

فما شئتَ كان وإنْ لم أشأْ وما شئتُ إن لم تَشأْ لم يَكُن

قال وهب بن منبه رحمه الله: «نظرتُ في القدَر فتحيَّرت ثم نظرت فيه فتحيَّرت ووجدت أعلم الناس بالقدر أكفَّهم عنه وأجهل الناس بالقدَر أنطقهم به». والقدَر هو سرّ الله في عباده، لم يُطلِع عليه أحدا.

قال المصنف: (يهدي مَن يشاء ويَعصِم ويُعافي فضلًا، ويُضلّ مَن يشاء ويَخذل ويبتلي عدلًا).

تحليل الألفاظ: **يهدي**: الهداية مطلق الدلالة. **يعصم**: من العصمة وهي ملكة تحمل صاحبها على اجتناب المعاصي مع التمكن منها وهي من صفات الأنبياء. **يعافي**: العافية قال في المختار دفاع الله عن العبد. **يُضلّ**: من الإضلال وهو ضد الإرشاد. **يَخذل**: بضم الذال من الخِذلان وهو خلق قدرة المعصية في العبد، قال أهل اللغة: خَذَلَه ترَكَ نُصرته وعونَه. **ويَبتلِي**: من الابتلاء وهو الامتحان والاختبار.

الشرح: يعني أنّ الله عز وجل هو المتصرف في عباده كيف يشاء فيهدي سبحانه وتعالى مَن يشاء هدايته بمعنى يخلق الهداية في قلبه والهداية لها معنيان: تطلق بمعنى الدلالة إلى المطلوب، وقد وصف بها الأنبياء وغيرهم، وتطلق بمعنى خلق الهداية في العبد وهي بهذا المعنى مختصّة بالله عز وجل وهي المرادة هنا قال تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦] وقال عزَّ مِن قائل: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [النحل: ٩٣] وتظهر ءاثار هذه الهداية في العبد بنشاطه في العبادة

وفعل الخيرات.

وقوله: (ويَعصِم) أي يَحفظ مَن يشاء حفظه من المعاصي ويُعافي مَن يشاء عافيتَه أي يدفع عنه كلَّ ما يُخِلّ بدِينِه أو بِدُنْياه، يفعل جميع ذلك لمن شاء مِن خَلقِه فضلًا منه ومِنّة لا وجوبًا عليه، قال ابن رسلان: «وما على الإله شيءٌ يَجبُ» وإنما فسَّرنا العصمة هنا بالحفظ لتَشمَل الواجبة في حقّ الأنبياء والجائزة في حقّ غيرهم ممن أراد الله له ذلك من سائر الخلق.

وقوله: **(ويُضِلّ مَن يشاء)** أي كما أنه يهدي مَن يشاء كذلك يُضلّ مَن يشاء إضلاله بأن يَخلُق فيه الضلال فلا يهتدي إلى الخير أبدًا، ﴿يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣].

وقوله: (ويَخذُل) أي مَن يشاء أي خِذلانه بأنْ يَترك نصرته ويقدره على فعل المعاصي والمخالفة حتى يستحقّ العقاب عاجلا وءاجلًا ويَبتلِي بالشرّ مَن يشاء ابتلاءه عدلًا منه لأنه المتصرِّف في ملكه كيف يشاء، فتصَرُّفاته تعالى بين الفضل والعدل. وأما الظُّلم فمستحيل عليه، قال تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩] ولأنه صفة نقص والله منزَّه عنه.

قال المصنف: (وهو مُتعالٍ عن الأضداد والأنداد).

تحليل الألفاظ: **مُتَعال**: مرتفع ومنزَّه. **الأضداد**: جمع ضد وهو النظير والكُفء، ومثله **الأنداد**: جمع نِدّ كما في المباح.

الشرح: يعني أنّ الله منزَّه عن المكافئ والنظير والمثيل والمعارض، قال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤] ليس كمثله شيء ولا معقِّب لحكمه بل ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن.

قال المصنف: (لا رادَّ لقضائه ولا معقِّب لِحُكمه ولا غالبَ لأمره) أي لا يستطيع أحدٌ ردَّ قضائه المبرَم ولا يَقدِر أحد أن يتعقَّب حكمه بتغيير ولا نقض، يُقال: عقَّب الحاكمُ على الحكم إذا غيَّرَه، ولا غالب لأمره لأنه القاهر

فوق عباده الذي لا يغلب العزيز الذي لا يغالب الحكيم الذي يضع الأشياء في مواضعها فيجب الإيمان بذلك كما قال رحمه الله (ءامنا **بذلك كلّه وأيقَنّا أنّ كلًّا مِن عنده**) أي صدَّقنا بصميم قلوبنا واعتقَدنا اعتقادًا جازمًا مع الانقياد وأيقَنّا يقينًا مُحكمًا أنّ ذلك القضاء المبرَم والحكم المحتوم خيره وشره وحلوه ومرّه كل ذلك من عند الله بمشيئته وارادته.

قال المصنف: (وإنّ محمدًا عبده المصطفى ونبيّه المجتبى ورسوله المرتضى خاتم الأنبياء وإمام الأتقياء وسيّد المرسلين وحبيب ربّ العالمين).

تحليل الألفاظ: وإنّ محمدًا: بكسر الهمزة عطفًا على قوله «**أنّ الله واحدٌ**» ومحمد علم منقول من اسم مفعول. **المصطفى والمجتبى والمرتضى**: ألفاظ مترادِفة بمعنى واحد. **خاتم**: ءاخِر. **إمام**: مَن يُقتدى به. **الأتقياء**: جمع تقيّ وهو من اتّصَف بالتقوى على اختلاف مقاماتها. **وحبيب**: فَعِيل بمعنى مفعول أي المحبوب لربّه. **والعالمين**: اسمُ جَمع لعالَم وهو ما سوَى الله.

الشرح: يعني أنّنا نقول في توحيد الله: إنّ الله واحد وكذلك نقول وإنّ محمّدًا ﷺ عبده المصطفى أي المختار ونبيّه المجتبى وقدَّم لفظ العبودية على النبوة والرسالة إيذانًا بأنّ كمال المخلوق في تحقيق عبوديته فكلّما حقَّق العبد عبوديّته ازداد كمالًا، ومهما بلغ العبد في الكمال لا يخرج عن العبودية، وأيضًا ففيه الامتِثال لقوله ﷺ: «**ولكِن قولوا عبدُ الله ورَسولُه**» ولأنها مقدَّمة في الوجود على الرسالة، وللإشارة إلى أنّ العبودية مِن أشرف أسمائه ﷺ بل هي أحبُّ الأسماء إلى الله وأرفعُها ولهذا وُصِف بها نبيُّه في أشرف مَقاماته فقال عزَّ مِن قائل: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١] وقال ﴿أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [الكهف: ١] وغير ذلك.

وفي قوله (المصطفى) إشارة إلى ما أخرجه ابن ماجه والترمذي عن عمران بن حصين رضي الله عنه عن النبيّ ﷺ أنه قال: «**إنَّ الله اصطفى**

كِنانة مِن ولد إسماعيل واصطفى قريشًا مِن كنانة واصطفى مِن قريش بني هاشم واصطفاني مِن بني هاشم» وفي رواية: «**اختار**»، وفي ءاخرها: «**فأنا خِيار مِن خِيار**».

وقوله: (المجتبى والمرتضى) بمعنى المختار.

وقوله: (خاتم الأنبياء) يعني ءاخرَهم بعثًا، قال تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠] روى مسلم والترمذي عن النبيّ ﷺ أنه قال: «**فُضِّلتُ على الأنبياء بسِتّ: أعطيتُ جوامع الكلم ونُصِرتُ بالرُّعب وأحِلَّت لي الغنائم، وجُعِلَت لي الأرض طَهورًا ومسجدًا، وأرسلتُ إلى الخلق كافّة، وخُتِمَ بِيَ النّبيُّون**» وقوله: وإمام المتّقين أي المقدَّم عليهم – والأتقياء جمع تقيّ – وهو المتّصف بالتقوى مِن نبيّ وغيره.

فائدة: التقوى على ثلاث مراتب: أحدها: التوقّي مِن الشرك بأن يخلص نفسه من الشرك المخلد في النار وذلك حاصل بكلمة التوحيد قال تعالى: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [الفتح: ٢٦] ويقال لها تقوى العوامّ. المرتبة الثانية: امتثال الأوامر واجتناب النواهي كلها حتى الصغائر وهي المرتبة الوسطى والمعروفة شرعًا. المرتبة الثالثة: تقوى الخواصّ وهي الانقطاع والتبتُّل إلى الله عز وجل والتنزّه عما سواه مِن الأغيار، وهي التقوى الحقيقية المطلوبة في قوله تعالى: ﴿ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [ءال عمران: ١٠٢].

وقوله: (وسيد المرسلين): أي جميعهم لِما في «الجامع الصغير» مَعزُوًّا لمسند الإمام أحمد والترمذي وابن ماجه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**أنا سيّد ولد ءادم يوم القيامة ولا فخرَ وبِيَدِي لواء الحَمْد ولا فخرَ، وما مِن نَبِيّ يومئذ ءادم فمَن سواه إلا تحت لوائي**». وأما النهي الوارد عن التفضيل والتخيير فمحمول على المؤدِّي إلى التنقيص.

وقوله: (وحبيب رب العالمين) أي مُحَبٌّ ومحبوبٌ له، وقد اجتمع له ﷺ الخُلّة والمحبّة.

قال المصنف: (وكل دعوى نبوة بعد نبوّته فغَيٌّ وهوى).

تحليل الألفاظ: **الغَيّ**: ضد الرشاد. **والهوى**: عبارة عن شهوة النفس.

الشرح: يعني أنّ كلّ مَن ادّعى نبوّةً بعد نبوة النبي محمد ﷺ فهو دجّال مِن الدجاجلة الذين أخبر عنهم عليه الصلاة والسلام ودعواه باطلةٌ وضلال وفَرْط جهل، كيف وقد ثبت أنّه ﷺ خاتم النبيين بنصّ القرءان وأنه لا نبيَّ بعده كما ثبت ذلك في الأخبار الصحيحة، فدعوى ذلك مستحيلٌ شرعًا وإنْ ظهَر مِن مُدَّعِيها ما يؤيِّد دعواه على فَرْض المُحال، وهذا بإجماع المسلمين، وأمّا خروج عيسى عليه السلام في ءاخر الزمان فإنّما يخرج حاكمًا بشريعة الإسلام، تابعًا لنبيّنا محمد ﷺ ومقرِّرًا لشريعته ومحسوبًا مِن أمّتِه.

قال المصنف: (وهو المبعوث على عامة الإنس والجن وكافة الورى المبعوث بالحقّ والهدى والنور والضياء).

تحليل الألفاظ: **الجن**: خَلقٌ يُعادل الإنس وهم أجسام خفيّة نارية هوائية قادرون على التشكل بإذن الله تعالى. **الورى**: الخلق مِن عطف العامّ على الخاصّ. **الحقّ**: ضد الباطل. **الضياء**: الأكمَل مِن النور كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا﴾.

الشرح: يعني أنّ النبيّ ﷺ مبعوث إلى كافّة الخلق مِن إنس وجِنّ وغيرهما، أمّا إلى الإنس والجِنّ فَبِنَصّ الكتاب والسنة والإجماع وأمّا إلى غيرهما فلِمَا سبَق في حديث مُسلِم: «**وأُرسِلتُ إلى الخلقِ كافّة**». لكن بِعثتَه إلى الثقلَين بعثةُ تكليف وإلى غيرهما بعثةُ تشريف.

وقوله: (بالحقّ إلخ) أي وهو المبعوث بالحقّ أي الدين والشرع الصحيح والهدى الواضح المؤيّد بالبراهين الباهرة من القرءان وسائر الأدلة حتى صار الدين واضحًا كالشمس في رابعة النهار.

وقَد ظَهَرَتْ فلا تَخْفَى علَى أَحَدٍ ... إلّا علَى أحَدٍ لا يَعْرِفُ القَمَرَا

قال المصنف: (وإنّ القرءان كلام الله تعالى منه بدا بلا كيفية قولًا، وأنزله على نبيّه ﷺ وحيًا، وصدَّقه المؤمنون على ذلك حقًّا وأيقَنوا أنه كلام الله بالحقيقة ليس بمخلوق ككلام البريّة).

تحليل الألفاظ: **القرءان**: مشتقّ مِن القرء وهو الجمع. **بدا**: ظهر. **الكيفية**: هيئة راسخة في النفس يتعقَّل بها سائر الأشياء. **وَحْيًا**: الوحي ما يُلقَى في القلب مِن إلهام أو بواسطة ملَك أو نحو ذلك. **وأيقَنوا**: أي حقَّقوا ذلك بدون شكّ. **البَرِيّة**: الخَلق.

الشرح: **قوله (وإنّ القرءان)**: بكسر الهمزة معطوف على قوله «**إنّ الله واحد**» إلى «**ونَقول: إنّ القرءان إلخ**». واعلَم أنّ اعتقاد كون القرءان كلام الله تعالى أصلٌ كبير مِن أصول الدين وقاعدة شريفة مِن قواعده ولا يمكن لأحد من المسلمين أن ينكر ذلك لأنّ مَن أنكر ذلك حُسِب من الكافرين وهلَك مع الهالكين.

فقول المصنّف: (كلامُ الله) خبرُ «إنّ»، **وقوله: (مِنهُ بَدا)** أي ظهَر منه، **وقوله: (بلا كيفيّة)** أي لا يتعقَّل ذلك لا بحرف ولا بصوت ولا بدء ولا انتهاء ولا سكوت، **وجملة قوله: (بلا كيفية)** في محل نصب على الحال مِن **قوله (قولا)** أي قولًا حالة كونه بلا كيفية أي لا نعرف كيفية تكلّمه به.

وقوله: (وأنزَله على نبيّه ﷺ وحيًا) أي ونقول إنّه أنزله أي القرءان على نبيه محمّد ﷺ بطريق الوحي بواسطة رئيس الملائكة جبريل الأمين عليه السلام قال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۞ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾﴾ [الشعراء: ١٩٣، ١٩٤].

فائدة: الفرق بين الإنزال والنزول أن الإنزال يكون دفعة واحدة والنزول بمعنى التنزيل دفعات متفرّقة والقرءان العظيم قد وصف بهما واجتمع فيه الإنزال والتنزيل قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١] وقال عزَّ مِن قائل: ﴿وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦] وذلك لأنه أنزل دفعة واحدةً

في ليلة القدر إلى سماء الدنيا في بيت يقال له بيت العِزّة ثم بعد ذلك نزل دفعات متفرقة بحسب الوقائع في مدة النبوّة.

وقوله: (وصدَّقَه المؤمنون على ذلك حقًّا) أي أن المؤمنين إيمانًا صحيحًا مصدِّقون بالقرءان أنه كلام الله، منزل على نبيّه محمد ﷺ تصديقًا حقًّا وقوله وأيقَنوا أنه كلام الله بالحقيقة تأكيد وتمهيد للردّ على مَن يقول إنه مخلوق كما ذكره بقوله ليس بمخلوق ككلام البريّة والقائلون بأنه مخلُوق هم المعتزلة.

قال المصنف: (فمَن سَمِعَه وزعَم أنه كلام البشر فقد كفَر، وقد ذمَّه الله وعابَه وأوعَدَه عذابَه حيث قال تعالى: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴿٢٦﴾﴾ [المدثر: ٢٦] فلمَّا أوعَد اللهُ سَقَرَ لِمَن قال ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥] عَلِمْنا أنّه قول خالقِ البَشَر ولا يُشبِهُ قولَ البشَر، ومَن وَصَف الله تعالى بمعنًى مِن معاني البشَر فقد كفَر، فمَن أبصَر هذا اعتبَر، وعن مِثل قولِ الكُفّار انزَجَر).

تحليل الألفاظ: **زعم**: هو القول بلا دليل، يقال: زعَم مطيّةُ الكَذِب، [وقد يُطلَق على الإخبار الحقّ]. **ذمَّه وعابه**: بمعنى واحد لأنّ الذم ما يقابل المدح والعيب مذموم **وأوعَد**: مِثل توعَّد، لا يستعملان إلا في الشرّ، كما أنّ وعَد لا يستعمل إلا في الخيرِ [غالبًا]، يقال أوعدَه وتوَعَّده بالانتقام في المستقبل، ووعَد بالإكرام وعدًا في المستقبل أيضًا. **وسقر**: اسم من أسماء النار. **والبشر**: مُرادف للإنسان سُمّي بذلك لأنه بادي البشَرة. **الاعتبار**: التفكُّر والنظر في عاقبة الأمر. **والانزجار**: الكَفّ.

الشرح: يعني إذا علمتَ بالأدلة البرهانية أنّ القرءان كلام الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل مِن بين يديه ولا مِن خَلفِه كما هو اعتقاد المسلمين كافّة فاعلَم أنّ مَن زعَم أنه ليس كلام الله بل هو مِن كلام النبي ﷺ أو مِن كلام أحدٍ مِن المخلوقات فقد كفَر بالله عزَّ وجلَّ لأنّ مَن كفَر بما أُنزل على محمّدٍ

ﷺ كان كافرًا إجماعًا.

وقوله: (وقد ذمَّه الله وعابه إلخ) إشارة إلى إقامة الدليل على كُفر مَن يقول إنّه كلام البشَر بِنَصّ الآيات التي وردتْ في شأن عدُوّ الله الوليد بن المغيرة مِن كبار كُفّار قريش في عهد النبيّ ﷺ، وكان مِن أشدّ الناس عداوة للنَّبِيّ عليه الصلاة والسلام وكان كاملَ الرأي في قومه ذا مهارة في الكلام والأشعار والأسحار، فقال له قومُه: أنتَ مِن المفكِّرين فكن حَكَمًا بيننا وبين هذا الرجل، فجاء إلى النبيّ ﷺ وسَمِعَ مِنه القرءان فعرَف أنّه حقٌّ ورجَع إلى قومه فقال لهم: لقد جرَّبتُ الشِّعرَ وما هو بشِعرٍ، وجرَّبتُ السِّحرَ وما هو بسِحر، إلى أن قال: إنّ له لحَلاوة وإن عليه لطلاوة، وبعد ذلك أغواهُ اللهُ واستفزَّه الشيطان والعصَبِيّة فقال [كما حكى الله عنه]: ﴿فَقَالَ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ۞ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٤، ٢٥]، فأنزل فيه الآياتِ مِن سورة المدثّر إلى أنْ سُجِّلَت عليه أنّه مِن أصحاب النار ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ۞ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سَقَرُ ﴿٢٧﴾﴾ [المدثر: ٢٦، ٢٧] الآيات. ثم إنّه قَتَلَه اللهُ في المستهزئين الذين قال الله فيهم: ﴿إِنَّا كَفَيْنَٰكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ ﴿٩٥﴾﴾ [الحجر: ٩٥]، فعُلِمَ مِن الآيات المذكورة أنه كلام خالِق البشَر وأنّ مَن وصَف الله تعالى بمعنًى مِن معاني البشر فقد ضَلَّ وكفَر، لأنه تعالى لا يُماثِلُه أحدٌ على الإطلاق، فمَن أبصَر هذا بعَين البصيرة وتدبَّرَه وعَلِمَ ما في الجرأة على الله من الخطر تنبه واعتبر وعن مثل هذا القول الذي هو قول الكفار انزجر، أما من قال أنه كلام الله ولكنه مخلوق كالمعتزلة فليس بكافر بل من المسلمين أهل البدع الذين يفسقون ببدعتهم وحسابهم على الله وقوله: واعلم أن الله تعالى بصفاته أي كلها ليس كالبشر هذا كالتذييل والتتميم لما قبله.

قال المصنف: (والرؤية حقّ لأهل الجنة بغير إحاطة ولا كيفية).

تحليل الألفاظ: **(المراد بالرُّؤية)** البصَريّة. **(بغير إحاطة)** أي بغير إدراكِ جوانبِ المرئيّ وحدوده. **(ولا كيفية)** أي بغير إدراك جهة المرئي ولا ارتسامه

ولا ثبوت المسافة بينه وبين الرائي جل وعلا عن ذلك كله.

الشرح: أي ونقول الرؤية إلى الذات المقدسة المنزه عن الإحاطة والجوانب والحدود حق أي ثابتة لأهل الجنة لكن بغير إحاطة لجوانب المرئي وحدوده، لتعاليه عن ذلك سبحانه عز وجل وبغير كيفية يتعقّلها الرائي ارتسام وجهة وثبوت مسافة ونحو ذلك لتنزهه تعالى عن ذلك لإن هذه لا تكون إلا في الأجسام والله تعالى ليس بجسم، والمراد أن الله تعالى يكشف الحجاب عن ذاته العلية كشفا تاما فيراه كل فرد من المسلمين بحاسة البصر ويسهل لهم ذلك وأما قوله تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فأجاب الجمهور عنه بأن المراد إدراك إحاطة أو هو عام مخصوص ثم ذكر المصنف الدليل على ثبوت الرؤية بقوله (**كما نطق به كتاب ربنا حيث قال**) ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ٢٣﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣] أي تنظر إلى وجه ربها نظرا لائقا بجلاله عز وجل وأما الأحاديث فكثيرة في كتب الصحاح وغيرها منها حديث جرير رضي الله عنه قال: كنا جلوسا مع النبي ﷺ فنظر إلى القمر ليلة عشرة فقال (**إنكم سترون ربكم عيانا كما ترون هذا لا تضامون في رؤيته**) متفق عليه. وبمعناه في الصحيحين حديث أبي هريرة وحديث أبي سعيد وحديث صهيب رضي الله عنهم ثم أشار المصنف إلى تفسير الآية المذكورة وأشباهها من ءايات الأسماء والصفات وأحاديثهما على طريقة السلف الصالح فقال (**وتفسيره على ما أراده الله تعالى وعلمه وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه رضوان الله عليهم أجمعين فهو كما قالوا وتفسيره على مراد الله ورسوله ﷺ كما قال** (**ومعناه وتفسيره على ما أراد**). يعني أن هذه العقيدة في هذا المقام وأشباهه هي طريقة السلف الصالح التي يجب أن تسلك والمراد بالسلف من قبل الأربع المائة وهم الذين شهد لهم النبي ﷺ بالخيرية فطريقهم رد ما اشتبه عليهم إلى الله عز وجل، تحقيقا لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [ءال عمران: ٧] ويؤمنون به على ما جاء من عند الله كما قال سبحانه

﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾ [ءال عمران: ٧] ولا يتأوّلون شيئًا من ذلك وهذه الطريقة أسلم. سئل الامام الشافعي رحمه الله عن ءايات وأحاديث الأسماء والصفات فقال: ما جاءنا منها في كتاب الله تعالى نؤمن به كما جاء من عند الله عز وجل على مراد الله سبحانه من غير تشبيه ولا تعطيل وننزه الله عن مشابهته للحوادث وما جاءنا في سنة رسول الله ﷺ نؤمن به كما جاء عن رسول الله ﷺ على مراد رسول الله من غير تشبيه ولا تعطيل وننزه الله تعالى عن مشابهته للحوادث وغرض المصنف من الأطناب في هذا المقام الرد على المشبهة والمعطلة حيث تكلموا فيما ليس لهم به علم أي في شيء وكل الله علمه إليه حتى أداهم ذلك إلى الانحراف والعياذ بالله، ولهذا بالغ المصنف في التنفير عن ذلك فقال: **(لا ندخُل في ذلك متأولين بآرائِنا ولا متوّهمين بأهوائنا فإنه ما سَلِمَ في دينه إلا مَن سَلِمَ لله تعالى ولرسوله ﷺ ورَدّ ما اشتبَه عليه إلى عالَمِه)**

تحليل الألفاظ: متأوّلين: التأويل في الأصل الترجيع وفي الاصطلاح: صرفُ اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله، **بآرائِنا**: جمع رأي وهو ما أدَّى اليه الفهم باجتهاد. **متوّهمين**: التوهُّم إدراك الطَرَف المرجوح والمراد هنا ما يشمل الشك والظنّ. **بأهوائنا**: جمع هوى بالقصر وهو ما تهواه النفس.

الشرح: يعني إذا عَلِمْنا أنّ مذهب أهل السنة والجماعة مِن سلَفِنا الصالح لزومُ التسليم في المتشابِه وعدم التأويل فواجبنا الاقتِداء بهم في ذلك فنعمل بمحكم الكتاب والسنّة ونؤمن بمتشابهِهما ونفوّض علمه إلى الله ورسوله ولا نتأول شيئًا منه برأينا ولا نتوهم شيئًا بهوى أنفسنا لأنّ التسليم أسلَم في الدين ومُعتنِقُه يلقى الله[1] غدًا بقلب سليمٍ.

قال المصنف: (ولا يَثبُت قدَم في الإسلام إلا على ظَهرِ التسليم

(١) أي حِسابَه وجزاءَه.

والاستسلام، فمن رام عِلمَ ما حُظِرَ عليه عِلمُه ولَم يَقنِع بالتسليم فَهمُه حَجَبَه مَرامُه عن خالص التوحيد وصافِي المعرفة وصحيح الإيمان فيَتذبْذَب بين الكفر والإيمان والتكذيب والإنكار مُوسوِسًا تائهًا زائغًا شاكًّا لا مؤمنًا مصدِّقًا ولا جاحدًا مكذِّبًا).

تحليل الألفاظ: **القدَم**: هنا عبارة عن استقرار الإسلام ورُسوخه. **التسليم**: قال في المختار هو بذلُ الرِّضا بالحكم. **والاستسلام**: هو الانقياد. **ورام**: طلَب. **حظر**: منَع. **حَجَبَه**: مَنَعَه. **فيَتذبذَب**: يتردَّد. **مُوَسوِسًا**: الوَسوسة ما يلقيه الشيطان في النفس. **زائغًا**: مائلًا.

الشرح: يعني أنّ الإسلام لا يثبت ولا يستقرّ في قلب صاحبه إلا مع التسليم التامّ لكتاب الله تعالى وسنّة رسوله ﷺ بدون معارضة برأي ولا وَسوَسة فِكر[1] بل ما جاءنا من النَّصّين محكمًا أخذنا به وما كان متشابهًا فوَّضْنا عِلمَه إلى الله عز وجل؛ إذِ الخوضُ في كتاب الله وسنّة رسوله بِدُون علم منهِيّ عنه شرعًا ومَهلكة عظيمةٌ قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [الأنعام: ٢١] الآية. وقال ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦] وقال ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [ءال عمران: ٧].

فمَن طلَب عِلمَ ما مُنع منه ولم يَقنَع بالتسليم والانقياد لكتاب الله وسنّة رسوله ومنه التَّفويض فيما خَفِيَ منه المرادُ فقد أخطأ الصواب وحُجِبَ عن التوحيد الخالص والمعرفة الصافية والإيمان الصحيح. وفي الحديث الصحيح: «**مِن الله الرسالةُ ومِن الرسول البلاغُ وعَلينا التَّسلِيم**». وما ذكره المصنّف هنا كالتقرير للكلام الأول مِن لزوم التسليم وترك التأويل، وفيه زيادة تحذير لِمَن يتكلَّم في أصول الدين بغير علم ولذا عقَّبَه بقوله (**فيَتذَبذب بين الكفر والإيمان إلخ**) أي يضطَرِب ويتردَّد بين ذلك فيكون لا مصدِّقًا ولا مكذِّبًا ولا مقِرًّا ولا منكِرًا وتستولي عليه الوسوسةُ والأوهام حتى تشكِّك عليه أمر دينه

(١) أي مِن غيرِ العمَل بمُقتضَى الوسوَسة والخاطِر المعارضَين للشَّرع.

فيكون لا مؤمنًا مصدِّقًا ولا جاحدًا مكذِّبًا، نسأل الله السلامة في ديننا ودنيانا ءامين.

ثم ذكر المصنف: نوعًا من التأويل المذموم فقال (**ولا يصح الإيمان بالرؤية لأهل دار السلام لمن اعتبرها منهم بوَهم أو تأوَّلها بفهم، إذ كان تأويل الرؤية وتأويل كل معنى يضاف إلى الربوبية تركَ التأويل ولزوم التسليم، وعليه دين المرسلين وشرائع النبيِّين**) يعني أنّ كلَّ مَن تردَّد في جواز رؤية المؤمنين لربهم في الجنة أو تأوَّلها بفِكره كالمعتزلة فقد أخطأ الصواب وجُوزِيَ على ذلك بحِرْمانه مِن تلك الرؤية التي يَتمتَّع بها مَن ءامَن بها، والجزاءُ مِن جِنس العمل؛ فمُتأوِّلُو ذلك وإنْ كانوا لا يَخرُجون عن دائرة الإيمان لكنّهم استحَقُّوا على ذلك الذمَّ والحرمان، وهكذا كلُّ معنًى يضاف لله عز وجل إذا اشتبَه علينا ولم يُدرَك حقيقة معناه فواجِبُنا في ذلك الإيمان به والتسليم وتفويضُ حقيقة معناه إلى الله عز وجل كما هو طريق السلَف الصالح وعليه دين المرسلين وشرائع النبيّين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

ثم أشار المصنف إلى قاعدة كلية وأصل عظيم يجب أن يفهم ليحترز عنه فقال (**ومَن لم يتوقَّ النفي والتشبيه زلَّ ولم يُصِب التنزيه فإن ربنا جل وعلا موصوف بصفات الوحدانية منعوت بنعوت الفردانية ليس بمعناه أحد من البرية.**

تحليل الألفاظ: يتوقَّ: يحترَّز. ذلَّ: سقَط وضلَّ. **منعوت**: موصوف. **الوحدانيّة والفردانية**: بمعنى واحد. **والبَرِيّة**: الخلق.

الشرح: يعني أن الذي لم يتحفظ ويحترز ويجعل لنفسه وقاية عن النفي لصفات الله التي وصف بها نفسه كالمعطلة ولم يحترز احترازا كاملا عن التشبيه لله عز وجل بمخلوقاته كالمجسمة فقد زل وسقط على أم رأسه وضل عما يبتغيه من التنزيه لله عز وجل فإن ما فر منه بزعمه وقع فيه فإن ربنا عظم

وارتفع عما لا يليق به فهو موصوف بصفات الوحدانية لا يشاركه فيها أحد منعوت بنعوت الفردانية لا يشبهه ولا يماثله أحد من البرية قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ * ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ١ - ٤] وقال أيضًا ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

قال المصنف: (تعالى عن الحدود والغايات والأركان والأدوات لا تحويه الجهات الست كسائر المبدعات).

تحليل الألفاظ: تعالى: تنزَّه. **الحدود**: جمع حَدّ وهو ما له بدء ونهاية. **والأركان**: جمع ركن وهو لغة الجانب، واصطلاحا: ما يقوم به ذلك الشيء. **والأدوات**: جمع أداة وهي الآلة كالجوارح. **والجهات السِّتّ**: معروفة. **المُبدَعات**: المخترَعات.

الشرح: يعني أن الله عز وجل تنزهت ذاته وجلت صفاته عن جميع أوصاف المحدثات عن الأبعاد المحدودة والغايات المنتهية لا يشبه الحوادث في شيء من الأشياء ولا يحتاج إلى أركان يقوم بها ولا إلى جوارح يعتمد عليها فذاته لا تشبه ذات المخلوقين وصفاته لا تماثلها صفات الحادثين ولا تحويه جهة من الجهات أي لا يحيط به شيء والجهة شيء من مخلوقاته وهو موجود قبل كل شيء تعالى الله من أن يحيط به شيء أو يحصره.

فائدة: إنّ النفي والتشبيه مِن أمراض القلوب: النفي والتشبيه هما مرضان من أمراض القلوب، فإنّ أمراض القلوب نوعان: مرض شُبهة ومرض شَهوة، وكلاهما مذكور في القرءان، قال تعالى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ هذا مرَض شَهوة، وقال تعالى: ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾ وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا﴾ فهذا مرَض الشبُهة، وهو أردأ مِن مرض الشَّهوة، إذْ مرَض الشَّهوة يرجى له الشِّفاء بقضاء الشَّهوة، ومرض الشُّبهة لا شِفاء له إن لم يَتداركْه

الله برَحمتهِ بأن يَهدِيَه الله إلى الإسلام باعتقاده التنزيه ونَفيه التَّشبِيه ونُطقِه بالشهادتين، والآيةُ في ذلك صريحةٌ، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، وتشبيهُ اللهِ بِخَلقِه كُفرٌ.

اللهم اختِم لنا بالحسنى بفَضلِك ورَحمتِك يا أرحمَ الراحمين، سبحانَ رَبِّك رَبِّ العِزّة عمّا يَصِفُون، وسلامٌ على المرسَلِين، والحمدُ لله رَبِّ العالَمِين، وصلَّى الله على سيّدنا محمد وعلى ءالِه وصَحِبه أجمعين.

تنضِيدُ المنثُور

مِن أقوال علَماء الحرَمين الشَّريفَين
في عَقِيدة أهلِ السُّنّة والجماعة

الفقيه اللُّغويّ المتكلِّم

حسن بن أحمد بن محمد الكيلاني الشافعي الكيلانيّ المكيّ المعروف بابن قاوان[1] (ت ٨٨٩هـ)

يقول في شرح «العضُديّة»[2]: «وهو تعالى منزَّهٌ عن كلّ وصفٍ يُدرِكُه حِسٌّ أو يتصوَّرُه خيالٌ أو يَسبِق إليه وهمٌ أو يَختلِج به ضميرٌ أو يُفضِي به تفكُّر، فهو منزَّه عن أوصافِ كمالِ الخلقِ كما هو منزَّه عن أوصاف نَقصِهم، بل كلُّ صفةٍ تُتصوَّر للخَلق فهو مقدَّسٌ عنها وعمّا يُشبِهُها ويُماثِلُها».

وقال[3]: «لا يُشبِهُه شيءٌ لأنّ أوصافَه تعالى مِن العِلم والقُدرة وغيرِ ذلك أجلُّ وأعلَى ممّا في المخلوقاتِ بحيث لا مُناسَبة بينهما؛ لأنّ عِلمَنا موجودٌ وعرَضٌ ومُحدَثٌ وجائزُ الوجود ويَتجدَّد في كلّ زمان، وعِلمُ الله تعالى موجودٌ وصِفةٌ له وقديمٌ وواجبُ الوجود ودائمٌ مِن الأزل إلى الأبد فلا يُماثِلُ الخلقَ بوَجهٍ مِن الوجوه. لا نِدَّ له أي لا مُماثِلَ له في الحقيقة والذات، ولا مِثلَ له في الصفاتِ، ولا شريكَ له في الإلهيّة[4]».

وقال[5]: «ولا يَقومُ بذاتِه حادثٌ؛ لأنّ صفاتِ الله تعالى لا بدّ وأن تكون صفاتِ كمالٍ ونعوتِ جلالٍ، فلو كانت صفةٌ منها حادثةً لكان ذاتُه قبل تلك الصفةِ خاليًا عن صفةِ كمالٍ، والخالي عن صفةِ الكمال ناقصٌ باعتبارِ تلك

---

(١) وُلد بكيلان سنة ٨٤٢هـ وارتحَل إلى المدينة المنوَّرة ومكّة المكرَّمة فأخذ فيها عن علمائها، ثم أقام بمكة مُفيدًا ومُستفيدًا إلى أنْ توفّي بها سنة ٨٨٩هـ ودُفن بالمعلّاة.

(٢) شرح العقيدة العَضُديّة، ابن قاوان الكيلاني، (ص/ ٣٦).

(٣) المصدر السابق، (ص/ ٤٨).

(٤) أي ولا في شيء ذاتًا وصفةً وفِعلًا.

(٥) المصدر السابق، (ص/ ٥١).

الصفة، وقد ثبَت كمالُه».

وقال[1]: «ليس [تعالى] بجوهرٍ ولا عرَض ولا جِسمٍ؛ لأنّ الجسم موجودٌ مُمكنٌ متحيّزٌ قابِل للقِسمة، وهذه الصفاتُ واجبةُ الانتفاء عنه تعالى لئلّا يَلزَم تركُّبه وحُدوثُه، لأنّ كلّ جسمٍ يَستحيل خُلوُّه عن الاجتماع والافتراقِ والحركة والسكون والهيئةِ والمقدار، وكلُّ ذلك مِن سماتِ الحدوث، تعالى عن ذلك وعن الاحتياجِ إلى حَيّز وغيره.

ولا [هو] في حيّز أي مكانٍ ولا في جهةٍ مِن عُلو أو سُفلٍ أو غيرِهما، لأنه لو كان تعالى في مكانٍ أو جهةٍ لَزِمَ قِدَمُ المكانِ أو الجهة، وقد برهَنّا أنْ لا قديمَ سوى الله تعالى، وعليه الاتّفاقُ.

ولأنّ المتمكّن مُحتاجٌ إلى مكانه بحيثُ يستحيلُ وجودُه بدُونه، والمكانُ مُستغنٍ عن المتمكّن لجواز الخَلاء، فيَلزم إمكانُ الواجبِ ووجوبُ الممكنِ، وكلاهُما باطل».

وقال أيضًا[2]: «يَخلُق اللهُ تعالى لنا في الدّار الآخرةِ عينًا أقوى مِن هذه العينِ والحاسّة يومَ القيامة، لأنّ العَين والحدَقة لا تَبقَيان على هذه الطّبيعة المفهومة في الدُّنيا، فنراهُ مِن غير مُوازاةٍ ومُقابلةٍ وجهةٍ لِتَنزُّهِه تعالى عنها، لأنّها مِن علامات الحدوث».

وقال في القرءانِ اللَّفظِ المنزَّل[3]: «وهو أيضًا مسموعٌ بالآذان بمعنَى أنّ الكلام الأزليّ مفهومٌ مما كُتِبَ في المصاحف، ومُدرَكٌ مما قُرئ بالألسنة وحُفِظَ في الصُّدور، لا بمعنى أنّ كلامه الأزليّ يَحُلّ هذه المَحالَّ حُلولَ

---

(١) المصدر السابق، (ص/ ٥٣).

(٢) المصدر السابق، (ص/ ٥٦).

(٣) المصدر السابق، (ص/ ٧٦).

الأعراضِ بالجواهِر».

وقال[1]: «لا نُكفِّر أحدًا مِن أهل القبلةِ إلا بقولٍ أو فعلٍ [أو اعتقادٍ] فيه نفيُ الصانِع القادِرِ المختارِ العليم، أو بما فيه شِركٌ كمُعتقَدِ القائل بالنُّور والظُّلمة وأرادوُا بالنُّور خالقَ الخير وبالظُّلمة خالقَ الشَّر، وكالمعتزلةِ الّذي يُصرّحون بأنّ العبدَ خالقٌ لفِعلهِ دُون اللهِ، أو بما فيه إنكارُ النُّبوّة كمُعتقَد البَراهِمة، أو بما فيه إنكارُ ما عُلِمَ مجيءُ محمّدٍ ﷺ به ضرورةً كالقيامةِ والبعثِ والجنّة والنارِ وسائرِ ما عُلِمَ بالضرورة أنّه مِن دِينه، وإنكارُ المجمَع عليه قطعًا كالأركانِ الخمسةِ وهي كَلِمتا الشهادة والصلاة المفروضةِ وصومِ رمضانِ والزكاة والحَجّ، وبما فيه استحلالُ المحرَّمات وذلك كاستحلالِ الخمر والزنا، وكذلك تحريمُ الحال والاستهانةُ أو الاستهزاءُ على الشريعة كفرٌ، وكذا كلُّ فعلٍ يدلّ على إنكارِ ما عُلِمَ مجيئُه به كتحقير المصحف، وسجود لصنمٍ كفرٌ».

وقال[2]: «والنصوص تُحمَل على ظاهِرها ما لم يَصرِف عنها دليلٌ قطعيٌّ، والعدولُ عنها إلى مَعانٍ يدّعيها الباطنيّة[3] إلحادٌ وكفرٌ».

---

(١) المصدر السابق، (ص/ ١١٤-١١٥). باختصار.

(٢) المصدر السابق، (ص/ ١١٥).

(٣) هم الّذي يحرّفون النصوص عن مواضعِها إلى ما يَنقُض الدّينَ، والعياذ بالله.

مفتي الشافعيّة بمكّة المكرَّمة

الشيخ أحمد بن محمد بن حجر الهيتميّ (ت ٩٧٤هـ)

يقول في «شرح الأربعين النووية»[١] في: «فمِن تلك المتعلَّقات التي يجب الإيمان بها وعُلِمَت مِن الدِّين بالضرورة: الإيمان (باللَّهِ) أي بأنّه تعالى واحدٌ في ذاته وصفاته وأفعاله، لا شريكَ له في الألوهيّة، مُنفرِدٌ بخَلق الذوات بصفاتها وأفعالها، وبقِدَمِ ذاته وصفاته الذاتية، قال الحنفيّة: وأفعالِه ككونه خالقًا ورازقًا، فإنّ هذا الوصف ثابتٌ له في الأزَل، والأشعريّة يرُدُّون ذلك إلى صفاتِ القُدرة[٢].

وبأنّ ذاتَه له صفاتٌ: حياةٌ منزَّهةٌ عن الرُّوح، وعِلمٌ بلا ارْتسامٍ لصُورةٍ في قلبٍ ولا دماغٍ، وإنّما هو صفةٌ تتميَّز بها الأشياء[٣]، وتتعلَّق بكُلّ جزءٍ كان أو هو كائنٌ قبلَ وُجودِه بعِلمٍ واحدٍ؛ إذ كلٌّ مِن صفاته لا تكَثُّرَ فيه، وإنما التكَثُّر في التعلُّقاتِ والمتعلَّقات، لم يَتجدَّد له علمٌ بحسَب تجدُّد المعلوم، وقدرةٌ على الممكنات، وإرادةٌ لجميع الكائناتِ، لم تَتجدَّد له إرادة بتجدُّد المُرادات.

وبأنّ الطاعاتِ بإرادته ومحبَّتِه ورِضاه وأمرِه، والمعاصيَ بإرادته دُون محبَّتِه ورِضاه وأمرِه، والكلُّ بقَضائه وقدَرِه.

وسَمعٌ بلا صماخٍ لِكُلِّ خَفيٍّ، وبصرٌ بلا حدَقةٍ - تعالى اللَّه عنهُما - لكُلّ مَوجودٍ.

---

(١) شرح الأربعين النوويّة المعروف بالفتح المبين، أحمد بن حجر الهيتميّ، (ص١٥٨-١٥٩).

(٢) أي يقولون: الخَلقُ والرَّزق بمعنَى ءاثارِ قُدرتِه الأزليّة لا أنّها صفاتٌ أزليّةٌ لله.

(٣) أي يعلَمها بها.

وكلامٌ قائمٌ بذاتِه[1] منزَّهٌ عما يَعترِي كلامَنا النَّفْسِيَّ مِن الخرَس الباطنيّ – وهو عدم الاقتدارِ على إرادة الكلام النَّفْسِيّ – ليس بصَوتٍ ولا حَرفٍ.

وبأنّه تعالى منزَّهٌ عن قيام حادثٍ به؛ كحرَكةٍ أو سكونٍ أو تحيُّزٍ، فصفاتُه ليست أعراضًا، ولا عينَ ذاتِه ولا غيرَها، بناءً على أنّ الغَيرَين ما يَنفَكُّ أحدُهما عن الآخَر.

وبأنّه أحدَث العالَم باختيارِه مِن غير أن يَحصُل له به كمالٌ لم يَكُن قَبلَه، ولم يتجدَّد له بإيجادِه اسمٌ ولا صفةٌ، بل لم يزَل بأسمائه وصفاتِ ذاته، لا شَبِيهَ له في ذاتِه ولا صفاته ولا أفعاله.

وبأنّه منزَّهٌ عن الجِهة والجِسميّة وصفاتِهما ولوازمِهما، وكلِّ سِمةِ نَقْصٍ، أو لا كمالَ فيها.

وبأنّه لا يكون في مُلكِه إلّا ما يشاءُ مِن خَيرٍ وشرٍّ، ونَفعٍ وضرٍّ، بل لا تقَعُ لَمْحة ناظرٍ، ولا فَلْتة خاطرٍ إلا بإرادته تعالى.

وبأنّه الغَنِيُّ المُطلَق، فكلُّ موجودٍ مفتقِرٌ إليه تعالى في وجُودِه وبَقائِه وسائِر ما يُمِدُّه به.

ويجمعُ ذلك كلَّه أنّه تعالى: متَّصِفٌ بكلّ كمالٍ [يَليقُ بِه]، منزَّهٌ عن كلّ وصفٍ لا كمالَ فيه [في حّقِه]، واجبُ الوجود لذاتِه، مُنفرِدٌ باستحقاقِ العُبوديّة على العالَم؛ إذْ هو مالِكُهم حقيقةً، لأنّه الذي أوجدَهم مِن العدَم، وبالألوهيّةِ والقِدَم والبقاء وبالخَلقِ والقُدرة لِثُبوت إسنادِ جميع الحوادِث إليه تعالى، معَ مُشاهدةِ كمالِ الإحسان في خَلقِها وتَرتِيبها، وبالإرادةِ لأنّ تخصيصَ بعضِ المُمكِنات بالوقت الذي أوجدَه فيه دُون ما قَبلَه أو ما بعدَه ليس إلا لمعنًى هو الإرادةُ».

---

(١) أي هو وصفٌ ثابتٌ له عزَّ وجلَّ.

ويقول في «شرح المقدّمة الحضرميّة»[1]: «وإكثارُ الدعاء والاستغفار بالليل لخبَر مُسلِم: «**إنَّ في اللَّيلِ لساعةً لا يُوافِقُها رجلٌ مُسلِمٌ يسأل اللهَ تعالى خيرًا مِن أمرِ الدُّنيا والآخرة إلّا أعطاه إيّاه**»، وذلك كلَّ ليلةٍ لأنّ الليل محَلُّ الغَفلة، وذلك في النِّصف الأخير، والثُّلث الأخير أهمُّ للخبر الصحيح: «**يَنزِلُ رَبُّنا تبارك وتعالى كلَّ ليلةٍ إلى سماءِ الدُّنيا حينَ يَبقَى ثُلثُ اللَّيل الأخيرُ فيقول: مَن يَدعُوني فأستجِيبَ له، ومَن يسألُنِي فأُعطِيَه، ومَن يَستغفِرُني فأغفِرَ له**». ومعنَى: «**يَنزلُ ربُّنا**» يَنزِلُ أمرُه أو ملائكتُه أو رحمتُه أو هو كنايةٌ عن مَزِيد القُرب[2]، وبالجُملة فيجبُ على كلّ مؤمنٍ أن يَعتقدَ مِن هذا الحديث ومُشابِهه مِن المُشْكِلات الواردةِ في الكتاب والسُّنّة كـ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ﴾، ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ﴾، وغيرِ ذلك ممّا شاكَلَه أنه ليس المرادُ بها ظواهرَها لاستحالتِها عليه تبارك وتعالى عمّا يقول الظالِمُون والجاحِدُون علُوًّا كبيرًا، ثم هو بعد ذلك مخيَّرٌ؛ إن شاء أوَّلَها بنَحوِ ما ذكَرْناه وهي طريقةُ الخلَف وءاثَرُوها لِكَثرةِ المُبتدِعة القائلينَ بالجِهة والجِسميّة وغيرِهما ممّا هو مُحالٌ على الله تعالى، وإن شاء فوَّضَ عِلمَها إلى الله تعالى وهي طريقةُ السَّلَف[3] وءاثَرُوها لِخُلُوّ زَمانِهم عمّا حدَث مِن الضَّلالات الشَّنِيعة والبِدَع القَبيحةِ، فلَم يكُن لهم حاجةٌ إلى الخوضِ فيها.

واعلَم أنّ القَرافيَّ وغيرَه حكَوا عن الشافعيّ ومالكٍ وأحمدَ وأبي حنيفة رضي الله عنهم القولَ بكُفر القائلين بالجِهة والتَّجسِيم، وهم حَقِيقُون بذلك».

---

(١) المنهج (المنهاج) القويم بشرح مسائل التعليم، أحمد بن حجر الهيتميّ، (ص/ ١٤٤).

(٢) أي القُرب المعنويّ، فإنّ الله عزّ وجلّ لا يتحيّز في مكانٍ فلا يُوصف بالقُرب والبُعد الحِسّيَّين.

(٣) أي أكثَرِهم، وإلاّ فقد أوَّل بعضُهم تفصيلاً كما ذكَرنا سابقًا.

وجاء في «الفتاوى الحديثيّة»[1] ما نصُّه: «وسُئِلَ نفَع الله به: هل يجوزُ أن يُقال: الله تعالى في السماء؟ تعالى الله عمّا يقول الظالِمُون والجاحِدُون علُوًّا كبيرًا، وما حكمُ مَن يقول ذلك ويَستدلّ عليه بحديث السَّوداء؟ وما حكم الله في ذلك؟ مع بَسطِ القَول والجواب لِمَسِيس الحاجة إليه.

فأجاب بقوله: هذه المسألةُ كما قال القاضي عياضٌ – وإن تَساهَل في الكلام فيها بعضُ الشيوخ المعتبَرين – هي مِن عَوِيصات مسائل التوحيدِ، واللائقُ بالزَّمان عدَمُ ذِكرها، وإن كان ولا بُدّ فالحاصلُ مِن الكلام فيها أنّ المسلمِين قاطبةً أجمَعوا على استحالةِ التَّجسِيم والحُلول والاستقرارِ على الله تعالى، وحكَم بذلك صريحُ العقل. وأجمعوا أيضًا على استحالةِ إرادة الحقيقة فيما ورَد مِن ظواهِر الآي والأخبار ممّا يُوهِمُ ذلك. واختلَفوا بعد ذلك في مسألة منها وهي: هل يصحُّ إطلاق جهة الفوقيّة والعلُوّ مِن غيرِ تكييفٍ ولا تحديدٍ عليه تعالى؛ فذَهَبَ جميعُ المتكلِّمين وفحول العلَماء وأهل أصولِ الدِّيانات إلى استحالةِ ذلك كما نصَّ عليه أبو المعالي إمام الحرمين في «الإرشاد» وغيرِه مِن المتكلِّمين والفقهاء، وقالوا: إنّ ذلك مُلزِمٌ للتجسيم والحلول والتحيُّز والمُماسّة والمُبايَنة والمُحاذاة، وهذه كلُّها حادثةٌ، وما لا يَعرَى مِن الحوادث أو يَفتقِرُ للحوادث فهو حادثٌ، واللهُ سبحانه وتعالى يَستحيلُ عليه الحدوثُ شرعًا وعقلًا كما هو مُبيَّنٌ في كتب الأصول. واختلَف هؤلاء فيما ورَد مِن ظواهرِ الآيات والأحاديث الصحيحةِ ممّا يُوهِمُ ذلك؛ فذهَب بعضُ السلَف كالشَّعبيّ وابنِ المسيّب وسفيان إلى الوقفِ عنها وقالوا: يجب الإيمان بها كما وردَتْ ولا نتعدَّى إلى تفسيرِها، وضُعِّفَ هذا القول بما مَرَّ مِن الإجماع على عدمِ إرادة حقيقَتِها في عُرفِ اللسان، فقد تكلَّمُوا فيها بِصَرفِها عن ظواهرِها.

وذهب الجمهورُ على ما نُقِل إلى الكلامِ عليها وصَرفِها عن ظواهرِها بِحَملِها على مَحاملَ قريبةِ المَأخَذ منها بيّنة تَلِيق بها مِن جِهة الشرع والعقل ولسان

(١) الفتاوى الحديثيّة، أحمد بن حجر الهيتميّ، (ص/ ٨٠-٨١).

العرَب وتقتضي تنزيهَ الرَّبّ جلّ وعلا[1] عمّا يُوهِمُ ظاهِرُها، وقد نصَّ على هذا الإمام أبو المعالي إمام الحرمين وغيره مِن حُذّاق المتكلِّمين.

وذهَب القاضي الباقلّاني وغيرُه في بعضِها إلى أنها دالّة على صِفة زائدة تَليقُ بجلاله تعالى مِن غير تكييفٍ ولا تحديدٍ، ولِكُلّ فريقٍ تأويلاتٌ ومَآخِذُ تَليق بجلاله تعالى تَطُولُ، ومَن أرادها فليَنظُرها في كتب التفسيرِ ومُشكِل الأحاديث كابنِ فُورَكَ وغَيرِه، مع أنّ البارِزيَّ حكى عن القابِسيّ أنّه كان يدعو على ابنِ فُورَكَ مِن أجل أنه أدخَل في كتابِه أحادِيثَ مُشكِلةً وتكلَّف الجوابَ عنها مع ضَعفِها، فكان في عدَمِ ذِكرها غَناءٌ عن ذِكرِها انتهى. وليس هذا الدُّعاء في محَلِّه بل هو مِن بعض التعصُّب؛ كيف وابنُ فُورَكَ إمامُ المسلمين والذابُّ عن حِمَى حَوْمة الدّين، وإنما تكلَّف الجوابَ عنها مع ضَعفِها لأنّه رُبّما تشبَّثَ بها بعضُ مَن لا عِلمَ له بصَحيحِ الأحاديث مِن ضَعيفِها، فطلَبَ الجواب عنها بفَرضِ صِحَّتِها إذِ الصحّة والضَّعفُ عند أئمّة الحديث ليسَا مِن الأمور القَطعيّة بل الظنّيّة، والضعيفُ يمكن أن يكون صحيحًا، فبهذا الغرَض يُحتاج إلى الجواب عنه، فما فَعَلَه ابنُ فُورَكَ هو الصوابُ فجزاه الله عن المُسلمِين خيرًا».

وقال أيضًا[2]: «وسُئِل رضي الله عنه ونفَعنا به: في عقائد الحنابِلة ما لا يَخفَى على شريفِ عِلمِكم، فهل عقيدةُ الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه كعقائدِهم؟ فأجاب بقوله: عقيدةُ إمامِ السُّنّة أحمدَ بنِ حنبلٍ – رضي الله عنه وأرضاه وجعَل جِنان المعارف مُتقَلَّبَه ومأواهُ وأفاضَ علينا وعليه مِن سَوابِغ امتِنانه وبوَّأَه الفِردَوسَ الأعلى مِن جِنانه – موافِقةٌ لعقيدةِ أهلِ السُّنّة والجماعة مِن المُبالَغة التامّة في تنزيهِ الله تعالى عمّا يَقول الظالِمُون والجاحِدُون علُوًّا

(١) أي عُلُوّ شأنٍ وعظَمةٍ لا عُلُوّ حِسٍّ وتحيُّز، لأنّه تعالى خالقُ المكانِ والجهة فلا يسكُنها.
(٢) المصدر السابق، (ص/ ١٤٤).

كبيرًا مِن الجِهة والجِسميّة وغيرِهما مِن سائرِ سِمات النَّقصِ، بل وعن كلّ وَصفٍ ليس فيه كَمالٌ مُطلَقٌ، وما اشتهَر بين جَهَلة المنسُوبين إلى هذا الإمام الأعظم المُجتهِد مِن أنّه قائلٌ بشيءٍ مِن الجِهة أو نحوِها فكَذِبٌ وبُهْتانٌ وافتِراءٌ عليه، فلَعَنَ اللهُ مَن نسَبَ ذلك إليه، أو رَماه بشيءٍ مِن هذه المَثالِب الّتي برّأه الله منها، وقد بيَّن الحافظُ الحُجّة القُدوةُ الإمام أبو الفرَج بنُ الجوزيّ مِن أئمّة مَذهبِه المُبرَّئِين مِن هذه الوَصْمةِ القَبيحة الشَّنيعة أنّ كلَّ ما نُسِبَ إليه مِن ذلك كَذِبٌ عليه وافتِراءٌ وبُهتانٌ وأنّ نُصوصَه صريحةٌ في بُطلان ذلك وتنزيهِ الله تعالى عنه، فاعلَم ذلك فإنه مُهِمّ».

وقال[1]: «وإيّاكَ أن تَغتَرَّ أيضًا بما وقَع في [الغُنية] لإمام العارِفين وقُطب الإسلام والمسلمِين الأستاذِ عبد القادر الجِيلانيّ، فإنّه دَسَّهُ عليه فيها مَن سيَنتَقِمُ اللهُ منه وإلا فهو بَرِيءٌ مِن ذلك، وكيفَ تَرُوج عليه هذه المسألةُ الواهيةُ مع تضَلُّعِه مِن الكتاب والسُّنّة وفقه الشافعيّة والحنابلة حتى كان يُفتِي على المَذهبَين، هذا مع ما انضَمّ لذلك مِن أنّ الله مَنَّ عليه مِن المعارف والخوارق الظاهرة والباطنة وما أنبأ عنه ما ظهَر عليه وتواتَر مِن أحواله، ومنه ما حكاه اليافعيُّ رحمه الله وقال: ممّا عَلِمناه بالسّنَد الصحيح المتّصِل أنّ الشيخ عبد القادر الجِيلانيَّ أكَل دجاجةً ثمّ لمّا لَم يَبقَ غيرُ العظمِ توَجَّهَ إلى الله في إحيائها فأحياها الله إليه وقامتْ تَجري بين يديه كما كانت قبل ذَبحِها وطَبخِها، فمَنِ امتَنَّ الله عليه بمثل هذه الكراماتِ الباهرة يُتصوَّرُ أو يُتوَهَّمُ أنّه قائل بتلك القبائحِ الّتي لا يصدر مثلُها إلا عن اليهود وأمثالِهم ممّن استَحكَم فيه الجهلُ بالله وصفاتِه وما يجبُ له وما يجوزُ وما يستحيل؟! ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾».

وممّا يَقطَع به كلُّ عاقلٍ أنّ الشيخ عبدَ القادر لم يكن غافلًا عمّا في «رِسالة

(١) المصدر السابق، (ص/ ١٤٥).

القشَيريّ» التي سارتْ بها الرُّكبان واشتهرَتْ بين سائرِ المسلمين سيّما أهلُ التحقيقِ والعِرفان، وإذا لَم يُجهَل ذلك فكيف يُتوَهَّم فيه هذه القبيحةُ الشنيعةُ. وفيها[1] عن بعض رِجالها أئمّةِ القوم السالمِين عن كلّ مَحذورٍ ولَوْمٍ أنّه قال: كان في نَفسِي شيءٌ مِن حديثِ الجهةِ فلمّا زال ذلك عنّي كتَبتُ إلى أصحابنا أنّي قد أسلَمتُ الآنَ، فتأمَّل ذلك واعتَنِ به لعلَّك تُوَفَّق للحقّ إن شاء الله تعالى وتَجري على سَنَنِ الاستقامةِ، ولَم نَعلَم أحدًا مِن فقهاء الشافعيّة ابتُلِيَ بهذا الاعتقاد الفاسد القبيح الذي ربّما أدّى إلى الكفر والعياذ باللهِ إلّا ما نُقِلَ على العمْرانيّ صاحب «البيان» ولعلَّه كَذِبٌ عليه أو أنه تابَ منه قبل موتِه».

وقال[2]: «ثم حكى[3] مِن كلام الشيخ عبد القادر ما اشتمَل على بدائعَ مِن التوحيد والتنزيه وعجائبَ مِن المعارف وقواطعَ تَنفِي التجسيم والمكانَ والتشبيهَ مُفصِحًا بكونِ الحقّ تعالى لم يَستقِرَّ في مكانٍ ولم يَتغيَّر عمّا عليه كان، جامعًا بين فصاحة العبارة وبلاغة الاستعارة وحلاوة نَظم الدُّرّ في سِلْك معارف الأنوار وطلاوة تَناسُب الفواصل في سِلك مَحاسن الأسرار».

وقال في ذمّ المشبِّهة[4]: «حكَّموا العقولَ ومَقايِسَها واتَّبَعوا الأهْوِية وأبالِسَها؛ فمنهم طائفةٌ ضَلُّوا في تِيهِ التَّمويه ووقَعُوا في التجسيم والتشبيه، فأولئك الذين أهلَكَهُم الشَّقاءُ حين ابتُلِيَ أخيارُهم، وأولئك الذين لعَنَهُم الله فأصمَّهُم وأعمى أبصارَهم، ومنهم فِرقةٌ حاروا في أضاليلِ التَّعطيل، ومنهم عصابةٌ هلَكُوا بأباطيلِ الحُلول فأُغرِقُوا فأُدخِلُوا نارًا فلَم يَجِدُوا لهم مِن دُون الله أنصارًا».

وقال في «الزَّواجر»[5] في الكلام على التأويل الإجماليّ والتفصيليّ:

---

(١) أي في «الرسالة القشَيريّة».

(٢) المصدر السابق، (ص/ ٢٢٨).

(٣) أي اليافعيّ.

(٤) المصدر السابق، (ص/ ٢٢٨).

(٥) الزواجر عن اقتراف الكبائر، أحمد بن حجر الهيتميّ، (١/ ٥٢).

«الخلاف بينهما[1] في أنّا نعيّن ذلك التأويل ولا نصرفُ الظاهر إليه وهو مذهب الخلَف، أو نؤوّل إجمالًا ولا نعيّن شيئًا بل نفوّض عِلمَ ذلك بِعَينِه إلى الله تعالى وهو مذهَب السلَف[2]، واختارَه بعضُ الأئمّة مِن المتأخّرين، واختار بعضُهم تفضيلًا في ذلك، وهو أنّ تَعيين التأويلِ بأنْ قَرُبَ مِن الظاهر وشَهِدَت له قواعدُ اللغة العربية بالقَبول كان أَولَى وإلّا فالتفويضُ أَولَى، ومَن تأمَّل الآياتِ والأحاديثَ وجَدَها شاهدةً للتأويل لأنّ ظاهِرَها بِدُونِه يُوهِمُ التناقُضَ، فوجَب المَصِيرُ إليه صونًا عن ذلك الإيهامِ.

ألا تَرى إلى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ مع قوله: ﴿وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ مِنۡ حَبۡلِ ٱلۡوَرِيدِ﴾ ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ﴾، ومع خبَرِ: «**لو أَدْلَيتُم حَبْلًا لَهَبَطَ علَى اللهِ**»[3] فأحَدُ تلك النُّصوص يجبُ تأويلُه؛ إذ لا يُمكن لأحد أن يَقول بظواهِر تلك النُّصوص جميعِها، وإذا وجَبَ تأويل بعضِها وجَبَ تأويلُ كُلّها، إذ لا قائل بالفَرقِ، على أنّ الخلَف لم يَنفرِدُوا بذلك بل أوّل جماعةٌ مِن السلَف كمالكٍ وجعفرٍ رضي الله عنهما وغيرِهما.

والحاصل: أنّ مذهبَ أهلِ الحقّ في هذه المسألة ما قرَّرته، وأنّه يجب على كلّ أحدٍ اعتِقادُه، وإنّما يَحصُل ذلك بتنزيه اللهِ عزَّ وجلَّ عن كلّ نَقصٍ صريحًا أو استِلزامًا، بل وعن كلّ ما لا نَقْصَ فيه ولا كمالَ، واعتقادِ أنّه تعالى إنّما اتصَف بأكملِ الكَمال المطلَق [اللائِق به] في ذاتِه وإرادتِه وأوصافِه وأسمائِه وسائِر شُؤونه وأفعالِه».

---

(١) أي بين المأوّلين إجمالاً ويسمَّون المفوّضين، وبين المأوّلين تفصيلاً.

(٢) أي أكثرِهم، وإلاّ فقد ثبَت التأويل التفصيلّي عن ابن عبّاس والإمام أبي حنيفة = = وأحمد والبخاريّ وغيرهم مِن السلَف الصالح.

(٣) أي لهبَط على وَفقِ عِلمِ اللهِ. قال القاضي أبو بكر بن العربيّ المَعافريّ في «عارِضة الأحوَذي» (١٢/ ١٨٤): «قال أبو عيسَى: على عِلمِ الله، وأنّ عِلمَ الله لا يَحُلّ في مكانٍ ولا يَنتسِب إلى جهةٍ كما أنّه سُبحانَه كذلك، لكنّه يَعلَم كلَّ شيءٍ في كلّ موضعٍ، وعلى كلّ حالٍ فما كان فهو بعِلمِ اللهِ لا يَشُذّ عنه شيءٌ ولا يَعزُب عن عِلمِه موجودٌ ولا معدومٌ».

المحدِّث الشيخ الفقيه

الملاّ نور الدّين عليّ بن سلطان محمّد القاري المكّي[1]
(ت ١٠١٤هـ)

يقول في : «(لا يُشبِهُه شيء مِن الأشياءِ مِن خَلْقِه) أي مِن مخلُوقاته وهذا لأنه تعالى واجبُ الوجود لِذاته وما سواه ممكن الوجود في حدّ ذاته؛ فواجبُ الوجود هو الصمَدُ الغنيُّ الذي لا يَفتقِرُ إلى شيءٍ ويَحتاج كلُّ ممكن إليه في إيجاده وإمدادِه، قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾».

وقال في تنزيه الله عم مُشابهةِ الخَلقِ[2]: «وفي شرح القُونَويّ: قال نُعَيم بنُ حمّاد: مَن شبَّه الله بشيءٍ مِن خَلقِه فقد كفَر، ومَن أنكَر ما وصَف الله به نفْسَه فقد كفَر. وقال إسحاق بن راهَويهِ: مَن وصَف الله فشَبَّه صِفاتِه بصفاتِ أحدٍ مِن خَلقِ الله فهو كافرٌ بالله العظيم».

وقال في الكلام أسماءِ الله وصِفاتِه[3]: «(لَم يزَلْ ولا يزال بأسمائِه

---

(١) نور الدين أبو الحسن علي بن سلطان محمد القاري الهروي المكي المعروف بملاّ عليّ القاري. وُلد بهَراةَ وتعلَّم القرءان الكريم وحفظه، ثمّ تلقَّى مبادئ العلوم وحضَر حلقات العلماء في بلاده وصلَّى بالناس إمامًا فلُقِّبَ بالقاري كعادتهم في ذلك الزمان في بلاده. انتقل إلى مكّة مكرمة في شبابه، فجلس في حلقات المشايخ يرتشف من رَحِيقهم وينهل مِن مَعِينهم، فأخذ عن أبي الحسن البكريّ والشهاب الهيتميّ وغيرهم. وقد شرَح الله صدره في هذا المقام الذي انتقل إليه وهو جوارِ بيت الله الحرام، وكان لا يُرى إلّا ومعه كتابٌ أو بين يدي أستاذ، واستمرّ على هذا إلى نحو سنة ١٠٠٣ هـ حيث بدأ بتأليف الرسائل والكتب مع التدريس. توُفّي بمكة المكرمة في شهر شوال عام ١٠١٤هـ ودُفن بمقبرة المعلّاة.

(٢) المصدر السابق، (ص/ ٦٤).

(٣) المصدر السابق، (ص/ ٨٧).

وصِفاتِه) أي موصوفًا بنُعوت الكمال ومعروفًا بأوصاف الجلالِ والجمالِ[1] **(لَم يَحدُثْ له اسمٌ ولا صفةٌ)** يعني أنّ صفاتِ الله وأسماءَه كلَّها أزليّة لا بدايةَ لها وأبديّة لا نهاية لها لم يَتجدَّد له تعالى صفةٌ مِن صفاته ولا اسمٌ مِن أسمائه؛ لأنّه سبحانه واجبُ الوجود بذاته الكامِل في ذاتِه وصفاته، فلو حدَث له صفةٌ أو زال عنه نَعتٌ لكان قبلَ حُدوث تلك الصفةِ وبعد زوال ذلك النَّعتِ ناقصًا عن مَقامِ الكمال، وهو في حَقِّه سبحانه مِن المُحال، فصِفاتُه تعالى كلُّها أزليّة أبديّة».

ثم قال[2]: «والعِلمُ صِفتُه في الأزَل يعني وما ثبَت قِدَمُه استحال عدَمُه؛ فعِلمُه أزليّ أبديّ مُنزَّه عن قبول الزيادةِ والنقصان بخلافِ عُلوم أرباب العِرفان».

وقال في الكلام على تنزيه الله تعالى[3]: «والحاصلُ أنّه سبحانه كما قال الطحاويُّ: ليس مُذْ خَلَقَ الخلقَ استفاد اسمَ الخالق ولا بإحداثه البَرِيّة استفادَ اسمَ البارئ، فلَهُ معنى الرُّبوبيّة ولا مربوبَ ومعنى الخالقِيّة ولا مَخلُوقَ، وكما أنّه مُحْيِي الموتى بعدَما أحيَى استَحقَّ هذا الاسم قبل إحيائِهم، وكذلك استحَقَّ اسمَ الخالق قبل إنشائِهم، ذلك بأنّه على كُلّ شيء قديرٌ، وإليه كلُّ شيء فقيرٌ، وكلُّ أمرٍ عليه يسيرٌ، ليس كمثله شيءٌ أي ذاتِه وصفاتِه وهو السميعُ البصير. فقوله: «ليس كمثله شيءٌ» ردٌّ على المُشبِّهة، «وهو السميعُ البصيرُ» ردٌّ على المُعطِّلة».

وقال في تنزيه كلام الله الذاتيّ الذي هو صِفَتُه[4]: «**(ويَتكلَّم لا كَكلامِنا)**

---

(١) بمعنىَ الكمال.

(٢) المصدر السابق، (ص/ ٨٨).

(٣) المصدر السابق، (ص/ ١٠٢).

(٤) المصدر السابق، (ص/ ١٠٩).

كما بيَّنه قولِه: (**ونَحنُ نَتكلَّم بالآلاتِ**) أي مِن الحَلقِ واللِّسان والشَّفةِ والأسنان (**والحروفِ**) أي الأصواتِ المعتَمِدة على المَخارجِ المعهُوداتِ بالهيئاتِ المعروفاتِ، (**واللهُ تعالى يتكلَّم بلا ءالةٍ ولا حَرفٍ**) أي لِكَمال الذاتِ والصفاتِ، (**والحروفُ مَخلوقةٌ**) أي كالآلاتِ، وكلامُ الله تعالى غيرُ مَخلوقٍ بل قديمٌ بالذاتِ».

وقال أيضًا[1]: «وهو [تعالى] شيءٌ لا كالأشياء[2]؛ فإنه سبحانه شيءٌ أي موجودٌ بذاته وصفاتِه إلّا أنه ليس كالأشياءِ المخلوقةِ ذاتًا وصِفةً، كما يُشير إليه قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾. والحاصلُ كما قاله العارف الكاملُ: ما خطَر ببالِك فاللهُ سِوَى ذلك، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾، والعَجزُ عن درَك الإدراك إدراكٌ، وقد صحَّ عنه عليه الصلاة والسلام قولُه: «**لا أُحصِي ثَناءً علَيكَ أنتَ كما أثنَيتَ علَى نَفسِكَ**»، ويُعلَم مِن قولِه: «شيءٌ لا كالأشياء» أنّه سبحانه ليس في مَكانٍ مِن الأمكِنة ولا في زمانٍ مِن الأزمِنة؛ لأنّ المكان والزمانَ مِن جُملة المخلُوقاتِ، وهو سبحانه كان موجودًا في الأزَل ولم يكُن معَه شيءٌ مِن الموجوداتِ.

ثمّ اعلَم أنّ الشيءَ في أصلِه مصدَرٌ يُستعمَل بمعنَى المفعول كما في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾، وبهذا المعنى لا يجوز إطلاقُه على الله تعالى، وبمعنَى الفاعِل كقوله سبحانه: ﴿قُلْ أَىُّ شَىْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾ وحينَئذٍ يجوزُ إطلاقُه عليه سبحانه، وقد يُرادُ به مُطلَقُ الموجودِ إلّا أنه فرق بين المعبود والموصوف بأنّه واجبُ الوجود، وبين الممكِن الوجودِ الذي يَستوِي وُجودُه وعدَمُه في مَقام المقصود، فبِهَذا الاعتبارِ إطلاقُ لَفظِ الشيء عليه سبحانه أحقُّ مِن إطلاقه على غيرِه».

---

(١) المصدر السابق، (ص/ ٨٧).

(٢) أي موجودٌ لا كالموجودات، قال تعالى: ﴿قُلْ أَىُّ شَىْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ﴾.

ثمّ قال[1]: «(**ومعنَى الشيءِ**) أي معنَى كونِه شيئًا لا كالأشياء (**إثباتُه**) أي إثباتُ وُجودِ ذاته (**بلا جِسمٍ ولا جوهَرٍ ولا عرَضٍ**) أي في اعتبارِ صفاتِه؛ لأنّ الجِسمَ مُتركِّب ومتحيِّز، وذلك أَمارةُ الحدوثِ، والجوهَرُ مُتحيِّز وجزءٌ لا يتجزّأ مِن الجسم، والعرَضُ كلُّ موجودٍ يَحدُث في الجواهرِ والأجسامِ وهو قائمٌ بغَيرِه لا بذاته؛ كالألوان والأكوانِ مِن الاجتماعِ والافتراقِ والحركةِ والسكونِ وكالطُّعوم والرَّوائِح، واللهُ تعالى منزَّهٌ عن ذلك.

وحاصِلُه أنّ العالَم أعيانٌ وأعراضٌ، فالأعيانُ ما له قِيامٌ بِذاتِه، وهو إمّا مركَّبٌ وهو الجسمُ، أو غيرُ مركَّبٍ كالجوهَر وهو الذي لا يَتجزّأ، واللهُ سبحانه منزَّهٌ عن ذلك كُلِّه.

وما أحسنَ قولِ الرازيّ رحمه الله: المجسِّمُ ما عبَدَ اللهُ قَطُّ؛ لأنّه يَعبُد ما تصوَّرَه في وَهمِه مِن الصُّورة، والله تعالى منزَّه عن ذلك».

وقال أيضًا[2]: « (**ولا حَدَّ له**) أي ليس له حَدٌّ ولا نهاية (**ولا ضِدَّ له**) أي ليس له مُنازِعٌ وممانِعٌ أبدًا لا في البداية ولا في النهاية (**ولا نِدَّ له**) أي لا شَبيهَ له ولا شريكَ له، كما قال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ أي بالأصنامِ وغيرِها مِن الأنام، ولا شريكَ له (**ولا مِثْلَ له**) أي لا شَبيهَ ولا كُفؤَ ولا نَوعَ له حيث لا جِنسَ له.

واقتتلتْ طائفتانِ في باب الصفات؛ فطائفةٌ غلَتْ في النفيِ، وطائفة غلَتْ في الإثبات، ونحن صِرنا إلى الطريق المتوسِّط بين الغلُوّ والتقصيرِ، فأثبَتْنا صفاتِ الكمال ونفَيْنا المُماثَلة مِن جميع الأحوال.

بَقِيَ أنّه يُتوهَّم مِن قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ أنّ هذه الصفة

---

(١) المصدر السابق، (ص/ ١١٨).

(٢) المصدر السابق، (ص/ ١١٩).

لا تكون مخصوصةً به تعالى؛ لأنّ الاختصاصَ يَنتقِضُ بالعدَم، إذِ العدَم مِن حيث هو عدمٌ ليس كمِثلِه شيءٌ، فقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ دَفعٌ لهذا الوهم والخيال والإشكالِ، فإنّ مِن المُحالَ أن يكون العدَمُ سميعًا بصيرًا، ويسمّى مثلُ ذلك في الكلامِ احتِراسًا.

ومُجمَل الكلام وزُبدة المَرام أنّ الواجبَ لا يُشبِهُ المُمكِن، ولا المُمكِنُ يُشبه الواجبَ، فليس بمَحدودٍ ولا مَعدودٍ ولا مُتصوَّرٍ ولا مُتبعِّضٍ ولا مُتحيِّزٍ ولا مُتركِّبٍ ولا مُتناوٍ، ولا يُوصَف بالمائيّة والماهيّة، ولا بالكيفيّة مِن اللَّون والطَّعم والرائحة والحرارةِ والبُرودة واليُبوسة وغيرِ ذلك مما هو مِن صفات الأجسام، ولا متمكِّن في مكانٍ عُلوٍ ولا سُفلٍ ولا غيرِهما، ولا يَجرِي عليه الزَّمانُ كما يَتوهَّمه المشبِّهة والمجسِّمة والحُلوليّة، وليس حالًّا ولا محَلًّا».

وقال في حديث النُّزول[1]: «وقد سُئِل أبو حنيفة رحمه الله عمّا ورَد: مِن أنّه سبحانه «يَنزِلُ مِن السَّماءِ»، فقال: يَنزِلُ بلا كيفٍ؛ كقوله عليه الصلاة والسلام: «**إنَّ اللهَ خَلَقَ ءادَمَ على صُورَتِه**»، وفي روايةٍ: «**علَى صُورةِ الرَّحمنِ**» وأمثاله، فيجبُ أن يُجرَى على ظاهرِه، ويفوَّض أمرُ عِلمِه إلى قائلِه، ويُنزَّه البارئُ عن الجارحةِ ومُشابَهة صفاتِ المُحْدَثات.

وقال الإمام الأعظم رحمه الله في كتابِه «الوَصِيّة»: نُقِرُّ بأنّ الله على العرشِ استوَى مِن غير أن يكون له حاجةٌ إليه واستقرارٌ عليه، وهو الحافظُ للعَرشِ استوَى مِن غيرِ أن يكون له حاجةٌ إليه واستقرارٌ عليه، وهو الحافظُ للعرشِ وغيرِ العرش، فلو كان محتاجًا لَمَا قَدَرَ على إيجاد العالَم وتَدبيرِه كالمخلُوق، ولو صار محتاجًا إلى الجلوس والقَرار فقَبْلَ خَلقِ العرشِ أين كان الله تعالى، فهو منزَّه عن ذلك علُوًّا كبيرًا. انتهى».

---

(١) المصدر السابق، (ص/ ١٢٦).

وقال أيضًا في الكلام على المتشابِهات[1]: «كحديثِ البخاريّ وغيرِه: «**يَنزِلُ رَبُّنا تبارَكَ وتعالَى كلَّ لَيلةٍ إلى سَماءِ الدُّنيا حِينَ يَبقَى ثُلُثُ اللَّيلِ الأخيرُ فيَقولُ: هَلْ مِن داعٍ فأَستَجِيبَ له، هل مِن سائلٍ فأُعْطِيَه، هل مِن مُستَغْفِرٍ فأَغفِرَ له**»، فإنّ نُزولَه سبحانه وتعالى كنايةٌ عن تنزيلاتِ رَحمتِه ومُوجِبات إجابةِ دعوَتِه وأسبابِ مَغفِرَته، أو يقال: إنّه سبحانه وتعالى له نُزولٌ يَليقُ بشأنِه معَ اعتقاد التنزيهِ له عن انتقالٍ وتغيُّرٍ ووُجودٍ في مكانٍ وزَمانٍ في ذاتِه، وكذا الحكمُ في الآياتِ المُتشابِهات وسائرِ الأحاديث المُشكِلات فلِلسَّلَف والخلَف مذهبانِ: فالمتقدِّمُون على التَّسلِيم والتوكيلِ، ومِنهُم أبو حنيفةَ ومالكٌ وأحمدُ بنُ حنبلٍ، والمتأخِّرون على التأويلِ، والكلُّ قائلونَ بالتَّنزيهِ ومانِعُون عن التَّشبيهِ».

(١) شرح الشِّفا، علي بن سلطان محمد القاري، (٢/ ٤٨٦).

علاّمة المدينة المنوَّرة المحدِّث الفقيه

الشيخ إبراهيم بن حسن الكُورانيّ الشَّهْرُزوريّ الشافعيّ المدنِيّ(١) (ت ٩٧٤هـ)

يقول في الكلام على «خَلقِ أفعال العبادِ»(٢): «إنّ الله سبحانه – معَ تصريحه بأنّه خالقُ كلّ شيءٍ وخالقُ أعمال العبادِ – نسَبَ الأعمالَ إلى العباد في ءايةِ خَلقِه للأعمالِ، فليس وجهُ نِسبةِ الأفعال إلى العبادِ أنّهم خالِقُون لها استقلالًا؛ فإنّ اللهَ قد نصَّ على أنّه الخالقُ لِما هم عامِلُوه مِن الأعمالِ، وكلُّ ما كان كذلك فلا استقلالَ، والجبرُ المحضُ باطلٌ بالضرورةِ لِحُصول الفرقِ الضَّروريّ بين حركتَي الصاعِد والساقِط عن عُلوٍ(٣).

فلا بدّ أن يكون ثَمّةَ محلًّا لِظُهور الفِعل عندَ تَعلُّق إرادتِه به، وهو الكسبُ في المشهورِ الذي ذهَب إليه الأشعريُّ، فإنّ حقيقة الكسبِ عندَه في المشهور هو تَعلُّق إرادةِ العَبد بفِعلٍ ما دُونَ غيرِه، فيُوجِدُه اللهُ بقُدرتِه عند ذلك التعَلُّق فيُسمَّى كسبًا».

وقال في «إتحاف الذَّكيّ»(٤): «فالسامع للوصية الإلهية والنبوية من

---

(١) وُلد بكيلان سنة ١٠٢٥هـ ببلاد شَهران مِن جبال الكُرد، وارتحَل إلى المدينة المنوَّرة ومكّة المكرَّمة فأخذ فيها عن علمائها، ثم توطَّن بالمدينة المنوَّرة وجعل الناسُ يُهرَعون إليه للاستفادة منه بعدَما شاع ذِكرُه، فكان يُلقي الدُّروس بالمسجد النبويّ الشريف إلى أنْ توفّي بالمدينة سنة ١١٠١هـ ودُفن بالبقيع.

(٢) مجموع رسائل الملا الكوراني: المُتِمّة للمسألة المُهِمّة، إبراهيم بن حسن الكوراني، (٣/ ٤٧٣-٤٧٤).

(٣) حيث لا اختيارَ له في استمرارِ سُقوطه مِن عدَمِه.

(٤) إتحاف الذكيّ بشرح التُّحفة المرسَلة إلى النبيّ، إبراهيم بن حسن الكوراني، مخطوط (ق/ ٦).

المؤمنين يجب أن يتمسك بالكتاب والسنة ولا يلتفت إلى ما يخالف ذلك من الأقوال سواء كان من أهل النظر أو من أهل الكشف، فإنّ الله تعالى يقول: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾، ﴿قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۖ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، أمّا أهل النظر فإنّ المجتهد يُخطئ ويُصيب، والوحي مُحالٌ عليه الخطأ، ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾، وأمّا أهلُ الكشف فلا يكون ما أتى به في كشفِه صحيحًا[1]؛ فإنّ العِلم الذي يأتي صاحبَ الكشف الصريح لا يَخرج عن الكتاب والسُّنّة أصلًا، قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ فلَم يَشُذّ عنه شيءٌ».

وقال في الرَّدّ على مَن يدَّعُون سُقوطَ التّكاليف عنهُم[2]: «قال تعالى مخاطِبًا للنّبيّ المعصوم سيّد الواصلين ﷺ: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ﴾ أي الموتُ، وبهذا فسَّر القدَماء كسالمِ بنِ عبد الله بن عمرَ والحسنِ وغيرِهما والمتأخِّرون كالبيضاوي وغيرِه قال: والمعنَى اعبدُه ما دُمتَ حيًّا ولا تُخِلَّ بالعبادة لحظةً، وقد فعل ذلك ﷺ، وهو معلومٌ مِن الدينِ ضرورةً، وقد قال تعالى: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾، وقال: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾، وأما تفسيرُ اليَقين بالكَشف ثمّ ادّعاء إسقاط الأعمالِ ورَفع التكاليفِ بعد الكَشف فذلك إلحادٌ في ءاياتِ الله ثمّ انحلالٌ عن رِبْقة الإسلام، نعوذُ بالله مِن الخِذلان».

---

(١) لأنّه قد لا يَعي ما كُوشِفَ به. فإلهامُ الوليّ ليس مِن أسباب العلمِ القَطعيّ فليسَ بحُجّة. ولذلك قال رئيس الصوفية وشيخُهم أبو القاسم الجنيد: «رُبّما تَخطُر لي النُّكتة مِن نُكَت القومِ فلا أقبَلُها إلا بشاهِدَيْ عدلٍ مِن الكتاب والسُّنّة» والنُّكتة هي الواردُ.

(٢) إتحاف الذكيّ، إبراهيم بن حسن الكوراني، مخطوط (ق/ ٢٠).

وقال في قولِه تعالى ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ وإثباتِ التأويلِ ما نصُّه[1]: «ولا دلالةَ في الآية على أنّ اللهَ نفَى التأويل للمُتشابِه، وإنما فيها الدلالة على إثبات التأويل للمُتشابِه، لكنّه عَلِمَه على العموم وأثبتَه لله تعالى وللراسخِين في العِلم الوَهبيّ بإعلامِه تعالى».

(١) إتحاف الخلَف بتحقيق مذهَب السلَف، إبراهيم بن حسن الكوراني، (ص/ ١٢ (١٦٧)).

مفتي الشافعيّة بمكّة

العلاّمة محمّد بن سالم بن سعيد بابصيل[1] (ت بعد ١٢٨٠هـ)

قال رحمه الله تعالى[2]: «(و)إذا عرفت أنّه لا بدّ مِن معرفة (معنى) الشهادتين فمعنى الأولى وهي (أشهد أن لّا إله إلا اللهُ) يحصل بـ(أن تَعلم) يا مَن يتأتّى منك العلم علم يقين لا ظنّ معه ولا تردّد ولذا قال (وتعتقد) بقلبك (وتؤمن) أي تصدّق، فقوله: «وتصدّق» عطف تفسير له والمراد به التصديق التابع للمعرفة لا مجرد نسبة الصدق كما مرّ، (أنْ) بفتح الهمزة واسمها ضمير الشأن وجملة (لا معبود) يُعبَد (بحقّ) مستغنِيًا عن كلّ ما سواه ومفتقِرًا إليه كلُّ ما عداه موجود ثابت (في الوجود إلا الله) خبرها، إذ لو وُجِد غيرُه لفسَدت السماوات والأرض أي لم تُوجَدا، لكن عدم وجودهما باطل بالمشاهدة فبطل ما أدّى إليه وهو تعدُّد الإله وثبت نقيضه وهو أنّ الإله الموجود هو الله (الواحد الأحد) الذي لا ثاني له في ذاته فلا تعدُّد فيها فانتفى الكمُّ المتّصل في الذات بمعنى أنها ليست جسمًا، إذْ كل جسم وإنِ اتّصل ظاهرًا متعدّد حقيقةً لتركُّبه من أجزاء متعدّدة، والمنفصلُ بمعنى أنه ليس في الخارج ما يشبهها، ولا في صفاته فانتفى الكمُّ المتّصل فيها بمعنى أنّه لا تعدُّد فيها من جنس واحد، فليس له إلا قدرة واحدة وعلم واحد وهكذا، والمنفصل بمعنى أنه ليس لغيره صفة تشبه شيئًا من صفاته كقدرة يوجِد بها وعلم ينكشف به كلُّ معلوم بلا سَبق خَفاء، ولا في أفعاله إذ ليس في الكون

---

(١) لا يُعرَف تاريخ مولده في المصادر، لكن الثابتَ أنّه وُلد بمكة المكرمةِ، وأخذ العلم عن عدد مِن علماء الحرم المكي الشريف منهم المفتي السيد أحمد زيني دحلان، وكان إمامًا في المقام الشافعيّ بالحرَم وخطيبًا مفوَّهًا. تُوفّي رحمه الله بعد سنة ١٣٣٠هـ. تاركًا مصنّفاتٍ في التوحيد والزُّهد والآداب منها: إسعاد الرفيق الذي فرَغ مِن تصنيفه سنة ١٢٨٠هـ.

(٢) إسعاد الرفيق وبغية الصَّدِيق بشرح سُلَّم التوفيق، محمد بن سالم بابصيل، (ص/ ١٠).

فِعل لغيره فهو الخالق في النار الإحراق وفي الماء الريَّ وفي السراج الضوء وفي السِّكّين القطع بشرط عدم المانع، وليس ذلك مؤثِّرًا بطَبعه أي حقيقة كما تقول الفلاسفة قبَّحَهُم الله ولا بقدرة خلَقَها الله فيه كما تقول المعتزلة، وقد غَفَلَ عنه كثير من العوام[1]».

وقال أيضًا[2]: «(**هو**) [الله] (**القديم وما سواه**) مِن إنس وجن وملك وشجر وحجر وغيرها (**حادث**) فلو شابَه شيئًا منها ولو مِن وجه لكان حادثًا، إذ يجب لكلٍّ مِن المتماثِلَين ما يجب لمُماثِله، والحدوث عليه محالٌ لِثُبوت قِدَمه، فالمماثلة عليه محالٌ وهي ضدّ المخالفة، (و) إذا ثبت أنه القديم وما سِواه حادث ثَبَتَ أنه (**هو الخالق**) أي المُوجِد له، إذْ كلُّ حادث لا بدّ له مِن مُحدِث، (و)أنّ العالَم وهو (**ما سواه**) عزَّ وجلَّ (**مخلوق**) له، خَلَقَه مِن العدم إلى الوجود لا لاحتياجه، قال ابن رسلان:

أَحْدَثَه لا لاحْتِياجِه الإِلَهْ وَلَوْ أَرادَ تَرْكَهُ لَمَا ابْتَداهْ

أي لأنّه المختار والكُلُّ بمشيئته وإرادته، فهو المنفرِد بالخَلقِ والإيجاد مِن غير إجبارٍ ولا إكراهٍ ولا علّة ولا طَبعٍ، قال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ مِن خَيرٍ أو شَرٍّ خلافًا للمعتزلة في قولِهم: لا يُرِيدُ الشَّرّ[3]».

---

(١) فمِن العامّة مَن لَم يتفطَّن لِمقالات أهل الضّلالة ولا سَمِعَ بها وهو على محضِ الإيمانِ كما نشأَ، ومِنهُم مَن زلَّت قدَمُه إلى مقالاتٍ فيه نِسبةُ الخالِقيّة إلى العبدِ والقولِ باستقلال العَبدِ بالخَلقِ والإيجادِ وكلُّ ذلك كفرٌ وشِركٌ مُخرِجٌ مِن الإسلامِ، قال تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ أي لا خالقَ إلّا الله.

(٢) إسعاد الرفيق، (ص/ ١٢).

(٣) ومقالَتُهم هذه مُكذِّبةٌ لله تعالى وأنبيائِه والمسلمين قاطبةً.

المحدِّث الشيخ الفقيه

محمد حبيب الله بن أحمد الشِّنقيطي الجكني المالكي المكيّ[1] (ت ١٣٦٢هـ)

قال في الكلام على التأويل والتفويض[2]: «فالحاصلُ أنّ الجارحة على اللّه تعالى مستحيلةٌ، ومِثلُ هذا الحديث مِن أحاديث الصفات لأهل السنّة فيه طَريقان: فطريقة السلَف التفويضُ فيه مع اعتقاد تنزيه اللّه تعالى عن مشابَهة المخلوقات، وطريقة الخلَف تأويلُه بِحَملِه على ما صحّ في لغة العرَب مِن مَجاز وكناية مع اعتقادِ التنزيه أيضًا، وأمّا ما عليه كثيرٌ مِن الجهَلة اليوم مِن حمل الآيات المتشابِهة وأحاديث الصفات على ظاهرِها الممنوع شرعًا وعقلًا في حقّ اللّه تعالى ويزعمون مع ذلك أنّهم على طريق السلَف فهو زَنْدَقة وإلحادٌ، تعالى اللّه عن زَعمِهم علُوًّا كبيرًا؛ فهم خارِجُون عن الطرِيقَين أي طريق السلَف وطريق الخلَف».

---

(١) ولد سنة ١٢٩٥ هـ في قرية تنبكته بولاية الحوض الغربي مِن موريتانيا، فأخذ العلم صغيرًا عن بعض أهلها. سافر إلى مراكش وعيّنه السلطان عبد الحفيظ بن الحسن مدرّسًا وخطيبًا بمسجد الكينيين بمراكش، ثم رحل إلى طنجة وسكن لدى السلطان عبد الحفيظ، ثم سافر إلى الحجاز بصحبة السلطان لأداء فريضة الحج، وأقام في المدينة المنورة مدة، ثم انتقل إلى مكة، واشتغل بالتدريس في الحرم المكي، ودرَّس في المدرسة الصولتية ومدرسة الفلاح. ثم سافر إلى بلاد الشام وصحب شيخ القراء في دمشق وأجازه بالقراءات، ومنها ذهب إلى مصر وأقام بها، واختاره مشيخة الأزهر مدرّسًا بتخصيص كلية أصول الدين، واشتغل بالحديث والتأليف إلى أنْ توُفّي سنة ١٣٦٢هـ بالقاهرة ودفن في مقابر الإمام الشافعي.

(٢) زاد المُسلِم فيما اتفَق عليه البخاري ومُسلم، محمد حبيب الشنقيطي، (٢/ ٤٠٠-٤٠١).

وقال في الكلام على التبرُّك[1]: «وفي هذا الحديثِ أيضًا إقرارُ رَسولِ اللّه ﷺ لأصحابِه على دوامِ التبرُّك به، سواءٌ في ذلك صغارُهم وكبارُهم، ولنَذكُر مِن أفراد ذلك جملةً نافعةً إنْ شاء اللّه تعالى يرتدِع بها الملاحِدةُ ومَن في حُكمِهم ممّن لا يرَى التبَرُّك به عليه الصلاة والسلام مشروعًا أحرَى بغَيرِه مِن صلَحاءِ أُمّته وعلَمائِها العامِلين، نسألُ اللّه تعالى أن لا يَجعلَنا كمَنْ جَهِلَ هذا التبرُّكَ مِن سُنّة رسولِ اللّه ﷺ بل يَجعَلنا معَ مَن تبَرَّك به وبسُنَّتِه المطَهَّرة وسِيرَتِه النافعة للقلوب بإذنِ بارئِنا تعالى علّامِ الغيوب. وقد تقدَّم لنا مِن ذلك قَدرٌ نافعٌ في حرف الراء عند حديث: «**رَدَّ البُشْرَى، فَاقْبَلاَ أَنْتُمَا**» إلخ، وأقول: قد وردَتْ أحاديثُ كثيرةٌ صحيحةٌ في تبرُّك الصحابة به معَ عِلمِه ﷺ بذلك وإقراره عليه؛ مِن ذلك ما أخرجه البخاري في «صحيحه» أثناء كتاب الوضوء في باب الماء الذي يُغسَل به شعر الإنسان بإسنادِه إلى ابن سيرين قال: قلتُ لِعَبيدةَ: عندَنا مِن شعَر النَّبِيّ ﷺ أصَبْناه مِن قِبَلِ أنَسٍ أو مِن قِبَلِ أهلِ أنَسٍ، فقال: «لَأَنْ تكونَ عِندِي شعَرةٌ منه أحَبُّ إليَّ مِن الدُّنيا وما فيها» كذا في لفظِ البُخاريّ، وأخرجه الإسماعيليُّ وفي روايته: «أحَبُّ إلَيَّ مِن كُلّ صَفراءَ وبَيضاءَ». وممّا هو معلومٌ في السنّة مِن تبَرُّك أصحابه بشعَرِه الشريف وبجميع ما خالَطَ جسَدَه الشريفَ ما كان ثَبَتَ مِن جَعلِ خالد بن الوليد بعضَ شعرِه عليه الصلاة والسلام في قَلَنْسُوَتِه فكان يَدخُل بها في الحرب ويَستَنصِرُ ببرَكتِه عليه الصلاة والسلام، ولمّا سقَطت عنه قلَنْسُوَته يومَ اليمامة شدَّ عليها شدّة حتى أخذَها فأنكر عليه بعضُ الصحابة ذلك قبلَ عِلمِهم بما فيها مِن شعر رسول اللّه ﷺ لِظَنِّهم أنه خاطَر بنَفْسِه على قلَنْسُوة لا قيمة لها فقال خالد: إنّي لَم أفعل ذلك لقِيمةِ القَلَنْسُوة، لكن كرِهتُ أن تقع بأيدي المشركِين وفيها مِن شعَر النبيّ عليه الصلاة والسلام، فرَضُوا عنه وأثنَوا عليه.

ومِن ذلك أنّ الصحابة رضوان اللّه عليهم كانوا إذا حَلَقَ رَسول الله ﷺ

---

(١) المصدر السابق، (٤/ ١٤٠).

شعَره الشريف أخَذُوا شعَره وفرَّقُوه عليهم للتبرُّك به؛ فقد أخرَج البخاري في الباب المذكور عن أنسِ بن مالك رضي الله عنه أنّ رسول الله ﷺ لمّا حَلَقَ رأسه كان أبو طلحةَ أوّل مَن أخَذَه مِن شَعره، وأخرجه أبو عَوانة في «صحيحه» ولفظُه: أنّ رسول الله ﷺ أمَر الحلّاق فحَلَقَ رأسَه ودَفَع إلى أبي طلحة الشِّقَّ الأيمن ثم حَلَقَ الشِّقَّ الآخَر فأمَرَه أن يَقسِمَه بين الناس. ورواه مُسلم مِن طريق ابن عُيَينة عن هشامِ بن حسّان عن ابن سيرين بلَفظِ: «لمّا رمَى الجَمْرة ونَحَرَ نُسُكَه ناوَلَ الحَلّاق شِقَّه الأيمَن فحَلَقَه ثُمّ دَعا أبا طَلْحة فأعطاه إيّاه، ثمّ ناوَلَه الشِّقَّ الأيسَر فحَلَقَه فأعطاه أبا طلحة فقال: اقْسِمْه بين الناس، وله مِن رواية حَفصِ بن غِياثٍ أنّه قسَمَ الأيمَنَ فِيمَن يَلِيه، وفي لفظٍ: فوزَّعَه بين الناس الشعَرةَ والشعَرتينِ وأعطى الأيسرَ أمَّ سُلَيم، وفي لفظ: وأعطَى الأيسَر أبا طلحةَ.

فإنْ قيل: في هذه الرواياتُ شِبهُ تَناقض؟

فالجواب: أنه لا تَناقُضَ إذ يُجمَع بينها بأنّه ناوَل أبا طلحة كُلًّا مِن الشِّقَّين، فأمّا الأيمن فوزَّعَه أبو طلحة بأمرِه بين الناس، وأمّا الأيسَر فأعطاه لأُمّ سُلَيم زوجتِه بأمرِ رسول الله عليه الصلاة والسلام أيضًا زاد أحمد في روايةٍ له: لِتَجعَلَه في طِيبِها، فأمرَه عليه الصلاة والسلام بتفريقِ شعَرِه بين أصحابه للتبرُّك به. وحِرصُهم على ذلك وازدِحامُهم عليه حتى ينالَ منه أحدُهم الشعرة والشعرتَين فيه أقوى دليلٍ لِكَون التبرُّك به ﷺ كان أمرًا مطَّرِدًا شائعًا بين أصحابه وبين التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدِّين، وحينئذٍ فلا يُنكِره إلا مَن لم تُخالِط بشاشةُ الإيمان قلبَه وكان مِن الزنادقة أو المُلحِدين.

ومِن ذلك ما أخرجه البخاري في باب خاتَم النبُوّة بإسناده إلى الجُعَيد بن عبد الرحمن قال: سمعتُ السائبَ بن يزيدَ قال: ذهبتْ بي خالَتِي إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسولَ الله، إنّ ابنَ أختي وقَع، فمسَحَ رأسي ودعا لي بالبركة وتوضّأ فشَرِبتُ مِن وَضوئِه إلخ، ومحلُّ الاستدلال منه قول الصحابيّ:

«فشربتُ مِن وَضوئِه» أي مِن الماء المتقاطِر مِن أعضائه المقدَّسة، وهذا هو الوَضوء بفتح الواو.

ومِن ذلك ما أخرجه البخاري في باب صفة النَّبيّ ﷺ عن أبي جُحَيفة قال: وقام الناسُ فجعَلُوا يأخُذون يديه فيمسَحُون بهما وُجوهَهم قال: فأخذتُ بِيَدِه فوضعتُها على وجهي فإذا هي أبرَدُ مِن الثلج وأطيَبُ رائحةً مِن المسك.

وأخرج البخاري في باب صفة النَّبِيّ ﷺ أيضًا بإسناده إلى أبي جُحَيفة المذكورِ قال: دُفِعتُ إلى النَّبِيّ ﷺ وهو بالأبطَح في قُبّة كان بالهاجِرة، فخرَج بلالٌ فنادى بالصلاة ثم دخَل فأَخْرَج فَضْلَ وَضوءِ رسول الله ﷺ، فوقَع الناسُ عليه يأخُذون منه، الحديثَ. والوَضوء بفتح الواو هو الماء الذي توضّأَ به ومسَّ جسدَه الشريف، يَجمعُونه في إناءٍ للتبرُّك به لكونه من جسَدِه الشريف، وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضًا في كتاب الوضوء في باب استعمال فَضْل وَضوء الناس.

وفي صحيح البخاري في كتاب الأشربة في أوّل باب الشُّرب مِن قدَح النَّبِيّ ﷺ وءانِيَتِه أنّ عبد الله بن سلامٍ الصحابيَّ الذي هو ممّن أُوتِيَ أجرَه مرَّتَين قال لأبي بُردة: ألا أَسقِيكَ في قدَحٍ شَرِبَ النّبيُّ ﷺ فيه.

وقد أخرج البخاري في هذا الباب بإسناده إلى سهلِ بن سَعدٍ الساعديّ رضي الله تعالى عنه قال: فأقبَل النَّبِيُّ ﷺ حتى جلَس في سَقِيفةِ بَنِي ساعدةَ هو وأصحابُه ثم قال: «**اسْقِنا يا سَهلُ**»، فخرَجتُ لهم بهذا القدَح فأسقَيتُهم فيه، قال أبو حازم: فأخرَج لنا سهلٌ ذلك القدَح فشَربنا منه تبرُّكًا برسول الله ﷺ قال: ثم استَوْهَبَه عمرُ بن عبد العزيز بعد ذلك مِن سَهلٍ فوهَبَه له.

وهذا الحديث أخرجه مسلم أيضًا في الأشربة وأخرج البخاري في هذا الباب بإسناده إلى عاصم الأحول قال: رأيتُ قدَحَ النّبِيّ ﷺ عند أنس بن مالك ثم قال: قال أنس: لقد سَقَيتُ رسول الله ﷺ في هذا القدَح أكثرَ مِن

كذا وكذا. وفي رواية مسلم: لقد سَقَيتُ رسول الله ﷺ بقَدَحِي هذا الشرابَ كُلَّه.

وفي مختصر البخاري للقُرطبيّ: أنّ في بعضِ نُسَخ البخاري القديمة ما نصُّه: قال أبو عبد الله البخاري: رأيتُ هذا القدَح بالبَصْرة وشَرِبتُ فيه، وكان اشتُرِيَ مِن ميراث النَّضْر بن أنس بثمانمائة ألفٍ، فقد كان هذا القدَح محفوظًا عند الصحابة والتابعين للتبرُّك بالشُّرب فيه، ولم يُسمَع عن أحد مِن الصحابة ولا مِن أئمة التابعين إنكارُ ذلك ولا الاستخفافُ به، فكيف يتوهَّم جاهلٌ بالسُنَّة أنّ هذا التبرُّكَ وشِبهَه منهيٌّ عنه أو خلاف الأفضل أحرَى أن يُوصَف فاعلُه بالشِّرك، أعاذنا الله تعالى منه.

وأخرج البخاري في الباب الذي بعد هذا وهو باب شُرب البَرَكة والماء المبارَك بإسناده إلى جابرِ بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما قال: قد رأيتُنِي مع النَّبِيّ ﷺ وقد حضَرَتِ العصرُ وليس معنا ماءٌ غيرَ فَضْلةٍ، فجُعِلَ في إناءٍ فأُتِيَ النبيُّ ﷺ به فأدخَل يدَه فيه وفرَّج أصابعَه ثم قال: «**حَيَّ علَى الوُضوءِ، البرَكةُ مِن اللهِ**» فلقد رأيتُ الماء يَتفجَّر مِن بين أصابعِه فتوضّأ الناس وشَربوا فجعلتُ لا ءالُو ما جعلتُ في بطنِي منه فعَلِمتُ أنّه برَكة. قال سالمُ بن أبي الجَعد: قلت لجابر: كم كنتُم يومَئذٍ؟ قال: ألفًا وأربعَمائة.

فقول جابر: «فعَلِمتُ أنّه برَكة» وإكثارُه منه لأجل ذلك صريحٌ في أنّ ما عليه سلَفُ الأُمّة وخلَفُها مِن التبرُّك بآثارِ النَّبيّ ﷺ وبكُلّ ما لامَسَه أو نبَع مِن بين أصابِعه هو السنّة التي يجب اتّباعها والذَّبُّ عنها والاحتِماءُ لِثُبوتها، وأنّ خلاف ذلك هو الضلالُ والإضلالُ، فنسأل الله تعالى أن يُمِيتنا على التمسُّك بسُنّة رسول الله ﷺ التي أقَرَّ عليها أصحابَه وأمَرَ به ويَختِم لنا بالإيمان الخالص بجِوارِه ﷺ».

وقال[1]: «وأخرَج مُسلِم أيضًا في كتاب الآدابِ مِن «صحيحه» في باب استِحباب تَحنيكِ المولود عند ولادتِه وحَملِه إلى صالحٍ يُحنِّكُه إلخ بإسناده إلى أنس بن مالك قال: ذهبتُ بعبد الله بن أبي طلحة الأنصاري إلى رسول الله ﷺ حين وُلِدَ ورسول الله ﷺ في عَباءةٍ يهنأُ بَعيرًا له فقال: «**هل مَعَكَ تَمْرٌ؟**» فقلت: نعَم، فناولتُه تمَراتٍ فألقاهُنّ في فِيه فلاكَهُنّ ثم فَغَرَ فاْ الصبِيّ فمَجَّه في فِيه فجعَل الصبيُّ يَتلمَّظُه، فقال رسول الله ﷺ: «**حُبُّ الأنصارِ التَّمْرَ**»، وسمّاه عبد الله.

قوله: «**حُبُّ الأنصارِ التَّمْرَ**» أي انظُروا حبَّ الأنصار إلخ، كما رويناه عن المشايخ، وقد روى أبو نُعَيم في «حِليَتِه» في ترجمة الإمام مالك أنّ هارون الرشيد استشار مالكًا في أنْ يَنقُضَ مِنبرَ النَّبيّ ﷺ ويَجعلَه مِن جوهرٍ وذهب وفضّة فقال له مالك: لا أرى أن تَحرِمَ الناسَ أثرَ النَّبِيّ ﷺ، ففيه أنّ مالكًا مِن السُّنّة عِندَه التبرُّك بمحَلّ جُلوس رسول الله ﷺ مع أنّ مذهبَه مَبنيٌّ على سَدّ الذرائع، فلو كان في التبرُّك بهذا وشِبهِه ذَريعةَ شِركٍ لسَدَّها الإمام مالك كعادتِه في سَدّ ذرائع المحرَّمات وجميعِ المَنهِيّات».

(١) المصدر السابق، (٤/ ١٤٤).

مأثورات حجازية

المأثور عن علماء الحجاز كما هو بيّن في مقالاتهم أنهم جميعا:

- يُنزّهون الله تعالى عن صفات خلقه فلا يصفونه بالجسمية والمكان والجهة.
- يعتقدون جواز التوسل إلى الله بأنبيائه وعباده الصالحين و لا يرون ضررًا في ذلك.
- يعتقدون أن زيارة قبر النبي ﷺ والتبرك بآثاره أمر طيب درج عليه المسلمون في كل عصر تقربًا إلى الله عز وجل.
- يعتقدون أن الاحتفال بمولد النبي ﷺ سنة حسنة يؤجر من عملها حبًا برسول الله.

السيد إسحاق بن عقيل عزوز الحسني ١٣٣٠ - ١٤١٥ هـ

عقيدة التوحيد

قال الشيخ إسحاق بن عقيل المكي في كتابه (القول الوجيه في تنزيه الله عن التشبيه) ما نصه:

« **فتعالى الله عن الجسمية ولوازمها - كالتركيب والأجزاء والصورة والمكان والجهة والقرب والبعد والحركة والسكون - الذي قال: ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ ﴾ (سورة الصافات) والذي قال: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ (سورة الشورى) ومن جَوَّز الحركة والنقلة أو الجسمية ولوازمها فقد رغب عن ملة إبراهيم** ».

حكم زيارة قبر النبي محمد ﷺ

قال الشيخ إسحاق بن عقيل المكي في كتابه (مشروعية الزيارة وأدعيتها) ما نصه:

« **إن الناس لم يزالوا من عهد الصحابة وإلى اليوم يتوجهون من سائر الآفاق إلى زيارته ﷺ قبل الحج وبعده، ويقطعون في السفر إلى زيارته مسافات بعيدة شاقة، وينفقون فيها الأموال معتقدين أن ذلك من أعظم القربات ومن زعم أن هذا الجمع الكثير على تكرار الأزمنة مخطئون فهو المخطئ المحروم. فما درج عليه المسلمون على قصد الزيارة من قرب ومن بعد قرْنا بعد قرن من عهد الصحابة، وبعث السلام لحضرته ﷺ ممن لم يتسن له السفر، يدل على أن الزيارة وقصدها من السنن المتوارثة المجمَع عليها علما وعملا من قرب ومن بعد، بعد الحج وقبله، وبدون الحج أيضًا من جميع المسلمين على اختلاف مذاهبهم** ».

حكم إحياء المناسبات الإسلامية

قال الشيخ إسحاق بن عقيل المكي في كتابه (الاتباع والابتداع) ما نصه:

« **والاجتماعات والاحتفالات بالذكريات الموسمية والمناسبات الدينية كلها داخل في حيز المطلوب الذي أقر الرسول ﷺ مثله. فكيف ينكر على الأمة الإسلامية إذا احتفلت بيوم من أيام الإسلام أو نبي الإسلام، ويوصف ذلك بأنه بدعة وهو يوم يعتز به المسلمون، وقد أشار الرسول ﷺ إلى ذلك بقوله: ﴿ ذلك يوم وُلدتُ فيه ﴾ كما في صحيح مسلم. فلا ضير أن يتخذ من ليلة ميلاده وليلة إسرائه ومعراجه ليالي من ليالي الخير فيعمل في محبته ﷺ ما يدل على الفرح والسرور** ».

المحدّث الشيخ محمّد ياسين الفاداني ١٣٣٥ - ١٤١٠ هـ

بيان حكم المجسّمة

ذكر الشيخ محمد ياسين الفاداني في كتابه (بغية المشتاق) أن مِن الذين يُكَفَّرون من أجـل بدعتهم المجسمة. حتى لو كان الواحد من هؤلاء المجسمة يزعم أنه يصلي إلى القبلة ويعتقد نفسه مسلمًا. وكلام الفاداني وافق أئمة الإسلام ومنهم الإمام الشافعي الذي قال: «**المُجَسِّم كافر**» نقله عنه الإمام السيوطي في كتابه (الأشباه والنظائر). والمجسم هو من يعتقد أن الله جسم أو يوصف بصفات الأجسام كالشكل والهيئة والمكان والجهة تعالى الله عن ذلك عُلوًّا كبيرًا فإن الله تعالى وصف نفسه بأنه سبحانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ (الشورى١١)

فائدة:

قال الشيخ عبد الله الغماري محدث الديار المغربية أمام جمع من النـاس في موسم الحج سنة ١٤١٠ هـ لما اجتمع بالشيخ محمد ياسيـن الفاداني ما نصه:

«**الشيخ محمد ياسين الفاداني هو مسند العصر بلا جدال**» كما جاء في كـتاب (تشنيـف الأسماع بشيوخ الإجازة والسماع).

الشيخ المحدث عبد الله الغماري

السيّد محمّد أمين كتبي ١٣٢٧ - ١٤٠٤ هـ

حكم التوسّل برسول الله ﷺ

قال الشيخ محمد أمين كتبي في كتابه نفح الطيب:

قــل للنبيّ إذا وقفــت ببــابه

أنــت الذي بك دائمــًا نتوســل

أنت الذي جُزْتَ السماوات العلى

والعرش والكرسي تشرف من عل

حكم التبرّك بآثار النبيّ محمّد ﷺ

قال الشيخ محمد أمين كتبي في كتابه نفح الطيب:

طوبـى للعبــد إذا لـثـمـا شبـاك الحجرة واستلـمـــا

وأقـام ببــابــك واغتنما في قربـك أعـمـال القـرب

حكم الاحتفال بمولد رسول الله ﷺ

قال الشيخ محمد أمين كتبي في كتابه نفح الطيب:

لعمري لقد مرت قرون كثيــرة ومولد خير الخلق مــا زال موسما

تقوم لـه الـدنيـا وتـقـعد بـهـجـة وأنسًا فمـــا أحلى وأغلى وأعظمـا

حكم زيارة قبر النبيّ ﷺ

قال الشيخ محمد أمين كتبي في كتابه نفح الطيب:

يا قائــد الجو أنـزلني إذا لـمعـت لعينك القـبـــة الخضراء والحُـجَرُ

فَوَقْفَةٌ عند أبواب المدينـــــة لا تبــقي من الشوق مَطْوِيًّا ولا تــذر

هناك أقـصد شباك الحبيب لكي أستغفر الله حيــث الذنـــب يُغْتَفَرُ

السيّد محمّد طاهر الكردي المكيّ ١٣٢١ - ١٤٠٠ هـ

حكم التبرّك بآثار رسول الله ﷺ

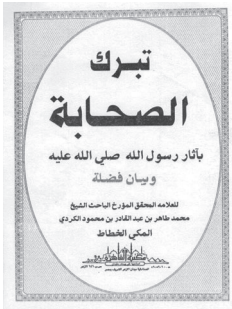

قال الشيخ محمد طاهر الكردي في كتابه (تبرك الصحابة بآثار رسول الله ﷺ) ما نصه:

«اعلم أن التبرك بآثار الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين سنّة مأثورة عند المؤمنين منذ القدم، ولا شك أن ءاثار رسول الله ﷺ قد شهدها الجم الغفير من أصحابه وأجمعوا على التبرك بها والاهتمام بجمعها وهم الهداة المهديون والقدوة الصالحون فتبركوا بشعراته وبفضل وَضوئه بعرقه وبثيابه وءانيته وبمس جسده الشريف وبغير ذلك مما عرف من ءاثاره الشريفة التي صحت بها الأخبار عن الأخيار».

حكم تبرّك سيّدنا خالد بن الوليد بشعر رسول الله ﷺ

قال الشيخ محمد طاهر الكردي في كتابه (تبرك الصحابة بآثار رسول الله ﷺ) ما نصه:

« جعل خالد بن الوليد بعض شعره عليه الصلاة والسلام في قلنسوته فكان يدخل بها في الحرب ويستنصر ببركته عليه الصلاة والسلام، ولما سقطت عنه قلنسوته يوم اليمامة شد عليها شدة حتى أخذها فأنكر عليه بعض الصحابة ذلك قبل علمهم بما فيها من شعر رسول الله ﷺ لظنهم أنه خاطر بنفسه على قلنسوة لا قيمة لها فقال خالد: «إني لم أفعل ذلك لقيمة القلنسوة لكن كرهت أن تقع بأيدي المشركين وفيها من شعر النبي عليه الصلاة والسلام» فَرَضُوا عنه وأَثْنَوا عليه ».

حكم زيارة قبر النبيّ ﷺ

قال الشيخ محمد طاهر الكردي في كتابه (تبرك الصحابة بآثار رسول الله ﷺ) ما نصه:

« هذا هو الواقع في زماننا ونحن في سنة ١٣٩٣ هـ وقد كان ذلك من قبلنا أيضًا، فلقد نرى أن جميع الحجاج الذين يأتون إلى الحرمين الشريفين في كل عام، كم يتكلف الواحد منهم من المشقة والتعب العظيم وكم ينفق من المال حتى يصل إلى المدينة المنورة لزيارة رسول الله ﷺ وءاله وأصحابه الكرام رضي الله تعالى عنهم، فإذا وصل إلى مسجده الشريف وفاز بزيارته ﷺ اطمأن قلبه واستراح ضميره، فعندئذٍ تجيش صدور المؤمنين المحبين من العلماء الفضلاء والأدباء البلغاء فينطقون بمختلف القصائد والمديح وأروع الأقوال من الثناء الجميل على رسول الله ﷺ الذي أرسله الله تعالى رحمة للعالمين ».

السيّد محمّد المشّاط المكي ١٣١٧ - ١٣٩٩ هـ

عقيدة التوحيد

قال الشيخ حسن المشاط في كتابه (البهجة السَّنِيَّة) في حق الله تعالى ما نصه:

« لا يجوز أن يتصف بجهة من الجهات فلا يقال إنه فوق الجرم ولا تحته ولا يمينه ولا شماله ولا خلفه ولا أمامه وهو منزه عن الاتصال والانفصال فلا يقال إنه متصل بالعالم اتصال الحوادث ولا منفصل لأن هذه الأمور من سِمات (صفات) الحادث (المخلوق) والله سبحانه وتعالى قديم (لا بداية لوجوده) ليس حادثا ».

حكم التبرّك بآثار رسول ﷺ

ذكر الشيخ حسن المشفي كتابه (إنارة الدجى) ما كان يصنع أصحاب رسول الله ﷺ به حيث كان لا يتوضأ إلا ابتدروا وَضوءه...ولايسقط من شعره شيءٌ إلا أخذوه .

فائدة :

ذكر الشيخ حسن المشاط في كتابه (الثبت الكبير) أنه لما قدم بلاد الشام سنة ١٣٧٧ هـ صحب الشيخ عبد الله الهرري في زيارة بعض مشايخ الشام. فرحم الله أهل العلم الذين جمعت قلوبهم العقيدة الواحدة والمودة الصادقة.

السيّد علوي بن عبّاس المالكي الحسنيّ ١٣٢٨ - ١٣٩١ هـ

فوائد الاحتفال بمولد النبيّ ﷺ

قال في مجموع فتاويه ورسائله في فوائد الاحتفال بالمولد ما نصه:

« يحتوي المولد على ثلاثة أشياء:

أولاً: أنه يحتوي على ذكر اسمه عليه الصلاة والسلام ونسبه وكيفية ولادته وما وقع فيها من الآيات وكيفية نشأتـه وما وقع لـه من الرحلة للتجارة والإرهاصات الغريبة والأحوال العجيبة وذكر مبدإ بعثته وما لاقاه من الأذى والمحنة في سبيل نشر الدعوة وتبليغ القرءان وذكر هجرته وما وقع له من الغزوات والمواقف والأحوال وذكر وفاته. وهل يشك الناظر في ذلك أنّ سيرة سيد الخلق وسيلة لكمال محبته ووساطة لتمام معرفته؟

الثاني: أن المولد سبب للصلاة والسلام على رسول الله ﷺ المطلوبَين منا بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ﴿٥٦﴾ ﴾ (سورة الأحـزاب) وكم للصلاة عليه من فوائد.

الثالث: أنه يحتوي على ذكر أخلاقه الشريفة وسنته الجليلة وءادابه التي أدبـه بها ربه تبارك وتعالى وفي ذلك حث على متابعته وحض على اقتفاء ءاثاره والسير على منهجه والتأسي بآدابه. هذا وقد اكتسب العلماء الدعاة إلى الله تعالى في البلاد الحضرمية فرصة اجتماع العامة في مجلس المولد الشريف فقـاموا بمذاكرتهم وجعلوا ذلك وسيلة لإرشادهم وفي ذلك نفع عميم وإرشاد للصراط المستقيم».

فائدة:

قال الشيخ محمد نور سيف المهيري المالكي المتوفى سنة ١٤٠٣هـ (مدير مدرسة الفلاح في دبي) ما نصه:

« إن الإمام أحمد بن حنبل يقول إن أهل السنة والجماعة يعرفون بجنائزهم فهي محضورة ومشهودة. وهكذا جنازة السيد علوي كـانت مشهودة ومحضورة وما رأينا جمعا كما رأينا في جنازته ».

السيّد محمّد العربي التباني ١٣١٣ - ١٣٩٠ هـ

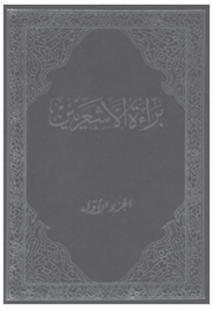

عقيدة التوحيد

قال الشيخ محمد العربي التباني المكي في كتابه (براءة الأشعريين) ما نصه:

« اتفق العقلاء من أهل السنّة الشافعية والحنفية والمالكية وفضلاء الحنابلة وغيرهم على أن الله تبارك وتعالى منزه عن الجهة والجسمية والحد والمكان ومشابهة مخلوقاته ».

حكم التوسل بالنبيّ ﷺ

قال الشيخ محمد العربي التباني المكي في كتابه (براءة الأشعريين) ما نصه:

« إن التوسل بالنبي ﷺ جائز في كل حال قبل خلقه وبعد خلقه في مدة حياته في الدنيا وبعد موته ».

حكم زيارة قبر النبيّ ﷺ

قال الشيخ محمد العربي التباني المكي في كتابه (براءة الأشعريين) ما نصه:

« إن الناس لم يزالوا في كل عام إذا قضَوا الحج يتوجهون إلى زيارته ﷺ ومنهم من يفعل ذلك قبل الحج وذلك أمر لا يُرتاب فيه، وكلهم يقصدون ذلك ويعرجون إليه وإن لم يكن طريقهم، ويقطعون فيه مسافة بعيدة وينفقون فيه الأموال ويبذلون فيه المهج، معتقدين أن ذلك قربة وطاعة، وكلهم يفعلون ذلك على وجه التقرب به إلى الله عز وجل، ومن ادعى أن هذا الجمع العظيم مجموعون على خطإ فهو المخطئ ».

حكم الاحتفال بمولد النبيّ ﷺ

قال الشيخ محمد العربي التباني المكي في كتابه (براءة الأشعريين) ما نصه:

« عمل المولد وإن حدث بعد السلف الصالح ليس فيه مخالفة لكتاب الله ولا لسنة رسوله ﷺ ولا لإجماع المسلمين، فلا يقول من له مسكة من عقل ودين بأنه مذموم ».

مدارس الحجاز الإسلامية تخرّج العلماء على عقيدة أهل السنّة والجماعة

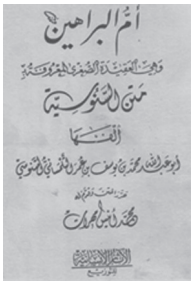

إن من أقدم المدارس الحجازية النظامية المدرسة الصولتية ومدرسة الفلاح وكل منهما كانت تعنى بتدريس منهج أهل السنة والجماعة. ومن المتون التي اعتمد تدريسها في علم التوحيد في المدرسة الصولتية متن العقيدة السنوسية ومما جاء فيه: « **مما يستحيل في حقه تعالى المماثلة للحوادث بأن يكون جرما أي يأخذ ذاتُه العليُ قدرًا من الفراغ أو يكون في جهة للجرم أو له هو جهة أو يتقيد بمكان وزمان**».

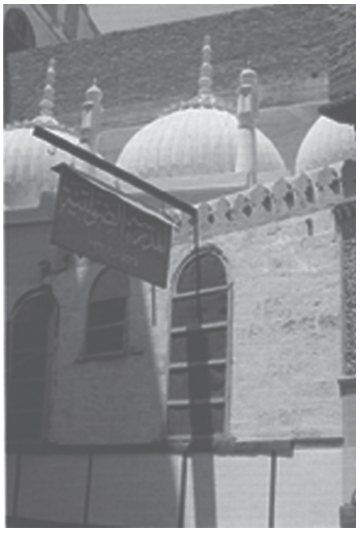

المدرسة الصولتية
تأسست في مكة المكرمة سنة ١٢٩١ هـ

مدرسة الفلاح
تأسست في مكة المكرمة سنة ١٣٢٠ هـ

اتّباعُ سَبيلِ المؤمنين

قال الله تعالى:

﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾ ﴾ (سورة النساء)

استدل الشافعي وغيره بهذه الآية على أن الإجماع حجة في دين الله، وذلك لأن اتباع غير سبيل المؤمنين وهو مفارقة الجماعة حرام فوجب أن يكون اتباع سبيل المؤمنين ولزوم جماعتهم واجبًا وذلك لأن الله تعالى ألحق الوعيد بمن يشاقق الرسول ﷺ ويتبع غير سبيل المؤمنين فثبت بهذا أن إجماع الأمة حجة.

قال رسول الله ﷺ:

« لا يجمع الله هذه الأمّة على الضلالة أبدً ». رواه البيهقي

مفتي الحنفية الشيخ عبد القادر الشلبي الطرابلسي المدني ١٢٩٥ - ١٣٦٩ هـ

نصرة العقيدة السُنيّة

أثنى الشيخ عبد القادر الشلبي المدني على سلاطين ءال عثمان وعقيدتهم السنية فقال فيهم في كتابه (الدرر الحسان) ما نصه:

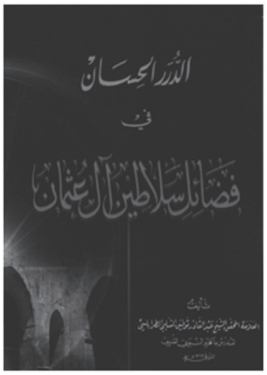

«ومن فضائل سلاطين ءال عثمان سلوكهم في العقائد الدينية مذهب أهل السنة ومجانبتهم البدع والأهواء. ومعلوم أن هؤلاء السلاطين قد أقروا بالعقيدة السنية على طريقة الإمام أبي منصور الماتريدي التي حوت تنزيه الله عن كل صفات الخلق وهي مبينة في رسالة العقيدة الطحاوية ومما جاء فيها: تعالى الله عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات».

حكم التوسّل بالنبي ﷺ

الشيخ عبد القادر الشلبي في كتابه (الدرر الحسان) يتوسل بالنبي ﷺ فيقول:

« اللهم إنا نسألك بحبيبك الذي اصطفيته من خلّص عبادك واجتبيته من صميم قريش النجباء وجعلته مسك ختام المرسلين والأنبياء ﷺ ».

مفتي المالكية الشيخ محمّد الخضر الشنقيطي المدني ١٢٩٠ - ١٣٥٤ هـ

عقيدة التوحيد

قال الشيخ محمد الخضر الشنقيطي المدني في كتابه (استحالة المعية بالذات) ما نصه:

« أجمع أهل الحق قاطبة على أن الله لا جهة له، لا فوق ولا تحت ولا يمين ولا شمال ولا أمام ولا خلف ».

بيان أن البدعة على قسمين

قال الشيخ محمد الشنقيطي المدني في كتابه (قمع أهل الزيغ والإلحاد) ما نصه:

« قال الشافعي رحمه الله ما أُحدث مما يخالف الكتاب أو السنة أو الأثر أو الإجماع فهو ضلالة وما أحدث من الخير مما لا يخالف شيئًا من ذلك فليس بمذموم ».

قمع أهل الزيغ والإلحاد
من الفلن في تأويل آية الاستواء

استحالة المعية بالذات

مفتي الشافعية الشيخ أحمد بن زيني دحلان المكيّ ١٢٣١ - ١٣٠٤ هـ

عقيدة التوحيد

قال الشيخ أحمد بن زيني دحلان في كتابه المخطوط المسمى (حاشية على عقيدة أهل السنة) في حق الله تعالى ما نصه :

« متعال عن أن يحويه مكان متقدس عن أن يحده زمان بل هو الخالق للزمان والمكان وهو الآن على ما عليه كان. فهو مباين (أي غير مشابه) لخلقه في الذات والصفات والأفعال منزه عن التغير والانتقال ».

حكم التوسّل بالنبي ﷺ

قال الشيخ أحمد بن زيني دحلان في كتابه (الدرر السنية) ما نصه:

« اتضح من النصوص المروية عن النبي ﷺ وأصحابه وسلف الأمة وخلفها أن التوسل به ﷺ وزيارته وطلب الشفاعة منه ثابتة عنهم قطعًا بلا شك ولا مرية وأنها من أعظم القربات وأن التوسل به واقع قبل خلقه وفي حياته وبعد وفاته ».

حكم الاحتفال بمولد النبيّ ﷺ

قال الشيخ أحمد بن زيني دحلان في كتابه (الدرر السنية) ما نصه:

« من تعظيمه ﷺ الفرح بليلة ولادته وقراءة المولد وإطعام الطعام وغير ذلك من أعمال البر وذلك كله من تعظيمه واعتنى بذلك كثير من العلماء فألفوا في ذلك مصنفات مشحونة بالأدلة والبراهين ».

مفتي الحنابلة الشيخ عبد الله القدومي النابلسي المدني ١٢٤٧ - ١٣٣١ هـ

عقيدة التوحيد

قال الشيخ عبد الله القدومي الحنبلي المدني في كتابه (المنهج الأحمد) ما نصه:

« يجب الجزم بأنه تعالى ليس بجسم، لا تحل به الحوادث ولا يحل في حادث، فمن اعتقد أن الله بذاته في كل مكان أو في مكان فهو كافر، فالله تعالى كان ولا مكان وهو الآن كما كان قبل خلق المكان ».

حكم التوسل بالنبيّ ﷺ

قال الشيخ عبد الله القدومي الحنبلي المدني في كتابه (الرحلة الحجازية) ما نصه:

«إن مذهب الإمام أحمد وأصحابه أباح التوسل إلى الله بالصالحين في الشدائد والنوازل».

حكم زيارة قبر النبيّ ﷺ

قال الشيخ عبد الله القدومي الحنبلي المدني في كتابه (الرحلة الحجازية) ما نصه:

« قبر نبينا ﷺ وقبرا صاحبيه تسن زيارتهما للرجال والنساء لعموم الأدلة في طلبها. وإنَّ شدَّ الرحال لزيارة المشاهد وقبور الأنبياء والصالحين لا بأس به ».

القلائد

فيما أُجمعَ عليه من العقائد

للشَّيخ الدُّكتور جَميل مُحمَّد علي حَليم
الحُسَيني الأشعَريّ الشَّافِعِيّ
دكتور مُحاضِر في العَقائِد والفِرَق والسِّيَر

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ الّذِي بعَث سيّدَنا محمّدًا بالمَحَجّةِ البيضاءِ، وجعَلَ سبِيلَ أمَّتِه السَّبِيلَ السَّواءَ، وأشهَدُ أن لّا إله إلّا اللهُ شهادةً أنجُو بِها يومَ القِيامةِ مِن الرَّمْضاء، وأشهَدُ أنّ سيّدَنا محمّدًا سيّدُ الرُّسلِ والأنبياءِ، اللَّهُمَّ صَلِّ وسَلِّم وزِدْ وبارِك وأَنعِمْ وأَكرِمْ علَيه وعلَى ءالِه وأصحابِه ما عادَتِ الشَّمسُ علَى الدُّنيا بالنُّور والضِّياءِ.

أمّا بعدُ، فإنَّ أقوامًا مِن المَخذُولِينَ قد تَنطَّعُوا في أيّامِنا بدعوَى تَعمِيم الاجتِهادِ وأنّهُم قد استَوَوا معَ الأئِمّة الفُحولِ الأعلامِ بدعوَى أنهّم رِجالٌ وأولئكَ رِجالٌ، وهَيهاتَ هَيهاتَ ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾، ثُمّ زادُوا في غَيّهِم يَعمَهُون حتَّى أنكَرُوا حُجّيةَ الإجماعِ؛ فأرَدتُّ أنْ أجمعَ أصُولًا أجمعَ علَيها عُلَماءُ المُسلِمِينَ فِي العقِيدة، وقدَّمتُ لذَلِكَ مُقدّمةً في معنَى الإجماعِ وانعِقادِه، راجِيًا مِن اللهِ تعالَى أنْ يَنفَع بِها طالِبِي الحقِّ، وهو حَسبِي ونِعمَ الوَكِيلُ.

معنَى الإجماعِ وحُجّيَّتُه وبَيانُ كَيفِيّةِ انعِقادِه

اعلم أنّ الإجماع لغةً يطلق بِمعنيَين: أحدُهما العَزمُ علَى الشّيء، والثّاني الاتّفاقُ، وأمّا اصطِلاحًا فاتِّفاقُ أهلِ الحَلّ والعَقدِ - وهم مُجتَهِدُو أمّةِ محمّدٍ ﷺ - في عَصرٍ مِن العُصورِ على أمرٍ دِينِيّ.

ودليلُ حُجّيّةِ الإجماعِ قولُ اللهِ تعالَى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾[1]؛ ووَجهُ الحُجّةِ أنّه تعالَى جَمعَ بينَ مُشاقّةِ الرَّسولِ ﷺ واتِّباعِ غيرِ سَبيلِ المُؤمنِين في الوَعِيد في قَولِه: ﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ﴾ فيَلزَم تَحريمُ اتِّباعِ غيرِ سَبيلِ المؤمنِين لأنّه لَو لَم يكُن حَرامًا لَما جَمعَ بَينَه وبينَ المُحرَّم الّذي هو مُشاقّةُ الرَّسولِ ﷺ، لأنّ الجَمعَ بينَ حَرامٍ ونَقِيضِه لا يَحسُن في وَعيدٍ، فدَلّ ذلكَ علَى أنّ اتّباعَ غيرِ سَبيلِهم حَرامٌ، وإذا حَرُم اتِّباعُ غَيرِ سَبيلِهم كان اتِّباعُ سَبيلِهم واجِبًا، إذْ لا واسِطةَ بينَ السَّبيلَين، وإنْ ثَبَتَ وُجوبُ اتّباعِ سَبيلِهم ثَبَتَتْ حُجّيّةُ الإجماعِ.

فإذا اتَّفَقَ المُجتهِدُون في عَصرٍ على شيءٍ فهو إجماعٌ وحُجّةٌ، فلا يَصِحُّ أنْ يأتيَ بَعدَهم مَن يَنقُض ما اتَّفَق عليه السّابِقُون.

وقد ادَّعَى بعضُ المَلاحِدة أنّ هذا الدِّين كَثِيرُ الاختِلاف لا يَصلُح اتِّباعُه ولا يُعرَف الصّوابُ مِنه، فرَدَّ علَيهِم الفُحُول مِن العُلماءِ كأبي إسحاق الإسفراييني بقَولِه: «نحنُ نَعلَم أنّ مسائِلَ الإجماعِ أكثَرُ مِن عِشرين ألفَ مَسألةٍ، وبهذا يُرَدّ قولُ المُلحِدة: إنّ هذا الدِّينَ كَثِيرُ الاختِلافِ إذْ لَو كان

(١) سورة النِّساء، ١١٥.

حقًّا لَما اختَلَفُوا فيه. فنَقُول: أخطَأتَ، بل مَسائِلُ الإجماعِ أكثَرُ مِن عِشرِينَ ألفَ مَسألةٍ، ثُمّ لَها مِن الفُروعِ الّتي يَقَعُ الاتِّفاقُ مِنها وعلَيها وهي صادِرةٌ عن مَسائِل الإجماعِ الّتي هي أصُولُ أكثَرَ مِن مائةِ ألفِ مسألةٍ»، ذكَره في «شَرح التّرتيب» ونقلَه عنه الزّركَشيُّ[1].

(١) البحر المُحِيط في أصول الفقه، بدر الدّين الزَّركَشِيّ، (٦/ ٣٨٤).

الإِجماعُ فِي العَقائِد

اعلَم أَنّ أَهلَ السّنّةِ والجماعة قد أَجمعُوا على أنّ الحقائِقَ ثابِتةٌ والعِلم بِها مُتحقِّق[١].

وأَنَّ أسبابَ العِلم هِي الحواسّ الظّاهِرة السّلِيمةُ والخَبرُ الصّادِقُ والعَقلُ[٢].

وأَنّ العالمَ عُلوِيَّه وسُفلِيَّه مُحْدَث بِجنسِه وأفرادِه وجواهرِه وأعراضِه[٣].

وأَنّ اللهَ خالقُ العالَم لا يُماثِله ولا يُشابِهه شَيء في ذاتهِ ولا في صِفاتِه ولا أفعالِه[٤]، فليسَ سُبحانَه وتعالَى بِجسمٍ ولا عَرَضٍ[٥]، بل هو واحدٌ لا شريك له[٦]، قَديمٌ لا بِدايَة له، باقٍ لا نِهايَةَ له[٧]، مُرِيدٌ لا ءامِر له، شاءٍ لا يَكون إلَّا ما يُرِيد[٨]، قادِرٌ لا شَيءَ يُعجِزهُ[٩]، عالمُ الغَيبِ والشَّهادَة[١٠]، سَميعٌ

---

(١) المِنَن الكبرى (لَطائف المِنَن والأخلاق)، عبد الوهّاب الشّعرانيّ، (ص/ ٦٥٢).

(٢) حاشية على شرح العقائد النسَفيّة، عصام الإسفراييني، (ص/ ٤٦).

(٣) الفَرق بين الفِرَق، أبو منصور البغدادي، (ص/ ٣١٥).

(٤) إتحاف السّادة المتَّقِين، محمد مرتضى الزَّبِيديّ،(٢/ ٣٥).

(٥) التعرُّف لمذهب أهل التصوُّف، أبو بكر الكلاباذي، (ص/ ٤١).

(٦) الأنوار القُدسيّة، عبد الوهّاب الشّعرانيّ، (ص/ ١٣).

(٧) أصول الدِّين، أبو منصور البغدادي، (ص/ ٩١).

(٨) الإنصاف فيما يجب اعتِقادُه ولا يجوز الجَهلُ به، أبو بكر الباقلاّني، (ص/ ١٣).

(٩) التعرُّف، أبو بكر الكلاباذي، (ص/ ٣٥).

(١٠) المصدر السابق، (ص/ ٣٥). الإقناع في مسائل الإجماع، أبو الحسَن القَطّان، (١/ ٣٥).

بِسَمعٍ من غَير أُذُن[1]، بَصِيرٌ بِبصَرٍ من غيرِ حَدَقَة[2]، مُتكلِّمٌ بِكلامٍ واحدٍ ليس بِحرفٍ ولا صَوتٍ ولا لُغَةٍ[3]، حَيٌّ قيُّومٌ أَحدٌ صَمدٌ، لَمْ يَلِدْ ولم يُولَدْ، لا تُدرِكُهُ الأوهامُ والأَفهامُ[4]، مَهْما تَصوَّرْتَ بِبالِكَ فاللهُ لا يُشبِهُ ذلِكَ، وأَنّ صفاتِه الذّاتِيّةَ أَزليّة أَبَدِيّة وليسَتْ عَين الذّاتِ ولا غيرَه[5].

وأَنَّ اللهَ تعالَى كانَ قبلَ كُلِّ شيءٍ[6]، وهو مُستَغنٍ عمّا سِواهُ، فلا تَحوِيهِ الجِهاتُ ولا تَكتَنفُه الأرضُونَ والسَّماواتُ[7]، وأَنَّه استَوَى كما أَخبَرَ لا كما يَخطُرُ للبَشَر.

وأَنَّ اللهَ خالِقُ الجَواهِر والأجسامِ والأَعمالِ والحرَكاتِ والسَّكَناتِ والخَواطِرِ والنِّيّاتِ والخيرِ والشَّرِّ والقَبِيح والحسَن[8].

وأنَّ للعبدِ مَشِيئةً هي تابِعةٌ لمشِيئةِ اللهِ، فمَن أَنكَرَها أو جعلَها بِخَلقِ العَبدِ فقد كفَرَ[9].

والاستِطاعةُ نَوعان:

استِطاعَةٌ سابِقَةٌ على الفِعل وهِي سَلامةُ الأسبابِ والآلاتِ وبِها يكُونُ

---

(١) الإقناع، أبو الحسَن القَطّان، (١/ ٣٥).

(٢)المصدر السابق.

(٣) التعرُّف، أبو بكر الكلاباذي، (ص/ ٤٠).

(٤) المصدر السابق، (ص/ ٣٥).

(٥) المصدر السابق، (ص/ ٣٧).

(٦) الإقناع، أبو الحسَن القَطّان، (١/ ٥٦).

(٧) الفَرق بينَ الفِرَق، أبو منصور البغدادي، (ص/ ٣٢١). الإرشاد إلى قواطِع الأدِلّة، أبو المَعالي الجُوَينيّ، (ص/ ٢١). التفسير الكبير، فخر الدّين الرازيّ، (٢٩/ ٤٤٩).

(٨)إتحاف السّادة المتَّقِين، محمد مرتضى الزَّبِيديّ، (٢/ ٤٤٨).

(٩)التعرُّف، أبو بكر الكلاباذي، (ص/ ٤٤).

صِحَّـة التَّكلِيـف.

واستِطاعةٌ تُقارِنهُ وهي حقيقةُ القُدرةِ الَّتِي يَكونُ بِها الفِعلُ.

وَأجمَعُـوا أَنَّ اللـهَ تعالى يُثِيـبُ فَضـلًا وَيُعاقِـبُ عـدلًا وَيـرزُقُ كرَمًـا[1]، ويُضِـلُّ مَـن يَشـاء وَيهـدِي مَـن يَشـاء.

وأنَّ تَعذِيبَـهُ المُطِيـعَ وإيلامَـه الـدَّواب وَتَوجِيعَـهُ الأَطفـال ليـسَ مِنـه بِظلـمٍ[2] بِـلِ اتّصافُـهُ بالظُّلـم مُحـالٌ[3].

وَأَنَّ القُـرءانَ كلامُ اللـهِ عـزّ وجـلّ لا يُشـبِهُ كلامَ المَخلُوقِيـنَ، وأَنَّ اللَّفـظَ المُنَـزَّل الَّـذِي نَـزَلَ بِـه جِبرِيـلُ علَـى سـيّدِ الأَنبيـاءِ والمُرسَـلِين لَيـسَ عَيـنَ الـكَلام الذّاتِـيّ بـل هـو عِبـارةٌ عنـهُ[4]، وَكُلٌّ يُسـمَّى قُرءانًـا.

وَنُؤمـنُ بِمُحكَـمِ الكِتـابِ وَمُتَشـابِهِه وَنَقُـول كُلٌّ مِـن عِنـدِ اللـهِ - والمُحْكَمـاتُ هُـنَّ أُمُّ الكِتـابِ - وَنُنَزِّهُـهُ عـزّ وجـلّ عَمّـا تَقتَضِيـهِ ظَواهِـر المُتشـابِهات مِـن كُلّ وَصـفٍ لا يَلِيـقُ بِجَلالِـه.

وَأَنَّ الرِّزقَ ما يَنفعُ وَلَو مُحَرَّمًا، والشَّيءُ هُو المَوجُودُ وَلَو قَدِيمًا.

وَأَنَّ الأَجلَ واحِدٌ والمقتول ميت بِأَجَلِهِ[5].

---

(١) التعـرُّف، أبو بكـر الكلابـاذي، (ص/ ٦٢). أبكار الأفكار في أصول الدّين، سـيف الدّين الآمديّ، (٢/ ٢٢٤).

(٢) الإقناع، أبو الحسَن القَطّان، (١/ ٥٧).

(٣) التعرُّف، أبو بكر الكلاباذي، (ص/ ٥١).

(٤) التعـرُّف، أبـو بكر الكلابـاذي، (ص/ ٣٩). المِلَل والنِّحَل، أبو الفتح الشّهرسـتانيّ، (١/ ٨٩). نهاية العُقول في دراية الأصول، فخر الدّين الرازيّ، (٢/ ٣١٥).

(٥) التعرُّف، أبو بكر الكلاباذي، (ص/ ٥٧).

وَأَنَّ الرُّوحَ مَخلُوقَةٌ حادِثَةٌ[١].

وَأَنَّ اللـهَ بَعَـثَ الأَنبِيـاء مُبَشِّـرِينَ وَمنُذرِيـنَ، فَضَّلَهـم علـى سـائِرِ العالَمِيـنَ، أَوَّلُهُـم ءادَم، وءاخِرُهـم وأَفضَلُهُـم مُحمَّـد صلـوات ربّـي وسـلامه عليهـم أَجمَعيـن[٢]، أَيَّدَهُـم بالمُعجِـزاتِ الدّالَّةِ على صِدقِهِـم، وَأَنـزَلَ على بَعضِهـم كُتُبًـا.

وَأَنَّـهُ يجِـبُ لِـكُلٍّ مِنهُـم الصِّـدق والأَمانَـة والفَطانَـة والعِفَّـة والتَّبلِيـغ[٣]، وَيسـتَحِيلُ عليهـم كُلُّ مـا يُنَفِّـرُ عـن قَبَـولِ دَعوَتِهـم، وَيَجُـوزُ فِـي حَقِّهـم الأَعـراض الَّتـي لا تَقـدَحُ فـي مَراتِبِهـم[٤].

وَأَنَّ عـذابَ القَبـرِ ونعِيمَـه وسُـؤالَ المَلَكَيـنِ والقِيامـةَ والبَعـثَ والحَشـرَ والحِسـابَ والمِيـزانَ والصِّـراطَ والحَـوضَ والشَّـفاعَة حَـقٌّ[٥].

وَأنَّ الجَنَّـةَ والنّـارَ مَخلُوقتـانِ لا تَفنَيـانِ ولا تَبِيـدانِ، وأَنَّ العَـذابَ والنَّعِيـمَ فـي القَبـرِ وَيـوم القِيامَـة وفِي الجَنَّـة والنّـارِ بالـرُّوحِ والجَسَـدِ[٦].

وَأَنَّ المُؤمِنِيـنِ يَـرَونَ اللـهَ يَـومَ القِيامَـةِ بـلا كَيـفٍ ولا مَـكانٍ ولا جِهـةٍ لا كَمـا يُـرَى المَخلُـوق[٧].

---

(١) البحر المحيط في التفسير، أبو حيّان الأندلسيّ، (٧/ ١٠٦).

(٢) أصول الدِّين، أبو منصور البغدادي، (ص/ ١٧٧).

(٣) المُحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عَطِيّة الأندلسيّ، (١/ ٢١١).

(٤) التعرُّف، أبو بكر الكلاباذي، (ص/ ٦٩-٧٠).

(٥) الإقناع، أبو الحسَن القَطّان، (١/ ٥٠-٥٣).

(٦) المصدر السابق، (١/ ٥٢). أصول الدِّين، أبو منصور البغدادي، (ص/ ٢٦٣).

(٧) المنهـاج في شـرح صحيح مُسـلِم بـن الحَجّاج، محيـي الدّين النـوويّ، (٣/ ١٥). التعرُّف، أبو بكر الكلاباذي، (ص/ ٤٢).

وأنَّ المَلائِكَةَ عبادٌ للهِ مُكرَمُونَ، ليسُوا ذُكُورًا ولا إناثًا[1]، لا يأكُلون ولا يَشرَبونَ ولا يَنامُونَ ولا يَتناكحُونَ ولا يَتعبُونَ[2]، لا يَعصُون اللهَ ما أمَرَهُم ويَفعلونَ ما يُؤمَرُون[3].

وأنّ الجِنَّ موجُودُونَ[4]، أَبُوهُم الأوّل إبلِيسُ، وهم مُكلَّفُونَ مُتَعَبَّدُونَ فمِنهُم الصّالِحُ ومِنهُم الطّالِحُ.

وأنَّ شَرِيعَة سَيّدنا محمّدٍ ﷺ قد نَسَخَتْ ما خالَفها مِن الشَّرائِعِ أَجمَعِين[5].

وأنَّ كَراماتِ الأولياءِ حَقٌّ[6].

وأنَّ التَّوسُّلَ إلى اللهِ بالذَّواتِ الفاضِلَةِ والأعمالِ الصّالِحَةِ والتَّبَرُّكَ بآثارِ الأنبياءِ والصّالحِينَ حَسَنٌ[7].

وأنَّ شَدَّ الرِّحالِ بِقصدِ زيارةِ قَبرِ النَّبِيّ ﷺ وغيرِه مِن الأولياءِ والصّالِحِينَ قُربَةٌ إلى اللهِ[8].

---

(١) قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْ﴾ [سُورة الزُّخرُف: ١٩].

(٢) قال تعالى: ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [سُورة الأنبياء: ٢٠].

(٣) قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [سُورة التَّحرِيم: ٦].

(٤) أبكار الأفكار، سيف الدّين الآمديّ، (٤/ ٣١).

(٥) رَوضة النّاظِر، ابن قُدامة المقدِسيّ، (١/ ٢٢٩).

(٦) التعرُّف، أبو بكر الكلاباذي، (ص/ ٧١). الفَرق بينَ الفِرَق، أبو منصور البغدادي، (ص/ ٣١٠).

(٧) شِفاء السَّقام في زيارة خير الأنام ﷺ، تقيّ الدّين السُّبكيّ، (ص/ ١٢١).

(٨) المصدر السّابِق.

وأنَّ الأمواتَ يَنتَفِعُونَ بِدُعاءِ الأحياءِ لهُم وتَصدُّقِهِم عنهم وقراءتِهم القُرءان عندَهم[١].

وأنَّ التَّحذِيرَ مِن أهلِ البِدَعِ واجِب[٢].

وَأنّا لا نُكَفِّرُ أَحدًا مِن أَهلِ القِبلةِ بِذَنبٍ ما لَم يَستَحِلَّه.

وأنَّ المَعصِيَةَ وَلَو كَبِيرةً لا تُخرِج مُرتَكِبَها مِن الإِيمان[٣].

وَأَنَّ اللهَ لا يَغفِرُ الكُفرَ لِمَن ماتَ عَلَيهِ وَيغفِرُ ما دُونَ ذَلكَ لِمَن يَشاء[٤].

وَأَنَّه قَد أُسرِي بِالنَّبِي ﷺ وعُرِجَ بِشَخصِهِ فِي اليَقَظَةِ إِلَى حيثُ شاءَ اللهُ مِن العُلَى[٥].

وأَنَّ المِيثاقَ الّذِي أَخذه اللهُ تعالى مِن ءادَم وَذُرِّيَّته حَقٌّ[٦].

وأَنَّ ظُهُورَ المَهدِيّ وَخُرُوجَ المَسِيحِ الدجال وَيأَجُوجَ وَمَأجُوجَ وَنُزُولَ عِيسَى ابن مَريمَ عليه السلام وطلوعَ الشَّمسِ مِن مغربِها وسائرَ ما أخبَر بِه النَّبِيّ عليه الصلاة والسلام مِن الغَيبِيّات كُلّ ذلك حقٌّ.

وأَنّ خَيرَ القُرُونِ قَرْن رَسولِ الله ﷺ وأصحابِه ثمّ الّذين يلُونَهم ثمّ الّذين

---

(١) الإمتاع بالأربعين المُتباينة السَّماع، ابن حجَر العسقلانيّ، (ص/ ٧٩).

(٢) قال الله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [سُورة ءال عِمران: ١٠٤].

(٣) شرح رسالة القَيرَوانيّ، ابن ناجِي التَّنُوخيّ، (ص/ ٥٦).

(٤) قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [سُورة النِّساء: ٤٨].

(٥) التبصير في الدّين، أبو المظفَّر الإسفراييني، (ص/ ١٧٧).

(٦) قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ﴾ [سُورة الأعراف: ١٧٢].

يلُونَهم[١]، وأَنَّ أَفضلَ الصَّحابَةِ الخُلَفاء الرّاشِدُونَ المَهدِيُّونَ[٢]، وأَنّا نَعتَرفُ بِفضلِ أَهلِ بَيتِ رَسولِ اللهِ وأَزواجِه أُمَّهات المؤمِنِينَ.

وأَنَّه يَجبُ علَى النّاسِ نَصبُ إِمامٍ[٣] وَلَو مَفضُولًا، وأنّ طاعَةَ الإِمامِ العادِلِ واجِبةٌ[٤].

وأَنَّ إِمامَةَ أَبِي بَكرٍ وَعُمَرَ وَعُثمانَ وَعَلِيٍّ كانَت حَقَّة[٥] وأنّ عليًّا أَصابَ في قِتالِ أَصحابِ الجَمَلِ وأَهلِ صفّين وأَهل النَّهرَوان[٦]، وأَنَّ عائِشَةَ مُبَرَّأَةٌ مِنَ الزِّنا.

وأَنَّ أَبا الحَسَنِ الأَشعَرِيَّ وأَبا مَنصُورٍ الماتُرِيدِيَّ كُلًّا مِنهُما إِمام لأَهلِ السّنّةِ مُقدَّم.

وأَنَّ طَرِيقَ الإِمامِ الجُنَيدِ البَغْدادِيِّ طَرِيق قَوِيمٌ، وَأَنَّ الشّافِعِيَّ وَأَبا حَنِيفَةَ وَصاحِبَيهِ وَمالِكًا وأَحمدَ وَسُفيانَ وَسائِرَ أَئِمَّةِ الإِسلامِ أَئِمَّة هُدَى واختِلافهم رَحمَة بالأَنامِ.

وأَنَّ الصَّلاةَ تَجُوزُ على كلّ بَرٍّ وفاجِرٍ مِن المُسلِمِينَ.

وَأَنَّ المَسحَ عَلَى الخُفَّينِ جائِزٌ فِي الحَضَرِ والسَّفَرِ.

وأَنَّ الحَجَّ والجِهادَ فَرْضانِ ماضِيانِ مَع أُولِي الأَمرِ مِن أَئِمَّةِ المُسلِمِينَ إِلى قِيامِ السّاعَةِ.

---

(١) الإقناع، أبو الحسَن القَطّان، (١/ ٥٨).

(٢) المصدر السابِق، (١/ ٥٩).

(٣) المنهاج في شرح صحيح مُسلِم بن الحَجّاج، محيي الدّين النوويّ، (١٢/ ٢٠٥).

(٤) الإقناع، أبو الحسَن القَطّان، (١/ ٦٠).

(٥) التبصير في الدّين، أبو المظفَّر الإسفراييني، (ص/ ١٧٨).

(٦) نقلَه عبد القاهِر الجُرجانيّ في كتابِه «الإمامة» وعنه القُرطبي في «التّذكِرة بأحوال الموتَى وأمور الآخرة (ص/ ١٠٨٩).

والحمدُ للهِ رَبِّ العالَمِين، وصلَّى اللهُ علَى سيِّدِنا محمّدٍ وعلَى ءالِه الطّاهرِين وصَحابَتِه الطَّيّبِين، وسَلامُ اللهِ علَيهِم أجمَعِين.

الفهرس

- المقدّمة..... ٣
- التوطئة الميزان في بيان عقيدة أهل الإيمان..... ٦
- نُبْذَة تعريفيَّة بالشّيخ الدكتور جَمِيل حَلِيم ١٠
- نَسَبُ الشّيخ الدكتور جَمِيل حَلِيم إِلَى رَسُولِ الله ﷺ..... ١٣
- الأسانيد المتّصلة إلى مصنّفي رسائل هذا المجموعِ..... ١٤
- جزء في اعتقاد الأئمّة الأربعة..... ١٧
- إثبات أنّ الأئمة الأربعة على تنزيه الله عن المكان والجهة..... ١٧
- جزء في اعتقاد إمام الحرَمين..... ٤٤
- مقالاتٌ في أصول الدّين..... ٩٣
- المنتقَى مِن شرح المقدّمة في العقائد ١٠٢
- المنتقى مِن شَرحِ العَقِيدةِ المُختصَرةِ..... ١١٥
- العَقِيدة السُّنِّيّةِ مِن كتاب الدُّرَر البَهيّة..... ١٤١
- المنتقى مِن الأنوار السَّنِيَّة على الدُّرَر البَهِيّة..... ١٤٦
- رِسالة مختصَرة مُفِيدة في التَّوحيد والعَقيدة ١٦٦
- المنتقَى مِن التَّعلِيقات السَّنِيّة على متن العقيدة الطحاوية..... ١٧١
- تنضِيدُ المنثُور..... ٢٠٠
- معنَى الإجماعِ وحُجِّيَّتُه وبَيانُ كَيفِيّةِ انعِقادِه..... ٢٤٥
- الإِجماعُ فِي العَقائِد..... ٢٤٧
- الفهرس..... ٢٥٥